محمّد غانم الرّميحي

البحرين

مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي

دار الجديد


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع ايمان ابي طالب في كفة ميزان وايمان هذا الخلق
في الكفة الاخرى لرجح ايمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

محمّد غانم الرّميحي

البحرين

مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي

دار الجديد

الطبعة الأولى، ١٩٧٦.

تنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م. ◻ صندوق بريد: ١١/٥٢٢٢ بيروت ـ لبنان ◻ نضد النصوص: مناء سلامي وجميلة هزيمة ◻ أنشأها كتاباً: علي حمدان ◻ ضبطها على أُصولها: محمود عساف ◻ ألّف الغلاف: طلال حاطوم.

«ولَسْتُ أزعُمُ أنَّني من العُلماء، ولستُ أتمدَّحُ بأنَّني أُحِبُّ أنْ أتعرَّضَ للأذى، ورُبَّما كان الحقُّ أنَّني أُحِبُّ الحياةَ الهادئةَ المُطْمَئِنَّةَ وأُريدُ أنْ أتذوَّقَ لذّاتِ العيشِ في دَعَةٍ ورضا، ولكنَّني مَعَ ذلكَ أُحِبُّ أنْ أُفكِّرَ، وأُحِبُّ أنْ أبْحَثَ وأُحِبُّ أنْ أُعْلِنَ إلى النّاسِ ما أنتهي إليهِ بَعْدَ البَحْثِ والتَّفْكير».

طه حسين

مقدمة الطبعة الرابعة

أصبح هذا الكتاب - اليوم - وبعد التطور السياسي والثقافي والاجتماعي للبحرين منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ١٩٧٠م، من الكتب الكلاسيكية في موضوعه. ولا يستطيع قارئ مهتم بمعرفة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البحرين ومساراته إلّا أن يعود إلى هذا الكتاب إلى جانب كتب أخرى، ليس لأنه فقط لكاتب متخصص وحريص على إظهار الحقائق كما هي معروفة ولكن أيضاً لأن الكتاب اعتمد في معظم مراجعه على وثائق كانت سرّيّة حتى فترة قصيرة قبل كتابته.

الكتب تكتب لا لمجرد سرد الحوادث الماضية وتأصلها وتمحيصها، وإنما تكتب أيضاً لأخذ العبرة من حوادث التاريخ والاجتماع، وهي حوادث إن لم نع دروسها بعمق، أدخلتنا آثارها في متاهات عديدة، يظل المجتمع ــ لا الأفراد فقط ــ يعاني منها بألم وحسرة فترة طويلة.

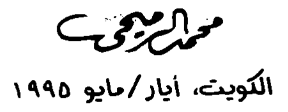
وقد قيل إن الفشل في تخطيط المستقبل هو تخطيط للفشل، بمعنى أن عدم الفهم الموضوعي لمسيرة تحول المجتمعات وتطورها وامتزاج هذا التطور

بروح العصر، قد تجعل من أية اصلاحات لاحقة ـ ولو لفترة وجيزة ـ عملاً لا ينجو من النتائج المدمرة لتجاهل مسيرة تطور الشعوب.

البحرين بلد صغير بموارده وتعداد شعبه، ولكنه كبير بدوره في تحقيق الحد الأدنى من المعيشة الكريمة لأبنائه، ومع التطورات الأخيرة في النصف الأول من التسعينات في هذا البلد الصغير فإن الوضع الاقتصادي وكذلك السياسي يمر بتجربة صعبة، هذه التجربة لن تفتقر إلى الحكماء من أهل البحرين الذين سيتصدون لها ويقدمون الحلول الناجعة لاستمرار المسيرة المتطورة بنجاح وبما يواكب الزمن المتغير.

وبين الوقت الذي نشر فيه هذا الكتاب لأول مرة في بيروت ١٩٧٦، ثم هذه المرة في بيروت أيضاً سنة ١٩٩٥، مرت عشرون سنة... عقدان من الزمان تغيرت فيها أمور كثيرة، في البحرين وما حولها.

إلا أن الخطوط العريضة التي كانت تميز المجتمع البحراني في بداية السبعينات ما زالت تميزه في وسط التسعينات، لذلك فإن قراءة الماضي هي أيضاً إطلالة على المستقبل.



الكويت، أيار/مايو ١٩٩٥

تصدير

يعالج هذا الكتاب فترة من أخصب الفترات في منطقة من أهم المناطق العربية والعالمية هي الخليج العربي، وفي قُطْر من أهم الأقطار الخليجية هو البحرين. وبالرغم من أن هذا الكتاب يركز أساساً على البحرين إلّا أن مستخلصاته يمكن أن تنسحب، بشكل أو بآخر، على بقية أقطار الخليج العربي، حيث تتشابه وتتماثل ثقافياً وبشرياً واجتماعياً واقتصادياً. وحيث تلعب العوامل نفسها نفس الدور، وربما ينفس الحجم، وفي نفس المسار.

لقد عالج هذا الكتاب الفترة الممتدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٧١ أي تلك الفترة الحساسة منذ تسلط البريطانيين على مقدرات المنطقة وحتى خروجهم منها. مع ما صاحب ذلك من ألم ومشقة وتطور وتغير قدمت فيه الأجيال التي عانته كل تضحية تستحق منا كل تقدير.

وإذا كانت هذه الفترة قد انحسرت بمرها وحلوها فإنها في النهاية تبقى لنا العبرة والعظة كي نتبين طريقنا في هذا الخضم الهائل من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية.

وإذا كانت هناك دروس مستفادة فهي في الأساس تؤكد على العناية بالإنسان لأنه رأس المال الحقيقي الذي يمكن أن يطور ويفيد من الثروة ـ كثيرة كانت أم قليلة ـ ويشحذها في صالحه، صالح المجموع. وإن المجتمعات لا يمكن أن تستمر في العيش والنمو إلّا إذا كان هناك تغير داخلي باتجاه التطور الإيجابي لصالح هذا الإنسان. أما

المعوقات فإنها في النهاية تؤخر التطور ولكنها لا توقفه لأن التطور هو سنة الحياة.

هذه الدراسة السوسيولوجية السياسية تلم إلماماً شاملاً من حيث البعد التاريخي والاجتماعي والسياسي لمجتمع البحرين، المحدود في مساحته أرضاً والمحصور في جزيرة، مما يعطي الباحث المنقب فرصة أكاديمية ممتازة لاستعراض التطور وتحديد مساره ورصد أهدافه ـ وبخاصة إذا كانت الدراسة كما هي بالفعل ـ محصورة أيضاً في مدى تاريخي حاسم وهام كما هي في الفترة المدروسة.

وتتكون هذه الدراسة من أربعة أجزاء مفصلة؛ فيشمل الجزء الأول والذي يتكون من فصلين: الخلفية التاريخية والبشرية، فيجمل الفصل الأول منه تاريخ البحرين بشكل عام، والحديث منه بصفة خاصة، والعوامل التي أثرت في مسار هذا التاريخ. أما الفصل الثاني فقد أفرد لدراسة التركيب السكاني والواقع الاجتماعي لهؤلاء السكان.

الجزء الثاني، والذي بدوره يتكون من ثلاثة فصول، يتناول الاقتصاد البحراني وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية الحادثة في بنية المجتمع. في الفصل الأول يتناول الاقتصاد التقليدي وتأثيراته الاجتماعية، فيما يستعرض الفصل الثاني نشوء وتطور الاقتصاد الحديث من تجارة وصناعة بترولية، أما الفصل الثالث فيجمل مردودات الاقتصاد الحديث على المجتمع البحراني من حيث تقنين التشغيل والتأثيرات الاجتماعية الناجمة عنه.

ولأهمية التعليم في أي مجتمع متغير فقد أفرد الجزء الثالث من هذا الكتاب لهذا الجانب خلال فصوله الثلاثة، حيث رصد الفصل الأول تطور التعليم التقليدي والحديث في البحرين، وخصص الثاني لمتابعة المردودات الاجتماعية من هذا التعليم، أما الفصل الثالث في هذا الجزء فإنه يتناول بالتفصيل مجمل التغيرات في المجتمع البحراني الذي ساعد

التعليم والتصنيع على تطويرها، ولا سيما موضوعات مثل وضع المرأة، التحضّر، ونمو الطبقات الجديدة.

أما الجزء الرابع والأخير، والذي يشتمل على ثلاثة فصول مطولة، فقد أفرد كلياً لمتابعة التغيرات السياسية في المجتمع البحراني منذ نهاية الحرب الأولى حتى الاستقلال في أوائل السبعينات. وقد قسمت الفصول إلى فترات تاريخية تحوي إلى جانب تقسيماتها تلك الفترات السياسية النشيطة في مسار البحرين السياسي الحديث. ففي الفصل الأول تعالج فترة التحول السياسي الأهم من نظام حكم تقليدي إلى نظام حكم محدث نوعاً. أما الفصل الثاني فإنه يعالج فترة الثلاثينات سياسياً بعد أن تم ربط البحرين بالسوق العالمية اقتصادياً حيث أنتج البترول، وربطها سياسياً بشكل أقوى مع بريطانيا عن طريق زرع مستشارين بريطانيين في الإدارة الوليدة، أو الاعتماد الاستراتيجي عليها كموقع ومقر للنفوذ. أما الفصل الثالث فيتناول الأوضاع السياسية في الجزيرة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جلبت في حد ذاتها متغيرات إقليمية ودولية أثرت في المسار السياسي، ويتعرض هذا الفصل إلى فورة الخمسينات السياسية وما نتج منها وعنها سياسياً واجتماعياً، وبخاصة بعد طمسها في النصف الثاني من الخمسينات. كما يعالج هذا الفصل بشكل نقدي الوضع السياسي عشية الاستقلال في البحرين ويرصد مساراته.

ومن الضروري في هذا المقام التنويه بأن هذه الدراسة تقف مع القارىء على عتبات الاستقلال في بداية السبعينات. إلّا أنه، ولضرورات اكتمال الصورة، فقد تطرق الكاتب في بعض الأماكن لما بعد ذلك استكمالاً ليس إلّا. ومن المحتم معرفته أن المتغيرات التي جاءت بعد الاستقلال والمشكلات المصاحبة لها، تحتاج إلى إفراد دراسة خاصة بها.

وفي هذا المقام يجب الاعتراف بأن هذه الدراسة ما كانت لتتم

بشكلها الحالي لولا معاونة أشخاص ومؤسسات علمية سواء في البحرين أو في الكويت أو بريطانيا وفي أماكن أخرى. هؤلاء الأشخاص والمؤسسات يستحقون الشكر والتقدير لما أتاحوه للكاتب من فرص كثيرة، ولولا مساعداتهم لربما لم يتم هذا العمل. فإليهم، أشخاصاً معنويين أو أفراداً، أرجو أن أعبر عن بالغ شكري وامتناني، وأرجو أن يكون هذا الشكر موجهاً لكل منهم. وإلى أولئك الأقربين الذين عايشوا إزعاج العمل الأكاديمي من طباعة وقراءة مواد، إليهم أرفع الشكر لكل ما تحملوه خاصة غنيمة الرميحي، زوجتي، التي أعطت من وقتها الكثير للانتهاء من هذا العمل.

ويبقى في نهاية القول، أنني حاولت هنا أن أضع الحقائق وأحللها كما بدت لي، ولم يكن القصد إلّا خدمة العلم والحقيقة، وأنا مسؤول وحدي عن كل ما جاء في التحليلات التي حاولت أن تدعمها الوقائع.

م. ر

الجابرية ـ الكويت

في التاريخ والسكان

الباب الأول

لـمحة تاريخيّة

الفصل الأول

مقدمة

يمكن أن نعتبر تاريخ استيلاء قبائل العتوب على جزر البحرين في سنة ١٧٨٢[١] بداية التاريخ الحديث لهذه الجزر، ذلك أن إحدى تلك القبائل، وهم آل خليفة، حكموها منذ ذلك التاريخ حتى وقتنا الحالي.

وكانت الظاهرة العامة التي صحبت تاريخ الخليج حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر هي ظاهرة «توازن القوى» بين «دويلات المدن» التي كانت تظهر وتختفي على شاطىء الخليج بين فترة وأخرى، باشتداد شكيمة إحدى القبائل أو بضعفها[٢]، وكان آل خليفة وحلفاؤهم، قبيل بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر في الزبارة، يشكلون بداية توسع إحدى «دويلات المدن» وبصفة خاصة بعد استيلائهم على جزر البحرين.

إلّا أن ظروفاً أخرى جدّت في وسط الجزيرة العربية، وهي قيام دولة الموحدين السعوديين[٣] وانتشار سيادتها بسرعة نسبية، الأمر الذي جعل توسع آل خليفة وحلفائهم في الزبارة أمراً بالغ الصعوبة، واضطروا من جراء ذلك أن يدافعوا عن مركزهم الأساسي في الزبارة ثم عن غنيمتهم جزر البحرين، وكانوا قد انسحبوا إليها من مواقعهم الأمامية، ولما كان البحر يفصلها عن الأرض الأم فقد جعلهم الموقع الجغرافي في مأمن ـ إلى حين ـ من القوة الدينية السياسية المتقدمة من وسط الجزيرة.

كانت جزيرة البحرين بمائها الحلو الغزير ونخيلها الكثير، وأرضها الخصبة تشكل ـ خلافاً للبيئة الطبيعية المعادية في الزبارة ـ واحة كبيرة، وفضلاً عن هذا فقد كانت مركزاً من مراكز صناعة اللؤلؤ المزدهرة، وقد مكنت هذه الصناعة آل خليفة من الحصول على عائد مالي سريع ووافر.

وفي الفترة بين احتلال آل خليفة للبحرين سنة ١٧٨٢ وتوقيعهم لأول معاهدة مع البريطانيين في الشارقة سنة ١٨٢٠[٤] حتى إلى منتصف القرن التاسع عشر، دافع آل خليفة عن حكمهم ضد القوى المحلية الأخرى التي حاولت الاستيلاء على الجزر، بالاشتباك المسلح المباشر تارة، وبالمناورات السياسية تارة أخرى، وفي كلتا الحالتين استطاعوا الحفاظ على استقلالهم حتى تدخُّل البريطانيين فقاموا بالمحافظة على ما سموه بـ «الوضع الراهن» وذلك في الفترة بعد منتصف القرن التاسع عشر حتى انسحابهم في أواخر سنة ١٩٧١.

كانت علاقة الدولة السعودية الأولى بآل خليفة في الزبارة علاقة ود مفقود[٥]. فآل خليفة في الشمال الغربي من شبه جزيرة قطر كانوا يشعرون بالخطر، لكونهم وحلفائهم مجتمعاً تجارياً تغلب «العادة» و «السالفة» على علاقاتهم الاجتماعية، الأمر الذي لم يكن محل ارتياح من قبل الموحدين، الذين كانوا ينظرون إلى كثير من الظواهر الاجتماعية في هذا المجتمع على أنها بدع تجب محاربتها. ظهر ذلك بوضوح في هجومهم على الأحساء الشيعية في سنة ١٧٦٢[٦] والتي كانت تحت حكم قبائل بني خالد الذين كانت تربطهم بالعتوب في الكويت والبحرين علاقات ودية، ثم على الكويت سنة ١٧٩٣، ثم على الزبارة سنة ١٧٩٥ وحصارها من البر، مما حدا بسكانها وحكامها إلى النزوح منها إلى البحرين حيث كانت لهم قدم راسخة آنذاك[٧].

والواقع أن قوة الموحدين وسيطرتهم على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية حرمت آل خليفة وحلفاءهم من التوسع وبناء «دولة» في الزبارة، الأمر الذي كانت كل الدلائل تشير إلى أنهم يخططون له لولا سيطرة الموحدين. ففي سنوات قليلة كان آل خليفة قد نجحوا في جعل الزبارة مركزاً تجارياً هاماً[٨]، وباستيلائهم على البحرين، أول ضحية تقليدية لـ «دويلات المدن» التي نشأت على ضفاف الخليج، اتضح

طموح الزبارة في التوسع. ولكن ضغط الموحدين السياسي والعسكري أرغم آل خليفة على الانكماش في البحرين ومحاولة الدفاع عنها لا كتابع للزبارة، وإنما كمركز لتأسيس حكم.

وهناك عوامل ثلاثة تأثر بها تطور تاريخ البحرين منذ نزوح آل خليفة الثاني والنهائي من الزبارة قبيل أفول القرن السابع عشر بسنوات قليلة[٩] وحتى تدخل الإنجليز المباشر في الشؤون الداخلية بعد الحرب الأولى، وهذه العوامل التي كانت تتراوح قوة أو ضعفاً وفق التطور التاريخي[١٠]، هي:

١ ـ الصراع القبلي التقليدي.

٢ ـ محاولات احتلال البحرين من قوى خارجية.

٣ ـ نمو النفوذ البريطاني في الخليج، وبالتالي في البحرين.

الصراع القبلي التقليدي

تمثل الصراع القبلي على مستويين مختلفين، المستوى الأول بين آل خليفة وحلفائهم، والمستوى الثاني بين آل خليفة أنفسهم.

فمع دخول آل خليفة وحلفائهم إلى البحرين، التي كان يسكنها مجتمع زراعي مستقر نوعاً يختلف ثقافياً عن التجمعات القبلية الوافدة من الأرض الأم، كان اختلاف البيئة واضحاً أمام الوافدين. فهم تركوا بيئة يشح فيها الماء والاخضرار، إلى بيئة تتوافر فيها المياه والزراعة، فقد كان تَكيُّف القادمين الجدد تكيُّفاً نسبياً، وحيث إن طبيعتهم القبلية تمنعهم من العمل في الزراعة، ولذلك فقد نشطوا في التجارة وما لبثوا أن تفوّقوا فيها، كما يشير تقرير مانستس وجونز حيث يقول[١١]:

> «احتلال البحرين شجع قبائل العتوب التي سكنتها على شراء السفن والقيام برحلات بين الهند والبحرين وبذلك فقد وصلوا باللآلىء مباشرة إلى سورات».

وبالرغم من أن الدلائل تشير إلى أن آل خليفة وحلفاءهم قد تكيفوا

مع البيئة الجديدة، فإن شيئاً آخر لم يستطيعوا الفكاك منه هو التنافر والخلاف، سواء بين آل خليفة أنفسهم، أو بينهم وبين قبيلة أو مجموعة القبائل القادمة معهم أو بعدهم إلى البحرين.

ومن جراء هذا الخلاف فإن كلاً من شقّي آل خليفة تحالف مع بعض تلك القبائل، وفي بعض الأوقات مع قوى خارجية كانت تعادي، حسب المصالح والمطامح، فئة من آل خليفة دون أخرى. وقد عرض ذلك كله استقلال البحرين لاحتمالات تدخّل من القوى الإقليمية أو الدولية. ومما زاد الطين بلة أنه بعد الاستيلاء على البحرين تبنى آل خليفة ثنائية في الحكم، الوالد يساعد في الحكم من قبل ابنه، وعند وفاته يكمل الأبناء تقاسم المسؤولية. وفي بعض الأحيان كان الأحفاد أيضاً يشاركون في السلطة، وهكذا تتفرع مراكز الحكم حتى يصبح البعيد ـ نسبياً ـ عن الحاكم المُبايَع حاكماً، على قرية أو عدة قرى[١٢]. وظل هذا الوضع سائداً حتى بعد وصول الشيخ عيسى بن علي[١٣] بمساعدة الإنجليز إلى الحكم سنة ١٨٦٩، وربما إلى حين تدخلهم بالقوة في عام ١٩٢٣ لخلعه وتنصيب ابنه حمد بن عيسى حاكماً.

لقد بدأ النظام الثنائي في السلطة بعد وفاة الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة في المنامة سنة ١٧٩٦[١٤]. فبعد وفاته خلفه في السلطة ابناه سلمان (١٧٦٩ ـ ١٨٢٥) وعبد اللّه (١٧٦٩ ـ ١٨٤٣)[١٥]، وقد حكما البحرين مشاركة. وبمجرد وفاة سلمان في سنة ١٨٢٥، حاول عبد اللّه أن ينفرد بالسلطة أملاً في أن يبعد أبناء سلمان ويقرب أبناءه مما فجر صراعاً دموياً داخل أسرة آل خليفة امتد لسنوات طويلة وعلى مدى أكثر من جيل، ودفعت جزر البحرين ضريبة فادحة من جراء هذا الصراع.

ويوضح وضع السلطة في البحرين ما نقله لورمر عن تقارير أحد الضباط البريطانيين سنة ١٨٢٣ الذي يقول[١٦]:

«إن سلطة شيوخ البحرين على ملكهم ليست مطلقة

خلافاً لما يعتقد. وذلك في اعتقادنا لتعدد ممارسة السلطة من اكثر من شخص واحد وبالتالي ضياع المسؤولية».

وعن حُكم عبد اللّه بن أحمد وحالة السكان والوضع الاقتصادي (١٨٣٦ ـ ١٨٣٨) ينقل لنا لورمر أيضاً عن أحد التقارير القول[١٧]:

«إن عدداً كبيراً من رعايا الشيخ (عبد اللّه) يزدادون ضيقاً بحكمه يوماً بعد يوم، وإن سكان الجزر اخذوا ينزحون عنها، فالمدن كانت في حالة خراب حتى ان إيجار البيوت انخفض إلى الثمن عما كان عليه منذ سنوات قليلة. واظهر ستة من اولاد الشيخ استقلالاً وحكماً مستقلاً، كان همهم منصرفاً إلى انتزاع المال من التجار والأغنياء».

ولم ينه الصراع ضد الشيخ عبد اللّه بن أحمد، ومن ثم طرده من البحرين في سنة ١٨٤٣ من قبل ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان، موضوع الصراع في العائلة. فقد قام عبد اللّه وأبناؤه من بعده بنشاط أقلق استقرار البحرين السياسي. كما أن القبائل العربية المتحالفة مع آل خليفة أخذت تغير ولاءها السياسي بين شقّي آل خليفة من أبناء عبد اللّه أو أبناء سلمان. ومن جراء هذا الموقف تغيرت الخريطة السياسية أكثر من مرة وبخاصة بعد الربع الأول من القرن التاسع عشر وحتى نهايته، عندما كانت هذه القبائل تعد قوة سياسة لها نفوذ.

من الأمثلة الواضحة لمواقف هذه القبائل المتغيرة في نصرة شق من آل خليفة على الشق الآخر موقف قبيلتي آل بن علي وآل بوعينين، فقد ناصرتا في البداية محمد بن خليفة في الإطاحة بحكم عمه عبد اللّه سنة ١٩٤٣، وما إن تم ذلك حتى اختلفوا مع محمد بن خليفة، ومن ثم تحالفوا مع عبد اللّه ثم مع أبنائه من بعده ضد حليفهم السابق[١٨].

ويلاحظ في القرن التاسع عشر، والسنين الأولى من القرن العشرين أنه كلما ازداد الصراع والتنافس على الحكم بين فروع آل خليفة فقدت البحرين جزءاً من استقلالها، هكذا في تناسب عكسي مضطرد، إلى أن

بلغ الصراع مرحلة مكنت الأجنبي أن يضيق الخناق على البحرين فصار هو المتصرف الأوحد بأقدارها، ولقد قاسى الشعب البحراني من هذا الصراع نتيجة تدهور وضعه الاقتصادي، وتحكم الأجنبي فيه.

وصل الصراع بين آل خليفة على السلطة في البحرين إلى قمته في سنة ١٨٦٩ عندما خاض الفرعان المتنافسان الحرب ضد بعضهما، وكان لكل فرع حلفاؤه، ودارت معركة على سواحل المحرق، بين الأخوين علي بن خليفة من جهة وأخيه الأكبر محمد بن خليفة الذي تحالف مع محمد بن عبد اللّه من الجهة الأخرى. وفي هذه المعركة قتل علي، ثم سَجَنَ محمدُ بن عبد اللّه حليفَه المؤقت وعدوه السابق محمد بن خليفة، واستقل هو بالسلطة إلى حين.

أعطت تلك الحوادث الدامية البريطانيين فرصة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبحرين، وجاء الأسطول البريطاني المرابط في الخليج، فخلع محمد بن عبد اللّه عن السلطة، وأخرج محمد بن خليفة من السجن ونفاهما معاً إلى الهند. وحتى يتم الحفاظ على الشرعية نصب عيسى بن علي آل خليفة[١٩] بعد استشارة القبائل[٢٠]، وكان في ريعان شبابه إذ كان قد أتمّ الحادية والعشرين.

حكم عيسى بن علي البحرين لمدة أربع وخمسين سنة، قل خلالها نفوذ القبائل العربية المتحالفة مع آل خليفة آناً والمتنافرة معها آناً آخر، كما قل تأثيرها المباشر على الوضع السياسي الخارجي للبحرين، واحتفظ عيسى بن علي بعلاقاته الودية معها على الطريقة التقليدية. إلّا أنه بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لتغير مصالح البريطانيين في المنطقة، وجدوا أن عيسى بن علي لا يمكنهم من كل ما يريدونه، رغم أنه احتفظ بعلاقات ودية معهم طوال فترة حكمه، وأعطاهم تنازلات غير قليلة، فأجبروه على التنازل بالقوة، وأعطوا السلطة لأكبر أبنائه الأحياء وهو الشيخ حمد بن عيسى[٢١] وذلك في مايو/أيار سنة ١٩٢٣.

وهكذا فإننا نرى أنه خلال معظم سني القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان الصراع بين آل خليفة على الحكم سبباً من أسباب إغراء القوى الخارجية في السيطرة على هذه الجزر.

المحاولات الأجنبية للاستيلاء على البحرين

العامل الثاني الذي أثر في سياسة البحرين الخارجية خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى يتلخص في المحاولات المتكررة من بعض القوى المحلية العربية وغير العربية والأجنبية، للتأثير في سياسة البحرين بصورة أو أخرى ولهدف أو آخر، وكانت القوى العربية الطامحة هي الموحدين/السعوديين أو العمانيين، أما القوى غير العربية فكانت فارس وأهم القوى الأجنبية وأكثرها نفوذاً هي بريطانيا.

أما المحاولات العربية فكانت في معظمها قصيرة المدى، ولم تؤثر كثيراً في تشكيل الشؤون الخارجية البحرانية بقالب معين. إذ كان همها في الأساس إما جمع الزكاة في الحالة الأولى أو الجزية في الحالة الثانية، وهما اسمان مختلفان يعنيان شيئاً واحداً هو الإفادة المادية من الموارد الاقتصادية النشطة نسبياً في الجزر.

ولكن المحاولات غير العربية ـ أي من جانب الفرس ـ كانت تتخذ من حين لآخر صبغة المطالبة بضم البحرين، وخاصة بعد الستينات من القرن التاسع عشر، وقد دفعت هذه المطالبة البحرين في بعض الأوقات إلى الارتماء في أحضان الأتراك أو البريطانيين[٢٢].

أما العمانيون فقد حاولوا الاستيلاء على البحرين ثلاث مرات، كانت على التوالي في السنوات ١٨٠٠، ١٨١٦، ١٨٣٨[٢٣] وقد نجحوا في محاولتهم الأولى لمدة عامين فقط إذ تحالف آل خليفة مع الموحدين/السعوديين واستطاعوا إجلاء العمانيين في سنة ١٨٠٢. ولكن الموحدين/السعوديين ما إن ساعدوا آل خليفة حتى انتهزوا الفرصة لفرض سيطرتهم

على البحرين، وعينوا بها «مطوعاً» تابعاً لهم مع وجود السلطة بيد آل خليفة، الوضع الذي لم يرض آل خليفة، ولذلك انتهزوا فرصة وصول طلائع المصريين إلى الجزيرة العربية لمحاربة السعوديين بقيادة طومسون بك في سنة ١٨١١[٢٤]، فتحالفوا مع العمانيين وطردوا ممثل السعوديين في البحرين. ولكن بعد خمس سنوات، سنة ١٨١٦، واجه آل خليفة نوايا حاكم مسقط القوي سعيد بن سلطان، (١٨٠٧ ـ ١٨٥٦)، في الاستيلاء على البحرين ثانية، معوّلين على قوتهم الذاتية، ويتضح هذا من تقرير الكابتن وليم بروس المقيم البريطاني في أبو شهر، فقد زارهم في تلك السنة واصفاً استعدادهم لملاقاة سعيد بقوله[٢٥]:

> «إنه (شيخ البحرين) مستعد لملاقاة صاحب السمو، (سعيد بن سلطان)، باية قوة يمكن الأخير ان يحضرها. وإن (شيخ البحرين) لديه ٧٠٠٠ رجل تحت السلاح الآن».

وبالفعل فإن اشتباك العمانيين وحلفائهم من أبو شهر، وآل خليفة وحلفائهم على شاطىء سترة مني بفشل ذريع للعمانيين، فرجعوا دون تحقيق ما ابتغوه، على أن طموح العمانيين في الاستيلاء على البحرين قد جاءت نهايته في سنة ١٨٢٩ عندما قرر سعيد بن سلطان، قبل سنة من ذلك التاريخ، احتلال البحرين بالاشتراك مع الفرس الذين وعدوه، في شخص أمير شيراز، بالمعاونة. لكن الشروط التي وضعوها لذلك، ومبادرة آل خليفة بالاتفاق مع سعيد بن سلطان، أوقفت المحاولة ووقع اتفاق بين الطرفين بوساطة شيخ أبو شهر في سنة ١٨٢٩.

أصبحت علاقة البحرين بعمان بعد الاتفاق علاقة ودية، كما أن انصراف سعيد بن سلطان لتنمية ممتلكاته في شرق أفريقيا أنهى طموحه في الخليج.

أما دور الموحدين/السعوديين في التأثير على السياسة الخارجية للجزر البحرانية بعد أن توقف نفوذهم المباشر سنة ١٨١١، فقد اقتصر إما على

مساندة أبناء عبد اللّه وأحفاده بالمطالبة بالبحرين، أو محاولة التأثير من الداخل وذلك بالاتفاق مع بعض القبائل لإثارة القلائل، وفي كلتا الحالتين غالباً ما كانوا يغضون الطرف عندما يحصلون على الجزية والتي كانت تدفع متقطعة. وبقيت العلاقات السائدة بين الموحدين/السعوديين وبين البحرين على هذا النحو حتى احتلال الأتراك للأحساء سنة ١٨٧١. وبعد أن احتل السعوديون الأحساء مرة أخرى سنة ١٩١٣ كان وضع العلاقات البحرانية السعودية قد تغير.

أما عن مطالبة الفرس بالبحرين فقد كانت هي الشبح المهدد مباشرة لكيان البحرين العربي، وكثيراً ما أُثير هذا الموضوع لا على المستوى الإقليمي فقط وإنما على المستوى الدولي، إلّا أن هذا التهديد لم يدعم بالقوة العسكرية المباشرة رغم التهديد بها في أكثر من مرة.

يتركز ادعاء الفرس تاريخياً بملكيتهم لجزر البحرين على نقطتين أساسيتين، هما أولاً أن البحرين كانت جزءاً من الأراضي الفارسية حتى سنة ١٦٠٢[٢٦]، وأن السلطة الفارسية قد تخلت عنها لآل خليفة على أساس أن يدفعوا الجزية لشاه إيران[٢٧]. ولكن حوادث تاريخية جرت خلال القرن التاسع عشر، جعلت مطالب الفرس ترتكز على أسباب أخرى غير ما ذكر في السابق، أولها محادثات وليم بروس ـ المقيم البريطاني ـ مع حاكم شيراز، والتي عرفت فيما بعد بـ «معاهدة شيراز» سنة ١٨٢٢؛ والأخرى رسائل كان قد بعث بها محمد بن خليفة إلى شاه الفرس وإلى حاكم شيراز سنة ١٨٦٠ والتي بنى عليها الفرس فيما بعد مطالبتهم بالبحرين.

فيما يختص بموضوع ما يسمى «معاهدة شيراز» رغم أن ما ذكر بها بخصوص البحرين كان لا يقبل الشك ولا التأويل بأنها كانت دائماً تابعة لإقليم فارس، إلّا أن هذه المعاهدة لم تعتمد لا من قبل البريطانيين ولا من قبل الفرس[٢٨]، وبالتالي فإن المعاهدة ليس لها سند قانوني.

إن سبب رفض البريطانيين الأساسي اعتماد هذه المعاهدة ليس هو الحفاظ على عروبة البحرين، بقدر ما تصوروه تورطاً من بروس حينما وافق على إمداد حاكم شيراز بسفن حربية عندما يطلبها. وقد فقد وليم بروس على أثر تصرفه هذا منصبه في الخليج. كما أن الشاه لم يعتمد هذه الاتفاقية لأنه عدها سابقة غير حميدة بأن يتفاوض أحد حكام الأقاليم باسمه مع قوة أجنبية مباشرة دون الرجوع إليه. ورغم رفض مسودة الاتفاقية من كلتا السلطتين البريطانية والفارسية إلّا أن الحكومات الفارسية، ومن بعدها الإيرانية، (بعد تغيير الإسم)، كثيراً ما أشارت إلى هذه الاتفاقية كاعتراف من بريطانيا بسيادة إيران على البحرين. وفيما يختص بموضوع الرسائل التي بعث بها محمد بن خليفة للسلطات الفارسية، فقد كانت عبارة عن خطابين بالتحديد في سنة ١٨٦٠، أولهما مؤرخ في ٩ والآخر في ١١ من نيسان/أبريل لتلك السنة. الأول كان موجهاً لحاكم شيراز والثاني لشاه فارس على التوالي[٢٩].

في تلك الرسائل ذكر محمد بن خليفة أن البحرين وأهلها كانوا «دائماً تحت الحماية الفارسية» ووافق كذلك أن يدفع جزية إلى حكومة الشاه في مقابل حمايته. وهذا مما لا يرقى إليه الشك بتبعية البحرين لسلطة الشاه. وهكذا يبدو الأمر لأول وهلة... إلّا أن دراسة وضع محمد بن خليفة الدولي والأسباب التي دفعته للقيام بالكتابة إلى الشاه تفسر الموضوع بصورة أوضح.

في وقت كتابة الرسائل كان الموحدون/السعوديون يهددون أمن فرع آل خليفة الحاكم في البحرين بمساعدة الفرع المنفي الآخر، (أبناء عبدالله)، وكان محمد في تحركه يتبع السياسة التقليدية لآل خليفة بمحاولة ضرب قوة بقوة أخرى للاحتفاظ بسلطانه على البحرين.

وكما حدث فإن محمد بن خليفة لم يكن ليتردد في أن يرسل الرسائل بالوعود ويدفع الجزية لأية قوة أخرى يعتقد أنها قادرة على مساعدته ضد

أعدائه، فقد دفع آل خليفة الجزية عدة مرات خلال القرن التاسع عشر إلى الموحدين/السعوديين وإلى العمانيين، وحتى إلى المصريين.

ومن الثابت أن محمد بن خليفة كان في ذلك الوقت يبحث عن حليف، فهو لم يكتب للفرس فقط، بل كتب للأتراك في البصرة عارضاً نفس ما عرضه على الفرس، جزية في مقابل حماية. ولكن الذي حدث أن الفرس كانوا أول من رد على خطاب محمد، وقدم وفد منهم إلى البحرين إلّا أن وجودهم فيها لم يدم طويلاً، إذ ما إن قدم وفد الأتراك بعدهم عارضاً على محمد شروطاً أفضل، حتى أعلن هذا نفسه تابعاً لتركيا، ووافق أن يدفع الجزية لباشا بغداد[٣٠].

من ذلك يمكن أن نرى أن محمد بن خليفة لم يكن في مكاتباته مع الفرس يعترف بتبعية قانونية، إنما كان يبحث عن قوى يمكن أن تحقق أفضل شروط الأمن لحكمه.

أخذت مطالبة الفرس، (إيران)، بالبحرين تظهر خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين بين وقت وآخر. وذلك عندما كانت البحرين ترتبط بمعاهدات واتفاقات مع قوى أخرى، كما تظهر لإرضاء مطالب داخلية في فارس/إيران لتنفيس الضغط الشعبي وتوجيهه إلى مشكلة خارجية وقومية. وفي بعض الحالات تكون مطالبة إيران بالبحرين عند حدوث قلاقل سياسة في البحرين كما في بداية العشرينات من هذا القرن[٣١].

بعد المطالبة المتشددة من قبل إيران بالبحرين، ونظراً لتغير سياسي طرأ في المنطقة، فقد وافقت إيران سنة ١٩٧٠ أن تقبل بحكم لجنة مستقلة مكونة من شخص واحد ـ عيّنته الأمم المتحدة ـ للنظر في الموضوع، ووافقت إيران مسبقاً على الأخذ برأي هذه اللجنة، وبالفعل عين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً عنه لاستقصاء رأي شعب البحرين في مستقبل الجزيرة السياسي، وقدم هذا الممثل تقريره إلى السكرتير العام بعد أن زار البحرين وقابل فيها المسؤولين والمؤسسات والأفراد،

هذا التقرير الذي رفع إلى الأمم المتحدة وَوافق عليه مجلس الأمن في الحادي عشر من أيار/مايو سنة ١٩٧٠ جاء فيه[٣٢]:

> «إن اغلبية شعب البحرين يفضلون ان يعترف بهم كشعب مستقل من قبل المجتمع الدولي وانهم احرار في تشكيل علاقاتهم بالدول الأخرى».

وهكذا أصبح بإمكان البحرين، ولأول مرة بعد أكثر من قرن ونصف، أن تتخلص من كابوس المطالبة المباشرة بها. وقد قام الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين بزيارة رسمية لطهران بين التاسع عشر والرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٠. وبعد ذلك بدأت العلاقات بين البلدين تتطبّع.

نمو النفوذ البريطاني

من المعروف أن التدخل المباشر للبريطانيين في شؤون الخليج لم يحدث إلّا في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، على الرغم من وجودهم كقوة تجارية قبل ذلك بوقت ليس بالقصير.

وسبب تدخلهم المباشر هو التنافس البريطاني الفرنسي على السيادة في المياه الشرقية[٣٣] ورغبتهم في الحفاظ على الخليج كممر مائي مفتوح لهم، وكأقصر طريق يربط الهند ببريطانيا، وبخاصة بعد احتلال نابليون بونابرت لمصر في صيف عام ١٧٩٨[٣٤].

في تلك السنة أقنع البريطانيون حاكم مسقط بالدخول في اتفاق، متحالفاً معهم، وأن يرفض في نفس الوقت إعطاء مواطىء قدم أو مصالح تجارية لكلتا القوتين الفرنسية والهولندية[٣٥].

هذا الاتفاق يمثل أول علاقة مباشرة بين السلطة البريطانية وبين دولة عربية على الخليج. ورغم أنه كان للحد من استشراء نفوذ الفرنسيين، هذا النفوذ الذي سرعان ما تلاشى في المنطقة في العقد الأول من القرن

التاسع عشر، حيث حطمت قوتهم الرئيسية في أوروبا، إلّا أن البريطانيين سرعان ما تبينوا الفوائد التي يمكن أن يجنوها تجارياً وسياسياً بالدخول في اتفاقات مع الأنظمة السياسية العربية المطلة على الخليج.

في العقد الأول والثاني من القرن التاسع عشر، رأى البريطانيون أن تحالفهم مع حاكم مسقط لم ينج تجارتهم من مضايقات قوى أخرى في الخليج، وبخاصة القواسم الذين كانوا يتمركزون في عنق الزجاجة على ضفتي مدخل الخليج الجنوبي في رأس الخيمة ولنجة. هذه المضايقات ـ التي عرفت بالقرصنة ـ جهز البريطانيون ضدها حملات بحرية لتأمين مصالحهم التجارية في الخليج. وقد قامت هذه الحملات خلال فصول الشتاء من سنوات ١٨٠٥ ـ ١٨٠٦ و ١٨٠٩ ـ ١٨١٠، ١٨١٩ ـ ١٨٢٠[٣٦]. وقد كان نجاح الحملتين الأولى والثانية محدوداً، لكن الثالثة حطمت أسطول القواسم في رأس الخيمة ونتج عنها توقيع الاتفاقية العامة لسنة ١٨٢٠[٣٧]، والتي وقعتها السلطات البريطانية في الخليج مع رؤساء القبائل القاطنة على الساحل العماني المطل على الخليج، أو رؤساء التجمعات السكنية.

وقد وقعت البحرين هذه الاتفاقية العامة، رغم أنها لم تكن ذات علاقة مباشرة بموضوع عرقلة التجارة البريطانية في الخليج، إلّا أن شيوخها في ذلك الوقت ربما وجدوا أن هذه المعاهدة تخدم أغراضهم في تيسير التجارة في الخليج[٣٨].

تعتبر هذه المعاهدة العامة وملاحقها أول التزام مباشر من البريطانيين بموضوع الأمن البحري في الخليج، رغم أن مواد المعاهدة كانت مطاطة. وقد تبعتها عدة اتفاقيات للسلم البحري حتى توقيع معاهدة الهدنة الدائمة سنة ١٨٥٣.

وخلال القرن التاسع عشر اهتمت السلطات البريطانية في الخليج أساساً بالسلم البحري، إلّا أنها لم تكن تنظر بعين الراحة للقوى الأخرى

حينما تحاول ولوج الخليج تجارياً أو سياسياً. ويمكن القول إن بريطانيا حافظت على الخليج كبحيرة بريطانية طوال المئة والخمسين سنة الأخيرة، وحالت دون الفرنسيين والألمان، وإلى حد ما الروس، لبسط نفوذهم في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والأولى من القرن العشرين. يمكن تلخيص النفوذ البريطاني في أوائل هذا القرن باقتطاف فقرة من خطبة اللورد كيرزن نائب الملك في الهند عندما زار الخليج سنة ١٩٠٣، ففي خطبة له في الشارقة في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، قام مخاطباً الشيوخ[٣٩]:

> «... في بعض الأوقات انا اتصور ان عملنا الماضي في الخليج معرض لخطورة النسيان. وان هناك اناساً يتساءلون لماذا تواصل بريطانيا فرض سلطتها على الخليج.
>
> «إن تاريخ دولكم، وتاريخ عائلاتكم ووضعكم الحالي، هو الإجابة على ذلك التساؤل. نحن هنا قبل ان تاتي اية قوة خارجية وتطل بوجهها على هذه المياه... إنها تجارتنا وكذلك امنكم فقد كانا مهددين يطلبان الحماية... إن السلام في هذه المياه لا بد ان يحافظ عليه... ونفوذ الحكومة البريطانية يجب ان لا يعلى عليه».

وقد نما نفوذ الإنكليز ومصالحهم التي ذكرها اللورد كيرزن باضطراد خلال السنين الأولى من القرن العشرين وذلك بتطور وسائل المواصلات، وما إن جاءت الحرب العالمية الأولى، حتى استخدمت بريطانيا الخليج كقاعدة للانقضاض على العراق. وما إن اكتشف البترول في إيران حتى زادت المطامع في الخليج بشكل أكبر وأوسع.

رغم أن بريطانيا كانت تحاول خلال القرن التاسع عشر الاحتفاظ بالخليج وعزل القوى العالمية الأخرى عن الولوج فيه، إلّا أن موقفها بالنسبة لدويلاته على انفراد لم يكن بهذا الوضوح والتحديد. وهذا ينطبق على موقفها من البحرين. فالبحرين لم تكن متورطة بما يسمى بالقرصنة

في الخليج، كما أنها لم تكن ذات جاذبية خاصة لإقامة قاعدة على أرضها خلال القرن التاسع عشر، لذلك فإن مطامع بريطانيا لم تتبلور إلّا بعد منتصف القرن التاسع عشر، وزادت منذ ذلك التاريخ عمقاً ورسوخاً. وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى اهتمت بالبحرين بجدية وبتخطيط واضح.

جرى أول اتصال معروف بين رسميين بريطانيين وحكام البحرين عند زيارة الكابتن وليم بروس المقيم البريطاني في أبو شهر للبحرين في سنة ١٨١٦ عندما انتشرت إشاعات عن غزو حاكم مسقط للبحرين.

من المعتقد أن وليم بروس في زيارته تلك وقع مسودة اتفاقية مع حكام البحرين، ورغم أنه لم يصلنا تسجيل لتلك الاتفاقية، فإنها ربّما كانت اتفاقية صداقة. وفي تقريره عن الزيارة أوصى بأن تقوم السلطة البريطانية في الهند بتوثيق علاقتها بالبحرين تنمية للمصالح التجارية، وبخاصة أن الميزان التجاري سوف يكون في صالح الأولى!

وعلى الرغم من الاتفاقية التي يمكن أن يكون قد وقعها وليم بروس مع حكام البحرين فإن وضع البحرين القانوني لم يكن واضحاً بالنسبة للسلطة البريطانية في الهند.

خلال الإعداد للحملة البريطانية الثالثة على الخليج سنة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ ظهر تساؤل عما إذا كان آل خليفة في البحرين يعتبرون حلفاء للقواسم، وهل يمكن وضع القواسم وآل خليفة تحت سيطرة حاكم مسقط أو ترك آل خليفة «مستقلين» إذا هم ظلوا ممتنعين عن مشاركة القواسم «القرصنة»[٤٠].

وظل السؤال معلقاً حتى إبحار السير وليم جرانت كير من الهند متوجهاً إلى الخليج في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٨١٩. وعندما انتهت الحملة كما ذكرنا سابقاً قام ممثل لحاكمي البحرين آنذاك سلمان وعبد اللّه ابنا أحمد ـ بتوقيع الاتفاقية بالنيابة عنهما. وبرغم سماح السير وليم

جرانت كير لممثل الشيخين بالتوقيع، فإن ذلك كان على مسؤولية القائد الشخصية، ويمكن تبين عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه البحرين في ذلك الوقت من جواب قائد الحملة البريطانية لسلطان مسقط عندما استأذنه في السماح له بالاستيلاء على البحرين، إذ لم يعط القائد جواباً واضحاً، وإنما أخبر سعيد بن سلطان أنه، كحاكم مستقل، يمكنه أن يفعل ما يحلو له! وفي نفس الوقت فإن كير شجع ممثل حاكمي البحرين للالتقاء بسلطان مسقط والوصول معه إلى اتفاق. وهكذا اتفق أن تدفع البحرين سنوياً مبلغ ٣٠,٠٠٠ ماريا تريزا كجزية لمسقط.

وهناك شاهد آخر على عدم وضوح سياسة بريطانيا تجاه البحرين في ذلك الوقت وهو موقف جون ألفنستون حاكم بومباي والمسؤول عن السياسة البريطانية في الخليج آنذاك. فنجده مثلاً قد عزل وليم بروس، لتوقيعه ما يعرف بمعاهدة شيراز سنة ١٨٢٢. ولكن في عرض تعليقه على المطالب الفارسية يقول[٤١]:

> «... إن هذه المطالب ليس لها اساس من الصحة...
> وهي تعرض استقلال آل خليفة للخطر... وكذلك مطالب
> حليف حكومة بومبي حاكم مسقط في الجزر!!».

وبالرغم من أن ألفنستون، ممثل السلطة البريطانية في الهند، كان يرفض الاتفاقية التي عقدها بروس فلم يكن هذا يميز بين استقلال آل خليفة وبين تبعية البحرين لحليف البريطانيين سلطان مسقط.

ومثل آخر على ذلك أنه خلال الحملة المصرية الثانية ضد الموحدين/السعوديين سنة ١٨٣٧ ـ ١٨٤٠ احتل المصريون الأحساء، فهرب الحاكم السعودي منها إلى البحرين، فبعث المصريون خلفه يطالبون لا برجوعه فقط وإنما بالجزية التي كانت تدفعها البحرين للسعوديين، وبإيداع أحد أبناء شيخ البحرين في معسكر المصريين، ربما كرهينة.

عندما طلب شيخ البحرين نصيحة الإنجليز في أبو شهر لم يحظ

بجواب شاف، رغم أن البريطانيين كانوا على اطلاع تام بنفوذ المصريين على شاطىء الجزيرة الشرقي واحتمال احتلالهم للبحرين. هذا الفتور البريطاني حدا بالشيخ عبد اللّه بن أحمد، وربما في غياب خيار آخر، أن يعطي المصريين ما طلبوه، وفي أيار/مايو سنة ١٨٣٩ وافق على الاعتراف بسيادة المصريين على البحرين، وأن يدفع لهم الجزية[٤٢].

وكان وجود المصريين في شرق الجزيرة قد حدّ من نفوذ البريطانيين بعد ذلك، ففكروا في احتلال البحرين لمنع المصريين من الوصول إليها، إلّا أن هذه الفكرة استبعدت بدعوى أن جو البحرين غير صحي للأوروبيين.

وبعد استعراض القوة البريطانية في الخليج، والانسحاب الفجائي للمصريين من الجزيرة العربية ككل في سنة ١٨٤٠، تغير الموقف. ولكن البريطانيين لم ينظروا بعين الرضا لموافقة الشيخ عبد اللّه بن أحمد على الاعتراف بالنفوذ المصري، واعتبروه، بتصرفه هذا، غير مخلص لهم، وقد وقفوا بجانب مسقط مرة أخرى عندما فكر سلطانها في غزو البحرين في أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر. وعندما طلب الأخير معاونة حربية منهم تذرعوا بأنهم لا يريدون التورط مباشرة، لذلك أسقط العمانيون الفكرة نهائياً.

بعد ذلك كله ظهر أن البريطانيين قد قرروا اتخاذ خطوات واضحة بالنسبة لعلاقتهم مع البحرين، ففي سنة ١٨٤٢، عندما تصاعدت إشاعة حول إعداد الفرس لغزو البحرين، أصدرت حكومة بومبي تعليمات للمقيم البريطاني في أبو شهر قالت فيها:

> «إذا ما حدث ان قامت حكومة فارس بإرسال سفن مسلحة او سفن تحمل رجالاً مسلحين إلى البحر، فإن مثل هذه السفن يجب ان تراقب عن قرب، وإذا حدثت اية محاولة منهم للسيطرة على اراضٍ تابعة للرؤساء العرب، المرتبطين مع الحكومة البريطانية باتفاقيات ودية [٤٣] فيجب الاحتجاج عليها وإذا استمرت فيجب مقاومتها».

لقد كان الخلاف بين آل خليفة أنفسهم، واستبداد عبد اللّه بن أحمد بالسلطة وظلم أبنائه للشعب، عوامل ساعدت ابن أخيه محمد بن خليفة على الانقضاض على السلطة وطرده من البحرين سنة ١٨٤٣، وكان ذلك بالطبع بمساعدة حكومة بومبي غير المباشرة، فقد سمح الكابتن هنل المقيم السياسي آنذاك لحلفاء محمد بن خليفة أن يعبروا الخليج من جزيرة قيس في الشرق إلى غرب الخليج للانضمام إلى محمد، وذلك خلافاً لنصوص معاهدة الصلح سنة ١٨٣٥ التي تمنع القبائل الساكنة شرق الخليج من الاشتراك في حرب على الشاطىء الغربي. وربما كانت مساعدة البريطانيين لمحمد نكاية بعبد اللّه الذي رضخ للمصريين، وتشجيعاً لمحمد في أن يكون أكثر تعاوناً من سلفه.

في البداية كان محمد بن خليفة حليفاً طيعاً، إلّا أن وضع البحرين السياسي ما لبث أن اضطرب، كان عبد اللّه المنفي يطوف بالخليج طالباً الدعم والتأييد من الحكام لمساعدته على استرجاع سلطته، وانتهى به المطاف في مسقط طالباً من سلطانها أن يعيد له حكمه، وأخذ أبناؤه أيضاً في تأليب القبائل في الجزء الشرقي من الجزيرة استعداداً للانقضاض على البحرين، وفي إغراء بعض القبائل التي تقطن في البحرين بالانضمام إليهم.

كل هذا أدى بمحمد إلى طلب الحماية البريطانية. وفي ٩ شباط/ فبراير سنة ١٨٤٩ كتب للمقيم البريطاني مستجيراً[٤٤]:

> «اعلمك ان جميع البلدان في هذه المنطقة تابعة لسلطان دولة او اخرى، ومثلاً فإن الساحل من فارس تابع للدولة الفارسية، وكذلك فإن اهل الكويت وسكان نجد تابعون للدولة العثمانية، وانا ــ كما اشعر في قلبي ــ تابع للدولة العلية وخادم لها. وانا اعلم انكم لن توافقوا على ضرر يلحق بتابع للسير كار، وطلبي اليكم ان توافقوا على ما يجيش بقلبي، وان ترجعوا الي من هرب من رعايا اخي وذلك لمصلحة البلد.

اما إذا كنتم تعدوني تابعاً لبلدان اخرى، فرجائي ان تخبروني
بما يتمشى مع سياسة الحكومة العلية».

لم تقبل السلطات البريطانية طلب محمد بن خليفة في ذلك الوقت، على أساس أنه سوف يورطها في مشاكل ليست في البحر ـ حيث هي قادرة عسكرياً ـ وإنما على الأرض الأم حيث لا تتوفر لها القدرة العسكرية، وكان محمد يرغب في أن تتم هذه المساعدة من أجل القضاء على المعارضين لحكمه هناك.

بدأ التهديد المباشر لمحمد بن خليفة يخف بسبب وفاة عبد اللّه في مسقط سنة ١٨٤٩، ولكن ما لبث أن جاء تهديد آخر، فقد تحالف الموحدون/السعوديون مع أبناء عبد اللّه والمطالبين بحكم البحرين، وتزايد هذا التهديد خلال الخمسينات من القرن التاسع عشر مما جعل محمد بن خليفة يكاتب الفرس والأتراك في سنة ١٨٦٠، كما أشرنا سابقاً. وأثناء بحث محمد بن خليفة عن حليف (١٨٦٠) أخذت السلطة البريطانية في بومبي تفكر في وضع البحرين القانوني بجدية، وتنظر إلى خطورة استمراره في التذبذب. وعندما أحيل الموضوع إلى الحكومة البريطانية في لندن اقترحت أن لا يعترف بالبحرين كتابع للفرس ولا للأتراك وذلك حفاظاً على النفوذ البريطاني فيها. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح من قبل الحكومة البريطانية في شباط/فبراير سنة ١٨٦١[٤٥].

وهكذا، ولأول مرة، اعترفت السلطة البريطانية بالبحرين كبلد مستقل تحت حكم آل خليفة، وأعلنت ذلك رسمياً عندما وقع محمد بن خليفة في ٣١ أيار/مايو سنة ١٨٦١ المعاهدة الدائمة للسلام والصداقة مع السلطات البريطانية باعتباره حاكماً مستقلاً للبحرين. في هذه المعاهدة تعهد محمد بن خليفة أن يعترف بكل المعاهدات السابقة بين البحرين والسلطة البريطانية[٤٦] وأن يمتنع كذلك عن القيام بأي نشاط بحري عدائي بأية صورة، ومقابل ذلك فإنه سيحظى بالحماية البريطانية ضد أي

اعتداء مباشر على وضعه في البحرين من رؤساء القبائل في الخليج[٤٧].

وبهذه المعاهدة خسر محمد بن خليفة حرية الدفاع عن ممتلكات آل خليفة على الأرض الأم، وبخاصة في قطر، وتحدد ـ ضمنياً ـ حكمه على الجزر فقط، في حين أن البريطانيين لم يلتزموا بغير الدفاع عنها وضد رؤساء القبائل في الخليج، وليس ضد قوى أخرى.

وما لبث أن ثار خلاف بين محمد بن خليفة وبين القبائل التابعة له في قطر في سنة ١٨٦٧ وقام محمد بمحاربتهم، الأمر الذي فسره البريطانيون على أنه خرق لاتفاقية ١٨٦١. وقدر البريطانيون أن استمرار محمد بن خليفة كحاكم للبحرين سوف يسبب لهم متاعب جمة، لذلك قام المقيم البريطاني في الخليج الكابتن لويس بيلي بزيارة للبحرين في ٦ أيلول/سبتمبر سنة ١٨٦٨ تصحبه قوة من أسطول حكومة الهند البريطانية، وبعد أن رفض محمد بن خليفة التنازل عن الحكم، فتح الأسطول نيرانه على القلعة التي تحصن فيها محمد في عراد، مما اضطره أن يترك البحرين خفية إلى الشاطىء الشرقي لجزيرة العرب. وبعد ذلك أعلن المقيم أن علي بن خليفة آل خليفة، شقيق محمّد وساعده الأيمن، نصب حاكماً على البحرين[٤٨].

لم يدم حكم علي بن خليفة على البحرين غير سنة واحدة، إذ أن محمد بن خليفة تحالف مع أعدائه السابقين أبناء عبد اللّه، وعلى رأسهم محمد بن عبد اللّه، وهاجموا البحرين سنة ١٨٦٩ وقتل علي أثناء المعركة، وتدخل البريطانيون سريعاً هذه المرة بأن حضرت قوة بحرية وحاصرت المحرق، وأخذت المحمَّدين، محمد بن خليفة ومحمد بن عبداللّه، ونفتهما إلى الهند، وأعلن الشيخ عيسى بن علي حاكماً على البحرين، كما ورد سابقاً. وهكذا فإن النفوذ البريطاني انقلب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر من تردد في اتخاذ موقف بالنسبة إلى البحرين إلى تدخل مباشر وصل إلى حد عزل الحكام وتنصيبهم.

وباستلام الشيخ عيسى بن علي الحكم دخلت العلاقة بين البحرين والسلطة البريطانية في الخليج مرحلة جديدة.

فعندما احتل الأتراك شرق الجزيرة العربية سنة ١٨٧١ وضع الإنجليز خططهم بأن يحولوا بينهم وبين الامتداد إلى البحرين، لذلك وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٨٨٠، وقع الشيخ عيسى بن علي اتفاقية أخرى مع المقيم البريطاني الكولونيل أي. سي. روسي تعهد الشيخ فيها[٤٩]:

> «... كرنيس للبحرين، ان يلزم نفسه وخلفاءه من بعده، عدم الدخول في مفاوضات او اتفاقيات من اي نوع مع اية دولة او حكومة غير الدولة البريطانية، إلا ان يحصل على موافقة الدولة البريطانية، وتعهد ان يرفض الموافقة لاية حكومة اخرى غير الحكومة البريطانية على ان تقيم علاقات دبلوماسية او قنصلية او محطات تموين على اراضيه إلّا بعد موافقة الحكومة البريطانية».

بالرغم من أن هذه الاتفاقية لم تحرم الشيخ عيسى بن علي من «مراسلات الصداقة المعتادة مع القوى المحلية، والدول المجاورة في موضوعات ثانوية» إلّا أنها كانت بداية لخطوات منعته من حرية العمل كشخص مستقل. ففي سنة ١٨٩٢، وبعد اشتداد التنافس الدولي في الخليج، اعتقد المقيم البريطاني آنذاك الكولونيل أي. سي. تالبوت أن نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٠ غير كافية لحماية المصالح البريطانية، ففي آذار/مارس سنة ١٨٩٢ وقع الشيخ عيسى بن علي معاهدة أخرى جديدة تمضي وفق الخطوط العريضة للاتفاقية الأولى ولكنها تنص على[٥٠]:

> «إنني، (والكلام لعيسى بن علي)، على اي حالة من الأحوال لن اؤجر، ابيع او ارهن او اسمح باحتلال اي جزء من اراضيّ إلّا للحكومة البريطانية».

وما إن أطل القرن العشرون، حتى كانت المصالح البريطانية في

البحرين قد نمت بصورة كبيرة، فقد حاولوا أن يمرروا على الشيخ عيسى ابن علي ما اعتبروه ضرورياً لإصلاح الإدارة وخاصة موضوع الجمارك، وأن يقبل مستشاراً لهذا الغرض، إلا أنه رفض. ثم حدث تطور آخر في العلاقات بين البلدين، ففي سنة ١٩٠٠، عين ج. س. كاسكن البريطاني كمساعد وكيل سياسي في البحرين وبنيت دار للوكيل في المنامة خلال ١٩٠١ ـ ١٩٠٢. بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ أبدل كاسكن بوكيل أصيل هو الكابتن ف ـ ب بريدوكس والذي خول فيما بعد بالفصل في قضايا الأجانب.

ومن خلال نشاط الوكلاء السياسيين في البحرين ابتدأ النفوذ البريطاني يقوى شيئاً فشيئاً؛ وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى كان هذا النفوذ قد وصل إلى التدخل في الشؤون الداخلية للإمارة، وأصبح الوكيل السياسي البريطاني هو الحاكم الفعلي. يصف أحد المقيمين السياسيين، دور الوكلاء السياسيين البريطانيين في إمارات الخليج بقوله(٥١):

> «العلاقات المباشرة والشخصية، بين الوكلاء السياسيين (في إمارات الخليج) وبين الحكام، هي الظاهرة المميزة للوضع البريطاني في الخليج (الفارسي)، إنهم يلقون بعضهم دائماً وعلى اكثر الأحوال لقاء اجتماعياً اكثر منه محادثات رسمية. ربما اللقاءات الاجتماعية اكثر اهمية من الرسمية حين التلميح تارة والإشارة تارة خلال الأحاديث العادية تكون اكثر تاثيراً من نصيحة مباشرة».

من الفقرة السابقة نلحظ مدى الهيمنة السياسية البريطانية المباشرة منذ مطلع هذا القرن على مقدرات دويلات الخليج العربي حتى أصبح التلميح من خلال الحديث له تأثير في تشكيل سياساتهم.

فيما يخص البحرين، فإن السياسة البريطانية ركزت اهتماماً كبيراً عليها كنقطة انطلاق لسياستها في الإمارات بعد ذلك. فقد أصدرت بريطانيا قانون البحرين والمسمى(٥٢) Bahrain Order in Council في

سنة ١٩١٣، والذي كانت الغاية من إصداره تطبيق القانون المدني والجنائي الهندي على البحرين. كما أن تطوراً آخر وقع في سنة ١٩١٤ عندما تعهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للمقيم البريطاني في الخليج أي. ب. تريفور بأن لا يقوم هو، ولا يعطي آخرين الحق في استغلال البترول الذي في أرضه دون استشارة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. وبدون موافقة الحكومة العلية[٥٣].

في السنوات ١٩١٣ و ١٩١٥ قام البريطانيون بالاتفاق مع الأتراك، وكذلك مع عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود على التوالي للاعتراف بسلطتهم في الخليج.

أما فيما يختص بجزر البحرين، فقد تعهد الأتراك التخلّي عن أية مطالبة بها.

كما أن ابن سعود قد تعهد في معاهدة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩١٥ بأن يمتنع عن القيام بأي اعتداء أو تدخل في إقليمي الكويت والبحرين.

من الاستعراض السريع لعلاقات البحرين والسلطة البريطانية في الهند، خلال القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين، وجدنا أن هذه العلاقة قد تطورت من تجارية، إلى حماية سياسية ثم إلى تدخل مباشر في شؤون الجزر الداخلية. أما فترة ما بعد الحرب الأولى فإننا سندرجها في موضوع آخر من هذه الدراسة.

الهوامش والمصادر

(١) لظهور وتطور دويلات العتوب على ضفاف الخليج أنظر: أبو حاكمة، *History of Eastern Arabia 1750 - 1800*، مكتبة خياط، بيروت، ١٩٦٥. كذلك أنظر لنفس المؤلف، **تاريخ الكويت**، مطبعة حكومة الكويت، الجزء الأول، ١٩٦٧؛ والجزء الثاني، ١٩٧٠.

(٢) في موضوع دويلات المدن أنظر: London, Robt. Geran, *Oman Since 1856*, Princeton Univ. Press, 1967؛ أنظر كذلك: Wilson, Sir Arnold T., *The Persian Gulf*, London, 1959، الصفحات ٩٢ وما بعدها، الطبعة الثالثة، حيث تناول المؤلف نشوء وتطور ثم اختفاء دويلات سيراف وقيس وهرمز.

(٣) يستعمل المؤلف، هنا، اصطلاح «الموحدين» بدل اصطلاح «الوهابيين»، الذي انتشر استعماله في أعمال المستشرقين. والاصطلاح الأخير يدل على اسم مؤسس الدعوة الأولى وهو محمد بن عبد الوهاب. أما الدولة التي قامت فهي الدولة السعودية، وفي هذا الفصل نقوم بمعالجة علاقات الدولة السعودية الأولى بآل خليفة حكام البحرين.

(٤) أو ما تسمى بالمعاهدة العامة. للاطلاع على نص المعاهدة والمعاهدات الأخرى اللاحقة بين بريطانيا وإمارات الخليج راجع: Aitchison C.U., *A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries*، الجزء السابع، حكومة الهند، دلهي، ١٩٣٣.

(٥) يحدثنا محمد بن خليفة النبهاني أن العلاقة بين آل خليفة وآل سعود في تلك الفترة لم تكن بالوديّة، وأن الشيخ خليفة بن محمد شيخ الزبارة كان يكره الوهابيين. أنظر: النبهاني، محمد بن خليفة، **تاريخ البحرين**، القاهرة ١٩٢٣.

(٦) أبو حاكمة، *History of Eastern Arabia*، ذكر سابقاً، ص ٦٤. لم يكن خالد من الشيعة إلّا أن سكان الأحساء هم من الشيعة.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٨) أنـــظـــر: Samuel Manesty and Hardford Jones, *Report on the Trade of Arabia and Persia*, 1790 وقد نقله الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة في الجزء الثاني من **تاريخ الكويت**، ذكر سابقاً. يقول التقرير: «إن حكومة الزبارة، كذا، لا تفرض ضريبة من أي نوع على الواردات التجارية».

(٩) إنتقل آل خليفة وعلى رأسهم سلمان بن أحمد والقبائل الموالية من الزبارة سنة ١٧٩٥ وحلوا أولاً في مدينة جو على الشاطىء الغربي من الجزيرة الأم، ثم انتقل مركز الحكم بعد مدة وجيزة إلى الرفاع في وسط الجزيرة، ثم إلى المحرق.

(١٠) في الحقيقة أثرت هذه العوامل الثلاثة على تطور البحرين حتى بعد هذا التاريخ وبخاصة العامل الثالث، إلّا أن العاملين الأولين قد خفتا ببزوغ القرن العشرين، ونتج عن ذلك عوامل أخرى نذكرها في القسم السياسي من هذه الدراسة.

(١١) التقرير المشار إليه سابقاً في الهامش (٨).

(١٢) سيصار إلى مناقشة ذلك في القسم الذي يتناول تطور الوضع السياسي في البحرين.

(١٣) والذي يسمى الحاكم الحالي عيسى بن سلمان باسمه.

(١٤) والذي لُقِّب أحمد الفاتح، بسبب فتحه البحرين.

(١٥) التواريخ هنا تبين فترة تسلم المذكورين للسلطة.

(١٦) أنـظـر Lorimer J. G., *Gazetter of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*، الجزء التاريخي .

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٥٨.

(١٨) أنظر للتفصيل: Kelly, J.B., *Britiain and the Persian Gulf 1795-1880*, Oxford University Press, 1968، ص ٣٨٣ وما بعدها.

(١٩) كان للإنجليز يد أيضاً في تنصيب علي بن خليفة خلفاً لأخيه محمد بن خليفة في حكم البحرين، إلّا أن ذلك لم يكن بالقوة المباشرة كما في حالة التدخل المباشر الذي نتكلم عنه هنا.

(٢٠) أنظر لورمر، ذكر سابقاً، ص ٨٩٨.

(٢١) الريحاني، أمين، **ملوك العرب**، دار الريحاني للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٦٧، ص ٢٨٢.

(٢٢) الحقيقة التاريخية التي يجب أن تثبت هنا هي أن فئات من آل خليفة عمدت، نتيجة الصراع على حكم الجزر، إلى التحالف مع قوى أجنبية بغية الحفاظ على الحكم أو استرجاعه.

(٢٣) أنظر لورمر، سبق ذكره، ص ٨٤١ ـ ٨٤٣ و ٨٥٣، وكذلك كيلي، سبق ذكره، ص ١٠٣ ـ ١٤٦ و ٢٢٢.

(٢٤) أنظر كيلي، ذكر سابقاً، ص ٢٢٦. إن اسم زعيم الموحدين/السعوديين في

ذلك الوقت في البحرين هو عبد الله بن عفيصان وليس كما ذكر الريحاني، في ص ١٥٩، إبراهيم بن عفيصان. لتفاصيل هذه الفترة مختصرة، أنظر: الريحاني، **ملوك العرب**، ذكر سابقاً، ص ٢٥٦ ـ ٢٨٤.

(٢٥) أنـــظـــر: *Historical Sketch of the Utobee tribe of Arabs (Bahrain) from 1716-1817* by Mr. F. Warden with Continuation from 1817-1832 by S. Hennel, from 1832-1844 by A.B. Kemball and From 1844 by Disbrowe في: أبو حاكمة ، **تاريخ الكويت**، الجزء الثاني، ذكر سابقاً، ص ١٥٨. من الآن وصاعداً سوف يذكر تحت اسم: **مجمل تاريخي**.

(٢٦) أنـظـر: Littlefiels R.E., *Bahrain as a Persian Gulf State*، وهـي أطـروحـة قدمت في الجامعة الأميركية/بيروت سنة ١٩٦٤، ص ١١٧.

(٢٧) أنظر: Adamiyat Fereydown, *Bahrain Island - A Legal and Diplomatic Study of the British-Iranian Controversy,* Frederic A. Praeger Inc., N.Y. 1955, p. 70.

(٢٨) أنظر لورمر، سبق ذكره، ص ٨٤٩ و ٨٥٠؛ وكذلك كيلي، سبق ذكره، ص ١٨٨. لم تعتمد هذه المعاهدة لا من قبل البريطانيين ولا من قبل شاه فارس بسبب حجة الطرفين أنه ليس لويليم بروس ولا لحاكم شيراز حق التفاوض باسم البريطانيين أو حكومة الشاه.

(٢٩) أنظر أدميات، سبق ذكره، الملحق الثاني أ و ب، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨. وكذلك أنظر لورمر، ص ١٥٦، يذكر أن سنة إرسال الخطابات كانت ١٨٥٩، ص ٨٨٧، إلّا أننا نميل إلى ما ذكره أدميات في تحديد السنة وذلك لاطلاعه على الأرشيف الفارسي.

(٣٠) أنظر كيلي، ذ. س، ص ٥١٦.

(٣١) في موضوع المطالب الإيرانية في البحرين وتطورها راجع: A. Khadduri, M., *Iran's Claim to the Sovereignety of Bahrain*، **المجلة الأميركية للقانون الدولي**، تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٥١، وكذلك كيلي، *The Persian Claim to Bahrain*، **مجلة الشؤون الدولية**، كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. كذلك أنظر كتاب الدكتور حسين البحارنة، *The Legal Status of the Arabian Gulf States,* Manchester University Press, 1968.

(٣٢) أنظر **هنا البحرين**، العدد رقم ٢٢٧، كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٠. يجب أن نضع في الاعتبار أن قبول إيران بهذه التسوية هو اعتراف منها بالأمر الواقع، ولا نعتقد أنه التخلي نهائياً عن مطامعها سواء في البحرين أو في المنطقة ككل.

(٣٣) في تاريخ البحرية البريطانية في الخليج أنظر، Standish, J.F., «British Maritime Policy in the Persian Gulf», *Middle East Studies*, July 1967, p. 325.

(٣٤) أنظر في هذا الموضوع: كيلي، «The Legal and Historical Basis of the British Position in the Persain Gulf», in *St. Anthony's Papers*, No.S, London 1958.

(٣٥) لصيغة هذا الاتفاق أنظر: Hurewitz, J.C., *Diplomatic in the Near and Middle East - A Docummentary Record 1535-1914*, Princeton Univ. Press, 1956, vol. I, p. 64.

(٣٦) أنظر تفاصيل هذه الحملات في كتاب Hawley Donald, *The Trucial States*, George Allen and Unwin, London 1970.

(٣٧) وقع الاتفاقية مثلاً شيخ جزيرة الحمراء رجب بن أحمد. لنصوص الاتفاقيات بالعربية أنظر كتاب الدكتور سيد نوفل، **الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي**، دار الطباعة، بيروت، حزيران ١٩٦٩، القسم الرابع، الباب الثاني.

(٣٨) وقع الاتفاقية العامة نيابة عن شيخي البحرين السيد عبد الجليل بن سيد ياس الطبطبائي، وذلك في الشارقة، في ٥ شباط/فبراير سنة ١٩٢٠.

(٣٩) أنظر نص خطبة أدميات، ذ. س، ص ١٨٨.

(٤٠) أنظر: كيلي ب.، **بريطانيا والخليج**، ذ. س، ص ١٤١- ١٤٢.

(٤١) أنظر، لورمر، ذ. س، ص ٨٥.

(٤٢) أنظر مقالي كيلي - «Mehemet Ali Expedition to the Persian Gulf 1837 *Bombay Secret Proceedings*, vol. 192, Consuln 38 of 7 (٤٣)1840», Part one sept. 1842, Letter 2740.

(٤٤) Encls. to Bombay, sec letters, vol. 99, enclose to sec letters 57 of 21st may 1849. من محمد بن خليفة إلى هنل بتاريخ ٩ شباط/فبراير سنة ١٨٤٩.

(٤٥) أنظر: لورمر، ذ. س، ص ٨٨٨.

(٤٦) مثل المعاهدة العامة لسنة ١٨٢٩، ومعاهدة تجارة العبيد ١٨٤٧ و ١٨٥٦.

(٤٧) Great Britain, *Foreign and State Paper*, vol. 56, (1864-1865), pp. 1402-1403.

(٤٨) وقد أشار إلى ذلك الشاعر إبراهيم بن محمد آل خليفة في قصيدة له يرثي بها والده فيقول:

فنازعك الشقيق وكان قدماً حسامك والأمور لها انتزاع
وأغرى الدهر بينكما وهاجت على الإفساد بينكما الرعاع

(٤٩) أنظر نص الاتفاقية في هيروتسز، ذ. س، المجلد الأول، ص ١٩٤؛ أنظر الملاحظة رقم ٣٥ سابقاً.

(٥٠) وقع اتفاقيات مماثلة في نفس الوقت شيوخ كل من أبو ظبي، الشارقة، دبي، عجمان أم القيوين ورأس الخيمة.

(٥١) راجع: Hay, Rupert, *The Persian Gulf States*, Washington 1959, p.20.

(٥٢) **مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي**، مطبوعات جامعة الكويت، ص ٢٢.

(٥٣) للإتقان أنظر: آتشن، ذ. س، ص ١٩١، أنظر الملاحظة رقم ٤.

سكان البحرين

الفصل الثاني

التركيب الديمغرافي

كانت البحرين خلال التاريخ، بسبب موقع جزرها الجغرافي ومياهها وزراعتها وثرائها النسبي، ملتقى أعراق مختلفة بين فترة وأخرى، فقد سكنها العرب والفرس وحتى الزنج، أما سكان منطقة البحرين قبل الإسلام فكانوا عرباً ينتمون إلى قبائل بني بكر وبني تميم وبني عبد قيس[1]، ولا شك أن بعضاً منهم قد سكن جزر البحرين الحالية. وكانت «منطقة البحرين» بعد ذلك مركزاً للثورة ضد الأمويين ثم العباسيين. مما أدى إلى أن تتوافد على المنطقة مجموعات سكانية لاستيطانها. وقد أصبحت البحرين منطقة تابعة لفارس بسبب قيام دولة إسلامية فيها، وبخاصة بعد سقوط الدولة العباسية، وبالتالي فإن عدداً من الفرس سكنوا الجزر، ولكن عدداً أكبر استقر هناك بعد احتلال الفرس لجزر البحرين في أوائل القرن السابع عشر، وبعد انحسار نفوذهم سكنتها قبائل عربية متفرقة.

وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كان ثراء البحرين من الأسباب التي أغرت القبائل العربية التي تسكن الأرض الأم بالبحرين بغزوها. وهكذا قام العتوب مع حلفائهم باحتلال البحرين سنة ١٧٨٢، وظل آل خليفة ـ فرع العتوب ـ يحكمونها إلى يومنا هذا.

ولموقع البحرين الجغرافي فإنها ارتبطت بعلاقات تجارية على مر السنين بالهند، ولذلك فإن عدداً صغيراً من التجار الهنود كان يعيش في البحرين خلال القرن الثامن عشر، وما لبثت نسبة الهنود التجار أن أخذت في الازدياد، وبخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

والأول من القرن العشرين، عندما أصبح الوضع السياسي أكثر استقراراً. وبازدياد اتصال البحرين بالخارج زادت نسبة التجار، ثم العمال الهنود بصورة كبيرة، ولا سيما بعد اكتشاف وإنتاج البترول فيها.

وبسبب موقعها التجاري، فإن البحرين كانت، وعلى مر العصور، مركزاً مهماً لاستقرار التجار اليهود في الخليج. وقد كان عدد كبير منهم يعيش في البحرين أو في القطيف خلال القرن السابع عشر. إلّا أن هذا العدد قد تقلص كثيراً خلال القرن التاسع عشر في البحرين بسبب الوضع السياسي غير المستقر. ولكن ما لبث أن قدم إلى البحرين عدد من التجار اليهود خاصة خلال العقدين الأولين من القرن الحالي وهم إما من العراق أو من إيران.

من ذلك يتبين لنا أن سكان البحرين حالياً يتكونون من أغلبية عربية وأقلية إيرانية وهندية مع مجموعة آخذة في التناقص من اليهود.

وحيث إن قانون الجنسية البحراني لم يصدر إلّا في سنة ١٩٣٧، فقد كان السفر والقدوم من البحرين وإليها غير محدد وبخاصة بالنسبة لغير الإيرانيين، وقد حدد القانون الصادر سنة ١٩٣٧ دخولهم، وصدر هذا القانون لأسباب سياسية.

يحتوي قانون الجنسية البحراني لسنة ١٩٣٧ على خمس فقرات أهمها الفقرتان الأولى والثانية. وينص القانون في الفقرة الأولى على أنه يعتبر مواطناً بحرانياً:

الفقرة الأولى

(أ) جميع الأشخاص الذين ولدوا في البحرين قبل أو بعد تاريخ هذا الإعلان عدا من ذكروا في الفقرة الثانية.

(ب) جميع الأشخاص الذين ولدوا في الخارج قبل أو بعد هذا الإعلان لوالد أو لجد من الأب ولد في البحرين، عدا الأشخاص الذين

آباؤهم خلال قصورهم سجلوهم لدى الوكيل السياسي (البريطاني) مع ما يتفق والفقرة الثانية، أو إذا سجلوا كذلك خلال إقامتهم بالبحرين.

الفقرة الثانية

الأشخاص الذين ولدوا في البحرين، قبل أو بعد تاريخ الإعلان، والذين آباؤهم في تاريخ ولادتهم يحملون جنسيات لدول أخرى فإنهم لن يعتبروا مواطنين بحرانيين:

(أ) إذا سجلوا لدى الوكيل السياسي خلال سنة من بلوغهم سن الثامنة عشرة، إذا كانوا آنذاك يسكنون في البحرين. أو خلال سنة من تواجدهم في البحرين، إذا كانوا آنذاك يعيشون في البحرين.

(ب) إذا سجلوا أسماءهم لدى الوكيل السياسي خلال سنة من هذا الإعلان إذا كانوا قد بلغوا سن الثامنة عشرة ويعيشون في البحرين.

(جـ) إذا سجلوا لدى الوكيل السياسي خلال سنتين من تاريخ ميلادهمُ، أو إذا سجل ميلادهم خلال عامين من حدوثه.

من الظاهر أن القانون عند صدوره كان فضفاضاً واعتمد على القانون الأنجلو سكسوني كما أنه اعتبر أجنبياً كل من كانت أوراق الوكيل البريطاني تعتبره كذلك.

حوالى ذلك الوقت أصدرت حكومة البحرين جوازات سفر لتجديد الانتقال من البحرين وإليها اعتبرت نوعاً من إثبات الشخصية، وما زالت كذلك حتى سنة ١٩٧٥ عندما صدرت البطاقة الشخصية.

إن أول إحصاء رسمي أجري في البحرين كان في سنة ١٩٤١، وهو بذلك يعتبر أول إحصاء للسكان يعتمد عليه جرى في الخليج قاطبة. هذا الإحصاء الرائد لم يكن يحتوي إلّا على معلومات أساسية أولية، كانت تحتاجها الإدارة في ذلك الوقت لغرض تحديد التموين[٢]. لذلك فقد صمم لمعرفة عدد السكان القاطنين في البحرين، مع معلومات ثانوية أخرى.

هذا التعداد أُتبع بتعدادين آخرين تفصل بينهما تسع سنوات، وكانا سنة ١٩٥٠ وكذلك في سنة ١٩٥٩. أما التعدادان الرابع والخامس فقد كانا في سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧١ على التوالي، وكانت الفترة الزمنية بينهما ست سنوات.

من الجدول التالي يتبين نمو السكان في البحرين خلال العقود الثلاثة الأخيرة:

جدول رقم (١)

يبين نمو السكان في البحرين بين ١٩٤١ - ١٩٧١[٣]

	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١
البحرانيون	٧٤,٠٤٠	٩١,١٧٩	١١٨,٧٣٤	١٤٣,٨١٤	١٧٨,٣٩٣
غير البحرانيين	١٥,٩٣٠	١٨,٤٧١	٢٤,٤٠١	٣٨,٣٨٩	٣٧,٩١٠
المجموع	٨٩,٩٧٠	١٠٩,٦٥٠	١٤٣,١٣٥	١٨٢,٢٠٣	٢١٦,٣٠٣

كل ما توفر من أرقام عن تعداد سكان البحرين قبل الإحصاء الرسمي لسنة ١٩٤١، كان عبارة عن تقديرات ذكرها بعض الكتاب، كالنبهاني والريحاني اللذين زارا البحرين في السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٣ على التوالي، وقد ذكر النبهاني أن عدد سكان البحرين في سنة زيارته كان يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. أما الريحاني فقد ذكر أنهم يبلغون ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وهي أرقام من الواضح أنها لم تكن دقيقة خاصة عند مقارنتها بإحصاء سنة ١٩٤١ والذي هو حوالى ٩٠,٠٠٠، علماً أنه لم يحدث بين التواريخ المذكورة أية كارثة طبيعية أو هجرة جماعية.

هناك مصدر آخر يذكر لنا أن تعداد البحرين في سنة ١٩٣٠ كان ١٢٠,٦٥٦ نسمة[٤] إلّا أنه لا يمكننا الاعتماد على هذا القول لسببين، الأول أنه لم يذكر مصدر الرقم الذي حدده، والثاني لخلطه بين المجموعات السكانية التي تقطن البحرين.

ومن الأرقام المذكورة في الجدول رقم (١) يمكننا أن نستخلص صورة عامة للنمو السكاني في البحرين، مع ملاحظة أن طريقة العد خلال هذه الإحصاءات قد اختلفت، ففي التعدادين الأولين أُحصي جميع السكان الموجودين في البحرين ليلة التعداد، بينما في التعدادات اللاحقة أُحصي حتى من كانت إقامتهم الطبيعية في البحرين، ولو لم يتواجدوا في ليلة التعداد، وبذلك فإن أرقام التعدادين الأولين يجب أن تؤخذ بتحفظ.

على كل حال، فإنه خلال الثلاثين سنة التي وقعت بين التعداد الأول والخامس، تزايد سكان البحرين من أقل من حوالى ٩٠,٠٠٠ إلى الضعفين والنصف عند إجراء التعداد الخامس، ووصل متوسط الزيادة العددية إلى ٤,٢١١ شخصاً، (٣,٤٧٨ بحرانياً و ٧٣٣ غير بحراني)، ومن هنا نرى أن البحرانيين يزدادون بمعدلات سنوية مرتفعة.

إن النمو في عدد السكان غير البحرانيين، راجع في أساسه لاكتشاف وإنتاج البترول والذي خلق مجالات عمل كان من جرائها حضور عدد كبير من العمال الأجانب إلى البحرين، والذي بدوره سبب بعض المشكلات الاجتماعية التي سيأتي ذكرها فيما بعد.

من الجدول السابق أيضاً يتبين لنا أن نسبة الزيادة السنوية بالنسبة للبحرانيين كانت أكبر في الفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧١ عنها في أية فترة سابقة. فالملاحظ أن نسبة الزيادة الطبيعية سنوياً بين سنتي ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ بلغت ٣,٣٦٪ سنوياً، إلّا أن هذه النسبة زادت إلى ٤٪ في الفترة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧١. وهذه لا شك نسبة كبيرة في المعدلات العالمية مع ملاحظة أن الفترة التي تغطيها هي ست سنوات بدلاً من تسع في الحالة الأولى(٥).

إن نسبة الزيادة في عدد السكان، لا شك راجعة إلى النمو

الاقتصادي، الذي رفع دخل الأسرة، وكذلك للخدمات الصحية المتاحة التي قللت دون شك من نسبة الوفيات بالنسبة لجميع الأعمار وخاصة في وفيات الأطفال.

التعدادات الثلاثة الأخيرة التي أجريت في البحرين وهي في السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧١، أخذت بيانات عن أعمار السكان. وقد توصلنا للجدول الآتي بالنسبة للبحرانيين:

جدول رقم (٢)

متوسط أعمار البحرانيين

	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١
تحت الحادية عشرة	٣٦,٦	٣٨,٩	٣٣,٠٠
تحت السادسة عشرة	٤٦,٧	٥١,٦	٤٨,٤
تحت الثلاثين سنة	٦٨,٢	٧٤,٠	٧٢,١
من الثلاثين إلى تحت الستين	٢٦,٧	٢٢,٧	٢٢,٨
من الستين فما فوق	٥,١	٣,٣	٥,١

من الواضح أن البحارنة «شعب شاب» إذ أن هناك نسبة كبيرة من الشباب في تركيبهم، تكون ثلاثة أرباعه، (٧٢,١٪)، وهي الحالة التي لا يمكن أن توجد في كثير من البلدان، إلّا أن هذه الحقيقة أيضا تنبهنا إلى هذه الأعداد الكبيرة من الشباب ـ في غياب تخطيط سليم ـ ستشكل عبئاً على إمكانات التعليم المتاحة وكذلك على فرص العمل.
ورأينا عند حديثنا عن قانون الجنسية في البحرين أنه مرن يتسع لتفسيرات كثيرة، وعلى مر السنين فإن حكومة البحرين لم تكن في أغلب الأحيان لترفض أن تمنح الجنسية لشخص ولد في البحرين وأبوه أجنبي وبخاصة لأبناء الخليج العربي، فإن موضوع التجنس لم يكن ذا أهمية كبيرة، إذ بالرغم من ظهوره في الثلاثين كموضوع سياسي جانبي، فإن الأعداد التي منحت الجنسية بين السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦٩

لم تتجاوز الـ ٤٣٢ شخصاً أجنبياً، (غير عربي).

لهذه الأسباب فإن مشكلات الهجرة التي عانت منها دويلات الخليج لم تكن بهذه الحدة في البحرين، فقد كان البحرانيون دائماً أغلبية كبيرة في بلادهم كما سنرى في الجدول اللاحق.

جدول رقم (٣)

البحرانيون وغيرهم: نسبتهم من المجموع العام (تقريبية)

	١٩٤١	١٩٥٠	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧١
بحرانيون	٨٢,٠٠	٨٣,٢	٨٣,٠٠	٧٩,٠٠	٨٢,٤
إيرانيون	٨,٤	٦,٣	٢,٩	٤,٠٠	٢,٩
هنود	١,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٠٠	٣,٧
آخرون	٨,٠٠	٧,٠٠	١١,٣	١٤,٠٠	١١,٠٠

أول ما يلاحظ من الجدول (٣) النسبة المتناقصة للإيرانيين، فبينما كانوا يمثلون أكثر من ٨٪ تناقصوا إلى أقلّ من ٣٪. كما أن «الآخرين» ـ عرباً ـ قد زادت نسبتهم خاصة في العقد الممتد من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات ـ إذ بلغت في سنة ١٩٦٥ حوالى ١٤٪. أما الجالية غير العربية الأكبر نسبة فهي الهنود، (الهنود والباكستانيون)، فقد زادت نسبتهم بالنسبة لمجموع الأجانب الكلي تدريجياً حتى أصبحوا يمثلون ٣,٧٪ في إحصاء سنة ١٩٧١.

سكان البحرين، كأي مجموعات بشرية أخرى، تقوم بين مجموعاتهم الفرعية علاقات سلبية أو ايجابية، تتغير بتأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، وبالتالي فإن هناك مشكلات اجتماعية موجودة ومتغيرة أيضاً بين البحرانيين المقيمين والوافدين من غير العرب، أو بين البحرانيين أنفسهم. ويمكن تلخيص المشكلات الاجتماعية في البحرين بالآتي:

المشاكل الاجتماعية بين البحرانيين أنفسهم

تتلخص المشكلات الاجتماعية بين البحرانيين أنفسهم، في كون المجتمع منقسماً إلى طائفتين دينيتين هما الطائفة الشيعية والطائفة السنية.

هذا التقسيم الطائفي كان مصدراً من مصادر الصراع خلال تاريخ البحرين الحديث، ولا سيما منذ بداية هذا القرن، حيث بدأت الطائفة الشيعية تعبّر عن مطالبها بردود فعل لم تلبث أن تحولت مقاومة مباشرة للضغوط التي تواجه بها من قبل الطائفة الأخرى.

وترجع جذور المشكلة بالطبع إلى احتلال جزر البحرين من قبل القبائل السنية القادمة من الأرض الأم، والذين اعتبروا التشيع ـ وهو مذهب غالبية شعب البحرين آنذاك ـ نوعاً من الهرطقة وبالتالي فلم يألوا جهداً في ظلم واحتقار الشيعة سكان الجزر الأصليين.

والشيعة، الذين يعرفون محلياً بـ «البحارنة» هم سكان البحرين الأساسيون وسكان منطقة الأحساء أيضاً، ولهم مراكز سكانية مكتظة في هذه المنطقة، ولكن لطول مدة استقرارهم وعملهم في الأرض والبحر، فقد خفت بينهم «العصبية» وبالتالي خضعوا لقبائل عربية، حرمتهم تدريجياً من الأرض، كما حدث في البحرين [٦]، وبالتالي فقد اعتمدوا لكسب معيشتهم على أعمال ثانوية غير ماهرة. وشيئاً فشيئاً اعتبروا كمواطنين من الدرجة الثانية.

وقد خلط كثير من الكتاب الغربيين في تحديد أصل الشيعة، (البحارنة)، العرقي؛ فقد ذكر هرسون أن البحارنة «شبه فوارس» [٧] في حين ذهب آخرون إلى تفسير شبه خرافي بأنهم أولئك الناس الذين ينحدرون من العرب الذين أخذهم نبوخذ نصر إلى العراق كسجناء حرب، والذين فروا بعد ذلك وسكنوا منطقة البحرين[٨]. في حين

يذهب آخرون إلى تفسير أكثر من ذلك غرابة فيدّعون أن شيعة البحرين هم منحدرون من آباء ينتمون إلى اليهود الذين كانوا يعيشون في الخليج قبل الإسلام[٩]. وقد صدرت مؤخراً دراسة عن قرية شيعية في البحرين، قامت بها إحدى السيدات الدانمركيات، ومن المؤسف أنها خلطت خلطاً كبيراً بين كلمتي «البحارنة» و «العرب». ووصل بها الحد إلى أن تفتي بأن البحارنة غير العرب فقالت[١٠]:

«هم انفسهم (البحارنة) يصرون على انهم غير عرب، مثل الحاكم وعائلته وسكان المدينة. إنهم يدعون انفسهم بحارنة».

لقد فشلت الكاتبة في أن تبين المعنى الواضح مما نقلته عن بعض سكان القرية التي قامت بدراستها، حيث إنهم يعرفون الشيعة بالبحارنة والسنة بالعرب. فلو سألت نفسها إذاً من هم «البحارنة» لاستطاعت أن تتوصل إلى أنهم عرب أيضاً.

إنه من تحصيل الحاصل أن نعرف أن البحارنة جمع بحراني، وهي الصيغة العربية الصحيحة لتعريف كل من سكن منطقة البحرين. ونتيجة لاحتلال البحرين، وكذلك لأن سكانها كانوا في الأغلب شيعة تحت حكم حكام من السنة، فإن مصطلح «بحارنة» أصبح مرادفاً لـ «الشيعة» وقد أخذ هذا المصطلح، بمضي الوقت، في الشيوع والانتشار.

ولصعوبة التعرف على أصل الشيعة في المنطقة، أو على الأقل ما بين أيدينا من مراجع لم يسعفنا في تحديد أصولهم، فإننا ننقل تعريف السير روبرت بأنهم «عرب دون شجرة نسب»[١١]. ولما لهذا التعريف من جفاء نابع من عداء مبطن، فإننا نميل إلى القول إن الشيعة في البحرين من أصول عربية من العراق لأن اللهجة التي يتكلمون بها تقارب اللهجة العربية السائدة في جنوب العراق.

شيعة البحرين شيعة إمامية، والذين يعرفون أيضاً بـ «الاثني

عشرية»[١٢]، أي أنهم يعتقدون باثني عشر إماماً أولهم علي وآخرهم محمد المهدي، والإيمان بالإمام عندهم ركن من أركان الإيمان. على حين يعتقد السنة غير ذلك. ويشير السنة إلى الشيعة في البحرين بـ «الرافضة» وواحدهم «رافض» ومن المعروف أيضاً في أوساط الشيعة أنهم يطلقون كلمة «رافض» على السني ربما تسفيهاً.

كثيراً ما سببت الاختلافات المذهبية سابقاً قيام صراع بين الطائفتين بسبب تعصب كل فريق لمذهبه وكان هذا الصراع خفياً في بعض الأوقات وظاهراً في بعضها الآخر.

لا يعرف الآن بالتحديد من يشكل الغالبية بين مواطني البحرين، حيث إنه قد امتنع، لأسباب سياسية، عن أخذ بيانات التعداد العام حول المذهب الذي ينتمي إليه الفرد، إلّا أن الإحصاء الوحيد الذي أُجري على أساس مذهبي كان هو الإحصاء الأول سنة ١٩٤١. والذي كان فيه الشيعة أكثر عدداً من السنة بقليل، إذ بلغ تعدادهم ٤٦,٣٥٩ في حين بلغ عدد السنة ٤١,٩٨٤.

هناك قلة قليلة تتحول من مذهب إلى المذهب الآخر، وفي الغالبية ـ رغم صغر العدد أصلاً ـ فإنهم ـ غالباً ـ سنة يتحولون إلى المذهب الشيعي، هذه الظاهرة ـ رغم صغرها ـ تدلنا على أن الشيعة هي الفئة المقهورة في المجتمع. ومنذ بداية هذا القرن، إلى وقت متأخر نسبياً، فإنهم لم يكونوا يقومون بأعمال هامة في المجتمع، إذ أن أغلبهم كان وما يزال فقيراً، وأكثرهم كانوا يقومون في السابق بالأعمال البسيطة من زراعة أو صيد بحري أو غوص، ويمارسون حالياً أعمالاً بسيطة في شركة البترول أو الحكومة في السنوات الأخيرة، إلّا أن فئة غير قليلة منهم أخذت تشتغل بالتجارة وتشغل مناصب لا بأس بها في الحكومة وبخاصة بعد إعلان الاستقلال.

كان الشيعة وما يزالون، إلى حد كبير ، يعيشون في قرى خاصة بهم،

وكذلك السنة، أما أولئك الذين يعيشون في المدن ولا سيما المنامة، وإلى حد أقل المحرق، فإنهم يعيشون في أحياء غالباً ما تكون مختلطة بين أبناء المذهبين.

لقد بلغ الصراع المذهبي أشده بين الطائفتين خلال السنوات الأولى من الخمسينات لهذا القرن، إلّا أن شدة هذا الصراع آخذة في الانحسار بعد انتشار التعليم ونمو الحركة الوطنية.

رغم أن المجتمعين الشيعي الأقدم والسني الوافد قد عاشا معاً نحو قرنين من الزمان حتى الآن، إلّا أن الفوارق بينهما كمجتمعين متمايزين لم تبدأ بالذوبان إلّا بعد النصف الثاني من هذا القرن، إذ بدأ التزاوج بين مثقفي الطائفتين من الجنسين، ولو بأعداد قليلة. إن الفارق في النمط الثقافي ـ ولا نعني هنا الفارق التعليمي ـ بين الطائفتين ما زال موجوداً، فهم مثلاً يقيمون صلاتهم في أماكن مختلفة، يبدأون صيامهم وبالتالي إفطارهم في أيام مختلفة وأوقات مختلفة، حتى أطعمتهم تختلف، إذ يتناول السنة أنواعاً من السمك مثلاً لا يأكلها الشيعة. وثياب نسائهم التقليدية تختلف كذلك، إلّا أن تطور التعليم ـ بين الحربين عموماً وبعد الحرب الثانية بشكل خاص ـ قرب ما بين الطائفتين، حيث أوجد قاعدة مشتركة للتفاهم المتبادل بين مثقفيهم. كما أن اكتشاف البترول في الثلاثينات أتاح للشيعة فرص عمل لم تكن متوفرة لهم من قبل، وأدى بالتالي إلى ارتفاع في مستوى معيشتهم. كما أن العمل في حقول النفط وضع أفراد المجتمعين السني والشيعي لأول مرة في مجالات عمل على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، وفي بعض الأوقات كان لأفراد من الشيعة السلطة على أفراد من السنة، هذا مما رفع فكرة الاحترام الذاتي والمساواة.

وشجع هذا التحول في الثلاثينات المعتدلين من كلا الفريقين وبخاصة العناصر الشابة حينما رفعوا شعار الإخاء. ويتمثل هذا بوضوح

في كتابات أحد الصحفيين السنيين، وهو المرحوم عبد اللّه الزايد، حينما كتب سنة ١٩٤٠ في جريدة **البحرين** تحت عنوان «دعوة إلى الإخاء والوحدة»[١٣]:

> «انا اوجه كلامي للشباب من الطائفتين ـ نحن نفخر بان نكون في هذا البلد شباباً عربياً مسلماً، دماؤنا واحدة، وبيتنا واحد، ومستقبلنا واحد، وان التفرقة بين شيعي وسني سخف».

من خلال العرض السابق قد يتصور البعض أن كل المشكلات الاجتماعية في مجتمع البحرين تدور حول الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة، وهذا ما هو إلّا بعض الحقيقة، حيث إن السنة في مجموعهم لا يمثلون شريحة متناسقة ومتماثلة، إذ يخضعون أيضاً لاختلافات من حيث المنشأ والانتماء والثروة. وأولى الملاحظات حول مجتمع السنة أنهم ينتمون إلى ثلاث فرق، الحد الفاصل بينها غير واضح. فهم أولاً ينقسمون إلى تلك المجموعات من الناس الذين ينتمون إلى قبائل معروفة يرتبطون برباط القرابة، والذين يميلون تقليدياً إلى الولاء لآل خليفة يمثلون في مجموعهم الطبقة العليا التقليدية. ثم إلى المجموعات الأخرى من السكان الذين لا يرتبطون مع بعضهم برباط محدد كرباط القرابة. وهؤلاء يسمون بـ «الهولة» والذين كانوا في وقت ما أكثر ترابطاً من حيث صلة القرابة، حيث كانوا يحكمون جزر البحرين قبل مجيء آل خليفة والقبائل العربية الأخرى. هؤلاء «الهولة» هم في الحقيقة أولئك العرب الذين نزحوا إلى الشاطىء الشرقي للخليج واستقروا هناك مدة طويلة من الزمن، اكتسبوا فيها كثيراً من العادات الفارسية في المأكل والملبس وطرق البناء، إلّا أنهم لم يتشيعوا، بل حافظوا على سنيتهم. وكانت مراكزهم هي لجنة، بندر عباس، بوشهر، ثم رجعوا مرة أخرى خلال القرن السابع عشر إلى الشاطىء الغربي للخليج. هؤلاء نواة ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً الطبقة الوسطى في البحرين حالياً، أما

المجموعة الثالثة من طائفة السنة فلا ينتمون إلى قبيلة محددة معروفة كما لا ينتمون لـ «الهولة» أيضاً، وهم يسمون «بني خضير»، وعليه فربما كانوا مهجنين من بقايا العبيد الذين ازدهرت تجارتهم في القرن الثامن عشر في الخليج، أو أولئك الذين يسمون «بياسر» وهم في الغالب عرب سنة ينتمون إلى عائلات غير معروفة الأصل في المجتمع الذي يعيشون فيه. في حالة «بني خضير» و «البياسر» فإنها مصطلحات كثيراً ما تعني الدونية، لذلك فمن العسير أن تجد عائلات تقبل أن توصف بهذه الأوصاف، وربما حتى «الهولة» فإنهم يتحفظون في الإشارة إلى أنفسهم بذلك.

إن القبائل العربية التي ذكرنا أنها تكون الطبقة العليا التقليدية هي القبائل التي جاءت إلى البحرين مع آل خليفة كحلفاء وفاتحين، أو تلك القبائل التي جاءت بعد ذلك من شرق الجزيرة العربية وترتبط مع القبائل الأولى برباط النسب أو القربى. وهناك عدد لا بأس به من هذه القبائل لم تستقر نهائياً في البحرين، وذلك بسبب الحروب التي نشبت خلال القرن التاسع عشر. وبعضها استقر إلى حين ثم هجر البحرين إلى الشاطىء الشرقي من الجزيرة، كما أن هناك عدداً محدداً من تلك القبائل تفرقت إما إلى قطر أو السعودية وحتى أبو ظبي ودبي والكويت.

وعلى رأس القبائل التي تكون الطبقة العليا التقليدية في البحرين آل خليفة بالطبع، ويوجد قسم منهم في المنطقة الشرقية من السعودية وكذلك الجلاهمة، وبعضهم موجود في الكويت الآن وهم الغانم، وكذلك الفاضل وموجود منهم عدد قليل في الكويت وهم أبناء من كانوا يعرفون بصباح السوق، وآل بن علي وبعضهم في قطر، والسادة بعض منهم الآن في أبو ظبي وكذلك السودان. وآل بورميح وموجود قسم كبير منهم في قطر، وآل بوعينين الموجودون في الجبيل في

المنطقة الشرقية من السعودية وكذلك الدواسر الذين يقيم أكثرهم الآن في الدمام والخبر وبعضهم في الكويت، وكذلك المنانعة وكثير منهم الآن في أبو ظلوف في قطر ومجموعة قليلة منهم في الكويت أيضاً. وآل بوكرارة كذلك معظمهم الآن في قطر وكذلك آل مسلم، أما آل نعيم فيوجد منهم في قطر وفي واحات البريمي والكبسة كما يقيم الآن عدد كبير منهم في قطر.

وكانت هذه القبائل تشكل الطبقة العليا في المجتمع البحراني التقليدي إلّا أنها ـ عدا آل خليفة ـ لم تعد كذلك الآن بعد تغير الوضع الاقتصادي.

كان نفوذ هذه القبائل يقوم على أساسين، أولاً أنهم يرتبطون ببعض بطريق أو بآخر عن طريق التزواج، كما أنهم على اتصال مباشر بالعائلة الحاكمة إذ أن آل خليفة يقبلون الزواج من بنات هذه القبائل إلّا أنهم لا يرضون بتزويج بناتهم لأبناء تلك القبائل، ربما لاعتقادهم أن ذلك قد يضيع السلطة من أيديهم في المستقبل. وهذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد عن طريق الزواج من جانب، والدور التقليدي الذي كانت تلعبه تلك القبائل كموالية وحليفة ومن ثم مدافعة عن سلطة آل خليفة، من الجانب الآخر، كانا يحددان شكل العلاقات السياسية، وهي الركيزة الأساسية الأولى لنفوذ تلك القبائل. أما الركيزة الثانية فقد كانت اقتصادية، حيث ملكت هذه القبائل النشاط الاقتصادي وهو الغوص على اللؤلؤ وبالتالي الأراضي والبساتين الكثيرة ـ وقد وهبت لبعض رؤساء تلك القبائل والنافذين فيها أو تم شراؤها من آل خليفة. هاتان الركيزتان، السياسية والاقتصادية، قد أتاحتا لتلك القبائل أن تكون الطبقة العليا في المجتمع التقليدي وبخاصة خلال القرن التاسع عشر وربما الثلث الأول من القرن العشرين؛ ومما يجعلنا نقول بالعلاقة التي بين تلك القبائل وبين آل خليفة ما نشاهده حتى يومنا هذا من أن بعض أفراد تلك القبائل يأخذ

«الشرهة» وهي مبلغ من المال يوزع شهرياً على بعض أبناء هذه القبائل، إلّا أنها آخذة في الاندثار.

رغم أن التركيب الطبقي التقليدي في البحرين آخذ في التغير، كما سنرى في وقت لاحق من هذه الدراسة، فما تزال هناك مجموعات من هذه القبائل تعزل نفسها، فهي تسكن في قرى خاصة بها، فمثل قرية جو على الساحل الشرقي خاصة بسكن آل بورميح وقرية قلالي يسكنها المنانعة، أما آل نعيم فيسكنون الرفاع، السكن الرسمي للحاكم وعائلته، كما أن آل فاضل يسكنون في المنامة حياً خاصاً يسمى باسمهم.

كان النشاط الاقتصادي التقليدي لهذه القبائل، كما أسلفنا، هو الغوص على اللؤلؤ حيث ينظم أعضاء القبيلة أسطولها البحري الباحث عن اللآلىء، في الصيف، أما في الشتاء فقد كان بعضهم ينتقل إلى سواحل قطر حيث المرعى لإبلهم وأغنامهم، وبما أنهم كانوا يعتبرون العمل في الزراعة والتجارة، (البيع والشراء في دكاكين)، مُحِطّاً من قدرهم[١٤]، فقد ضعف نفوذهم السياسي والاقتصادي خلال تحول مجتمع البحرين من الاعتماد على الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث، حيث إنهم لم يبادروا إلى المساهمة في صناعة البترول ولا في التجارة إلّا بعد أن اضطروا لذلك اضطراراً، وحيث نجحوا فقط في الالتحاق ببعض الأعمال الدنيا في البداية. أما سبل التجارة الحديثة فقد كانت سراً خفياً بالنسبة لهم لعدم خبرتهم وكذلك لأن رؤوس الأموال لم تكن متوفرة لديهم. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن التجارة المباشرة، بمعنى فتح محلات تجارية، وممارسة البيع والشراء اليومي، يبدو أنها كانت عادة ذميمة لكل أبناء العائلات الحاكمة في الخليج، ففي البحرين ليس هناك حتى الآن شخص واحد من العائلة الحاكمة يمارس هذا النوع المباشر من التجارة ـ هذا الرأي حول التجارة المباشرة، على

كل حال، لم يمنع الكثير منهم، (من آل خليفة وكذلك أصحاب رؤوس الأموال من القبائل الأخرى)، من الاشتغال بالعقارات والأراضي.

الموقف المتخذ من قبل تلك القبائل في موضوع التجارة المباشرة قد جعل الباب مفتوحاً لأصحاب رؤوس الأموال، (الهولة)، وكذلك لبعض الجاليات كالهنود والإيرانيين ليمارسوا هذا النشاط بتوسع.

و«الهولة» كما أسلفنا هم الفئة السنية الثانية في البحرين، ولطول بقائهم على الساحل الشرقي للخليج فإن العصبية القبلية بينهم قد خفت، وبعد احتلال آل خليفة وحلفائهم للبحرين أصبح «الهولة» يشكلون عائلات ممتدة أكثر من كونهم فخوذ قبائل. وحيث إن موقعهم الاقتصادي لم يتغير بعد الاستيلاء على البحرين، ولكونهم سنة فإن التناقض لم يكن حاداً بينهم وبين القادمين الجدد، فظلوا يزاولون تجارتهم بحرية، ومن ثم أصبحوا أصحاب نفوذ سياسي. وكونهم سكان المدينة، (وبخاصة المنامة)، فقد استفادوا كثيراً من فرص التعليم التي أتيحت بعد الحرب الأولى، لذلك فإن عدداً كبيراً منهم يحتلون الآن مراكز كبيرة في الحكومة وفي شركة البترول، كذلك في مجال التعليم.

أما في التجارة فهناك عائلات مثل كانو، الوزان، المؤيد، وغيرهم يشكلون كبرى المجموعات التجارية في الجزيرة.

و«الهولة» كمجموع ليس بينهم تضامن ظاهر كما هو بين الشيعة مثلاً، أو بدرجة أقل كما بين القبائل العربية، وعلى كل حال فهم أكثر حظاً في التعليم وبذلك فإن وعيهم السياسي أكثر وضوحاً من الفريقين الآخرين، إلّا أن هذا الشعور السياسي لا يعبر عنه عن طريق المجموع، إنما يظهر على شكل قناعات فردية تتراوح بين القومية العربية، والوحدة الإسلامية، والديمقراطية الغربية ومذاهب سياسية. و«الهولة» على كل حال كانوا من أكثر المحركين السياسيين في صراع الخمسينات في البحرين والذي سيجري ذكره في مكان آخر.

موقف البحرانيين من الأجانب

كما أن الفئات والجماعات التي ذكرناها سابقاً والتي يتكون منها مواطنو البحرين ككل لها مشكلات اجتماعية تأخذ شكل الصراع المعلن في بعض الأوقات، إلّا أنها كمجموع واجهت تحدياً اجتماعياً آخر ـ كي يمكن تفريقه عن التحدي السياسي والمتمثل في السيطرة البريطانية ـ هذا الصراع الاجتماعي بين المواطنين من جهة وبين الوافدين من جهة قد نمّى إلى حد ما شعور التكافل بين فئات المجتمع البحراني، وتبلورت هذه المشكلات وبخاصة بعد أن توفر للأخير مصادر كسب جديد بعد اكتشاف البترول واستخراجه.

وقد اشتد هذا الصراع بين الفئات الوطنية والوافدة في نهاية الثلاثينات مروراً بالأربعينات حتى النصف الأول من الخمسينات، حيث انكسرت حدته بعد ذلك شيئاً ما. وترجع ظاهرة العداء للوافدين لمخاوف حقيقية أو وهمية صاحبت تطور المجتمعات الخليجية التي ظهر لديها النفط عموماً، وتختلف حدة هذا الصراع باختلاف المجموعات الوافدة.

في البحرين في أواخر الثلاثينات من هذا القرن مروراً بالعقد الرابع والخامس كما أسلفنا، كان محور الصراع بين البحرانيين والوافدين موجهاً في أساسه نحو الهنود، (استعمال الكلمة هنا يعني مواطني الهند وكذلك مواطني باكستان).

وأساس هذا الشعور نحو هذه الفئة هو اقتصادي في المقام الأول، أما الفئة الأخرى فقد كانت الإيرانيين، وفي هذه الحالة كان محور الصراع سياسياً في المرتبة الأولى كما كان كذلك اقتصادياً.

يشكل الهنود أكبر الجاليات الأجنبية في البحرين، وحيث إن الجزيرة كمثيلاتها من المراكز السكانية في الخليج كان لها اتصال تجاري مباشر بالهند، وعلى مر العصور كانت هناك جاليات تجارية هندية تعيش وتعمل في البحرين دون أن يتسبب ذلك في ظهور

مشكلات حادة بينها وبين المواطنين. إلّا أن اكتشاف النفط ثم فرص العمل التي أتاحها، والسياسة التي اتبعتها شركة البترول في استيراد اليد العاملة من الهند، وذلك بجانب نشوء الإدارة الحديثة واعتمادها ـ بتوجيه من البريطانيين ـ على جلب موظفين هنود للقيام بالأعمال الإدارية، كل هذا فتح الباب كي يتدفق عدد غير قليل من العمال الهنود إلى الجزيرة.

كان هذا التدفق على جميع المستويات العملية، من العمال المهرة والإداريين المؤهلين إلى عمال نصف مهرة وعمال عاديين، وبجانب عملهم في الإدارة وحقول النفط، فإن عدداً كبيراً منهم التحق ببعض الشركات الأهلية الناشئة وبالبنوك، وساعدتهم معرفتهم باللغة الإنكليزية على ذلك.

رغم أن كثيراً من الهنود كانوا يقومون بأعمال دنيا، إلّا أن من عمل في الإدارة وشركة النفط والشركات الأهلية والذين هم على حظ من التعليم قد اتخذوا موقفاً متعالياً على المواطنين حيث أسسوا لهم نوادي خاصة، وعاشوا في مجتمعهم المغلق عليهم، واعتبروا أنفسهم طبقة فوق المواطنين، حيث نظروا إلى الإنجليز على أنهم السادة في البحرين، ولذلك فقد تشبهوا بهم، وهو دور قام به الآسيويون في شرق أفريقيا بين أهل البلد الأصليين والمستعمرين الإنجليز. لقد كانت حجة شركة النفط في البحرين أن الهنود يمثلون عمالاً مدربين جاهزين، وقد كان رد بعض المواطنين الطلب من الشركة تدريب المواطنين على أعمالها، كما نادى بذلك عبد اللّه الزايد في جريدته منذ إنشائها[١٥].

فوق ذلك فإن الهنود، في المرحلة التي ذكرناها، كان لهم تأثير كبير في اتخاذ القرارات التي تحدد سياسة الحكومة آنذاك، فقد كانوا في الشرطة والجمارك والبريد، وكانت لهم، بمساعدة الإدارة البريطانية بالطبع، الكلمة العليا ككتّاب في الدوائر الأخرى.

بجانب ذلك فقد كانت لهم امتيازات أخرى، فكونهم أجانب غير

مسلمين في أغلبهم مكنهم من الحصول على المشروبات الروحية التي كانت تبيعها شركة بريطانية بأسعار متهاودة، حيث يبيعونها بدورهم في السوق السوداء.

أثار هذا الوضع نوعين من ردود الفعل، الأول المحافظ الذي قال إنه ليس من الواجب أن يسمح أصلاً ببيع مثل هذه المشروبات، ورد الفعل الثاني من أولئك الذين كانوا يضطرون للشراء بالأسعار التي يفرضها الهنود لسلعتهم. بجانب هذا الامتياز كان هناك امتياز آخر متاح للعمال الهنود بينما العامل المحلي محروم منه، وهو أن الهنود كانوا يطلبون من الوكيل السياسي البريطاني ـ وبخاصة قبل استقلال الهند وباكستان ـ أن يتدخل في التفاوض عنهم كمجموعة لدى شركة النفط، في حين لم يكن للعامل المحلي من يمثله، ظهر لنا ذلك في رسالة موجهة من رئيس الممثلين المحليين في شركة النفط إلى السيد ج.ب. جاكسن الوكيل السياسي البريطاني بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير سنة ١٩٤٢ حيث قال فيها(١٦):

> «بخصوص محادثتك الشفوية امس، عن المبلغ الأساسي الذي يدفع للعمال المياومين الهنود (اعلمك ان) الإيجار الأصلي الأساسي الحالي للعمال غير الفنيين (الهنود) هو ٥ روبيات لكل يوم عمل، مع ضمان العمل لمدة ٢٦ يوماً في كل شهر. ومنذ حوالى سنة واحدة فإننا لم نشغل اي عامل هندي باقل من هذا المبلغ».

بجانب ذلك فإن البريطانيين كانوا يسمحون للهنود أن يغشوا أماكنهم العامة كالنوادي وأشهرها نادي «جمخانة» في حين يمنع ذلك على المواطنين.

هذه الامتيازات الممنوحة للهنود، ولا سيما ذوي الياقات البيضاء منهم، جعلت شعوراً بالعداء ينمو لدى المواطنين. ومن التناقض الموجود أن هناك عمالاً هنوداً يقومون بالأعمال الدنيا كغسل الثياب والعمل في المنازل وندل في المطاعم، لذلك فإن تظاهر أبناء جلدتهم ذوي الياقات

البيضاء بأنهم من طبقة أعلى من المواطنين، وتشبههم بالغربيين، أثار الازدراء والاشمئزاز لدى المواطنين ـ حيث إنه من المعروف أن الغربيين لم يكونوا ينظرون إلى الهنود على أساس المساواة.

كي نبين حقيقة هامة هنا فإننا نشير إلى أن صراع المواطنين والهنود اجتماعي واقتصادي، فإنه لم يكن هناك في وقت من الأوقات عداء عنصري حيث كان شعب البحرين ولا يزال يكن احتراماً شديداً للشعب الهندي.

الجالية الأجنبية الأخرى التي تأتي بعد الهنود في العدد هم الإيرانيون، كما نرى من الجدول رقم ٣/٢ فإنهم يشكلون حوالى ٣٪ من السكان لسنة ١٩٧١. إلّا أنه يجب التحفظ بالقول إن هذه الأعداد ربما تكون غير ممثلة للعدد الحقيقي. حيث إنه يعتبر إيرانياً في التعداد من يحمل جواز سفر أو وثائق إيرانية، وبالتالي فإن أولئك الذين يدخلون خلسة إلى الجزر ليسوا ممثلين في التعداد، كما أن نسبتهم أكبر في التعددات السابقة لسنة ١٩٧١. ويذهب بعض الكتاب إلى أكثر من ذلك باعتبار أن بعض الإيرانيين قد حصلوا على جوازات سفر بحرانية. لكننا لا نذهب هذا المذهب، حيث يعتبر كل حامل لتلك الوثيقة بحرانياً، وتبقى مسؤولية التدقيق في المنح خاصة بالأجهزة المعنية.

عدد كبير من الإيرانيين عاشوا في الجزر منذ القرن التاسع عشر، لكن معظمهم قد هجرها عائداً إلى إيران، وأما الباقون فقد ظلوا في البحرين، حيث قبلوا العيش كمواطنين بحرانيين وبشكل خاص بعد صدور قانون الجنسية البحراني لسنة ١٩٣٧، وقد عانى البعض منهم من مضايقات من الإنجليز سيما بعد حوادث التأميمات البترولية في إيران.

إن الإحصاءات الرسمية تظهر لنا، (كما في جدول ٣/٢)، أن أكبر نسبة من الإيرانيين تواجدوا خلال العقد الرابع والخامس من هذا القرن، حيث بلغت النسبة في إحصاء سنة ١٩٥٠ حوالى ٦,٣٪ وفي

الخمسينات أيضاً أصبح العداء ظاهراً بين المواطنين والإيرانيين في الجزر حيث قويت الدعوة للقومية العربية وللقوميّة الإيرانية، ومن جراء المطالبة المستمرة من قبل إيران بالبحرين فإن السلطة لم تكن ترتاح لوجود عدد كبير من الإيرانيين في البحرين، وعندما اشتد الصراع بين مصدق والإنجليز حول النفط في بداية الخمسينات نظر الإنكليز أيضاً للإيرانيين نظرة عدم ارتياح ـ والمثل السائد الذي يتناقله البحرانيون والقائل «شر البلوش ولا خير العجم» يمثل لنا الشعور الشعبي العام تجاه الإيرانيين.

بالرغم من أن معظم الإيرانيين في البحرين شيعة إلّا أنهم لا يتعاطفون مع الشيعة العرب، (البحارنة)، ربما لاختلاف مستواهم الاقتصادي، حيث إنهم يمثلون أقلية تجارية نشطة وبعضهم يعمل في حقول النفط، أما الطبقة الدنيا فهم عمال البناء والطرق والحمالون.

التجار منهم يخالطون إلى حد ما «الهولة»، وقد يتكلمون العربية، أما فيما بينهم فإن لغة المخاطبة هي الفارسية. أولادهم يذهبون إلى مدرسة خاصة بهم يمولونها هم مباشرة وكانت هذه المدرسة خارج سلطة التعليم الرسمي إلى وقت قريب.

إن موقف بعض العناصر الإيرانية إزاء التحرك الوطني في البحرين في بداية الخمسينات أثار الشبهات حول موقفهم العام من المطالب الوطنية، فعندما اشتد الصراع بين الحركة الوطنية والسلطة ـ وربما بإيعاز من الإنجليز ـ شكلوا لجنة سميت «لجنة الاتفاق الوطني» كي تنافس الهيئة التنفيذية العليا، وقد فسر الوطنيون هذا الموقف على أنه موقف معاد يحمل في طياته رائحة الطابور الخامس(١٧).

تحسنت العلاقات السياسية بين البحرين وإيران خلال عام ١٩٧١، فاعترفت إيران بالبحرين دولة مستقلة، هذه الخطوة قد تؤدي إلى تحسين العلاقة بين المواطنين والوافدين الإيرانيين، إلّا أن هناك محاذير يجب التنبه إليها، فمن الطبيعي أن تزداد العلاقة الاقتصادية وثوقاً بين

البلدين مما يجعل دخول الإيرانيين الشرعي إلى البحرين يتكثف، حيث فرص العمل وإنشاء المؤسسات، مما يخلق بالتالي صراعاً قائماً على خلفية اقتصادية.

يجب أن نذكر في هذا المقام أنه صدر كتاب في أمريكا خلال ١٩٧٢ لأحد الأساتذة الإيرانيين، هو روح اللّه رمضاني، ادعى فيه أن الحكومة الإيرانية لها نفوذ واسع في البحرين الآن، وأنها هي التي لم توافق بصورة غير مباشرة على انضمام البحرين لاتحاد الامارات[١٨].

ومهما كان نصيب ادعاءات الأستاذ رمضاني من الصحة، فإن العلاقة بين البحرين وإيران ما زالت في رأينا تمر بمنطقة عدم الوضوح، ولا سيما خلال سياسات المد والجزر العربية تجاه إيران في مقابل طموحات إيران الواضحة في الخليج.

والأقلية الأجنبية الأخرى التي كانت موجودة في البحرين هم اليهود، إلّا أن مشكلاتهم قد انتهت بهجر الأغلبية منهم البحرين، وبخاصة بعد نهاية الستينات وأوائل السبعينات متوجهين إلى الدول الأوروبية أو إسرائيل.

كان هناك بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ يهودي في المنامة، جاء معظمهم من العراق وإيران خلال العشرينات من هذا القرن، إلّا أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن عدداً من اليهود كان دائماً موجوداً في البحرين، وذلك لوضعها التجاري الهام، كما ذكر بعض الرحالة الأجانب خلال القرن التاسع عشر[١٩].

كانت الأقلية اليهودية في البحرين معروفة بثرائها، ومستوى أبنائها التعليمي العالي، وكذلك باستيعابها للسلوك الغربي. كانوا يعملون في التجارة والصرافة والعقارات، ولهم عدة مكاتب في المنامة العاصمة، كما كانوا بعيدين عن الحياة العامة إلّا أن واحداً منهم كان يشغل دائماً مقعداً في المجلس البلدي للعاصمة. ونظراً لأنهم كانوا معزولين في

مجتمعهم الخاص ولهم دار لعبادتهم، فلم يشكلوا ـ حتى في بداية الصراع العربي الصهيوني ـ أية مشكلة اجتماعية أو سياسية، فقد كانوا يعتبرون «أهل كتاب» يتعاون معهم كثير من التجار على أساس الثقة والاحترام المتبادل، وأولادهم كانوا يدخلون المدارس، ونمت صداقات بين شبابهم والشباب العربي في بداية الأربعينات، وقد تفوقوا في التعليم والرياضة وكان لنسائهم نشاطات تجارية، حيث دخلن بيوت الميسورين من البحرانيين كي يبعن للسيدات العربيات أدوات الزينة والأقمشة، إذ لم يكن من المقبول اجتماعياً ذهابهن إلى السوق لابتياعها.

كانت العلاقة طبيعية حتى أواخر الأربعينات إلى أن عرف العرب في البحرين قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في أواخر سنة ١٩٤٧. وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة طافت المظاهرات في شوارع البحرين منادية بشعارات ضد اليهود. ودخل بعض المتظاهرين إلى بيوت اليهود حيث قاموا بتكسير أثاثها. إلّا أن هذه القضية لم تمنع بعض العائلات البحرانية من حماية أرواح اليهود وإدخالهم بيوتهم حتى هدأت الحالة. لكن العلاقة بين اليهود والمواطنين لم تعد إلى سيرتها الأولى بعد ذلك مطلقاً.

مع ارتفاع درجة الصراع بين العرب واليهود في فلسطين، فإن العلاقة بين المواطنين واليهود في البحرين بدأت تتأزم، إلّا أنهم لم يتعرّضوا لأعمال عنف في أية مرحلة بعد كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٤٧. وقد ادعى بعض اليهود على كل حال أنه تنصر، وكتب ذلك في وثيقة سفره، فأصبح مروره حراً في البلاد العربية، أما البعض الآخر فقد خفض أعماله تدريجياً وهاجر إلى أوروبا وبخاصة إنجلترا أو إلى الأرض المحتلة، ولم يبق منهم الآن إلّا عدد محدود.

تبقى مجموعة أخرى في التركيب السكاني للبحرين لم يتطرق لها الحديث بعد، وهي العرب من غير البحرانيين. أغلب هؤلاء من العمانيين

وعلاقتهم بالبحرين ليست بجديدة إنما جاء عدد كبير منهم بعد استخراج النفط، وقد عملوا أساساً كعمال، إلّا أن مجموعة منهم عملوا في الأعمال الكتابية.

لم يشكل العمال العمانيون مشكلة اجتماعية في البحرين، لأنهم أولاً سدوا نقصاً في مجالات عمل لم يكن يقوم بها البحرانيون أنفسهم، وكذلك فإن العلاقة التاريخية القائمة منذ القدم علاقة وطيدة. وعدد العمال العمانيين آخذ في التناقص بعد انفتاح مجالات العمل في الإمارات وفي عمان. إلّا أن الفرص التي أتيحت لهم في البحرين منذ الأربعينات قد أكسبتهم الخبرة والمران، فاستقر بعضهم نهائياً في البحرين.

أما العرب الآخرون الذين وفدوا إلى البحرين كالسعوديين، وبخاصة أبناء نجد، فليس هناك فارق بينهم وبين أبناء القبائل العربية. أما اللبنانيون والمصريون والعراقيون والأردنيون فهم قليلون نسبياً، ويعملون في التعليم وفي حدود ضيقة في التجارة. وموقف البحرين من العرب موقف العارف بالجميل ولا سيما في مجال التعليم والتطبيب، ولم توجد أية مشكلات اجتماعية أو سياسية، غير أن كثيراً منهم متحفظون لا يشاركون المواطنين في نشاطاتهم الاجتماعية بصورة واسعة. ويأخذ العرب على البحرانيين، وربما كذلك في مراكز سكانية أخرى من الخليج، أنهم يشيرون إليهم بكلمة «أجانب» في حين يشيرون إلى الهنود مثلاً بكلمة «رفيق». ورغم أن هذه المشكلة ليست في البحرين بالحدة الظاهرة في دول أخرى من الخليج، لكنه اعتراض وارد، وقد لا تشفع التفسيرات بأن كلمة «رفيق» قد استعيرت من الاصطلاح الهندي.

أما المجموعة الأخيرة من الأقليات التي تعيش في البحرين فهم الغربيون، وبالأخص الإنجليز والأمريكان، الذين يعملون في شركة النفط وفي الحكومة والقوات الإنجليزية التي كانت المرابطة قبل الانسحاب،

والأمريكان الموجودين في القاعدة البحرية. وليس هناك أي تناقض اجتماعي بينهم وبين المواطنين لأسباب عدة منها عدم الاحتكاك المباشر بين المواطنين وهؤلاء الأجانب وربما لأن القليلين منهم الذين يعملون في جهاز الإدارة يمثلون خبرات غير متوفرة. وبالرغم من أن الحركة الوطنية في البحرين دخلت في صراع سياسي مع السلطة البريطانية، وكذلك مع ممثلين بريطانيين لتلك السلطة في الإدارة الحكومية، إلّا أن ذلك لم يتطور إلى حقد اجتماعي على مستوى واسع ضد الأفراد الأجانب. إلّا أن وجودهم مرفوض سياسياً وبخاصة أن بعضاً منهم يعمل في أجهزة القمع المسلطة على القوى الوطنية في البحرين.

الهوامش والمصادر

(١) أنظر في هذا الموضوع أطروحة الدكتور علي تقي: *L'Evolution de la société du Bahrain*، آذار/مارس ١٩٧٠، ص ١٠٨ والإشارة هنا إلى منطقة البحرين المراد بها البحرين التاريخية الكبرى، والممتدة من الكويت شمالاً حتى قطر جنوباً.

(٢) سميت السنة التي أجري فيها هذا التعداد شعبياً بسنة البطاقة.

(٣) أخذت الأرقام السابقة من التعداد السكاني الرابع للبحرين ـ دائرة المالية لحكومة البحرين، آب/أغسطس ١٩٦٩. أما أرقام التعدادات الأخيرة فقد أخذت من النتائج الأوليةّ للتعداد الخامس، وقد كان هناك فرق صغير بين النتائج الأولية والنتائج النهائية.

(٤) أنظر فاروفي عباس، *The Bahrain Islands Fishers Co.*, p 18

(٥) تعد هذه النسبة أعلى نسبة في الخليج العربي، إذ أن هذه النسبة لا تتعدى ٣,٥٪ في الكويت بالنسبة للزيادة الطبيعية.

(٦) أنظر في هذا الموضوع رسالة من الوكيل السياسي في البحرين G.G.Prior إلى المقيم السياسي H.V.Biscoe بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، والتي يعترف فيها أن الأرض الزراعية في البحرين قد أُخذت عنوة من الشيعة.

(٧) أنظر: Harrison P.W., *The Arab at Dome*, 1924, p. 29.

(٨) أنظر جيمس بلغريك، **مرحبا بك في البحرين**، ص ١٠.

(٩) أنظر تشارلز بيلغريف، *Personal Column*, Hutchaison and Co., London, p. 128

(١٠) أنظر: Hansen, H. Harald, «Problems of Contact and Change», *Jahrbuch des Museums zur Volkerkund* , Leipzig vol. 23, 1966, pp 82-94، من مثال الكاتبة السابق يتبين لنا كيف أنه يجب ملاحظة من تقدم لهم تسهيلات لعمل دراسات في مجتمعاتنا العربية، حتى لا يقدموا للعالم أمثلة مغلوطة.

(١١) أنظر: R. Hay, *The Persian Gulf State*, op. cit., p. 91.

(١٢) من أجل فكرة أوسع عن الشيعة الإماميين أنظر: ـ النفيسي، عبد اللّه فهد، **دور الشيعة في تطور النظام السياسي الحديث في العراق سنة ١٩٧٣**، دار النهار، بيروت، خاصة الفصل المعنون «عقائد الشيعة السياسية والدينية».

(١٣) أنظر جريدة **البحرين**، العدد ٤٦، بتاريخ ١٨ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٤٠.

(١٤) أنظر تشارلز بيلغريف، *«Persian Gulf - Past and Present»* in *R.C.A.J.*, vol. LV, 1968, p. 28-34.

(١٥) أنظر مقالات عبد اللّه الزايد التي طالب فيها بتدريب البحرانيين كي يحلوا محل الهنود وذلك في جريدة **البحرين**، العدد ٦٤، بتاريخ ٢٣ أيار/مايو سنة ١٩٤٠.

(١٦) رسالة من السيد هـ. م. لب، رئيس الممثلين المحليين في «شركة بابكو»، إلى الوكيل السياسي البريطاني، أرشيف وزارة الهند في لندن.

(١٧) أنظر كتاب الباكر، عبد الرحمن، **من البحرين إلى المنفى**، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٣.

(١٨) رمضاني، روح اللّه، *The Persain Gulf, Iran's Role*، مطبعة جامعة فرجينيا، سنة ١٩٧٢.

(١٩) أنظر في هذا الصدد: Palgrave W.G., *Eastern and Central Arabia*, vol. 2, London 1866.

الاقتصاد وأثره
في التغير الاجتماعي

الباب الثاني

النشاطات الاقتصادية التقليدية

الفصل الأول

مقدمة

إعتمد البحرانيون في معيشتهم على ثلاثة أنواع رئيسية من النسق الاقتصادية التقليدية هي: صيد اللؤلؤ والزراعة والتجارة.

والنشاطان الأولان، لم يكونا يمثلان مجرد مصادر دخل للبحرانيين، وإنما كانا طريقة للحياة أيضاً، ونتيجة للأعراف التي نشأ عليها الناس في هذا المجال فإن هذين النشاطين الاقتصاديين قد ربطا أهل البحرين بعلاقات وأعراف اجتماعية كان من العسير التخلص منها إلّا بمشقة.

ومع أن التجارة، وهي النشاط الثالث، لم تشكل تقليدياً مجالاً واسعاً، من حيث عدد العاملين بها، فإنها كانت مصدر دخل لا يستهان به بالنسبة للإمارة وبخاصة قبل اكتشاف النفط وذلك عن طريق الضرائب المفروضة على الواردات.

وهناك بطبيعة الحال عدد من الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى كصيد السمك، وبناء السفن، لكنها لم تكن تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، ولذلك فإن أهميتها كانت محدودة.

وقد تميز مجمل تلك الأنشطة الاقتصادية التقليدية بمظاهر عامة، وهي أن أحداً من العاملين بها لم يكن يتقاضى مرتباً محدداً نتيجة بيع عمله، فقد كان حظ العامل من عمله متوقفاً على ما يصادفه المشروع من نجاح أو فشل، ولذلك فإن الأمر المعيشي الناتج عن تحديد سلّم معروف للأجور لم يكن متوفراً في تلك الأنشطة الاقتصادية.

وهناك ظاهرة أخرى كانت مصاحبة لتلك الأنشطة، وهي أن العاملين فيها يمتلكون أدوات عملهم، وبخاصة في الزراعة وصيد اللؤلؤ، مما

أوجد شعوراً وهمياً بحرية الانتقال من عمل إلى آخر، في حين أن الحقيقة أنه إذا التزم العامل بعمل ما فربما قضى حياته كلها في ذلك العمل.

ولقد كانت المشكلة الأساسية للعمال في الأنشطة الاقتصادية التقليدية في البحرين هي أنهم لم يكونوا يعرفون كيف يبيعون عملهم لتحقيق أحسن مصلحة يرومونها، أو أن ينظموا أنفسهم مع زملائهم في مواجهة صاحب العمل، رغم أنهم كثيراً ما كانوا يقومون بنشاطهم الاقتصادي على سبيل الشطر الأكبر من المشاركة التي كانت تبدو لهم وكأنها تعاون، كما كان الحال بالنسبة لعمال الغوص مثلاً، إلّا أن الشطر الأكبر من نتائج عملهم كثيراً ما كان يذهب إلى صاحب رأس المال. وظلت هذه حال عمال البحرين إلى أن بدأت صناعة النفط، فعرف العمال بعدها كيف يبيعون قوة عملهم في مقابل مردود معين من المال.

إن ما عرفناه من نشاطات اقتصادية تقليدية كان طيلة مئات، وربما آلاف، من السنين هو مصدر الدخل الأساسي لمن عاش في جزر البحرين، سواء منهم من سكنها في السابق أو من وفد إليها أو احتلها، فلم يكن لهم جميعاً مناص من مزاولتها نظراً لغياب أية فرص أو خيارات أخرى.

وصيد اللؤلؤ والزراعة، وهما النشاطان الأهم حتى قبل الحرب الثانية، قد انتهى أمرهما ولم تعد لهما أهمية اقتصادية تذكر في الحياة الحديثة للبحرين. فإن اكتشاف اللؤلؤ الصناعي، إلى جانب الحياة الصعبة التي كان يعيشها العاملون في صيده، وكذلك وجود مصادر أخرى للعمل بعد اكتشاف البترول، كل ذلك قضى على هذه الصناعة.

أما الزراعة فقد كان المتوقع لها أن تزدهر، بعد أن جاءت أعداد كبيرة من العمال إلى البحرين للعمل في الأنشطة الاقتصادية الجديدة، نظراً لاكتشاف البترول، هذا إلى أنه كان من الطبيعي أن يزداد الطلب

على المنتجات الزراعية، فتنشط بذلك اقتصادياً، لكن ذلك لم يحدث، لأن قوى العمل في الزراعة اتجهت إلى حقول النفط، كما أن سوء إيجار الأراضي والزيادة في استهلاك الماء، التي أدت إلى ارتفاع نسبة الملوحة فيه، كل ذلك جعل الاشتغال بالزراعة أكثر صعوبة، وأقل مردوداً.

أما النشاط الاقتصادي الوحيد الذي ازدهر بين النشاطات التقليدية وأفاد من التحولات في مرحلة ما بعد النفط، فقد كان بطبيعة الحال هو التجارة. لقد ارتفع الطلب على البضائع المستوردة ارتفاعاً كبيراً بسبب تدفق العمال إلى البحرين، وجاءت المرونة النسبية للعرض ملائمة للخبرة الكبيرة للتجار البحرانيين، فازدهر هذا القطاع كي يسد حاجة الاقتصاد النامي.

على أنه بالرغم من الاتساع الكبير لقطاع التجارة فإن طبيعته لم تتغير، فحتى الآن لا توجد مجموعات تجارية صناعية، أو بالأحرى لا يوجد تصنيع، وإنما نجد التاجر البحراني لا يزال يلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك كما هو الحال في بقية مناطق الخليج النفطية.

وإلى جانب الوصف والتحليل الذي سنتناوله في هذا الجزء من الأنشطة الاقتصادية التقليدية وأثرها الاجتماعي، فإننا سنعرض للأنشطة الاقتصادية الحديثة كصناعة النفط وبعض الصناعات الأخرى، إلّا أن هناك صناعات صغيرة تقليدية صغيرة ما زالت قائمة كصيد السمك وصناعة الفخار، وبما أنها قليلة الأهمية في النشاط الاقتصادي فإننا لن نتناولها بالتفصيل.

صيد اللؤلؤ

كانت صناعة اللؤلؤ مصدراً من المصادر الأساسية للدخل لسكان البحرين منذ قديم الزمان. وأماكن صيد اللؤلؤ حول جزر البحرين كانت

مشهورة منذ آلاف السنين، وقد ذكرها مؤلفون يرجع تاريخ كتاباتهم إلى ألفي سنة قبل الميلاد[١]. فنحن نعرف على سبيل اليقين أن اليونانيين والعرب والبرتغاليين قد ذكروا في تاريخهم[٢] مصائد اللؤلؤ حول جزر البحرين. ومن الظاهر أن عدة أسباب ساعدت على جعل البحر المحيط بالبحرين صالحاً لتكوين اللؤلؤ، منها ضحالة المياه وشدة الحرارة في الصيف.

وقد كتب السير تشارلز بيلغريف عن موضوع اللؤلؤ في البحرين في سنة ١٩٦٨، وكان مما قاله[٣]:

> «إن المسعودي، وهو كاتب عربي من القرن التاسع الميلادي، وصف في كتابته طرق الغوص على اللؤلو وعادات الغواصين في الخليج، ووصفه ذلك يتطابق الى حد كبير مع حالة صناعة الغوص وطرقه عندما ذهبت انا الى الخليج لأول مرة سنة ١٩٢٦».

ونحن إذا تقبلنا كلام السير تشارلز بيلغريف، فإن ذلك يعني أن طرق الغوص على اللؤلؤ في الخليج لم تتغير خطوطها العريضة في غضون الألف سنة الأخيرة، على ذلك فإننا نستطيع أن نصف طرق الصناعة التقليدية بدرجة كبيرة من اليقين.

وكان لصناعة الغوص أوقات وأسماء محددة. فهناك مثلاً «الغوص الكبير» وهو الذي يكون في الفترة الرئيسية من موسم الغوص، ويمتد من بداية شهر حزيران/يونيو حتى بداية تشرين الأول/أكتوبر، وهذه الفترة تكون أحسن فترات الغوص على اللؤلؤ، لأن ماء البحر يكون دافئاً. أما يوم «الدخلة» وهو يوم بداية الغوص، فإنه يحدد من قبل الحاكم، شأنه شأن يوم «القفال» أو الرجوع إلى البر. وبجانب هذه الفترة الرئيسية هناك فترتان إحداهما سابقة على الفترة الرئيسية والأخرى لاحقة لها، فالتي تسبق الغوص الكبير هي التي تسمى «غوص البارد»، وتمتد من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو. أما التي تلحق الغوص الكبير فتسمى «المجني»

وتمتد من تشرين الأول/أكتوبر حتى آذار/مارس. لكن فترتي الغوص «البارد» و «المجني» لا تعتبران من أصل النشاط الأساسي. ففيهما لا تخرج إلى البحر حول جزر البحرين سوى سفن صغيرة قليلة العدد، وهي لا تبعد كثيراً عن الشاطيء. ومن الآراء التي يأتي بها البحارة في الغوص البارد عن درجة حرارة المياه وأماكن وجود المحار يحدد اليوم الذي يبدأ فيه الفصل الرئيسي للغوص وهو «الغوص الكبير».

ويوم خروج سفن الغوص، في الموسم الرئيسي، إلى أماكن اللؤلؤ يكون أشبه بالعيد حيث يتجمع الأطفال والنساء حول الشواطيء ملوحين مودعين، وترفع الأعلام على السفن، وكثيراً ما تكون لأساطيل القبائل أعلامها الخاصة، وإن لم يكن فالأعلام الحمراء، وتقرع الطبول وترتفع الأصوات بالأهازيج.

وما إن تبتعد السفن عن الشاطيء حتى تتفرق جماعات أو فرادى، كل حسب خبرة الربان، (النوخذا)، إلى المكان الذي يظن أن به أكبر كمية من المحار، (الفشت).

ويكون على ظهر كل سفينة فريق من الغواصين، (الغاصة)، يتراوح عددهم بين العشرة والأربعين غواصاً، ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على حجم السفينة، ومثل عدد الغواصين يكون هناك عدد آخر من «السيوب» ومفردها «سيب» وهم الرجال الذين يقومون بسحب الغواصين من البحر بعد أن يغوصوا إلى أعماقه. وفي بعض السفن الكبيرة يوجد بجانب «السيب» رجل آخر يسمونه بلهجتهم «الرضيف» يساعد «السيب» في سحب الغواص من الأعماق. وكثيراً ما يكون على ظهر كل سفينة صبي أو اثنان من أبناء الغواصين أو السيوب، وفي بعض الأحيان يكون هناك ابن النوخذا، يسمى «التباب»، وهو يتولى الأعمال الصغيرة على ظهر السفينة وخاصة خدمة النوخذا.

وتحديد مكان الغوص، (الفشت)، كثيراً ما يتوقف على خبرة الربان،

وفي بعض الأحيان يتقدم أصحاب الخبرة من الغواصين لربانهم بالنصيحة لكي يتجه إلى مكان دون آخر.

أما يوم العمل بالنسبة للغواص فهو يبدأ من بزوغ الشمس حتى غروبها، ولكل غواص حبلان، واحد به حجر ثقيل يربط إلى رجله كي يساعده على النزول إلى القاع بسرعة، والآخر يمسكه في يده أو يربطه في خصره، لاستعماله عند الخروج.

وما إن يصل الغواص إلى القاع حتى يترك الحبل الذي به الحجر، فيسحبه السيب ويبدأ الغواص في جمع المحار ووضعه في شبكة معلقة في رقبته وتسمى «الديين»، أما أنفه فيكون مشبوكاً بـ «الفطام» الذي يمنع الماء من الدخول إلى أنفه ويجعل يديه طليقتين للعمل. وفي بعض الأحيان يلبس الغواصون في أطراف أصابع أيديهم أغطية من الجلد لحمايتها، أو يضعون في آذانهم قطعاً من القطن أو الشمع. وعندما يصل الغواص إلى قاع البحر يبدأ بجمع ما يتوفر له من محار، ثم يجذب الحبل مرتين، إشارة منه للسيب لكي يجذبه من القاع إلى السطح، وما إن يصل إلى السطح حتى يتشبث بطرف السفينة. وعند ذلك يقوم السيب بتفريغ ما حصل عليه الغواص من محار، ويعود إلى الغوص ثانية.

أما عدد المحار فإنه يتراوح في العادة بين ثماني واثنتي عشرة محارة، وبعد أن يفرغ «الديين» يبدأ الغطس من جديد. ولا يستطيع الغواص أن يمكث تحت الماء أكثر من دقيقة واحدة على الأكثر[٤]، وكل غطسة من هذه تعرف بـ «التبه» وبعد عشر «تبات» يخرج الغواص إلى سطح السفينة كي يستريح ويستعيد أنفاسه، ثم يبدأ من جديد، ويقوم الغواص العادي بالغوص من أربعين إلى ستين مرة في اليوم في عمق يتراوح بين ٣٠ إلى ٧٠ قدماً.

ولا شك أن الغواص في عمله الشاق هذا يتعرض لأخطار عديدة،

منها مثلاً مهاجمة الأسماك المفترسة له مثل الجرجور والسمك الهلامي، (الدول)، الذي يحرق جلد الغواص أو يغطي على عينيه. ثم إن أضراراً بدنية كثيرة تصيب الغواص من جراء هذا العمل الشاق كالتواء الأطراف والشلل. وحتى الموت غرقاً، من الأشياء التي يواجهها الغواصون كل يوم، وإن ثواني قليلة يهمل فيها السيب تعني بالنسبة للغواص الفارق بين الموت والحياة.

ورغم الجهد اليومي الشاق فإن الغواص لا يتناول سوى وجبة مسائية واحدة مكونة من الأرز والسمك وحبات التمر، وذلك لأنه لا يمكنه تناول طعام ثقيل أثناء النهار، وهذه الوجبة غير كافية بالطبع لتقيم أوده مع هذا العمل الشاق، حتى أنك لترى العاملين في هذه الصناعة قافلين إلى البر عند انتهاء فصل الغوص، وهم أشبه بالهياكل منهم بالإنسان العادي.

وفي أقل من ثلث المحار الذي يجلبه الغواصون يوجد نوع من اللؤلؤ يعرف محلياً باسم «القماش» وهو ذو حجم صغير وشكل غير منتظم. أما النوع الثاني والأهم فهو ما يعرف باسم «الدانة» وهو أكبر حجماً من الأول، لكنه أيضاً غير منتظم الشكل. أما أثمن ما يمكن الحصول عليه فهو «الحصباة» وهي على شكل دائري جميل وذات ثمن غال.

ويقوم الغواصون بفتح «فلق» المحار بأداة تسمى «الفلقة» وهي سكين صغيرة طولها حوالى عشرة سنتيمترات، وذلك في الساعة الأولى من الصباح. وما إن ينتهوا من فتح حصيلة اليوم السابق حتى يبدأوا عمل يوم جديد.

ويراقب ربان السفينة عملية فتح المحار مراقبة دقيقة وعن قرب، مخافة أن يستولي أحد البحارة على شيء من المحصول. وكثير من القصص تروى عن ذلك الغواص الذي حاول إخفاء «دانة» ثمينة أو «حصباة» نادرة، أو حاول ابتلاع ما يقدر أنه لؤلؤة جيدة، إلّا أن عين ربان السفينة سرعان ما تكشف ذلك. كما أنه كثيراً ما يتعرض بعض

بحارة السفينة في آخر الموسم إلى تفتيش دقيق، إذا ساور الربان، (النوخذا)، شك فيهم.

وفي العادة يحتفظ النوخذا بالمحصول اليومي من اللؤلؤ في صندوق من الخشب يخزنه بأن يخفيه تحت سطح في السفينة، ويسمى هذا الصندوق الخشبي باسم «بشتخته».

وقبل أن يصل اللؤلؤ إلى السوق العالمية، تتناقله أيد عديدة، فكثيراً ما يتم بيعه عن طريق «الطواش» وهو الرجل الوسيط الذي يجوب مغاصات اللؤلؤ بسفينة صغيرة، حاملاً معه نقوده، فإذا سمع عن محصول وافر أو لؤلؤ ثمين اصطادته إحدى السفن توجه إليها عارضاً شراءه. وميزة الطواش بالنسبة لربان سفينة الغوص أن هذا الأخير يحصل على مبلغ من المال نقداً، وهو ربما يكون في أمس الحاجة إلى ذلك المال، وهذا يوفر عليه مشقة الذهاب إلى البر لبيع محصوله، إلّا أن ما يعرضه الطواش للشراء يكون في العادة أقل من القيمة التي يمكن الحصول عليها على البر.

وبعض ربابنة السفن لا يفضلون التعامل مع الطواش، بل يجمعون ما يصطادونه لبيعه إلى التاجر في المدينة عند رجوعهم.

وهذا التاجر يمثل الحلقة الأخرى في عملية التسويق المحلي، بعد الطواش وقد يقدم سعراً أجزى.

وكل من التاجر المقيم في البر والطواش ـ والأخير تاجر أيضاً ولكنه متجول في البحر ـ قد يمول سفينة أو عدة سفن للغوص على اللؤلؤ، وعلى ذلك فإن الممول له، بحسب العرف، أن يختار شراء محصول السفينة التي يمولها بأقل من سعر السوق بنسبة قد تصل إلى ٢٠٪.

رغم أن التاجر والطواش يحصلان على أرباح كبيرة بالنسبة لما يحصل عليه ربان السفينة وفي بعض الأحيان يكون صاحبها، وكذلك

أكثر من الغواص العادي، إلّا أن ما يحصل عليه الآخرون في سلسلة التدرج في البيع أكبر بكثير.

فكثير من التجار والطواشين يبيعون ما يحصلون عليه من لؤلؤ إلى التجار الهنود المقيمين أو الذين يأتون في آخر موسم الغوص إلى البحرين، هؤلاء الهنود الذين يسمون محلياً بـ «البونيان»، يشترون اللؤلؤ بمختلف أشكاله وأحجامه، فيصنعون منه عقوداً مختلفة الأحجام ثم يعرضونها في السوق العالمية ويحصلون بذلك على ربح وفير.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي لصناعة الغوص

لم يكن الدخل المباشر لحكام البحرين من صناعة اللؤلؤ كبيراً في يوم من الأيام، فقد كانت الضريبة التي يفرضها الحاكم على السفن قليلة لم تتجاوز عشرات الروبيات، إلّا أن الدخل غير المباشر من هذه الصناعة كان عظيم التأثير، لأن التاجر الذي يبيع اللؤلؤ إلى الهنود أو في السوق الخارجية كثيراً ما كان يشتري بثمنه بضائع مختلفة، فيجلبها إلى البحرين، والضريبة الجمركية على تلك البضائع، والتي كانت تدخل جيب الحاكم مباشرة، هي التي كانت تمده بأكثر مصادر دخله. وكان ذلك هو السائد حتى اكتشاف البترول في الثلاثينات.

ولقد شكلت صناعة اللؤلؤ حتى ذلك الوقت العصب الرئيسي لاقتصاديات البحرين. ومن الأرقام المتوافرة لدينا عن أثمان اللؤلؤ المباع في البحرين منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر يمكن أن تعطينا صورة عامة عن مدى تأثير هذه الصناعة في الاقتصاد والمجتمع المحلي.

ومن الأرقام الأولى التي أمكن الحصول عليها عن أثمان اللؤلؤ في البحرين ما ذكره السيد ويلسون سنة ١٨٣٣، حيث قدر ثمن اللؤلؤ الذي يباع في البحرين بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٤٠ ألف جنيه إسترليني في السنة(٥).

وعندما جاء زويمر لزيارة البحرين في سنة ١٨٩٦ قدر ثمن ما اصطيد من اللؤلؤ في ذلك العام بـ ٣٠٣,٩٤١ جنيهاً إسترلينياً[٦]. وفي السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر قدر السيد غريفز ـ في معرض حديثه عن حياة السيد بيرسي كوكس ـ ثمن اللؤلؤ في تلك السنة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه[٧]. أما في السنة التي تليها وهي سنة ١٩٠١ فقد كان تقدير أحد الكتاب أقل من الرقم السابق بمئة ألف جنيه[٨].

أما هرسون، الطبيب الأمريكي الذي عاش في البحرين في الربع الأول من هذا القرن، فقد قدر ثمن اللؤلؤ الذي بيع في البحرين سنة ١٩١٣ بمبلغ ٩ ملايين دولار أمريكي. غير أن أمين الريحاني الذي زار البحرين في أوئل سنة ١٩٢٣ يعطي رقماً كبيراً وهو مليونان من الجنيهات الإسترلينية، خصوصاً إذا قارناه بما قدره السير بيرسي كوكس في السنوات ١٩٢٥، ١٩٢٦ الذي ذكر أنه بلغ ٢٢٠، ١٩٢ ألف جنيه استرليني على التوالي[٩].

هذه الأرقام السابقة تناقض ما ذكره السير تشارلز بيلغريف لسنة ١٩٢٦ والسنوات القليلة التي بعدها، حيث ذكر أن ثمن اللؤلؤ من مصائد البحرين كان يبلغ مليوناً ونصف مليون جنيه إسترليني سنوياً[١٠].

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الأرقام في الانخفاض، وهذا يظهر مما نقله بعض الأمريكيين العاملين في شركة البترول، فالسيد ماكس ثورينبرج قدر ثمن اللؤلؤ لسنة ١٩٤٦ بحوالى ٥٢٠ ألف دولار[١١]، أي ما يقارب ١٦٢ ألف جنيه إسترليني. أما السيد كروجر فإنه يقدر الثمن في سنة ١٩٤٩ بـ ٢٠٠ ألف دولار[١٢]، أي حوالى ٥٩ ألف جنيه إسترليني.

أما آخر رقم حصلنا عليه لثمن اللؤلؤ المستخرج من مغاصات البحرين، وهو حسب علمنا الرقم الرسمي الأول فهو الذي ظهر في تقرير حكومة البحرين لسنة ١٩٥٤، وقدر ثمن اللؤلؤ بـ ٣٧٨ ألف روبية[١٣]،

أي حوالى ٢٧ ألف جنيه إسترليني.

وكل الأرقام السابقة، وربما حتى الرقم الأخير منها، إنما هي أرقام تقديرية. إلّا أنّه يمكن من خلال الجدول رقم ٤ تشكيل صورة عامة لهذه الصناعة من حيث مردودها المالي.

إذا تجاوزنا تلك الأرقام التي ذكرها كل من أمين الريحاني لسنة ١٩٢٣، والسير تشارلز بيلغريف للسنوات ٢٦ ـ ١٩٣١، فإننا يمكن أن نلاحظ من الجدول التالي، (رقم ٤)، أن إنتاج اللؤلؤ في البحرين كان متجهاً على العموم إلى التناقص، وهذا يرجع إلى أسباب عدة من أهمها، في رأينا، وجود مصادر دخل أخرى للسكان، كالتجارة ولا سيما بعد تقدم المواصلات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

جدول رقم ٤

تقديرات أثمان اللؤلؤ المستخرج من مغاصات البحرين للسنوات المبينة

السنة	القيمة بالجنيهات الإسترلينية
١٨٣٣	٢٠٠,٠٠٠ إلى ٢٤٠,٠٠٠
١٨٩٦	٣٠٣,٩٤١
١٩٠٠	٥٠٠,٠٠٠
١٩١٣	١,٨٥٠,٠٠٠
١٩٢٣	٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٢٥	٢٢٠,٠٠٠
١٩٢٦	١٩٢,٠٠٠
١٩٢٦ ـ ١٩٣١	١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٤٦	٦٢,٠٠٠
١٩٤٩	٥٩,٠٠٠
١٩٥٤	٢٧,٠٠٠

ولكن الانحدار السريع في الثلاثينات من هذا القرن يمكن تفسيره

بعدة أسباب، أولها الأزمة المالية العالمية في نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث، وكذلك تطور صناعة اللؤلؤ الصناعي في اليابان. أما في الأربعينات والخمسينات فإن صناعة اللؤلؤ في البحرين لم تعد من الأهمية بمكان، وتلاشت في العشرين سنة الأخيرة.

لقد كانت هذه الصناعة مصدر رزق عدد كبير من أبناء البحرين لمئات السنوات كما ذكرنا، فقد كانت، بجانب مردودها الاقتصادي العام، مصدر عمل لأكبر قطاع من العاملين. ومن الأرقام التي بين أيدينا لعدد العاملين في الصناعة، والتي يمكن تتبعها منذ سنة ١٨٣٣ نستطيع أن نتبين حجم اليد العاملة في هذا القطاع. ويجب أن يكون في ذهننا أن الأرقام التي سنذكرها تعتمد أساساً على تقدير وملاحظة الكتاب المختلفين الذين ذكرناهم في حديثنا عن قيمة اللؤلؤ فيما سبق.

وأول الأرقام التي حصلنا عليها هي ما ذكره ويلسن من أنه كان هناك في سنة ١٨٣٣ حوالى ١,٥٠٠ سفينة في أسطول الغوص على اللؤلؤ. أما السيد تيودور بنت الذي زار البحرين في سنة ١٨٨٩[١٤] فقد قدر عدد السفن بـ ٤٠٠ سفينة وأن عدد العاملين على كل سفينة يتراوح بين ثمانية إلى عشرين رجلاً. فإذا أخذنا متوسط ذلك أي أن على ظهر كل سفينة ١٤ رجلاً، فإننا نصل إلى أن عدد العاملين كان ٥٦٠٠ رجل. ولكننا نشعر أن بنت في تقديره لعدد العاملين على السفينة الواحدة قد جانبه الصواب، وفي تقديرنا أن أقل عدد يمكن أن يكون على ظهر هذا العدد من السفن يجب أن يتراوح بين ١١,٠٠٠ إلى ١١,٥٠٠ رجل.

أما زويمر فقد قدر في سنة ١٨٩٦ عدد السفن في مغاصات اللؤلؤ بـ ٩٠٠ سفينة. ونعتقد أنه ربما كان قد أدخل في هذا العدد سفناً من موانىء خليجية، إلّا أنه لم يعطنا رقماً لعدد العاملين في هذه الصناعة.

وفي السنوات الواقعة بين ١٩٢٦ ـ ١٩٣١ قدر بيلغريف أن عدد

العاملين سنوياً في أسطول صيد اللؤلؤ في البحرين هو عشرون ألف رجل في حوالى ٥٠٠ سفينة.

أما في الثلاثينات والأربعينات فإن الأرقام بدأت في الانخفاض، فقد قدر أنه في سنة ١٩٣٥ كان هناك ٣٦٠ سفينة يعمل بها ١١,٥٥٠ رجلاً، هذا الرقم وصل في سنة ١٩٤٠ إلى ١٩١ سفينة و ٧,٥٠٠ رجل، وبعد خمس سنوات كان عدد السفن ١٢١ سفينة بـ ٥,١٠٠ رجل، أما في السنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٤ فقد كان هناك عشرون وإحدى عشرة سفينة يعمل عليها ٥٦٣ و ٥٠٠ رجل فقط، على التوالي[١٥].

من الأرقام السابقة يمكن أن نتوصل إلى الجدول الآتي للمقارنة.

جدول رقم ٥

عدد السفن والرجال في أسطول الغوص لسنوات مختلفة

السنة	عدد السفن	عدد العاملين
١٨٣٣	١,٥٠٠	-
١٨٨٩	٤٠٠	١١,٢٠٠ (تقريباً)
١٨٩٦	٩٠٠	-
١٩٢٦ - ١٩٣١	٥٠٠	+٢٠,٠٠٠
١٩٣٥	٣٦٠	١١,٥٥٠
١٩٤٠	١٩١	٧,٥٠٠
١٩٤٥	١٢١	٥,١٠٠
١٩٥٢	٢٠	٥٦٣
١٩٥٤	١١	٥٠٠

مما تقدم ذكره عن قيمة اللؤلؤ وعدد العاملين، (في الجدولين ٤ و٥)، يتمثل الجانب الاقتصادي لصناعة اللؤلؤ. أما الجانب الاجتماعي لهذه الصناعة فقد كان له تأثير واسع ومدى عميق، لا سيما أن العاملين

في هذه الصناعة، وهم العدد الأكبر من الأيدي القادرة على العمل، قد عاشوا ظروفاً وشروط عمل قاسية.

إن شرور هذه الصناعة الأساسية كانت واقعة بكل ثقلها على كل من الغواص والسيب، وهما اللذان يمثلان العدد الأكبر من العاملين بهذه الصناعة. وكثيراً ما يرهن هؤلاء الناس حياتهم منذ مطلع شبابهم حتى وفاتهم لهذه الصناعة. وذلك عائد في أساسه إلى تنظيمها. فإن الغواص ـ والسيب مثله ـ لا يتقاضى أجراً معلوماً عن عمله في الغوص وإنما كان يشارك على أساس نظام الحصص، أو ما يسمى محلياً بـ «الحلاطة» حيث يأخذ كل منهم نسبة من الأرباح، كانت هذه في كثير الأحيان لا تتناسب مع العمل الشاق الذي يقوم به.

وكان يتم تمويل هذه الصناعة بأن يأخذ العامل في بداية الموسم مبلغاً من المال من القبطان أو ممول السفينة، ويسمى هذا المبلغ «سلفية». والعامل يأخذه وينفقه على عائلته لتمويلها في فترة غيابه، ويعتبر هذا المبلغ في ذمته. وفي نهاية الموسم يأخذ العامل مبلغاً آخر يسمى «تسجام»، وهو مبلغ ينفقه أيضاً على عائلته عندما يصل البر في انتظار بيع اللؤلؤ. أما المبلغ الثالث فيسمى «الخرجية»، يأخذه العامل من القبطان أو الممول في فصل الشتاء على أن يتعهد بالعمل معه في الموسم القادم. وكل هذه السلف تسجل لدى القبطان باسم ذلك الغواص أو السيب. وعندما يباع اللؤلؤ فإن العامل، عندما يأخذ حصته، كان من النادر جداً أن تبلغ قيمة المبلغ الذي استلفه، وبالتالي فإنه يظل مديناً إلى الممول أو النوخذا، وبطبيعة الحال فإن هذا الدين يكبر كلما مر الوقت.

وبمجرد أن يأخذ الغواص أو السيب سلفة من النوخذا أو الممول فإنه يكون قد ربط نفسه بالعمل لسنين طويلة، وربما حتى وفاته، لهذا

القبطان، إلى أن يشتري دينه أحد الممولين الآخرين، وبالتالي ينتقل للعمل لديه.

وحتى سنة ١٩٢٣، عندما أُدخلت الإصلاحات على أنظمة الغوص في البحرين، كانت الوفاة لا تعفي الغواص من دينه، فقد كان الدين ينتقل إلى أبنائه، وهذا النظام كان سائداً إلى حد كبير في منطقة الخليج ككل.

وفي بعض الحالات فإن النوخذا يتزوج أرملة الغواص في حالة ما إذا كان دين زوجها لم يسدد، أو كان يستولي على البيت الذي تعيش فيه أسرة الغواص، أو أن يقوم أحد أبناء الغواص بالعمل لدى هذا الممول أو النوخذا حتى يتسدد الدين. وعلى هذا فإن مشكلات الغوص لم يكن يعانيها الغواصون وعمال السفينة وحدهم، فكثيراً ما كان صاحب السفينة نفسه يتورط في ديون يعجز بعض الوقت عن سدادها. فالنوخذا مثلاً يستلف من التاجر لتمويل سفينة، سواء بضاعة أو نقداً. والتاجر بدوره يفرض نسبة من الربح على هذا القرض، ونظراً لأن الربا محرم في الإسلام، فإن كثيراً من التجار كانوا يلجأون إلى ما يسمى «المقابلة» وهذا نظام شيطاني، يشتري على أساسه من يريد الاقتراض من التاجر بضاعة بثمن معين ثم يبيعها بثمن آخر أرخص، ويتسلم الثمن الأخير نقداً، دون أن تبرح هذه البضاعة مخازنها، ولذلك فإن كثيراً من أصحاب السفن، رغم أنهم يحاولون إمرار هذا الربح الذي يدفعونه للتاجر إلى الغواص، فإن كثيراً منهم تتراكم عليه الديون حتى يتحول من مالك إلى غواص فقط، وهذه الظاهرة، ظاهرة إفلاس أصحاب السفن، كبرت عندما تدهورت الصناعة ككل في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن.

وعندما ينتهي موسم الغوص، فإن ربان السفينة، النوخذا، كان يقتطع من ثمن ما يبيع من اللؤلؤ ما أنفقه على السفينة من تموين. أما ما تبقى

من الثمن فإنه كان يقسم حسب نظام معين يختلف بحسب ما إذا كان نظام السفينة يتبع أساساً نظام «الخماميس» أو «السلفية». والنظام الأول كان نادر الاستخدام في البحرين، وهو يعتمد على تقسيم المحصول إلى خمسة أخماس، ويقسم بنظام خاص. وقد كان سائداً في قطر والساحل، (الإمارات). أما نظام «السلفية» وهو الذي كان سائداً في البحرين، فيعتمد أساساً على توزيع الربح على الغواص والسيب، بعد اقتطاع ما لصاحب السفينة أو الممول مع أخذ نصف الربح، ويقسم نصف الربح الثاني إلى أقسام متساوية تسمى «جلاطة»، (بتعطيش الجيم)، فيأخذ الغواص اثنين، (سهمين)، ويأخذ السيب واحداً (سهماً)، وتسلم لهم بعد أن تحسم المبالغ التي أخذوها خلال الموسم. وبجانب ذلك فإن لممول السفينة الحق الأول في شراء اللؤلؤ وفي بعض الأوقات كان يقوم بشرائه بقيمة تقل ٢٠٪ عن سعر السوق.

وعند التحليل الأخير، فإنه لأسباب موضوعية لا يمكن للغواص أو السيب الخروج من الدائرة المفرغة، وهي الاستلاف من ممول الحملة، وعدم التسديد ثم الاستلاف مرة أخرى، وهكذا حتى يتضخم الدين عليه.

والأسباب الموضوعية هي أن الصناعة نفسها لا يمكن التنبؤ بلغتها، فكثيراً ما ينتهي الموسم دون أن يخرج عمال سفينة ما حتى بالمستوى الأدنى من الصيد. ثم إنه نظراً لأن العاملين فيها، في جملتهم، أناس أميون فإن كثيراً من ربابنة السفن والممولين يلجؤون إلى الغش بالزيادة في حسابات عمال السفينة. وكثيراً ما يلجأ ربان السفينة إلى توريط غواص معين في دين دائم، لا لشيء إلّا لمهارته في العمل وحتى لا يفقده إن هو أعطاه حقه.

ويصف لنا هاريسون حالة الغواص في البحرين في أوائل العشرينات من هذا القرن فيقول[١٦]:

«يعرف الغواص كعبد فيما تبقى من حياته، انه من الممكن لعبد اسود في الساحل المتصالح ان يهرب من عبوديته، ولكن الغواص في البحرين لا يمكن له استعادة حريته ما دام عليه دينه، فهو لا يمكن ان يفز من رب عمله، مهما عومل بقسوة، ولا يمكنه ان يترك المدينة حتى تؤخذ عليه المواثيق بالرجوع إليها قبل بداية موسم الغوص، لا يمكنه الفكاك من دينه، إنه لا يقرا ولا يكتب، وليس هناك شهود على ما يقترضه من ربان السفينة.

«من المعروف ان الغواص ياخذ سلفة عينية من الأرز والسكر... إلخ. ولكن ثمن هذه البضائع يسجل عليه بزيادة ٥٠٪ عن ثمنها في السوق».

ويضيف هاريسون:

«في سبع سنوات عشتها في البحرين، لم الق إلى الآن غواصاً استطاع ان يهرب من دفتر الحساب».

كان التدهور السريع في هذه الصناعة سبباً لمشكلات اجتماعية واقتصادية عميقة في المجتمع البحراني، حيث اضطر كثير من أصحاب السفن إلى أن يبيعوا سفنهم وأموالهم غير المنقولة لصالح الممولين، وكذلك فقد أخذ العاملون فيها يغوصون في الديون أكثر وأكثر. وفي البحرين، وإلى وقت طويل بعد اكتشاف النفط، فإنك تقابل بعض الذين يعملون في شركة النفط ويسددون ديونهم السابقة التي كانت عليهم أيام الغوص.

وبالتالي فإن مجموعة من الممولين والتجار أصبحوا يملكون أراضي ومزارع في البحرين استولوا عليها من خلال إفلاس الآخرين، وعلى ذلك فإنه عندما تغير الوضع الاقتصادي أفاد هؤلاء الممولون مما استولوا عليه إفادة عظيمة[١٧]. والمشكلات في هذه الصناعة لم تكن مقتصرة على الناحية العلمية وحدها، وإنما كان لها أيضاً ظل ثقيل منه على موضوع العدالة، وإن كان موضوع العدالة جزءاً من النظام الاجتماعي الذي لم

يكن في جملته عادلاً، فمحكمة الغوص أو ما تعرف محلياً بـ «محكمة السالفة» هي ذاتها كانت غير عادلة، فكثيراً ما كانت كلمة صاحب السفينة هي الحق، وكلمة الغواص هي الباطل. ولم يكن ذلك إلّا نتيجة لتكوينها، حيث كانت تمثل ولا شك أصحاب المصلحة. فكان هناك في العادة ثلاثة قضاة في هذه المحكمة لسماع الشكوى، إلّا أنه في السنوات الأخيرة لصناعة الغوص كثيراً ما كانت تقتصر على واحد يعينه الحاكم؛ وبخاصة في سنوات ما قبل الإصلاح، وهي التي سبقت سنة ١٩٢٣.

والقصص التي تحكى حول ما يلجأ إليه أصحاب السفن في هذه المحكمة، من تزوير وحلف الأيمان الكاذبة كي يحتفظوا بالغواص، كثيرة ومعظمها يدور حول أن البعض كانوا يحلفون اليمين على غير طهارة، معتقدين أن هذا الحلف لا يلزمهم. ولقد كان نظام المحكمة، كما هو ظاهر من اسمها، يعتمد على «السالفة» أي الكلام أو قص الموضوع أمام هذه المحكمة، ومن تكون «سالفته» أو قصته أقرب إلى الإقناع يحكم له القاضي، ولا خلاف حول من يمكنه أن يقنع أكثر من غيره طبعاً.

الإصلاحات القانونية لصناعة الغوص

حتى سنة ١٩٢٤ لم يكن قد أدخل الكثير من الإصلاح على هذا النظام، إلّا أنه بعد ذلك، ونتيجة لأسباب سياسية بحتة[١٨]، تدخّل الإنجليز، وبدأوا يذكرون في تقارير وكلائهم ومقيميهم السياسيين الوضع الشائن الذي كانت عليه حالة الغواص في البحرين آنذاك. ولما تم تغيير الإدارة في البحرين قام الميجر ديلي ـ الوكيل السياسي البريطاني في البحرين سنة ١٩٢٤ ـ بوضع عدة نقاط أيده فيها القضاة الشرعيون من السنة والشيعة وعلى رأسهم القاضي الجليل الشيخ قاسم المهزع، لتخفيف حالة الغواصين اللاإنسانية، وكانت هذه النقاط في مجملها:

١ ـ لا دين يورث، بحيث إذا مات المدين مات دينه معه.

٢ ـ المبلغ الذي يعطى للغواص، (السلفية)، وكذلك نسبة الربح تحدده الحكومة، ولا يمكن أن تحسب أية مبالغ خارج هذا التحديد.

٣ ـ على الممولين وكذلك أصحاب السفن أن يحتفظوا بدفاتر تبين المبالغ التي قدموها للغواصين، وهذه الدفاتر تراجع من قبل كتاب تعينهم الحكومة.

وكل غواص يقرأ أو يكتب أُعطي دفتراً صغيراً خاصاً به يمكنه أن يطلع عليه شخصياً بعد أن يكتب فيه كاتب صاحب السفينة.

٤ ـ منع صاحب السفينة من بيع اللؤلؤ بشكل سري، بل يجب أن يحضر البيع ثلاثة من الغواصين معه.

٥ ـ أُعطي الغواص الحرية في أن يلتحق بعمل آخر، أو مع صاحب سفينة آخر، على شرط أن يسدد دينه في وقت لاحق. وكذلك لا يجبر على العمل لدى صاحب السفينة خلال فصل الشتاء.

٦ ـ أصلحت «محكمة السالفة»، وكذلك أُعطي الحق للغواص في أن يطالب بحقه من محكمة أخرى إذا أراد.

وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات قد وضعت أصلاً لصالح الغواصين، كما أنها كانت مؤيدة من بعض ذوي الرأي، إلّا أنها وجدت معارضة من الغواصين أنفسهم، وكانت هذه المعارضة منصبة على البند الثاني فيما ذكر سلفاً، حيث إن تحديد مبلغ لا يمكن للغواص أن يأخذ أكثر منه كسلفة لم يكن مقبولاً منهم ـ فقد حدد مبلغ السلفة للغواص بـ ١٠٠ روبية و للسيب بـ ٨٠ روبية. وهذه المبالغ لم تكن مقبولة من جمهور الغواصين، وقد كانت المظاهرات والاحتجاجات تقوم في بداية كل موسم للغوص.

وفي سنة ١٩٢٩ رفع الشيخ حمد بن عيسى المبالغ المسموح بها

إلى ١٣٠ و١٠٠ روبية على التوالي، ولكن حتى هذا لم يكن مقبولاً، ووصلت الأمور إلى حدتها في موسم ١٩٣٢ عندما قامت مظاهرة صاخبة، اشترك فيها ما يقارب الألفين من الغواصين وفتحت الشرطة على المتظاهرين النار، فسقط بعض القتلى والجرحى. وفي الأيام التالية قبض على من ظن أنهم المحرضون وعوقبوا بالضرب في وسط السوق.

ومنذ ذلك التاريخ، ولأسباب عديدة، منها تخويل المحكمة الجديدة التي أنشئت في البحرين النظر في طلبات بعض الغواصين وأصحاب السفن في الاتفاق فيما بينهم حول تحديد المبالغ المعطاة، وكذلك بسبب تدهور صناعة الغوص بشكل عام والبدء في استخراج النفط، منذ ذلك أصبح موضوع تحديد «السلفية» أمراً ثانوياً.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعمال الغوص الذي كان يشكل مصدراً مهماً من الدخل القومي في البحرين، كانت حالة بائسة في جملتها، يكدح العاملون فيها بمشقة للحصول على الكفاف.

الزراعة

قبل اكتشاف النفط، كانت الزراعة هي المصدر الرئيسي الثاني لدخل أهل البحرين، والأرض المزروعة الآن في البحرين صغيرة نسبياً، لا تتعدى عشر مجموع مساحة البلاد، إلّا أنها كانت أكبر قليلاً من السابق[١٩]. ومعظمها الآن في الجزء الشمالي من أكبر الجزر (البحرين) حيث يتوفر مصدر الماء من الينابيع.

وأهم الحاصلات الزراعية في البحرين في العصر الحديث هي البلح والبرسيم وبعض الخضروات. وشجرة النخيل قد لعبت دوراً هاماً في حياة البلاد الاقتصادية قبل اكتشاف النفط، فهي قد وفرت للسكان البلح بمشتقاته، وهو كان الغذاء الرئيسي إلى جانب الأرز والسمك، وليس

هذا فحسب، بل إن هذه الشجرة قدمت لهم كل ما يحتاجونه تقريباً، عدا الملابس. فهم استخدموا سعفها في بناء المنازل، (البرستي)[٢٠]، وكذلك في صناعة الحصر والسلال، كما أن الجاف منه استخدم كوقود، وجذوع هذه الأشجار استخدمت في صناعة الأثاث، وفي البناء وأعواد سعفها استخدمت لبناء مصائد الأسماك، (الحظور)، وحتى الحبال كانت تصنع من ليف شجر النخيل.

وبالتالي فإن هذه الشجرة كانت بمثابة محور الحياة الزراعية في البحرين.

وللتدليل على أهمية هذه الشجرة في ذلك الوقت ننقل حديث أحد الرحالة الإنجليز حول أهمية شجرة النخيل، وكان قد زار البحرين في مطلع هذا القرن مع وزير الشيخ عيسى بن علي، حيث قال الوزير للرحالة[٢١]:

«إن الرسول محمداً (ص) اوصى بإكرام شجرة النخيل لانها كالأم».

هذا الاعتماد على شجرة النخيل لم يعد قائماً في الوقت الحاضر، ولقد بدأ إهمال الزراعة بشكل متدرج في فترة ما بين الحربين. وأما بعد الحرب الثانية فلم تعد الزراعة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، إلى درجة أنه ذكر في سنة ١٩٦٧ أن ٦٠٪ من إنتاج البلح في البحرين لا يجد من يجمعه[٢٢].

وإذاً فهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تدهور النشاط الزراعي في البحرين، إلى جانب أن عدم وجود سياسة زراعية واضحة زاد من هذا التدهور.

ومن أهم العوامل الاجتماعية نظام التوكيل الذي كان سائداً في البحرين. وجذور هذا النظام ترجع إلى زمان احتلال آل خليفة وحلفائهم للبحرين. فقد قيل إن الأرض الزراعية في البحرين كانت مملوكة قبل

مجيئهم إلى «البحارنة»[٢٣]. وبعد احتلالهم الجزر اعتبروا كل الأرض ملكاً لهم عن طريق احتلالها، وبالتالي فإنه يمكن للحاكم أن يتصرف بها كما يشاء[٢٤].

فمنذ ذلك الوقت اعتبرت الأرض في العادة ملكاً للحاكم، فهو يأخذ ويعطي ويؤجر ويتصرف فيها كما يرى. واستيلاء آل خليفة على الأرض الزراعية بالذات جاء بطبيعة الحال نتيجة لهجرة أصحابها بسبب المضايقات والظلم الذي كان يحيق بهم، وكذلك نتيجة الحروب القبلية التي كانت كثيراً ما تنشب فيدفع المواطنون ثمناً لها في عدم استقرارهم، ولا سيما في القرن التاسع عشر.

أما الذين تشبثوا بأرضهم الزراعية فقد عانوا من ارتفاع الضرائب المفروضة عليهم، واستئجارهم الأرض الصالحة بإيجارات مرتفعة.

وفي خلال حكم الشيخ عيسى بن علي، (١٨٦٩ ـ ١٩٢٣)، ورغم أن الحروب والمنازعات القبلية قلت، واستتب أمن نسبي، إلّا أن الشيخ عيسى، انطلاقاً من المبدأ القائل بأن الأرض ملك له، فإنه كثيراً ما كان يعطي أو يبيع أراضي لم يكن يملكها، وكثيراً ما كان يبيع الأرض مرتين، وهذه النقطة الأخيرة سببت كثيراً من المشكلات، وبخاصة بعد اعتزال الشيخ عيسى للحكم في سنة ١٩٢٣.

وقد استمر موقف السلطة من ملكية الأراضي في البحرين، دون أن يتغير في جوهره، إلى وقتنا الحالي.

فحتى وقت متأخر كان الحاكم يهب لمن يريد قطعاً من الأرض السكنية أو غيرها... وهناك ظاهرتان تاريخيتان يمكن الإشارة إليهما في هذا المجال.

الأولى: أنه عندما غادر الدواسر البحرين في أعقاب الاضطرابات السياسية في سنة ١٩٢٣ استولى الشيخ حمد بن عيسى، هذه المرة بتأييد من الإنجليز، على كل ممتلكاتهم وأراضيهم فيما حول قرية البديع.

والظاهرة الثانية: أن السياسة العامة ـ وبتأييد من الإنجليز ـ كانت تحبذ أن تبقى الأرض في يد آل خليفة، فقد حصل في أوائل الثلاثينات أن قرر آل خليفة بيع أراضيهم نتيجة للضائقة الاقتصادية، فأعلن أنه من يريد أن يبيع أرضاً من آل خليفة فعليه أن يبيعها إلى عضو آخر من العائلة[٢٥].

وكما ذكر الوكيل السياسي البريطاني في أوائل الثلاثينات في تعليقه على موضوع الأرض فإن[٢٦]:

«المزارعين الخصوصيين والذين لم تنتزع اراضيهم بالقوة، كانوا يعاقبون بفرض ضرائب مرتفعة عليهم حتى يضطروا لترك اراضيهم».

وأيضاً تطرق الميجر ديلي في أوائل العشرينات إلى موضوع الضرائب المفروضة على الأرض فقال[٢٧]:

«الضريبة على النخيل تجمع على نحو تعسفي، وبحسب الشيوخ الصغار وميلهم للظلم، في المناطق التي تقع تحت نفوذهم، وهذه تجمع عملياً من الشيعة فقط».

وكان من المتوقع، بعد الإصلاحات الإدارية في البحرين في أوائل العشرينات أن ينظر لقضية الأرض نظرة جديدة، وبخاصة بعد الإجراءات التي اتخذت لتحسين حالة الغواصين. إلّا أن ذلك لم يحصل، بل حصل تجاهل للموضوع عن عمد بعد أن كان مجال بحث بين الوكيل السياسي والمقيم في أبو شهر، وبينهما من جهة وبين حكومة الهند البريطانية من جهة أخرى. وحدث أن الكابتن تريفور، المقيم البريطاني في أبو شهر في ذلك الوقت، فكر في إصلاح نظام إيجار وضريبة الأرض الزراعية في البحرين، ولكنه لم يقم بأي عمل بهذا الخصوص، وعاد وعلق الموضوع لأسباب سياسية، حيث قال في رسالته إلى حكومة الهند بهذا الخصوص[٢٨]:

«يجب ان لا نورط انفسنا في المسالة (الإيجار والضريبة)،

لأن معظم الأرض يملكها عائلة آل خليفة والقليل منها يملكه البحارنة، وإذا نحن طبقنا الإصلاح على الآخرين فقط فسوف نثير غضبهم علينا».

وكان من الواضح أنه لا يريد أن يقيم أي نوع من الإصلاح، وأن يحافظ على الوضع القائم.

ومن المشكلات المهمة في إيجار الأرض الزراعية في البحرين أنها كانت في الغالب لا تؤجر لقاء ثمن محدود يتم التعارف عليه بين المؤجر والمستأجر، بل كان الإيجار يحدد حول توقعات ما يمكن أن تغله قطعة الأرض الزراعية. فكان على المستأجر مثلاً أن يلتزم بإعطاء المؤجر عدداً معيناً من أوزان التمر، (القلة)،[٢٩] في آخر الموسم، بصرف النظر بالطبع عن أحوال الزراعة التي يمكن أن تؤثر في الغلة في تلك السنة. وهذا النظام كان يعرف بنظام «الضمان»، وإذا لم تغل الأرض ما اتفق عليه، صار على المؤجر أن يشتري من السوق فرق الاتفاق، وكثيراً ما كان المؤجرون يسقطون في الدين من أجل ذلك. يقول هاريسون حول أوضاع المزارعين في البحرين[٣٠]:

«إن الشروط التي يعمل في ظلها مزارع النخيل جد قاسية. فالاتفاق مع صاحب المزرعة يكون لسنة واحدة فقط، وبعد السنة فإن اتفاقاً آخر يجب ان يقوم. والمزارع ليس عليه ان يقدم نسبة معينة من محصوله لصاحب المزرعة، وإنما يلتزم بتسليم عدد محدد من صناديق التمر. كما عليه ان يقدم العلف والخضروات مجاناً لصاحب المزرعة».

ونظراً لأن مصادر الرزق كانت محدودة، وخصوصاً للشيعة، قبل اكتشاف البترول، عدا أن يكونوا غواصين أو مزارعين، ونظراً لأنهم في النشاط الأول، وهو الغوص، كانوا يجدون المنافسة، فقد كان أكثرهم لا يجد خياراً إلّا أن يتوجه إلى الزراعة كمصدر رزق له ولعائلته رغم الضيق والمضايقة. وعائلة الفلاح كانت تعيش تحت تهديد مستمر بالحرمان

حتى من هذا العمل، فكان عدم الأمن مواكباً لها، حتى أن المؤجر كان يفرض في كثير من الأوقات شروطاً لم يكن قد اتفق عليها في الأساس، وهذا ما جعل الشيعة يطالبون في إحدى الوثائق المقدمة للشيخ عيسى ابن علي في سنة ١٩٢٢ بأن يكون عقد الإيجار للمزرعة من نسختين، ويشهد عليها شاهد مستقل، ويحتفظ المزارع بنسخة منها[٣١].

وبعد الإصلاحات الإدارية أنشئت دائرة في الحكومة لتتبع ملكية الأرض، سميت دائرة الطابو، وكان ذلك سنة ١٩٢٧، إلّا أن هذه الدائرة كانت للتوثيق أكثر منها لأي شيء آخر.

وفي ٨ أيار/مايو سنة ١٩٣٧ نشرت حكومة البحرين إعلاناً يتعلق بالأرض ولكنه كان مصمماً في أساسه لحرمان الإيرانيين من التملك أكثر منه لأي شيء آخر، وكذلك لم يتناول القانونان السابقان مشكلة الأرض الزراعية من حيث الإيجار أو الضريبة.

وما إن ظهرت بوادر فرص التشغيل في قطاع النفط حتى هجر كثير من الفلاحين الأرض، إلى مصدر رزق أكثر استقراراً لهم ولعائلاتهم. وظلت مشكلة الأرض الزراعية في البحرين كما هي، حتى أن التقرير الحكومي الرسمي لسنة ١٩٥٤ أشار إلى ذلك بقوله:

> «إن نسبة كبيرة من الأرض الزراعية يملكها شيوخ وتجار، وهم على العموم ليسوا مهتمين بالزراعة، وإيجار هذه الأرض مرتفع، وكذلك إيجار اليد العاملة، وبالتالي فإن المؤجرين يجدون من الصعوبة دفع الإيجارات».

وبما أن المزارع بدأت تهجر، فإن الأرض الزراعية التي تحاذي المدن، وخاصة العاصمة، بدأت تستخدم كأراضٍ لبناء المساكن. أما تلك البعيدة فقد امتلكها بعض الميسورين كي تصبح بيوتاً ريفية لهم ولعائلاتهم. وهكذا أصبحت الزراعة في البحرين تمثل عنصراً ثانوياً للغاية في اهتمامات الدولة.

الهوامش والمصادر

(١) أنظر في ذلك مقال: Bowen, Richard le Baron, «The Pearl Fisheries of the Persian Gulf», *M.E.J.*, vol. 5, 1951, pp. 161-180.

(٢) أنظر: Theodore Bent, *Southern Arabia*, London 1900, p. 6.

(٣) أنـظـر: Sir C. Belgrave, «Persian Gulf - Past and Present», *R.C.A.J.*, vol. IV, 1968.

(٤) إن بعض الكتاب قد بالغوا في المدة التي يقضيها غواص الخليج تحت سطح البحر حتى أن بعضاً منهم قد ذهب إلى القول إنها تطول حتى تبلغ خمس دقائق. إلّا أن المتعارف عليه الآن أنها تستمر فقط لدقيقة وبضع الدقيقة لا أكثر.

(٥) أنظر في ذلك: Wilson, D., «Memorandum Respecting the Pearl Fisheries in the Persian Gulf», *Proceedings of the Royal Geographical Society*, vol. III, 1833, p. 214.

(٦) أنظر: Zwemer, S.M., *Arabia the Cradle of Islam*, New York, 1900, p. 100

(٧) أنظر: Graves P., *The Life of Sir Percy Cox*, London 1941, p. 96.

(٨) Busch, Britioh, *C. Britain and the Persian Gulf 1894-1914*, Univ. of California Press, p. 26.

(٩) أنـظـر فـي ذلـك: Cox, Sir Percy, «Persian Gulf», *Encyclopedia Britannica*, Chicago 1946, vol. 17, p. 605.

(١٠) أنظر في ذلك: Belgrave, Sir C., *The Pirate Coast*, London 1966, p. 165.

(١١) أنـظـر فـي ذلـك: Thornburg, Max, «Bahrain», *Encyclopedia Americana*, New York, 1949, vol. 3, p. 48.

(١٢) أنـظـر فـي ذلـك: Kruegar, H.C., «Bahrain», *Collier's Encylopedia*, New York, 1949, vol. II, p. 668.

(١٣) أنظر في تقرير حكومة البحرين الرسمي سنة ١٩٥٤ (بالإنجليزية)، ص٤، والتحويلات التي قام بها الكاتب في ٣، ٤، ٥ من الدولار والروبية إلى الجنيه الإسترليني، هي بقيمة التبادل آنذاك.

(١٤) Bent T., *Southern Arabia*, Smith Elder and Co., London 1900, op. cit.

(١٥) للأرقام الأخيرة أنظر Littlefield، ذ. س، ص ١٠٠.

(١٦) أنظر هاريسون، ذ. س، ص ٨٠؛ كذلك أنظر لنفس المؤلف «Economical and Social Conditions in East Arabia», *The Moslem World*, vol. XIV, April 1924.

(١٧) هذه ظاهرة تفاقمت أكثر في الكويت أيضاً عندما تدهورت صناعة الغوص، فقد تجمعت الأراضي والبيوت السكنية لدى قلة من المموليين وأصحاب السفن، وما إن تغير الوضع الاقتصادي حتى استفادوا، خاصة عن طريق التثمين، استفادة كبيرة، حين خسرت الأغلبية العاملة بيوت سكنها، وبالتالي لم تستفد من موضوع التثمين هذا، وهؤلاء الآخرون لا يشملون الغواصين وحدهم، وإنما يشملون أيضاً أصحاب السفن، «النواخذة»، الذين تدهورت حالتهم في الهزيع الأخير من أيام هذه الصناعة.

(١٨) في قولنا إنها أسباب ليس من باب إلقاء القول على عواهنه، وإنما هو نابع من حقيقة مفادها أن هذا النظام الاقتصادي لم يكن خاصاً بالبحرين وحدها، بل كان موجوداً أيضاً في إمارات الخليج العربي كلها. وكان البريطانيون يملكون نفس السلطة في تلك الإمارات آنذاك، إلّا أنهم لم يقدموا على شيء من هذا القبيل.

(١٩) يعتقد أن البحرين كانت تنتج أنواعاً مختلفة من الخضروات والفواكه، وقد عدها بعض الكتاب بشكل تفصيلي. وحيث إننا نتناول موضوع الزراعة في هذا القرن فسوف يقتصر حديثنا على المنتجات الزرعية الأكثر توافراً في الوقت الحالي؛ وحتى هذه بدأت تقل.

(٢٠) «البرستي» وهو الاسم المعروف للكوخ المبني من سعف النخيل. وفي إحصاء سنة ١٩٥٩ في البحرين، والذي دون فيه لأول مرة نوع البيوت السكنية، تبين أن ٨١,١٪ من بيوت السكن في البحرين هي «برستية»، وهذا الرقم نزل إلى ٦,٤٪ في إحصاء سنة ١٩٦٥، وآخر رقم لعدد هذه البيوت في المنامة والذي سجل سنة ١٩٦٩ كان ٤٩٩ من مجموع عدد البيوت، وهو ١٢,١٩٢ بناية. أنظر مجلة **هنا البحرين**، رقم ٢١٧، شباط/فبراير سنة ١٩٧٠.

(٢١) أنظر بنت تيودور، ذ. س، ص ١٩.

(٢٢) أنظر: عاشير عيسى، **دليل البحرين التجاري سنة ١٩٦٧**، ص ١٩٦٣.

(٢٣) أنظر بيلغريف، جيمس، ذ. س، ص ٥٣، وسوف نعرض أيضاً لهذه النقطة بالتفصيل في الجزء السياسي من هذا العمل.

(٢٤) وهذا يمكن أن يتضح أكثر عندما قام آل عبد اللّه ـ فرع من آل خليفة ـ بالمطالبة بحصتهم من القرى في البحرين في منتصف القرن الماضي. أنظر في ذلك كيلي، ذ. س، ص ٥٠٨.

(٢٥) أنظر إعلان حكومة البحرين رقم ١٣٥١/٤٢، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٣.

(٢٦) أنظر رسالة G.R. Prior الوكيل السياسي في البحرين إلى H.V. Biscoe المقيم البريطاني في الخليج بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣١.

(٢٧) أنظر رسالة C.D. Daly الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم في أبو شهر رقم ٧٠٢، مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل سنة ١٩٢٢.

(٢٨) رسالة من Trevor المقيم البريطاني في الخليج إلى سكرتير حكومة الهند للشؤون الخارجية رقم ٦٢٢، تاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٢.

(٢٩) «القلة» هي سلة مصنوعة من شجر النخيل تحشى بالتمر، وتزن حوالى ١٥ ـ ٢٠ رطلاً تقريباً.

(٣٠) أنظر هاريسون، ذ. س، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣١) أنظر رسالة من الوكيل السياسي المقيم في أبو شهر رقم ٣٤، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير سنة ١٩٢٢.

التجارة والصناعة في البحرين

الفصل الثاني

نمو التجارة

الواردات

أشرنا فيما سبق إلى أن النشاط التجاري في البحرين هو الوحيد الذي استمر ونما بعد التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث، بمعنى أن الأنشطة الرئيسية الأخرى، وهي الغوص على اللؤلؤ والزراعة، لم يعد لها وزن حقيقي بين الأنشطة الراهنة.

وفي الحقيقة أفادت التجارة من التحول الاقتصادي وازدهرت، وأصبحت السفن القادمة إلى البحرين والمنطلقة منها تزداد عدداً وتنوع بضاعة.

وكانت التجارة الرئيسية تعتمد في الأساس على اتصال البحرين بالهند، وإلى درجة أقل على اتصال البحرين بجيرانها العرب. أما وسيلة النقل الأولى فكانت، خلال القرن التاسع عشر، السفن الشراعية البحرانية الكبيرة والمتوسطة، ولكن ما إن أطل القرن العشرون حتى أصبحت هذه السفن غير اقتصادية في خدمة هذا الطريق، وحلت محلها السفن البخارية التجارية الكبيرة، إلّا أن تلك السفن ظلت ولمدة ليست بالقصيرة تخدم خطوطاً أخرى بين البحرين والعجير، الدمام، الدوحة، الكويت، عمان، وبعض موانىء فارس.

ولم تتأثر البحرين اقتصادياً باستعمال السفن التجارية، وخصوصاً أن الشركة البحرية الهندية البريطانية اتخذت من البحرين مركزاً لتصريف

البضائع التي تجلبها من الهند وغيرها من الموانىء الرئيسية ومن ثم توزع على مناطق الخليج الأخرى.

وقد سيطرت شركة الملاحة الهندية البريطانية على النقل البحري في الخليج، مما جعلها تكسب امتيازات غير محدودة، فأسست لها مركزاً في البحرين وكادت تحتكر النقل التجاري. بجانب ذلك فإن أنواع البضائع التي كانت تصدر من الهند إلى البحرين بدأت خلال الربع الأول من القرن العشرين تتغير من بضائع هندية إلى مصنوعات بريطانية.

ونظراً لنمو التجارة في هذا الوقت فإن السلطات البريطانية قامت بفتح فرع لأول بنك في الخليج، وهو البنك الشرقي الذي فتح أبوابه في سنة ١٩٢٠[١]. وقد استخدم هذا البنك من قبل العناصر التجارية الأجنبية في البحرين في بداية الأمر، ولكن ما لبث أن أقدم على التعامل معه كبار التجار البحارنة.

وهناك عامل آخر ساهم في ازدهار التجارة في البحرين، وهو قد جاء نتيجة الوضع السياسي القائم بين السعودية والكويت والذي امتد حوالى عشرين عاماً من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٢، عندما قاطع ابن سعود أية بضائع قادمة إلى نجد من الكويت، وبالتالي فقد تحولت كل تلك البضائع إلى البحرين، ومنها عن طريق البحر إلى العجير ميناء الأحساء ثم إلى داخل نجد.

ومن جراء الخطوة السابقة تضخم حجم البضائع القادمة إلى البحرين في تلك الفترة، إلّا أن ذلك لم يقابله عائد مادي بالحجم نفسه، وذلك أن ابن سعود أقنع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين بأن يضغط على الشيخ عيسى بن علي فيخفض ضريبة التصدير التي يأخذها من ٥٪ إلى ٢,٥٪[٢]، ونظراً لإعجاب الوكيل السياسي بابن سعود في ذلك الوقت فإنه خفضها بالرغم من إرادة عيسى بن علي إلى ٢٪، على أن تنقل البضائع إلى الموانىء السعودية خلال عشرين يوماً. وفي أوائل

الثلاثينات، عندما تأثر الوضع الاقتصادي في البحرين بالأزمة العالمية وبسبب تزايد نقل البضائع من السفن الكبيرة في الميناء إلى السفن الصغيرة التي تأخذها رأساً إلى الموانىء السعودية بدون أن تدفع الضريبة المقررة، فإن الشيخ حمد بن عيسى حاكم البحرين آنذاك شكا من هذا الوضع(٣)، فدخلت الحكومة البريطانية في مفاوضات جديدة مع ابن سعود، وتم الاتفاق في سنة ١٩٣٥ على أن تدفع السعودية ضريبة ١,٧٥٪ على البضائع التي تنقل من البحر رأساً بينما تبقى النسبة السابقة ٢٪ على البضائع التي تخزن في الميناء.

ونمو التجارة في البحرين شجع كثيراً من المواطنين على الاتجاه لهذه المهنة كمصدر عمل، وكان هذا الاتجاه بطيئاً، لكنه مستمر. وقبل اكتشاف البترول مباشرة كانت الضريبة على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للبحرين، فمثلاً في سنة ١٩٣٠، كونت ضريبة الجمارك ٩٧٪ من مجموع الدخل القومي في البلاد(٤). ونمو التجارة بهذا الشكل جعل من المحتم إنشاء جهاز خاص لمتابعة مصالح التجار، وأصبح الجهاز التقليدي الذي كان يسمى «مجلس العرف» والذي كان يعمل كلجنة يرشح أفرادها الشيخ نفسه، وتعمل كموفق بين التجار في المشكلات التي تطرأ، أصبح هذا الجهاز لا يفي بالغرض، فظهرت في سنة ١٩٣٩ الحاجة لإنشاء جهاز آخر يمثل التجار، فأنشئت في ذلك العام غرفة التجار البحرانيين(٥)، وتم اعتراف الحكومة بهذه الغرفة رسمياً في سنة ١٩٥١، وسميت «غرفة التجار»، ثم سميت سنة ١٩٦٨ «غرفة تجارة وصناعة البحرين» (راجع جدول رقم ٦).

نمو الواردات

كانت معظم تجارة البحرين، وهي لا تزال إلى حد كبير، تحمل

إليها عن طريق البحر، ولذلك فبجانب نظرتنا إلى حجم التجارة، يجب أن ننظر إلى عدد السفن التي أمت ميناء البحرين، فكلا العاملين، حجم التجارة وعدد السفن، يبين لنا اتجاه النمو ونسبته.

جدول رقم ٦

قيمة الواردات إلى البحرين في خمسين سنة تقريباً بالجنيهات الإسترلينية - ١٩١٦ - ١٩٧٠ [٦]

الفترة	سفن تجارية	سفن محلية	تقدير قيمة الواردات	الزيادة أو النقص	النسبة المئوية للزيادة أو النقص
١٩١٦ - ١٩١٧	-	-	١٢٥٩٧٥٨	-	-
١٩١٧ - ١٩١٨	-	-	١٦٠٧٠٤٩	٧٧٢٩١+	٪٥,٠٥+
١٩١٨ - ١٩١٩	٣٥	-	١٣٥٠٠٦٠	٢٥٦٩٨٩-	٪١٦,٠٠-
١٩١٩ - ١٩٢٠	-	-	١٤١٤٤٢٣	٦٤٣٦٣+	٪٤,٧٧+
١٩٢٠ - ١٩٢١	-	-	١٢٥٠٩٩٣	١٣٦٤٣٠-	٪١١,٥٥-
١٩٢١ - ١٩٢٢	-	-	١٤٥٢٦٨٩	٢٠١٦٩٦+	٪١٦,١٢+
١٩٢٩ - ١٩٣٠	-	-	١٩٣٠٦٩٢	٤٧٨٠٠٣+	٪٣٢,٩٠+
١٩٣٠ - ١٩٣١	-	-	١٠٨٧٥٢٤	٨٤٣١٦٨-	٪٤٣,٦٧-
١٩٣١ - ١٩٣٢	١٣٧	-	٨٢١٨٢٤	٢٦٥٧٠٠-	٪٢٤,٤٣-
١٩٣٥ - ١٩٥٤	٥٣٥	٤٨٠	١٨١٢٥٨٠	٩٩٠٧٥٦+	٪١٢٠,٥٥+
١٩٥٦	٤٤٧	١٤٩٨	٤٨٦٤٢٩٦,٩٢	٣٠٥١٧١٦,٩٢+	٪١٦٨,٣٦+
١٩٥٧	٤٧١	١٦٨٠	٤٤١٤٠٠٩,٢٣	٤٥٠٢٨٧,٦٩-	٪٩,٢٦-
١٩٥٨	٦٥٧	٩٧٤	٤٤٤٨٠٨٤,٦١	٣٤٠٧٥,٣٨+	٪٠,٧٧+
١٩٥٩	٧٨٤	٨٩٠	٢٢٨٤١٥٠٦	١٨٩٣٤٢٢+	٪٤١٣,٥١+
١٩٦٢	٦٧٢	٢٠٢٧	٢٧٣٠٢٩٧٧	٤٤٦١٤٧١+	٪١٩,٥٣+
١٩٦٥	٥٦٥	-	٣٣٩٢٩٠٧٢	٦٦٢٦٠٩٥+	٪٢٤,٢٧+
١٩٦٦	٥٣٣	-	٣٦٨٠٧٣٥٦	٢٨٧٨٢٨٤+	٪٨,٤٨+
١٩٦٧	٥٨١	-	٣٩٨٠١٢٢٦	٢٩٩٣٨٧٠+	٪٨,١٣+
١٩٦٨	٦٠١	-	٤٥٥٥٢٥٣٩	٥٧٥١٣١٣+	٪١٤,٤٥+
١٩٦٩	٦٠٦	٨	٥٠٧٣٤٦٧٦	٥١٨٢١٣٧+	٪١١,٣٨+
١٩٧٠	٥٧٤	-	٧٠١٦٣٧٤٨	٩٤٩٩٠٧٢+	٪٣٨,٤٣+

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة الواردات ارتفعت من مليون

وثلاثمئة وخمسة آلاف جنيه إسترليني في سنتي ١٩١٨ - ١٩١٩ إلى حوالى ثلاثة وعشرين مليون جنيه إسترليني في سنة ١٩٥٩، أما السفن التي أمت ميناء البحرين فبرغم أن أعدادها غير متوفرة في كل السنين المنتقاة، إلّا أن ما عرف منها قد زاد زيادة واضحة.

ولقد نمت قيمة الواردات إلى البحرين تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى، إلّا أنها أصيبت بنكسة في أوائل الثلاثينات، فقد كانت نسبة النقص سنة ٣٠ - ٣١ تقدر بـ ٤٣,٦٧٪ ولا بد أن ذلك كان نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية في ذلك الوقت، كما مرت البحرين في تلك السنوات بتدهور في صناعة اللؤلؤ.

وليست لدينا إحصائيات حول قيمة واردات البحرين في الثلاثينات والأربعينات، ولكن بمقارنة الأرقام التي توفرت لدينا عن قيمة التجارة في أواخر العشرينات، بتلك الأرقام الموجودة لأوائل الخمسينات، يمكننا أن نستنتج أن القيود التي فرضت على التجارة نتيجة الحرب العالمية الثانية لا زال تأثيرها واضحاً، حيث إنه خلال الحرب، وبالرغم من إيرادات البترول التي بدأت في سنة ١٩٣٤، كان التجار الأجانب والمواطنون غير مبالين لاستخدام أموالهم في تلك الفترة، ربما لعدم ضمان المردود المناسب.

ومن خلال السجلات التي توفرت لنا، فإن البضائع ما قبل الحرب الثانية كان معظمها لا يخرج عن المواد الغذائية والمحروقات والألبسة، ولكن أنواع البضائع المستودرة تغيرت بعد الحرب، حيث أخذت مواد، مثل الأسمنت والخشب والحديد، تظهر على رأس القائمة. والبلدان الرئيسية التي كانت تصدر إلى البحرين بين السنوات ١٩٢٠ - ١٩٤٠ هي الهند ثم إيران إلى حد ما ثم العراق، وحتى سنة ١٩٣٠ كانت الهند هي كبرى الدول المصدرة إلى البحرين، حيث وصل حجم التجارة المستوردة منها في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ نسبة ٧٢,٤٧٪ من

مجموع البضائع المستوردة إلى البحرين؛ أمّا إيران والعراق فكانتا تأتيان بعد الهند، لكن نسبة الواردات إلى البحرين من هذين البلدين كانت صغيرة جداً بالنسبة إلى الهند، فقد استوردت البحرين من العراق في السنة المذكورة ١١,٣٤٪ فقط من جملة الواردات، أما إيران فقد استمرت التجارة معها في النمو خلال العشرينات بالرغم من العداء السياسي، ولكنها بعد ذلك بقيت ثابتة بنسبتها البسيطة. إلّا أن وجهة الاستيراد/ التصدير انقلبت، فعاشت التجارة في البحرين مدة على تهريب البضائع إلى إيران، وخصوصاً في أثناء الحرب الثانية والسنوات القليلة التي أعقبتها، ففي سنة ١٩٥٣ ومن مجموع السفن الوطنية التي جاءت إلى البحرين وكان عددها ٤٨٠، توجهت ٢٦٥ إلى بر فارس كما ذكر تقرير حكومة البحرين الرسمية لذلك العام.

وتجارة الاستيراد في البحرين في أثناء الخمسينات والستينات لم تَنْمُ نمواً كبيراً فحسب، بل تغيرت مصادرها أيضاً، فمن حيث النوع تغيرت من كونها مواد أساسية في الغالب إلى مواد كمالية، ثم زادت التجارة في البحرين بعد القرارات المشجعة والتي منها بناء ميناء عميق، (ميناء سلمان)، الذي انتهى العمل به بعد عشر سنوات تقريباً من إقراره، وذلك في سنة ١٩٦٢، ويمكنه أن يتسع لست بواخر من عابرات المحيطات في وقت واحد، كما زود بمخازن كبيرة. ثم صدر في سنة ١٩٥٧ قرار بجعل قسم منه «منطقة حرة» فألغيت الضريبة على البضائع التي يراد إعادة تصديرها.

ولذلك فإننا نجد من الإحصاءات المتوافرة أن تجارة الاستيراد في البحرين وفي الستينات، تزايدت بشكل ملحوظ، فقد أصبحت نسبة الزيادة تتراوح بين ٨٪ و ٣٨٪.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن مصدر البضاعة القادمة إلى البحرين تغير، حيث كان أساساً من الهند، العراق، إيران إلى أوروبا والولايات المتحدة.

ولكن يجب إن نسارع إلى القول إن القيمة الحقيقية للواردات من تلك البلدان قد زادت في حين أن نسبتها للمجموع قد قلت، فمثلاً في سنة ١٩٦٢ كانت نسبة الواردات من الهند تمثل ١٠,٣٣٪ من مجموع الواردات، في حين كان الرقم الذي ذكرناه لسنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ هو ٧٢,٤٧٪ وخلال الخمسينات والستينات فإن حصة أوروبا والولايات المتحدة في واردات البحرين ارتفعت تدريجياً حتى وصلت في سنة ١٩٦٥ إلى ٥١,٣٩٪ من مجمل الواردات، وفي خلال هذه الفترة كان للمملكة المتحدة النصيب الأكبر في مجموع البلدان الأوروبية، والدليل على ذلك أنه بين السنوات ٥٩ ـ ١٩٦٨ ارتفعت قيمة واردات البحرين من المملكة المتحدة من ٥,٥٨٧,٠٤٠ جنيهاً إسترلينياً إلى ١١,١٥٣,٢٤٠ جنيهاً إسترلينياً أي بنسبة ٨٩,٤٥٪.

والبلد الآخر الذي يأتي بعد المملكة المتحدة في قيمة الصادرات إلى البحرين هو الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتفعت نسبة واردات البحرين منها في السنوات المذكورة آنفاً، ٥٩ ـ ١٩٦٨، إلى ١١٠,٩٧٪، وبعد هاتين الدولتين تأتي ألمانيا الغربية ثم هولندا فإيطاليا وفرنسا.

وفي خلال السنوات الأخيرة من العقد السادس بدأت دول آسيوية تحتل مكان الصدارة في نسبة الصادرات، بالرغم من أن قيمة الصادرات من أوروبا وأمريكا كانت في ازدياد، فمثلاً حصة المملكة المتحدة من واردات البحرين كانت ٢٥,٦٪، سنة ١٩٦٥، وفي سنة ١٩٦٧ انحدرت إلى ٢٢,٥٢٪ وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة، فقد انحدرت النسبة من ١٣,٨٧٪ في سنة ١٩٦٦ إلى ١٢,٩٪ في سنة ١٩٦٨.

والدول الآسيوية التي بدأت تؤثر في واردات البحرين هي اليابان وهونغ كونغ وجمهورية الصين الشعبية، فقد استوردت البحرين من

اليابان بضائع بقيمة ١,٩٣٦,٠٧٧ جنيهاً إسترلينياً، في سنة ١٩٥٩، وبعد عشر سنوات، أي في سنة ١٩٦٩، كانت واردات البحرين من هذه الدولة تقدر بـ ٧,٢٤,٨٠٥ جنيه إسترليني، أي أن النسبة في عشر سنوات زادت بمقدار ٢٧٤٪، حيث سجلت حصة اليابان في واردات البحرين نسبة قدرها ١٤,٢٧٪ من مجموع الواردات.

وارتفعت قيمة صادرات هونغ كونغ إلى البحرين في نفس الفترة، (١٩٥٩ ـ ١٩٦٩)، بنسبة تقارب ٣٠٠٪، أما الصين الشعبية فبالرغم من أن البحرين لم تبدأ الاستيراد منها إلّا حوالى سنة ١٩٦٣، ألّا أنها ما لبثت أن احتلت مكانا بارزاً في سلم واردات البحرين، إذ بلغت نسبة ما استورد منها ٦,٥٦٪ من المجموع الكلي لسنة ١٩٦٩.

هذا وما زال جيران البحرين من العرب وكذلك الهند والباكستان وإيران، يصدرون البضائع إليها، إلّا أن نسبة ما تستورد البحرين منهم بالنسبة للمجموع الكلي لا تزال صغيرة.

ومن الملاحظ أن واردات البحرين من البلاد العربية تأتي في أسفل السلم، فالعراق مثلاً، وهو أكبر مصدر عربي للبحرين، صدر للبحرين في سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٩، نسبة ٢,٥٪ و ١,٥٩٪ من استيرادها العام. ونسبة الاستيراد من سوريا في السنوات ١٩٦٦ و ١٩٦٧ كانت ٠,٢٩٪ و ٠,٢٪ على التوالي، وباليقين فإن استيراد البحرين من البلاد العربية هو في أضيق الحدود.

وهذه النسبة الصغيرة التي يمثلها الاستيراد من البلاد العربية، يمكن أن ترجع لأسباب كثيرة منها:

ـ أن صادرات هذه البلدان العربية في الواقع محدودة.

ـ أن البحرين تستورد حاجياتها عن طريق البحر في حين أن معظم التجارة بين البلدان العربية عن طريق البر.

ـ وربما زيد سبب آخر، وهو أن البحرين لم تصبح عضواً في الجامعة العربية إلّا سنة ١٩٧١، حيث يسهل لها هذا الانضمام الاستفادة من معاهدات الترانزيت بين البلاد العربية.

ومن المحتمل أن تتغير الأمور في المستقبل فيما يتعلق بتجارة الاستيراد والتعاون العربي خاصة على المستوى الإقليمي، وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر أن المؤتمر الثالث لغرف صناعة وتجارة الخليج عقد في البحرين سنة ١٩٧١، وفي هذا المؤتمر طرحت أفكار لمشروعات مشتركة.

وكما ذكرنا في السابق، فإن حجم تجارة الاستيراد ومصدرها لم يتغيّرا قط، وإنما تغيرت أنواع البضائع المستوردة، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت محصورة في الأساسيات الضرورية من مأكل وملبس ووقود، أصبحت تشمل الملابس الفاخرة والسيارات والسجائر والكماليات الأخرى، كما أصبح استيراد الماكينات وقطع الغيار ومواد البناء والتعمير يشكل نسبة كبيرة، وكان التوسع في استيراد مثل هذه البضائع أمراً ضرورياً لتلبية أشكال جديدة من بينها أشكال الاستهلاك الغربي التي طرأت بعد التغير الاجتماعي الكبير الذي حصل في البحرين.

الصادرات

من الطبيعي أن البحرين ـ رغم قلة ما تنتجه للتصدير عدا النفط[٧] ـ تعمل حسب موقعها الجغرافي كمركز لإعادة التصدير، ولهذا السبب فإن العلاقة بين فرعي التجارة الخارجية، وهما الاستيراد والتصدير، علاقة متلازمة وطردية، فمتى نما فرع الاستيراد كان من الطبيعي أن ينمو فرع إعادة التصدير، والعكس بالعكس.

على أنه من المؤسف أننا لم نحصل على أرقام متسلسلة لقيمة

الصادرات التجارية قبل سنة ١٩٥٩، فلم تتوفر هذه الأرقام بالتفصيل لا من تقارير الوكلاء السياسيين البريطانيين ولا من وثائق حكومية، وما توفر من الأرقام كان لبضع سنوات فقط، ولكنها قد تساهم في توضيح الصورة.

جدول رقم ٧

قيمة البضائع المعاد تصديرها من البحرين، محسوبة بالجنيه الإسترليني حسب سعر الصرف آنذاك

السنة	قيمة البضائع المعاد تصديرها	الزيادة أو النقص	النسبة المئوية للزيادة أو النقص
١٩١٦ - ١٩١٧	٧٧٩,٩٣٤		
١٩١٧ - ١٩١٨	٨١٧,١٤٣	+٣٧,٣٠٠	+٤,٧٩٪
١٩١٨ - ١٩١٩	١,٣١٧,٨١١	+٥٠٠,٥٦٨	+٦١,٢٥٪
١٩٢٩ - ١٩٣٠	٨٨٧,٥٦٥	-٤٣٠,٢٤٦	-٣٢,٦٥٪
١٩٣٠ - ١٩٣١	٦٠٤,٠٣٤	-٢٨٣,٥٣١	-٣١,٩٤٪
١٩٣١ - ١٩٣٢	٥٤٧,٨٩٦	-٥٦,١٣٨	-٩,٢٩٪
١٩٥٩	٩,٤٩٩,١٢٤	+٨,٩٥١,٢٢٨	+١٠,٠٣٪
١٩٦٥	٩,٤٠٤,٥٥٣	-١٩٢,٦٤٤	-٢,٠١٪
١٩٦٦	١١,٠٢٨,٨٩٦	+١,٦٢٤,٤٣٤	+١٧,٢٧٪
١٩٦٨	١٦,١٩٤,٣٩٥	+٣,٣٣٠,٩٩٨	+٢٥,٩٠٪
١٩٦٩	١٧,٤٠٢,٨٠٢	+١,٢٠٨,١٠٦	+٧,٤٧٪
١٩٧٠	٢٢,٠٢٨,٠٢١	+٤,٦٢٥,٢١٨	+٢٦,٥٨٪

ومن المفيد هنا وقبل الدخول في تحليل أرقام الجدول السابق، أن نلقي نظرة عامة على تطور سياسة البحرين في مجال إعادة التصدير.

من المرجح تاريخياً أن حكام البحرين كانوا يفرضون ضريبة معينة على البضائع التي يعاد نقلها من البحرين إلى الموانىء الخليجية القريبة، وكانت نسبة هذه الضريبة تختلف باختلاف الظروف السياسية السائدة،

ومن المرجح أيضاً أن هذه الضريبة كانت في أثناء القرن التاسع عشر لا تتعدى الـ ٥٪[٨]. وبعد أن احتل الأتراك الأحساء في حوالى سنة ١٨٧٠، رفع الشيخ عيسى بن علي نسبتها إلى ١٠٪، واستمرت على هذا الحال نيفاً وأربعين عاماً، إلى أن احتل السعوديون الأحساء مرة ثانية حوالى عام ١٩١٦، وعند ذلك، فإن عيسى بن علي، مساعدة منه لابن سعود، كما قال بعد ذلك، عاد إلى الـ ٥٪ السابقة. ولكن في بداية العشرينات، كما أسلفت سابقاً فإن ابن سعود وجد أن الـ ٥٪ التي يأخذها عيسى بن علي على البضائع المعاد تصديرها من موانىء الجزيرة هي نسبة كبيرة، وبخاصة أنه، هو نفسه، كان يفرض ضريبة مماثلة في موانئه، فأراد في الظاهر أن يخفف على التجار السعوديين على حساب عيسى بن علي، فسعى لدى الوكيل السياسي البريطاني، الميجر ديكسون، لكي يقنع الشيخ عيسى بن علي بضرورة تخفيض الضريبة إلى ٢,٥٪ فقط، وفي النهاية، ورغم معارضة عيسى بن علي الشديدة، خفضت الضريبة على البضائع المعاد تصديرها إلى ما لا يزيد على ٢٪، وربما كان الدخل المباشر لحاكم البحرين من جراء هذا التخفيض قد تضرر، إلّا أن هذه الضريبة الصغيرة شجعت تجارة إعادة التصدير ككل، واندفعت مجموعة من تجار نجد إلى البحرين، كي تشرف مباشرة على أعمالها التجارية، وبالتالي ساهموا مساهمة فعالة في ازدهار النشاط التجاري في البحرين.

ومن الأرقام التي توفرت لنا في الجدول السابق أيضاً، يمكن أن نرى مبلغ زيادة البضائع المعاد تصديرها من البحرين، فقد زادت النسبة في سنة ١٨ ـ ١٩١٩ بـ ٦١,٢٥٪ عن النسبة السابقة لها مباشرة.

والارتفاع التدريجي في إعادة التصدير يمكن أن يشاهد من خلال الجدول المذكور، عدا السنوات الأخيرة من العشرينات والأولى من

الثلاثينات، حيث كان العالم يمر بأزمة اقتصادية طاحنة.

وبالرغم من أنه لم تتوافر لنا أرقام عن إعادة التصدير خلال الأربعينات، إلّا أننا نفترض أن تجارة إعادة التصدير الرسمية قد أصيبت بجمود في هذه الفترة، وافتراضنا هذا مبني على حقيقة هي أنه خلال الحرب العالمية كانت حكومة البحرين تفرض قوانين تمنع إعادة التصدير، وبخاصة المواد الغذائية، إلّا أن هذه القوانين ساهمت في نشاط عمليات التهريب، ومنع تصدير مواد معينة خاصة الأرز والسكر استمر في فترات متقطعة حتى بعد انتهاء الحرب.

والخطوة الأساسية الثانية التي ساهمت في تطوير سياسة إعادة التصدير كانت في إعلان قانون الجمارك لسنة ١٩٥٠. وهذا القانون ألغى لأول مرة المعاملة الضريبية الموحدة والمتبعة سابقاً بالنسبة للاستيراد. وبالتالي فرق بين البضائع الكمالية، ورفع سعر ضريبتها إلى ١٠٪ وأبقى الـ ٥٪ السابقة على المواد الأساسية، كما ألغى الضريبة كلها عن بعض البضائع كالكتب والمجلات. وبالنسبة لإعادة التصدير لم يزد هذا القانون عن متوسط ٢٪ السابقة. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٥٧ بإنشاء منطقة تجارية حرة وبعد أن بدأ ميناء سلمان العمل. وفي سنة ١٩٦٤، أُلغيت الضريبة على البضائع المعاد تصديرها واستبدلت بأجرة استخدام المرافق. وكما يمكن أن نشاهد من الجدول السابق، (رقم ٧)، فإن تجارة إعادة التصدير بعد سنة ١٩٦٢ تدرجت في النمو، فيما عدا سنة ١٩٦٥، وربما رجع ذلك للأوضاع السياسية الداخلية في تلك السنة، إلّا أن نسبة الزيادات في السنوات اللاحقة قفزت إلى معدلات كبيرة، إذ زادت بحوالى الربع في سنة ١٩٦٨، ولأكثر من ذلك قليلاً في سنة ١٩٧٠.

وطبيعة البضائع المعدة لإعادة التصدير لا يحددها البحرانيون أنفسهم، فهي بالطبع تناسب احتياجات البلدان التي تصدر إليها، إلّا أنها في

الغالب تماثل البضائع التي تستهلك في البحرين، وأهم هذه البضائع هي المواد الغذائية وحاجيات البيوت والآلات...

وعلى رأس قائمة الدول المستوردة من البحرين، كانت ولا تزال المملكة العربية السعودية، ذلك أن نسبة ما صدرته البحرين إلى السعودية في سنة ١٩١٩ كان ٤١,٨٧٪ من جملة الصادرات، ثم زادت هذه النسبة إلى ٨٢,٢٧٪ في سنة ١٩٣٢، ولا زالت السعودية أكبر عميل للبحرين من حيث حجم الصادرات، بالرغم من أن النسبة أصبحت أقل مما كانت عليه في السابق، ففي السنوات العشر الواقعة بين سنة ١٩٦٠ و ١٩٧٠ مثلاً كان نصف صادرات البحرين متوجهاً إلى موانىء السعودية، غير أن استمرار هذه النسبة أمر مشكوك فيه، لأن السعودية قد طورت موانئها البحرية على الخليج، ولا سيما ميناء الدمام، وبالتالي فإن البضائع يمكن أن تشحن وتفرغ هناك مباشرة. إلّا أن هناك عوامل أخرى قد تجعل من البحرين ميناء أساسياً لإعادة التصدير، ومنها الخدمات البنكية المتوافرة بكثرة في البحرين، والخبرة التجارية الواسعة التي اكتسبها تجارها من ميادين المعاملات.

وفي سنة ١٩٦٦ نجد أن بلداناً مثل السعودية، قطر، الكويت، دبي، أبو ظبي، مسقط، قد بلغ ما استوردته من البحرين ما نسبته ٨٠٪ تقريباً من مجمل صادرات البحرين، وهذه النسبة الكبيرة ساهمت فيها ولا شك احتياجات البلدان الحديثة في إنتاج النفط كأبو ظبي مثلاً، والتي ارتفعت حصتها من مجمل صادرات البحرين بين سنة ١٩٥٩ من ٠,٧٣٪ فقط إلى ٧,٣٢٪.

ورغم الارتفاع الكبير والمستمر في قيمة البضائع المعاد تصديرها من البحرين، فلا يجب أن نغفل عن حقيقة هامة، وهي أن جميع البلدان الواقعة على الخليج قد طورت الآن موانئها البحرية، مما يجعل استعمال ميناء البحرين ثانوياً في المستقبل، وبالتالي يقل حجم البضائع المعاد

تصديرها، ومن المحتمل أن يستمر الارتفاع في قيمة البضائع المعاد تصديرها من البحرين خلال السنوات العشر القادمة، إلّا أنه نظراً لعدم وجود تنسيق اقتصادي علمي بين إمارات الخليج، لا يمكن أن يستمر هذا إلى ما لا نهاية، وبالتالي فإن إيجاد صيغة تعاون تجاري مشترك لهي من الضرورات في هذه المرحلة، هذا إلى جانب برنامج متقدم للتصنيع يمكن في المدى البعيد أن يعوض الخسارة المحتملة في التجارة الخارجية.

الصناعة في البحرين

قبل اكتشاف واستخراج البترول في البحرين، كانت الصناعة المحلية صغيرة ومحدودة تقوم على سد الحاجات الأولية فقط، فقد كانت الصناعات في مجملها هي ما يسمى «صناعة الواحة»، فسوق النحاس في المنامة مثلاً، (سوق الصفافير)، تضمّ مجموعة قليلة من العمال يتوارثون هذه الصناعة، أب عن جد، ومنتجاتهم لا تتعدى المسامير وأواني القهوة وقدور الطبخ. وعلى نفس الشاكلة تقوم صناعة الفخار في بعض القرى، فالإنتاج الرئيسي هو أواني حفظ الماء، (جرار)، بأشكال وأحجام مختلفة، وكذلك صناعة الجير، (الجص)، فهي محدودة بحاجات منتجيها، وقد يباع هذا الإنتاج في حدود ضيقة.

وصناعة السفن ـ رغم أنها ازدهرت في وقت من الأوقات ـ إلّا أن المنافسة الشديدة من السفن التجارية خلال القرن التاسع عشر جعلت الطلب على بناء السفن الكبيرة محدوداً، ولذلك فإن السفن التي كانت تبنى خلال النصف الأول من هذا القرن كانت في معظمها صغيرة ومتوسطة من أصناف «الشوعي» أو «الجالبوت»، وحتى الطلب على هذا النوع تقلص أيضاً.

أما العصر الاقتصادي الجديد للبحرين فقد بدأ وبني على استخراج

البترول، ومن ثم تكريره، وحول هذه الصناعة نشأت مناشط اقتصادية أخرى مساعدة، وأول خطوة رئيسية في هذا الاتجاه كانت إنشاء محطة صغيرة لإصلاح السفن في سنة ١٩٥٤، بعد أن زادت حركة المواصلات من البحرين وإليها(٩). وتبع هذه الخطوة بناء معمل صغير للورق في سنة ١٩٥٥ وهذان هما المشروعان الوحيدان اللذان قاما في الخمسينات في البحرين.

إلّا أن الحاجة إلى التصنيع ولو بشكل مبدئي ظهرت في الستينات، ففي سنة ١٩٦١ أُنشيء مكتب سمي «مكتب الصناعة» وألحق بدائرة المالية آنذاك، وكانت وظيفته حصر الصناعات الموجودة في البحرين، وعدد العاملين بها. كما تم وضع خطة مبدئية لتطوير التصنيع. وبعد هذا التاريخ بدأت صناعات أخرى جديدة، من أهمها إنشاء «شركة الأسماك البحرية» في سنة ١٩٦٦، وكانت مشتركة بين مجموعة شركات بريطانية في إنجلترا يشاركها رأسمال وطني(١٠).

ثم بدأت خطوة أخرى في اتجاه التصنيع وذلك بإنشاء «مكتب التطوير» في سنة ١٩٦٧ الذي كان من مهماته التعرف على احتياجات البحرين الصناعية، وكان من أهم مشروعاته إنشاء مصنع ألمنيوم في البحرين ساهمت فيه عدة شركات عالمية، وبدأ إنتاجه في أيار/مايو سنة ١٩٧١، وقيل عند إنشائه إنه سوف يؤمن عملاً لـ ١٤٠٠ عامل(١١)، عندما يعمل بكامل طاقة إنتاجه. ومنذ أن بدأ التسجيل الرسمي للمنشآت الصناعية في البحرين في أوائل سنة ١٩٦١ أصبح هنالك تزايد من حيث العدد والنوع، فحتى سنة ١٩٧٠ قفز العدد الكلي من ٦٥ منشأة سنة ١٩٦١ إلى ١٩٤٦ منشأة صناعية، كانت كلها صغيرة الحجم فيما عدا صناعة البترول وصيد السمك وإصلاح السفن، والتي تشكل شركات كبيرة، أما الباقي فإنها منشآت قام بها الأفراد، وإنتاجها محدود، إلّا أن ما يستدعي الانتباه أن النمو العام في المنشأة الصناعية في الستينات

كانت نسبته ١٢٣٪، بمعدل نمو سنوي قدره ١٣,٦٪، هذا مع الملاحظة أن مصنع الألمنيوم لم يدخل في الإحصائية وكذلك الحوض الجاف.

إن مخططات التنمية في البحرين تتجه ما أمكن إلى التصنيع والخدمات، وهما المجالان الأكبر أفقاً لخدمة الاقتصاد البحراني، غير أن صناعة البترول كانت، ولا تزال إلى حد كبير، هي المصدر الرئيسي للدخل، وهي كذلك مصدر للتشغيل، فحتى السنوات الأخيرة كانت «شركة نفط البحرين»، أكبر موظف للعمال، ولقد لعبت هذه الشركة دوراً بارزاً في سوق العمل البحرانية، ولذلك فإن الاهتمام بتاريخ امتيازها وتأثيرها على الاقتصاد المحلي أمر بالغ الأهمية.

البترول

الامتياز والإنتاج

إمتياز البترول في البحرين جزء من قصة الامتيازات البترولية في الخليج العربي، وهي التي كانت وما زالت تمثل شكلاً من أشكال السيطرة الاقتصادية الخارجية، فبعد اكتشاف البترول في إيران سنة ١٩٠٨، أصبحت منطقة الخليج محط أنظار شركات البترول العالمية.

ولم تتأخر السلطة البريطانية في الخليج، ومن ورائها الحكومة البريطانية في إيجاد موطىء قدم لها في هذا المجال الاقتصادي المتوقع. وانطلاقاً من ذلك فقد أخذت السلطة البريطانية تعهداً من الشيخ عيسى ابن علي آل خليفة، على شكل رسالة موجهة منه إلى الوكيل البريطاني في البحرين في أيار/مايو سنة ١٩١١، قال فيها[١٢]:

> «إن كان هناك اي احتمال لوجود نفط في ارض تابعة لي،
> فإنني لن اقوم باستغلال هذا النفط بنفسي، ولن اقبل اي

عرض من اية جهة بخصوص استغلاله دون مشاورة الوكيل البريطاني في البحرين، ودون موافقة الدولة العلية».

وفي السنوات القليلة اللاحقة لهذا التعهد لم تجر أية خطوة جدية لاستغلال نفط البحرين. وجاءت بعد ذلك سنوات الحرب الأولى، ثم تأزم الوضع السياسي بعدها في الجزيرة، وذلك كله دفع موضوع البترول إلى خلف الأحداث.

وبعد التغير السياسي والإداري، في سنة ١٩٢٣، والذي وضع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على رأس السلطة، أخذت الإدارة الجديدة، بمساعدة البريطانيين، تبحث في إصلاح الوضع الاقتصادي، فاتجهت إلى قطاع الزراعة، إلّا أن مشكلة أساسية واجهتها هي ضعف مصادر المياه الطبيعية، فبدأ التفكير بحفر آبار ارتوازية.

وفي هذه الأثناء كان هناك نيوزلندي مغامر من أصل بريطاني هو الميجر فرانك هولمز، يطوف شواطىء الخليج، ويبحث عن امتيازات للتنقيب عن النفط ممثلاً لشركة بترول بريطانية صغيرة هي Syndiocte of Eastern and General.

وعندما حط الميجر هولمز رحاله في البحرين لبعض الوقت، اتصل به اثنان من تجار البحرين هما الأخوان علي ومحمد تيم، وفاتحاه بالنيابة عن الحاكم في حفر عدد من آبار الماء لحساب حكومة البحرين. فقام فعلاً بحفر عدد من آبار الماء، ونتيجة لهذا العمل ومكافأة له، (بالرغم من أنه أخذ أتعابه في حفر آبار الماء)، منحه الشيخ حمد بن عيسى في الثاني من كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٢٥ امتيازاً للبحث عن البترول في مساحة تبلغ مائة ألف أكر[١٣]، وكان الامتياز لثلاث سنوات على أن يدفع مبلغ عشرة آلاف روبية، (١٠,٠٠٠)، سنوياً للشيخ حمد ويزداد هذا المبلغ في حالة وجود البترول، وهذا الامتياز صادقت عليه وزارة المستعمرات البريطانية.

وقد استأجر هولمز عدداً من الجيولوجيين للقيام بالبحوث الأولية، ورغم أنه كان هناك مناطق في البحرين بها بقع من الزيت المتسرب إلى سطح الأرض، إلّا أن الجيولوجيين، باستثناء واحد فقط، أفادوا هولمز بأنه لا مجال لوجود بترول في البحرين، وحتى الجيولوجي الوحيد الذي اعتقد بوجود البترول أوصى بأن الإنتاج التجاري محدود.

وحاول هولمز لسنين بعد ذلك أن يبيع امتياز البحرين إلى الشركات البترولية البريطانية المهتمة بالموضوع، إلّا أنه فشل، فاتجه إلى الشركات الأميركية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٢٧، قامت «شركة الجولف الشرقية»، وهي من «شركة جولف» الأمريكية، بتقديم عرض للميجر هولمز، وذلك بنية شراء امتياز البحرين منه. وهذه المحاولة عطلت بمشكلات بترولية أخرى في المنطقة وهي بالتحديد اتفاقية «الخط الأحمر» التي وقعت سنة ١٩٢٨، بين شركات البترول البريطانية والأمريكية المهتمة بالمنطقة، والتي اتفقت فيما بينها أن لا تدخل منفردة في امتيازات نفطية في المنطقة[١٤].

وكانت «شركة جولف» واحدة من الموقعين وبالتالي كان عليها أن تمتنع عن شراء امتياز البحرين، أو أن تنصح شركة أخرى بالدخول معها لاستغلال هذا الامتياز.

لقد فشلت «شركة جولف» في أن تقنع أحداً من الموقعين على اتفاقية الخط الأحمر بالدخول معها مشاركة في استغلال امتياز البحرين، رغم أن جيولوجييها قد أيدوا في تقاريرهم وجود النفط في الجزيرة بشكل تجاري، ومع ذلك فقد أجبرت على التخلي عنه.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٢٨ اشترت «شركة استاندرد أويل كومبني أوف كليفورنيا»، (SOCAL)، امتياز استغلال النفط البحراني من الميجر هولمز، وذلك بدفع خمسين ألف دولار، (٥٠,٠٠٠)، بشرط أن يقوم هولمز بتجديد الاتفاق بينه وبين الحاكم،

وكان الاتفاق قد انتهى في الثاني من كانون الأول/ديسمبر، ثم يحول ذلك للشركة المذكورة. ولكي يصبح هذا الاتفاق قانونياً كان لا بد من الحصول على تصديق وزارة المستعمرات البريطانية التي أصرت بدورها على الامتيازات الاقتصادية المشروعة لبريطانيا، فلذلك لابد أن تستغل امتياز البحرين شركة مملوكة للبريطانيين، وأية شركة أخرى سوف تمنع من مزاولة أي عمل، وكان هذا الموضوع مجال أخذ ورد طويل، ومناقشات مستفيضة شاركت فيها وزارة الخارجية الأمريكية التي أصرت على سياسة الباب المفتوح.

وفي سنة ١٩٢٩ وصل الطرفان إلى اتفاق وسط، بأن تؤسس شركة مملوكة بكاملها لـ «SOCAL» وتسمى «شركة نفط البحرين»، Bahrain Petroleum Company Ltd - (BAPCO)، وتسجل في كندا، ومن الشروط الأخرى الرئيسية:

> «ان بابكو تبقى شركة امريكية إلّا ان واحداً من مديريها لا بد ان يكون بريطانياً ومقبولاً من الحكومة البريطانية، وان يعين رئيس الممثلين المحليين للشركة من قبل الحكومة البريطانية، وان كل الاتصالات مع الحاكم تتم عن طريق وبمساعدة وعلم الوكيل السياسي البريطاني، كما ان الموظفين يجب ان يكونوا ما امكن إما بريطانيين او بحرانيين».

وفي أواخر سنة ١٩٣٠ حُوّل امتياز النفط من «شركة ستاندرد أويل» إلى «شركة نفط البحرين الجديدة» التي بدأت في أعمال الإنشاء والتنقيب حتى أواخر سنة ١٩٣٤، حينما تأكد وجود البترول بكميات تجارية. دخلت «شركة بابكو» في اتفاق مع حاكم البحرين، يحدد الامتياز لمدة ٥٥ سنة، واتفق أن تكون ضريبة الملكية هي ثلاث روبيات ونصف للطن الواحد، مع حد أدنى هو ٧٥,٠٠٠ روبية في السنة، في مقابل ذلك أعفيت الشركة من دفع أية ضرائب أو رسوم جمركية. وفي خلال السنوات الست اللاحقة لسنة ١٩٣٤، تنافست

شركتان، «بابكو» مع شركة أخرى، هي «شركة نفط العراق» للحصول على امتياز التنقيب في الأراضي التي لم يشملها الامتياز الأول، إلّا أن الحاكم فضل أن تقوم «بابكو» بالبحث عن البترول في جميع أراضي جزيرة البحرين الكبرى، والجزر المحيطة[١٥]، وبذلك وقع اتفاق بهذا المعنى في سنة ١٩٤٠.

وهذا الاتفاق الذي وقع في تموز/يوليو من تلك السنة، أعطى الحق التام لشركة «بابكو» في التنقيب عن البترول في «الأراضي الحالية والمحتمل أن يسيطر عليها في المستقبل» حاكم البحرين.

وبعد توقيع الاتفاق، دفع للحاكم أربعمائة ألف روبية تعادل ثلاثين ألف جنيه إسترليني، والحد الأدنى من الريع رفع إلى خمسة وتسعين ألف جنيه إسترليني، ثم إلى مئة وسبعة وعشرين ألفاً وخمسمئة جنيه إسترليني، إذا اكتشف البترول في الأراضي المضافة.

أما ضريبة الملكية، فقد تقرر أن تكون ١١,٢٥٠ جنيهاً إسترلينياً، تضاعف بعد خمس عشرة سنة إلى ٢٢,٥٠٠ جنيه استرليني في حالة اكتشاف البترول في المناطق الجديدة.

هذا الاتفاق استمر ساري المفعول لمدة اثنتي عشرة سنة، عندما أعيد فتح باب المفاوضات سنة ١٩٥٢، وذلك للحصول على ما حصلت عليه السعودية من مناصفة في الأرباح، في تلك المفاوضات اتفق على أن يمتد امتياز شركة «بابكو» في البحرين إلى العام ٢٠٢٤م.

بدأ الحفر في أول بئر للبترول في البحرين في السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٣١، وفي أول أيار/مايو من العام التالي عثر على أول بئر يمكن أن تنتج النفط تجارياً، وكان الحفر فيها قد وصل إلى ٢٠٠٨ أقدام، فكان بذلك أول بترول يستخرج من الجانب العربي للخليج، ولفت الأنظار إلى احتمالات وجود هذه المادة في شرق الجزيرة العربية. وإنتاج البحرين من البترول لم يكن بتلك الكمية الكبيرة

التي أصبح عليها الإنتاج في الكويت أو السعودية أو قطر أو أبو ظبي، حتى دبي أخيراً، فهو مثلاً لم يتعدّ ٨٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً، لكن توقيت اكتشاف البترول في البحرين، والدور الذي لعبه في الاقتصاد المحلي طوال هذه المدة، هما العاملان الأكثر تأثيراً في اهتمامنا بالبترول كقطاع صناعي في البحرين.

كان يمكن أن يكون التشغيل في هذا القطاع في البحرين ضئيلاً، لو اقتصر نشاطه الاقتصادي على إنتاج النفط الخام فقط، إلّا أن هناك عاملاً آخر وهو التكرير، الذي زاد من حجم قوة العمل المحلية في قطاع النفط، ووسع مساهمته الاقتصادية.

ففي سنة ١٩٣٦، ونتيجة لصعوبات في تسويق النفط الخام الذي واجهته شركة «بابكو»، فقد قررت الشركة أن تبني مصنعاً للتكرير في البحرين، وكان تصميم المصنع في الأساس يفترض أن يستوعب ١٠ آلاف برميل يومياً، وبدأ العمل في إقامته سنة ١٩٣٧.

في نفس الوقت كانت شركة «ستاندرد أويل أوف كليفورنيا»، وهي المالكة لشركة «بابكو»، تفاوض شركة «تكساس» في شراء حقوق امتيازاتها في التوزيع في أسواق آسيا وأفريقيا وأستراليا، وإذا لم يكن لشركة «تكساس» أية حقول منتجة في الشرق الأسط، لذلك فإنها تشحن البترول لهذه الأسواق من أمريكا.

وفي ٢٨ حزيران/يونيو سنة ١٩٣٦، تم التوصل إلى اتفاق بين الشركتين على إنشاء شركة تسمى «كاليفورنيا تاكس كومبني»، (CALTEX)، وبذلك أصبحت شركتا «بابكو» و «تكساس» شركة بالمناصفة في بترول البحرين، الذي تملكه «بابكو»، وفي امتيازات التسويق التي تملكها «تكساس». وبعد عشر سنوات عندما نجحت «تكساس» في سنة ١٩٤٦ في شراء حقوق التسويق في نصف العالم الغربي وحوض البحر المتوسط، أصبحت «كالتكس» وشريكتها «بابكو»،

مسيطرتين على جزء كبير من إنتاج وتسويق الطاقة التي كان العالم يحتاجها في ذلك الوقت.

وللتدليل على أهمية إنتاج البحرين فإننا نذكر أنها كانت تعتبر الدولة الرابعة عشرة في العالم من بين البلدان المصدرة للنفط قبيل الحرب العالمية الثانية[١٦].

ثم جاء إعلان ترومان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، حول حقوق البلدان في جرفها القاري، فدعا ذلك البحرين لاتخاذ نفس الخطوة، فأعلن حاكمها آنذاك، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، حق البحرين في مد جرفها القاري مع ما يتناسب وإعلان ترومان، وهذه الخطوة أدخلت أراضي جديدة في امتياز «بابكو»، وبذلك فقد قامت الأخيرة برفع ضريبة الملكية التي تدفعها للحاكم من ٣,٥ روبية على الطن إلى ١٠ روبيات.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن اتفاق مناصفة الأرباح تم التوصل إليه في سنة ١٩٥٢. ولكن رغم أن هذه الخطوات زادت من الدخل العام للبحرين من عائدات النفط، إلّا أنها، وبخاصة اتفاقية المشاركة في الأرباح، لم تكن منصفة للبلاد، حيث إن سعر نفط البحرين، والذي كان أساس تقدير الضريبة، كان أقل من السعر المعلن الذي كانت الحكومات العربية في المنطقة تحاسب عليه شركاتها. فقد كان النفط الخام المستخرج يباع من قبل «بابكو» إلى شركتها «كالتكس»، ويحدد السعر بين الشركتين بالاتفاق، وهذا هو الذي تحاسب عليه حكومة البحرين من حيث الضريبة، ورغم الحقيقة المعروفة وهي أن كل شركات البترول في المنطقة لا تعطي أرقاماً صحيحة عن أرباحها، فإن كتاباً ظهر في سنة ١٩٥٩ لكاتب أمريكي يقدر أرباح «بابكو» حتى سنة ١٩٤٨ بما يبلغ ٥٥ مليون دولار من مجمل الاستثمار الأساسي البالغ مليون دولار فقط، وأن «كالتكس» حتى ذلك التاريخ قد ربحت ١٧ مليون دولار من أساس استثماري هو مئة ألف دولار[١٧].

ولقد تنازلت شركة «بابكو» عن الأراضي الجديدة التي آل إليها استثمارها نفطياً بعد إعلان مد الجرف القاري للبحرين، وهو الذي كان قد تم الاتفاق بشأنه نهائياً مع المملكة العربية السعودية، وتم التوقيع عليه في ٢٢ شباط/فبراير سنة ١٩٥٨[١٨]، هذه الأراضي أُعطي امتياز استثمارها لـ «شركة الزيت العربية الأمريكية»، (Aramco)، العاملة في الظهران، على أن يوزع هذا البترول بشكل تجاري في بئر بحرية تبعد حوالى ٢٧ ميلاً شمال الظهران، وتسمى أبو سعفة وبدأ الإنتاج التجاري من هذه البئر في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير سنة ١٩٦٦.

بمثل ما كان يزداد إنتاج النفط الخام نسبياً في البحرين، جرى التوسع في منشأة المصفاة قبل الحرب العالمية الثانية، فما إن قامت الحرب، واحتاج المجهود الحربي الغربي إلى مصادر طاقة جاهزة للاستعمال في الشرق الأوسط، حتى وصلت طاقة مصنع التكرير في البحرين في سنة ١٩٣٨ إلى تكرير ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام، وهذه القدرة كانت تفوق إنتاج البحرين منه، لذلك فقد استورد نفط خام من السعودية لتغذية هذا المصنع. وكان نقل البترول من السعودية في أول الأمر في بواخر، إلّا أن ذلك كان مكلفاً، لقصر المسافة وضياع الوقت في الشحن والتفريغ، واستغني عن هذه الوسيلة بمد أنابيب تحت الماء تصل الظهران، مركز إنتاج النفط السعودي، وسترة، موقع مصنع التكرير، وكان ذلك في سنة ١٩٤٥. ثم بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ضوعفت قوة هذا الخط لكي يحمل كمية أكبر من بترول السعودية، وفي سنوات ما بعد الحرب توسع مصنع التكرير في البحرين ما مقداره ٦٨,٣٧٥,٦٢٥ برميلاً، في حين أن إنتاج البحرين الكلي لم يكن يتعدى ٢٧,٨١٣,٤٤٥ برميلاً، أي أن معدل التكرير اليومي كان ٢٣٩,٣٨٥ برميلاً يومياً.

وبالرغم من أن كميات النفط المستوردة من السعودية، والمكررة في

البحرين، تشكل عائداً مادياً لشركة نفط البحرين، إلّا أن حكومة البحرين لم تكن تستفيد مطلقاً من هذه العملية حتى ١٩٥٢، وبعد ذلك العام، وبمناسبة إنشاء خط أنابيب ثان من الظهران إلى البحرين، فرضت ضريبة صغيرة لصالح الحكومة البحرانية هي خمسة سنتات ونصف سنت عن كل برميل يصل إلى مصنع التكرير، وفي السنوات الأولى من العقد السادس، بين سنة ٦٠ ـ ١٩٦٤، قامت شركة «بابكو» ببرنامج تنقيب شامل في الأراضي التي تملك امتياز العمل بها في البحرين، في بحث عن مصادر جديدة للنفط، لكنها لم تعثر على شيء من ذلك، وبالتالي تنازلت عن كل الأراضي التي لا يجري فيها إنتاج فعلي حالياً، وقامت البحرين بعد ذلك باعطاء امتياز التنقيب في هذه الأراضي لشركة (Continental Oilco).

والبحرين، رغم أنها من أوائل البلاد المنتجة للنفط في منطقة الخليج، فإنها ليست عضواً في منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبيك، (OPEC)، إلّا أنها عضو في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أوابيك، (OAPEC). لكنها قد أفادت من بعض الاتفاقيات التي عقدتها المنظمة الأولى مع شركات النفط، فمثلاً في سنة ١٩٦٥ وافقت شركة «بابكو» على مبدأ تقنين العائدات، التي توصلت بشأنه شركات النفط العالمية مع منظمة الأقطار المصدرة للنفط، كما أن حكومة البحرين بدأت تساهم أخيراً في الخطوات التي تتخذها الأقطار العربية للإفادة القصوى من وجود النفط في أرضها.

ولقد فتحت أعمال النفط في البحرين للشعب مجالات عمل جديدة إلّا أنها محدودة، في «شركة نفط البحرين»، (بابكو). لكن الامتياز برمته كان جائراً لم يراجع حتى الآن، رغم أن عقد الشركة وظروف إنشائها أوجدا عدداً من النقاط يمكن تغييرها في الظروف الحالية لصالح الشعب البحراني.

مساهمة عائد النفط في ميزانية البحرين

رغم أن كمية البترول المنتجة في البحرين صغيرة نسبياً كما أسلفنا سابقاً، وأن توقعات الإنتاج محدودة، حيث إن بعض التقارير يشير إلى أن احتياطي البترول لن يتعدى سنة ١٩٩٠[١٩]، إلّا أن العائد المالي من صناعة البترول قد قدم ولا شك خدمة كبيرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي السياسي، للمجتمع البحراني.

لقد أثر اكتشاف النفط في الثلاثينات في اتجاهين: الأول أنه خلق مجالات عمل جديدة كانت البحرين تحتاجها بشدة، وبخاصة بعد اندثار صناعة صيد اللؤلؤ، والثاني أنه جاء مصدر تمويل للحكومة، كما أشار إلى ذلك لونغريغ بقوله[٢٠]:

> «لم تنقذ حكومة او بلد فجاة، وبتوقيت مناسب، من ماساة اقتصادية، كما انقذت البحرين في سنة ١٩٣٢».

ودخل البحرين من البترول يوزع في ثلاثة مجالات: القسم الأول يذهب مباشرة للحاكم، والقسم الثاني يذهب إلى الخارج كاحتياطي، أما القسم الثالث فهو الذي يصرف على مشروعات التنمية داخل البحرين، ويشكل جل ميزانية الحكومة.

هذا الدخل يأتي من إنتاج النفط الخام في البحرين. وهناك آراء تقول إن دخل حقول النفط المشتركة مثل أبو سعفة يذهب مباشرة للحاكم، وقد يكون ذلك صحيحاً إذا عرفنا أن تقريراً سرياً لبعثة بريطانية خاصة قدم لحكومة البحرين سنة ١٩٦٥، قدر أن دخل البحرين من البترول سنة ١٩٧٠ سوف يرتفع بنسبة ٤٠٪ عن دخلها سنة ١٩٦٤[٢١]، وبمطالعتنا للأرقام فإن هذا الارتفاع المتوقع لم يظهر.

من خلال الجدول التالي، (جدول ٨)، يمكن أن تظهر الأرقام الحقيقية لنسبة مساهمة إيرادات البترول في ميزانية الدولة العامة، وقد توصل إليها الكاتب بطرح ثلثين من إيرادات الدولة المعلنة من البترول.

جدول رقم ٨

مساهمة البترول في ميزانية الدولة في البحرين

السنة (٢٢)	دخل البترول بالروبية	المبلغ الإجمالي للميزانية بالروبية	النسبة المئوية لمساهمة دخل البترول في الميزانية
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٣٧٩,٠٠٠	١,١٥٣,٠٠٠	٣٢,٨٧٪
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٤١٦,٠٠٠	١,٤١٦,٠٠٠	٣٢,٥٦٪
١٩٣٦ - ١٩٣٧	٢,١١٠,٠٠٠	٣,٢٨١,٠٠٠	٦٤,٣١٪
١٩٣٧ - ١٩٣٨	٢,٣٦٣,٠٠٠	٣,٥٦٣,٠٠٠	٦٦,٣٢٪
١٩٣٨ - ١٩٣٩	٢,١٥٧,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٦١,٦٣٪
١٩٣٩ - ١٩٤٠	٢,٣٦٨,٠٠٠	٣,٧١٧,٠٠٠	٩٦,٧١٪
١٩٤٠ - ١٩٤١	١,٩٧٧,٠٠٠	٣,٤٤٣,٠٠٠	٧٥,٤٢٪
١٩٤١ - ١٩٤٢	١,٧٤٨,٠٠٠	٣,١٠٨,٠٠٠	٥٦,٤٢٪
١٩٤٢ - ١٩٤٣	١,٨٠٧,٠٠٠	٣,٧٩٨,٠٠٠	٤٧,٥٨٪
١٩٤٣ - ١٩٤٤	١,٨٩٥,٠٠٠	٤,٥٧٥,٠٠٠	٤٠,٦٣٪
١٩٤٤ - ١٩٤٥	٥,٠١٧,٠٠٠	٥,٣٩١,٠٠٠	٣٧,٤١٪
١٩٤٥ - ١٩٤٦	٢,٠٧٣,٠٠٠	٥,٦٣٤,٠٠٠	٣٦,٨٠٪
١٩٤٦ - ١٩٤٧	٢,٦٠١,٠٠٠	٧,٣٧٩,٠٠٠	٣٥,٢٥٪
١٩٤٧ - ١٩٤٨	٣,٠٦١,٠٠٠	٨,٧٩٩,٠٠٠	٣٤,٧٩٪
١٩٤٨ - ١٩٤٩	٣,٢٨١,٠٠٠	١٠,٥٤٧,٠٠٠	٣١,١١٪
١٩٤٩ - ١٩٥٠	٦,٢٥٥,٠٠٠	١٣,٨٧٧,٠٠٠	٤٥,٠٨٪
١٩٥٠ - ١٩٥١	١٠,٢٢٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥١,٠٢٪
١٩٥١ - ١٩٥٢	١٣,٤٠١,٠٠٠	٢٣,٣٥٨,٠٠٠	٥٣,٠٦٪
١٩٥٢ - ١٩٥٣	٢٧,٦٥٦,٠٠٠	٤٥,٠٦١,٠٠٠	٦١,٣٨٪
١٩٥٤	٣٥,٠٠٢,٠٠٠	٤٩,٢٠٠,٠٠٠	٧١,١٤٪
١٩٥٥	٢٨,٣٧٠,٠٠٠	٤٤,٧٩٠,٠٠٠	٣٦,٨٤٪
١٩٥٦	٢٤,١٢٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٥,٠٠٠	٦٣,٤٧٪
١٩٥٧	٣٥,٠٤٠,٦٦٤	٥٤,٨٦٣,٦٦٨	٦٣,٨٧٪

السنة	دخل البترول بالروبية	المبلغ الإجمالي للميزانية بالروبية	النسبة المئوية لمساهمة دخل البترول في الميزانية
١٩٥٨	٣٩,٥٥٣,٧٥٦	٥٨,٦١٣,٨٢٢	٦٧,٤٨٪
١٩٥٩	٣٣,٥٤٠,١٢٤	٥٥,٦٨٩,٤٥٥	٦٠,٢٣٪
١٩٦٠	٣٥,٢٤٣,٩٢٤	٥٩,٠٦١,٩٦٢	٥٩,٦٧٪
١٩٦٢	٣٤,٧٤١,١٥٨	٥٤,٨٥٢,٤٢٩	٦٣,٣٤٪
١٩٦٤	٣٥,٨٨٥,٦٦٦	٥٨,٣٥٥,٦٦٧	٦١,٤٥٪
١٩٦٥	٣٩,٠٣٩,٩٥٤	٦٣,٣٣٥,٩٥٤	٦١,٦٤٪
١٩٦٦	٣٩,٣٣٣,٣٣٤	٧١,١٣٣,٣٣٢	٥٥,٣٠٪
١٩٦٨[٢٣]	٥,٣٣٣,٠٠٠د.ب	٨,٨١٤,٠٠٠د.ب	٦٠,٥٠٪
١٩٦٩	٥,٩١٣,٠٠٠د.ب	٩,٧٩٣,٠٠٠د.ب	٦٠,٣٨٪
١٩٧١	٦,١٣٣,٠٠٠د.ب	١٤,٩٣٣,٠٠٠د.ب	٤١,٠٧٪

ومنذ سنة ١٩٦٥ بدأ العجز في ميزانية حكومة البحرين، أي أن مصروفات الحكومة فاقت دخلها، لذلك فقد بدأت الحكومة تسحب بعضاً من إيداعاتها في الخارج، وهي التي كانت تودع كاحتياطي، هذه الودائع كانت أصلاً من إيرادات البترول، ولذلك فإن نسبة الـ ٤١,٠٧٪ التي ظهرت في الجدول السابق كنسبة مساهمة قطاع البترول في الميزانية لسنة ١٩٧١ ليست هي النسبة الحقيقية ولا سيما إذا علمنا أن أكبر ثمن لمردود البترول قد قبضته حكومة البحرين في تلك السنة، إلّا أن السحب من الاحتياطي حفظ النسبة الحقيقية.

من الجدول أعلاه يتبيّن أنه خلال العقدين الخامس والسادس من هذا القرن، لم تنخفض مساهمة قطاع البترول عن ٦٠٪ من ميزانية الحكومة، وهذا دليل واضح على مساهمة دخل البترول، رغم ضآلة النسبة، في البناء الاقتصادي للبحرين، كما أنه من ذلك يمكن اعتبار البحرين دولة أحادية الإنتاج، كبقية دول الخليج، إذ تعتمد في جل دخلها على مرود البترول.

الهوامش والمصادر

(١) لقد كان هذا البنك هو أول بنك في الخليج، وقد بقي كذلك حتى سنة ١٩٤١، عندما أسس فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت.

(٢) أوراق الميجر ديكسون الخاصة في جامعة أكسفورد.

(٣) أنظر رسالة من الشيخ حمد بن عيسى إلى المقيم البريطاني Biscoe بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢٧، ذكر فيها أنه حفظ رواتب أتباعه من جراء الضائقة الاقتصادية.

(٤) أنظر رسالة رقم F.O. 371-144457، من المقيم البريطاني في الخليج، إلى وزير خارجية حكومة الهند بتاريخ ١٩٣١/٢/١٣.

(٥) إن اسمها لم يكن يعني خاصة البحرانيين فقط، فقد كانت تضم كل التجار في البحرين.

(٦) الأرقام في هذا الجدول حتى سنة ١٩٣٢، أخذت من أرشيف وزارة الخارجية وأرقام التقارير هي على التوالي: F.O./81. 16008 وF.O.371. 8942 وI.O. No. 101. 189 أما أرقام السنوات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، فقد استخلصت من التقارير السنوية لحكومة البحرين، وقد حولت من روبيات إلى جنيهات إسترلينية بواقع أن كل جنيه يساوي ١٣ روبية، بينما أخذت أرقام السنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٢ من التقرير الإحصائي لحكومة البحرين لسنة ١٩٦٧، وأخذت بقية السنوات من التقرير الإحصائي لسنة ١٩٧١.

(٧) لم ندخل تصدير النفط في كلامنا عن الصادرات في هذا المقام، لأننا سوف نعالج موضوع النفط بشكل متكامل في فصل لاحق.

(٨) من المرجح أن هذه الـ٥٪، قد حددت في معاهدة بين حكام البحرين والبريطانيين، وقد ذكرها ديكسون في أوراقه الخاصة إذ قال: «إنها معاهدة ١٨٦٠ التي عقدت بين محمد بن خليفة آل خليفة والإنجليز، وأعطى فيها الأخير حق الرعاية الأكثر للرعايا الإنجليز والهنود، وسويت الضريبة التجارية على أن تكون ٥٪ فقط عليهم وبعد مدة سادت هذه النسبة لتطبق على الجميع من مواطنين وغير مواطنين».

(٩) الاسم التجاري لهذه الشركة هو «Basrec» وهي شركة بها ٧٠٠ مساهم محلي، وأول منشآتها هو حوض السفن الذي بنته «شركة جري ماكنزي» المشهورة في الخليج على الطرف الجنوبي لجسر الشيخ حمد، بين المنامة والمحرق، وما لبثت هذه الشركة، (Basrec)، أن تحولت إلى حوض جاف جديد بنته في ميناء سلمان باستطاعته استقبال سفن تصل حمولتها إلى ٢,٠٠٠ طن، وعند الكتابة في الموضوع،

فقد تم توقيع اتفاق بين منتجي النفط في الدول العربية لإنشاء حوض ضخم في البحرين ـ وتجري الدراسات للبدء في المشروع. وقد وضع حجر الأساس له في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

(١٠) أنظر **ملحق النهار**، عدد خاص عن البحرين، تموز/يوليو سنة ١٩٧٠، ص ٣٦.

(١١) هذا الرقم هو الذي نشرته مصادر حكومة البحرين. وهناك مصادر أخرى مستقلة، ذكرت أن العدد النهائي للعاملين في هذا المصنع لن يتعدى في حالة ثبوت الإنتاج الأعلى الـ ٤٥٠ عاملاً. أنظر: *Monthly Survey of Arab Economics*، السنة الثانية، رقم ٢٢، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، ص ٥٢.

(١٢) مكتب الهند، رسالة من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، رئيس البحرين، إلى الميجر تريفور بتاريخ ١٨ جمادى الثاني ١٣٣٢ هـ، الموافق ١٤ أيار/مايو ١٩١١م.

(١٣) أنظر: Beaty, J., «Bahrain Strikes Oil», *The Readers Digest*, April 1939, p.63.

(١٤) لتفاصيل عن الخط الأحمر أنظر مؤلفنا: **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج**، طبعة دار الجديد، بيروت، ١٩٩٥.

(١٥) أنظر في ذلك: Ward, Thomas E., *Negotiation for Oil Concessions in Bahrain, El-Hasa, the Neutral Zone, Qatar and Kuwait*, New York, 1965. pp 23-26.

(١٦) Shawdran, Benjamin, *The Middle East Oil and the Great Power*, New York, 1959, p. 371.

(١٧) أنظر، **المصدر نفسه**.

(١٨) وكانت هذه المرة الأولى التي تدخل فيها البحرين، في تاريخها الحديث، في مفاوضات، وتوقيع اتفاقيات مع دولة أخرى، دون أن يكون البريطانيون طرفاً في ذلك.

(١٩) أنظر: *Middle East Focus*, «the Persian Gulf», Princeton Univ. Press, pp. 39-62. يجب أن ننظر بتحفظ لمثل هذه التقارير عن تواريخ نضوب النفط في البلدان العربية، حيث إنه لا يمكن التكهن علمياً على وجه التحديد، لذلك فإن بعض هذه التقارير تصمم للتأثير السياسي أكثر من كونها تمثل حقائق اقتصادية.

(٢٠) أنظر Longrigg, Steven Hemsley, *Oil in the Middle East*, Oxford Univ. Press, 1968, p. 104

(٢١) أنظر: *Economic Survey of Bahrain*، المكتب البريطاني للتطوير في الشرق الأوسط، ١٩٦٥، تقرير سري.

(٢٢) أرقام من سنة ١٩٣٤ حتى ١٩٥٢ أخذت من التقرير السري المرفوع لحكومة البحرين والمحفوظة نسخة منه في جامعة دارهام بإنجلترا وهو بعنوان: «Report of an Inquiry by Cummins. J.W.» مطبوع على الآلة الكاتبة وقد قام بكتابته السيد Cummins بتكليف من مستشار حكومة البحرين آنذاك السير تشارلز بيلغريف، أما الأرقام للسنوات من سنة ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ فهي مأخوذة من تقارير حكومة البحرين الرسمية لتلك السنوات.

(٢٣) أرقام سنة ١٩٦٨ فما بعدها محسوبة بالدينار البحريني.

اليد العاملة في البحرين

الفصل الثالث

تركيب قوة العمل البحرانية

منذ الإحصاء العام الثالث الذي جرى في البحرين في عام ١٩٥٩، توفرت لدينا معلومات عن الوضع الاقتصادي للسكان الداخلين في قوة العمل، وعن الأعمال التي يقومون بها ونوع المنشأة أو مؤسسة الخدمات الملتحقين بها.

أما الإحصاء الفرعي الذي جرى سنة ١٩٥٦ فقد كان مصمماً أساساً للحصول على معلومات حول التشغيل في ذلك الوقت، ورغم أن الأرقام التي توصل إليها كانت تقديرية أكثر مما هي مطابقة للحقيقة، إلّا أنه أمدنا بقاعدة عريضة يمكن البناء عليها منذ الإحصاء الثالث وصاعداً للوصول إلى خريطة عامة حول القوى العاملة وتطورها في البحرين، بين منتصف الستينات وحتى أوائل السبعينات، كما يتبين لنا من الجدول رقم (٩).

من الإحصائية المذكورة يمكن ملاحظة أنه ما بين سنة ١٩٥٦ و١٩٧١ كانت زيادة التشغيل كبيرة في القطاع الحكومي، فقد زادت من ٦,٤٩٢ عاملاً وموظفاً في سنة ١٩٥٩ ـ والتي توفرت فيها إحصائيات محددة عن ذلك القطاع ـ إلى ١٤,٦٠٨ سنة ١٩٧١. وهذا القطاع يشغل حالياً أكبر مركز توظيفي لليد العاملة في البحرين. ومن المتوقع أن ينمو هذا العدد نتيجة للتوسع في الخدمات الحكومية وسياسة التوظيف المتبعة. كما أنه يلاحظ من الجدول المذكور، (رقم ٩)، أن هناك قطاعات أخرى من المناشط الاقتصادية قد تقلص فيها حجم اليد العاملة بعد أن نما في الستينات. وأكبر مثل على ذلك هو تجارة الجملة حيث كان مجموع العاملين في هذا القطاع في سنة ١٩٥٩ يبلغ ٥٠٤

أشخاص، ثم توسع في الستينات حيث بلغ في منتصفها، (سنة ١٩٦٥)، ١,٤٦٦ شخصاً، وتقلص بعد ذلك عدد العاملين في سنة ١٩٧١ إلى ٣٢٧ شخصاً فقط. من هذا يمكن الاستنتاج أن تجارة الجملة، بعد أن توسعت في فترة، وأقبل عليها عدد كبير من التجار، ما لبثت أن تركزت باحتكارها في أيدي عدد أقل منهم، وحيث طرد تلقائياً صغار التجار إما إلى قطاع التجزئة أو الأعمال الأخرى.

وظاهرة أخرى مهمة يمكن ملاحظتها من خلال الجدول نفسه في عدد السكان النشطين اقتصادياً، وهي عدد الأيدي العاملة من غير البحرانيين حيث إن نسبتهم في سنة ١٩٥٦ بلغت ٤١,٢٪، ونقصت بشكل جزئي في سنة ١٩٥٩ إلى ٣٤,٢٪ ثم ارتفعت في سنة ١٩٦٥ إلى ٤١,٣٪ أما في سنة ١٩٧١ فقد بلغت ٣٧,٢٪.

في بلد كالبحرين تعاني من ضيق فرص العمل بالنسبة لأبنائها يمكن اعتبار النسب المشار إليها سلفاً نسباً عالية، إلّا أن هناك أسباباً اقتصادية واجتماعية تفسر هذه الظاهرة، حيث إن العاملين غير البحرانيين يتكونون من مجموعتين أساسيتين، هما إما أولئك الذين تتوافر لديهم الخبرة الفنية وهم القلة، وإما أولئك العمال الذين يقومون بالأعمال الدنيا أو التي لا تحتاج إلى خبرة. فأعمال البناء والتحميل والتنظيف التي لا يرغب أبناء البحرين فيها نتيجة لقلة أجورها، أو ما يصحبها مما يسمى «العار الاجتماعي»، أتاح الفرص أمام اليد العاملة الخارجية للهجرة وإيجاد فرص للعمل.

إن ضيق فرص العمل في البحرين ظاهرة معروفة، والأرقام التي تشير إلى نسبة البطالة في البحرين أرقام تنشر من قبل الجهات الرسمية بتحفظ، فالأرقام التي تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل من جملة السكان النشطين اقتصادياً في السنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٥ كانت نسبتهم ٨,٥٪ و ٦,٢٪ على التوالي، وهي نسبة عالية إذ لا يدخل بينهم الطلاب

جدول رقم ٩

السكان الداخلون في قوة العمل وتقسيمهم حسب المهنة(*)

نوع النشاط	(+) ١٩٥٦ - ١٩٥٩						١٩٦٥ - ١٩٧١					
	بحراني	غ بحراني	المجموع	بحراني	غ بحراني	المجموع	بحراني	غ بحراني	المجموع	بحراني	غ بحراني	المجموع
الزراعة وصيد السمك	-	-	-	٣٩١٨	٥٤٦	٤٤٦٤	٣٥٦٢	١٠٩٢	٤٦٥٤	٢٩٩٥	٩٩٥	٣٣٩٠
الصناعات	٧١٦	٩٩٦	١٧١٢	٨١٧	٢٠٧	١٠٢٤	٢٢٤	١٧٧	٤٠١٠	١٧٤٢	٢٣٢٧	٤٠٦٩
البناء	٢٤٩٢	١٤٧٢	٣٩٦٤	٢٧٤٢	١٩٩٧	٤٧٣٩	٣٤٥٢	٤٨٧٦	٨٣٢٨	٥٦٣٩	٤٧٦٥	١٠٤٠٤
صناعة البترول	٥٨٢٦	٢٩٥٩	٨٧٨٥	٦١٢٧	٢٧٨٤	٨٩١١	٥١٦٤	١٧٧٦	٦٩٤٠	٣٧٩١	٥١٩	٤٣١٠
التحجر	٤٩	١٧	٦٦	١٥٤	٣١٦	٤٧٠	١٢٤	٥٣	١٧٧	٨١	٤	٨٥
تجارة التجزئة	٣٣٦٨	٢٤٤٩	٥٨١٧	٣٠٦١	١٢٠١	٤٢٦٢	٣٨٨٩	٢٠٣١	٥٩٢٠	٤٣٠٠	٢٠٣٩	٦٣٣٩
تجارة الجملة	-	-	-	٢٩٩	٢٠٥	٥٠٤	٦٣٨	٨٢٨	١٤٦٦	٢٢٠	١٠٧	٣٢٧
البنوك	-	-	-	١٤٣	١٣٠	٢٧٣	٢٠٢	١٥٢	٣٥٤	٣٩٥	٣٣٠	٧٢٥
المواصلات	٨٨٧	٨٦٤	١٧٥١	١١١٩	٥١٢	١٦٣١	٢٩٢٨	٢٥٦٦	٥٤٩٤	٥٠٦٧	٢٦٧٦	٧٧٤٧
موظفو الحكومة	-	-	-	٤١٢٨	٢٣٦٤	٦٤٩٢	٦٩٢٢	٣٤٧٢	١٠٣٩٤	١٠٦٢٨	٣٩٨٠	١٤٦٠٨
خدمات أخرى	٤٠٥٥	٣٤٤٦	٧٥٠١	٨٠٣١	٥٦١٤	١٣٦٥٤	٤١٢٦	٥٠٢٠	٩١٤٦	٢٣٥٨	٤٥٢٦	٦٨٨٤
غير مبين	-	-	-	٣٧١	١٦٩	٥٤٠	-	-	-	٦٣٤	١٨٣	٨١٧
	١٧٣٤٣	١٢٢٠٣	٢٩٥٩٦	٣٠٩١٠	١٦٠٤٥	٤٦٩٥٥	٣١٢٣١	٢٢٠٤٣	٥٣٢٧٤	٣٧٨٥٠	٢٢٤٥١	٦٠٣٠١

(*) يدخل في عداد السكان النشطين اقتصادياً خلال السنوات ١٩٥٩، ١٩٦٥، و١٩٧١ العمال وأصحاب الأعمال والعاملون لحسابهم والعاملون لحساب عائلاتهم دون رواتب والمتعطلون الباحثون عن عمل. يذكر أن البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجدول هي التي نشرتها حكومة البحرين في المجموعات الاحصائية المختلفة باستثناء الأرقام الخاصة بسنة ١٩٥٦ فلقد استقيت من: Poter, R.S., *Report on Census of Employment in Bahrain*, Beirut 1957.

والنساء المتقاعدين عن العمل. إلّا أن هذه النسبة قد انخفضت في سنة ١٩٧١ إلى ١,٥٪ وهذه النسبة الأخيرة يجب أخذها بتحفظ[1]، وبخاصة أن مفهوم «العاطلين عن العمل» لم يكن واضحاً في فرزها، حيث استعمل مفهوم «العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن أعمال للمرة الأولى في حياتهم» في تعريف هذه الفئة.

من خلال الإحصائيات الصناعية التي تم حصرها في ١٩٦٩ أمكن معرفة مجموع العاملين في المشاريع الصناعية في البحرين والذين بلغ عدد البحرانيين العاملين منهم في الصناعات عموماً ٥,٣٨١ شخصاً، أما غير البحرانيين فبلغ ١,٨٠٨. من مجموع البحرانيين العاملين في المشروعات الصناعية تبين لنا أن الغالبية العظمى من هؤلاء العمال، (٨٢,٨٪)، يعملون بشكل مباشر أو غير مباشر في «شركة نفط البحرين»[2].

وحتى من الجدول السابق يمكن لنا أن نتبين أنه حتى سنة ١٩٥٩، كانت «شركة نفط البحرين» هي أكبر مستخدم فردي للعمال في الجزيرة.

من ذلك نرى أن دراسة التشغيل في «شركة نفط البحرين» من حيث التوظيف والمرتبات والأجور، وكذلك التدريب، يمكن أن تعطي صورة عامة للوضع العمالي في البحرين.

شركة نفط البحرين كمستخدم للعمال

في السنوات الأولى من اكتشاف واستخراج البترول في البحرين، وفرت «شركة نفط البحرين» مجالاً هاماً للعمل بالنسبة للعمال البحرانيين، حيث كانت سوق العمل محصورة في نطاق ضيق بين الغوص والزراعة واللذين تدنت فيهما الأجور وحالة العمل إلى درجة تقرب من السخرة.

لذلك وجدت اليد العاملة البحرانية أن مجال العمل في شركة البترول يوفر لها دخلاً منتظماً ومرتفعاً، رغم قلته، بالنسبة للأجور التي كانت تتقاضاها في النشاطات الاقتصادية الأخرى. كما أن الشركة وجدت

نفسها تعمل في سوق عمل بها وفرة في اليد العاملة الرخيصة والتي استخدمت في الإنشاء، التحميل والتفريغ وكذلك الحراسة، وباقي الأعمال الدنيا. أما الأعمال التي تحتاج إلى خبرات من أي نوع فقد اعتمدت الشركة على جلب هؤلاء العمال من الخارج. ويمكن أن نشير إلى سياسة الشركة حول استخدام عمال من الخارج بكلام السيد ماكس وستون ثورنبرغ حيث كتب:

«رجال البترول الامريكان (في البحرين) نصحوا من قبل اصدقائهم البريطانيين والذين لديهم خبرة واسعة بشؤون الشرق الأوسط، ان عليهم ان لا يتوقعوا الكثير من العمال العرب، وانه غير العمال اليدويين الذين يقومون بالأعمال التافهة، فإن عليهم استيراد عمال مدربين هنود او آخرين. اما العمال المحليون فإنهم فلاحون، قرويون، ابناء قبائل، صيادو اسماك، او غواصون، وهم بالطبع غير مهرة. كما انهم جهلة، فقراء، ناقصو التغذية، ومرضى. وهؤلاء الناس تدافعوا للعمل في الشركة، ولكن على ما يظهر لم يتعد طموحهم الحصول على بعض الروبيات كي يقيموا اود عائلاتهم».

ربما ذكر الكاتب هنا بعض الحقائق حيث إن طرق الإنتاج وعلاقاته السابقة ضمنت أن يكون العامل البحراني فقيراً وضعيفاً، إلّا أن قوله أن العامل لم يكن يطمع في أكثر من روبيات قلائل ربما كان سياسة مبيتة لحض الشركة على الاستمرار في دفع أجور منخفضة على أساس أن «طموح العمال لا يرقى إلى أكثر من ذلك».

في السنوات العشر الأولى لأعمال «شركة نفط البحرين»، (بابكو)، كانت الشركة تستخدم العمال المحليين عن طريق وسيط محلي كان يقتصر في معظم الأوقات على الأخوين علي ومحمد يتيم اللذين أثريا من جراء احتساب عمولة على تشغيل العمال لدى الشركة. كما أن الشركة كانت تدفع أجوراً منخفضة لأغلبية العمال والتي كانت تتراوح بين ٤ و ٦ آنات في اليوم (الروبية= ١٦ آنة).

وحالة العمال المحليين في الشركة وطبيعة عملهم القاسي مع تدني أجورهم قادتهم إلى إعلان عدم رضاهم أكثر من مرة، وبخاصة عندما قارنوا أنفسهم بالعمال الهنود، وكذلك بعد أن اكتسبوا بعض الخبرة في أعمال معينة. وخلال تاريخ العلاقات الصناعية في البحرين كانت مشكلة الأجور وحالة العمل أكبر ما يؤرق عمال البحرين ويدفعهم للنضال من أجل تحسين حالتهم. ومن الصعب الكلام عن العلاقات الصناعية في البحرين بعيداً عن نضال شعب البحرين السياسي، حيث تلازمت النضالات السياسية بالنضالات العمالية وبخاصة في السنوات ١٩٣٨، ١٩٥٣، ١٩٦٥ وكذلك في العقد الأخير من تاريخ البحرين[٣] المعاصر أي في السبعينات حيث كانت الحركة العمالية والعمال هم المحرك الأول للمطالب السياسية والاجتماعية.

وربما تستثنى من ذلك الحالة الوحيدة التي كان فيها نضال العمال في البحرين منحصراً في المطالبات العمالية وذلك في سنة ١٩٤٣، وربما يرجع السبب في عدم تحرك الشارع سياسياً لمساندة تلك المطالب في ذلك العام أن الحرب العالمية كانت على أشدها وبالتالي فإن السلطة لم تكن تتسامح مع أي شكل من أشكال التحرك السياسي.

المطالب العمالية في البحرين كانت تنحصر عادة في ثلاثة مطالب رئيسية هي: الأجور، حالة العمل، والتدريب، وربما كان الأخير مهماً للعامل البحراني، حيث إنه كان يشعر دائماً أن وجود العمال الهنود أو الأوروبيين في مراتب متقدمة من السلم الوظيفي في الشركة، هو قفل في نفس الوقت لأي فرص للترقي، لذلك فقد كانت مطالبته بالتدريب دائماً تكمل مطالبه الأخرى. ومنذ بداية الأربعينات طالب الأستاذ عبدالله الزايد ـ صاحب جريدة **البحرين** ـ بإنصاف العامل البحراني في «شركة نفط البحرين»، فله في سنة ١٩٤٠ مع السيد ماكس وستون ثورنبرغ، نائب رئيس الشركة في ذلك الوقت، مقابلة نقل له فيها

بعض الشكاوى والمطالب التي يطالب بها العامل البحراني وخصهم بالتالي:

(أ) إن العامل البحراني بعد حسم مصاريفه الشخصية، والتي لها علاقة بعمله، (كثمن الملابس والمواصلات وطعامه في العمل)، لا يبقى له غير عشر روبيات، (١٠)، كي يعيش عليها وينفق منها على عائلته خلال شهر كامل.

(ب) إن الحجرات التي توفرها الشركة لسكن العامل خلال الأسبوع بجانب عمله وبعيداً عن أسرته باردة في الشتاء وحارة في الصيف؛ كما أنه يجب توفير الإنارة الكهربائية بها.

(جـ) إن العمال المحليين يجب أن يدربوا تدريباً يؤهلهم لأخذ يأخذوا مواقع العمال الهنود في أقرب فرصة ممكنة[٤].

يمكن لنا أن نتبين عدالة هذه المطالب من خلال رسالة نتعرف فيها على معاملة الشركة للعمال الهنود في ذلك الوقت؛ فقد أرسلت إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين رسالة من رئيس ممثلي الشركة المحلي، (البريطاني)، في سنة ١٩٤٢، والذي ذكر فيها أنه بالرغم من أن بعض العمال المحليين، (البحرانيين)، يقومون بنفس الأعمال التي يقوم بها الهنود، إلّا أن الآخرين لهم امتيازات أخرى لا تتوفر للبحرانيين، وهي الاستشفاء خلال المرض، ودفع نصف الأجر خلال مدة المرض، وكذلك تدفع لهم علاوة سكن وعلاوة حرب[٥].

وكما أن معاملة «شركة نفط البحرين» للعمال البحرانيين يمكن أن تكشف بعض وجوهها السيئة من مصادر محايدة، ففي زيارة لطبيب سويدي إلى البحرين، هو الدكتور لندث، في سنة ١٩٣٩ سجّل مشاهداته فقال[٦]:

«انا لن نسيت لن انسى الألم الذي بدا على وجه مرافقي، المترجم العربي، عندما كان يصحبني في زيارة إلى آبار البترول

والنفط في البحرين، فقد رفض المسؤول ان يسمح له بالدخول الى المستشفى».

وفي المصادر التي توافرت لنا يمكن أن نعرف أن أجور العامل البحراني لم تكن تتجاوز في بداية الأربعينات روبية واحدة في اليوم(٧)، الأمر الذي أثار كثيراً من عدم الرضا بين صفوف العمال، حتى تبلور في إضراب سنة ١٩٤٣ حينما بادر العمال البحرانيون العاملون في مصفاة الزيت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام إلى ترك أعمالهم احتجاجاً على تدني الأجور وحالة العمل السيئة. وسرعان ما تعاطف العمال البحرانيون العاملون في إدارة النقليات البرية والبحرية، وكذلك في بقية منشآت الشركة، مع زملائهم في المصفاة وتركوا بدورهم العمل، وقد استمر الإضراب إلى آخر شهر كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، وتعطلت تقريباً كل عمليات الشركة(٨).

ولقد كانت ردود الفعل حادة وقوية من قبل الشركة والسلطات البريطانية المحلية في البحرين، التي وجدت في الإضراب سابقة خطيرة، وباستمراره يمكن أن يعطل في تلك الظروف المجهود الحربي للحلفاء في المحيط الهندي وجنوب آسيا، والذين كانوا يعتمدون على بترول البحرين المكرر لأساطيلهم العاملة هناك. ولقد قام مستشار حكومة البحرين السيد تشارلز بيلغريف وكذلك الوكيل السياسي البريطاني الميجر هكتمبتم بالاشتراك مع رئيس الممثلين المحليين السيد أندرسون بمحاولات لإقناع العمال بالعودة إلى العمل مقابل إعطائهم وعوداً بأن مطالبهم سوف تدرس دراسة مستفيضة، إلّا أن تلك المحاولات فشلت.

وفي أثناء ذلك قامت الشركة بإعلان خططها لتقديم بعض الامتيازات للعمال المحليين وكذلك إشراكهم في علاوة الحرب، والتي كانت تعطى حتى ذلك الوقت للعمال الهنود فقط. ولكنها اشترطت أن لا يفيد من هذه الامتيازات إلّا أولئك العمال الذين يرجعون إلى أعمالهم قبل

الثلاثين من كانون الأول/ديسمبر. والضغوط التي حاولتها السلطات البريطانية والشركة لفك الإضراب لم تقتصر على العمال فقط، وإنما تجاوزتهم إلى الحاكم نفسه، وكان وقتها الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة في أولى سني حكمه، ويبدو متعاطفاً مع بعض المطالب التي يطالب بها العمال، وبخاصة مطلبهم في أن يكون يوم الجمعة يوم راحة مدفوع الأجر، وهو كرجل مسلم لم يكن يجد غضاضة في ذلك، إلّا أن الوكيل السياسي البريطاني حذر الشيخ من أي تعاطف مع العمال مهما كان، وكما ذكر في تقريره عن المقابلة التي أجراها مع الشيخ سلمان ابن حمد، خلال الإضراب، والتي يمكن أن تبين لنا مدى فظاظة منطقه، حين ربط بين الإضراب وبين دخل الشيخ من الريع فقد كتب يقول[٩]:

> «لقد وجهت نظر صاحب العظمة إلى ان انقطاع العمال في مصفاة النفط سوف يعني انخفاضاً شديداً في الإنتاج، وهذا سوف يؤثر في إمداد السلاح الجوي الملكي من البترول. وانا كذلك لفت نظره إلى حقيقة ان وقف العمل في المصفاة سوف يعني نقصاً في الأموال التي يستلمها عظمته من إنتاج البترول!!».

كان من الطبيعي أن يتخلى الشيخ عن تأييده الخفي حتى ليوم الراحة الذي طالب به العمال، ووضع اللوم في تلك المقابلة على أن المضربين كلهم من «العجم» و «الشيعة» وأنه لا يؤيد أي شكل من أشكال الإضراب، وبخاصة إذا كان يضر بمصالح الدولة البريطانية!! وبالتالي فقد أعطى الشيخ لمستشاره ـ وقائد الشرطة في نفس الوقت ـ الحق في التصرف بأي شكل لإنهاء الإضراب. وقد قامت الشرطة بعد ذلك بالقبض على من كان يشك في أنهم متزعمو الإضراب، وما لبث العمال أن فقدوا ترابطهم من جراء احتجاز قادتهم، وكذلك نتيجة لاحتياجهم للنقود حتى يقيموا أود صغارهم، وبسبب الإغراءات التي وضعتها الشركة من جهة أخرى، لكل هذه الأسباب بدأ الإضراب يتفكك تدريجياً، ولم

يمض الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٤ حتى كان معظم العمال قد عادوا إلى أعمالهم، ولم يكسب بعضهم شيئاً من الإضراب اللهم إلّا علاوة الحرب لمن عاد إلى العمل قبل الثلاثين من كانون الأول/ديسمبر. أما أولئك العمال الذين لم يضربوا فقد كافأتهم الشركة بمنحة مساوية لعلاوة الحرب عن أيام عملهم خلال الإضراب، محاولة منها لشراء ولاء بعض العمال. وتم فصل الباقي ولا سيما من اتهموا بتزعّم الإضراب. وترجع أهمية هذه الحركة إلى أنها أول إضراب يقوم به عمال صناعيون في الخليج، وكذلك بالنسبة لنوع المطالب التي قدموها.

ولقد كانت الطلبات التي سببت الإضراب في آخر سنة ١٩٤٣ طلبات متواضعة جداً وضعت بأسلوب بدائي، إلّا أنها تدل بوضوح على مدى الظلم الذي كان واقعاً على الطبقة العاملة. ويمكن حصر الطلبات كالآتي:

١ ـ أن يتقاضى مشرف العمال، (الشيف)، في «شركة نفط البحرين» عشر روبيات في اليوم.

٢ ـ أن لا تقل أجرة مقايس البراميل، (Gauger)، أو مشغل الماكينات، (Operator) عن سبع روبيات في اليوم.

٣ ـ أن لا تقل أجرة العامل العادي عن أربع روبيات في اليوم.

٤ ـ يدفع للعامل أجرة عن العطلات، إذا كانت عطلة نهاية الأسبوع، أو عطلات الأعياد.

٥ ـ أن تيسر لكل العمال مواصلات تنقلهم من البيت إلى العمل وبالعكس، أسوة بالعمال الهنود.

٦ ـ أن تزاد العطلات السنوية لتصبح شهراً واحداً في كل عام.

٧ ـ أن لا يعامل العمال بقسوة ويضربوا من قبل رؤسائهم، (الصاحب)، ولا يحقروا.

٨ ـ إذا جرح العامل خلال عمله فإن من حقه أن يتقاضى أجره حتى شفائه.

٩ ـ إذا مرض العامل ـ بشهادة الطبيب ـ فإن الشركة تدفع له نصف أجره خلال مرضه.

١٠ ـ على الشركة أن تدفع علاوة حرب مقدارها ١٥٪ تربط بأجر العامل.

١١ ـ كل ما يقدم من أرزاق، أو تحسين لحالة العمال الهنود فإن الشركة ملزمة بمساواة العمال البحرانيين بهم.

١٢ ـ يجب وقف تغريم العمال البحرانيين على الأخطاء الصغيرة.

١٣ ـ الموافقة على الشروط السابقة ليست موافقة مؤقتة إنما دائمة، وتطبق على العمال الحاليين والذين يتوقع أن يعملوا في الشركة في المستقبل.

١٤ ـ يجب أن تعلن الشركة للجمهور والعمال كل الطلبات وعليها الإعلان ما إذا كانت تقبل هذه الطلبات أم ترفضها.

إن سبب إضراب العمال يرجع إلى:

(أ) ـ الارتفاع المستمر في المصروفات، (مستوى المعيشة).

(ب) ـ القسوة التي يعامل بها العمال في الشركة[١٠].

ومن خلال قراءة المطالب المقدمة من العمال البحرانيين تظهر لنا الحالة المعيشية وطبيعة الأعمال وعلاقات العمل السائدة في الشركة. فحيث يطالب العمال مثلاً بمنع القسوة عنهم من قبل رؤسائهم، أو المطالبة بيوم للراحة أو المواصلات، يمكن أن نتخيل طبيعة علاقات العمل السائدة، والتي ربما لم تتغير من حيث النوع عن خبرة العمال المحليين في الصناعات التقليدية. كما أن هذه المطالب يمكن أن تؤخذ كمؤشر إلى اتجاهين:

أولهما: أنها دلالة واضحة على أن العمال البحرانيين استطاعوا، من خلال العمل في الصناعة، في أقل من عشر سنوات أن يكسبوا خبرة أوصلتهم للعمل كمشرفين، قياسي براميل أو مشغلي ماكينات.

ثانيهما: وهو الأهم، الوعي النسبي الذي كان يتمتع به العمال آنذاك وشعورهم الجماعي بخيبة الأمل، وأن هناك طرقاً يمكن أن يضغط بها على الشركة لتحقيق مطالبهم.

إلّا أن فقدان التنظيم العمالي الحقيقي هو الذي أفشل ذلك الإضراب، رغم حصول العمال على بعض المكاسب. كما أن الخبرة التي اكتسبها العامل البحراني جعلت الفرص أمامه مؤاتية عندما بدأ العمل في تطوير حقول النفط في الكويت وفي المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، حيث في الأخير، خاصةً، اعتمد تطوير إنتاج النفط في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات على أكثرية من العمال البحرانيين. فقد بدأت هجرة كبيرة للعمال من البحرين إلى المنطقة الشرقية في الجزيرة العربية حيث عمليات الإنتاج البترولي وزادت هذه الهجرة، كما وصفها تقرير لحكومة البحرين، في النصف الأخير من الأربعينات حيث قال إن[١١]:

> «الحظر الذي فرضته حكومة البحرين على البحرانيين بعدم مغادرة الجزيرة للعمل في المنطقة الشرقية قد رفع في سنة ١٩٤٦، لذلك فقد غادر البحرين في ذلك الصيف حوالى ١,٣٠٠ عامل للعمل في السعودية مشدودين بالأجور المرتفعة التي تدفع هناك».

وبعد أن مضت السنوات الأولى من عمليات الإنشاء والتنقيب، والتي احتاجت شركة «بابكو» إلى أيد عاملة كثيرة خلالها، اتجهت سياسة الشركة إلى الحد من عدد اليد العاملة، كما أن اليد العاملة نفسها قد هجرت العمل مع الشركة نتيجة لطبيعة علاقات العمل المتواجدة، وكذلك لتدني الأجور والمرتبات، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأرقام المتوفرة. ففي سنة ١٩٣٨ مثلاً كان عدد العاملين في الشركة قد

بلغ ٣٣٥٠ منهم ٢٠٠٠ عامل بحراني يمثلون ٥٩,٧٪ من مجموع القوى العاملة في ذلك الوقت. وقد إزداد هذا العدد في الخمسينات حيث بلغ مثلاً في سنة ١٩٥٦، ٨,٧٨٥ عاملاً منهم ٥٩٠٠ من البحرانيين والذي شكلوا في ذلك العام ما نسبته ٦٧,١٦٪، وبدأت هذه الأعداد تتناقص تدريجياً حتى وصل مجموع عدد العاملين في الشركة سنة ١٩٧٠ إلى ٤٥٧٥ عاملاً، منهم ٤٠٧٦ بحرانياً. أي ما نسبته ٨٩,١٪ من قوة العمل. وقد نقص هذا العدد في سنة ١٩٧١ إلى ٣٧٩١ عاملاً فقط. ومن خلال الأرقام السابقة تتضح لنا حقيقتان.

الأولى: إن أعداد اليد العاملة ككل آخذة في التناقص، كما أن نسبة البحرانيين لمجموع العاملين في الشركة آخذة في التزايد. نتج من الموضوع الأول أن فرص العمل آخذة في النقصان مما سبب اضطراباً لسوق العمل المحلية. إذ أن «شركة نفط البحرين»، توظف ١٠٪ فقط من مجموع السكان النشطين اقتصادياً، (النسبة العامة)، سنة ١٩٧١ في البحرين، وهذا يشكل ٢,١٢٪ من نسبة السكان النشطين اقتصادياً، (النسبة الحقيقيّة). لذلك فإن من الأمور الملاحظة أن ٢,١٢٪ من نسبة السكان النشطين اقتصادياً، (النسبة الحقيقية)، هم السبب المباشر في المساهمة بـ ٤١,٧٪ من الدخل القومي سنة ١٩٧١، وهي نسبة مساهمة مردود البترول في ميزانية حكومة البحرين لذلك العام. وبجانب سياسة تقليص حجم العمال في شركة «بابكو»، فإن سياستها في دفع أجور متدنية لعمالها من الحقائق المعروفة لعمال البترول في الخليج ككل.

ففي مقارنة قام بها الكاتب بين أجور العمال في شركة «بابكو» وأجور عمال «شركة الزيت العربية الأمريكية»، (أرامكو)، العاملة في الظهران يتبين لنا بوضوح مدى الظلم الواقع على عمال شركة «بابكو». ولقد اختيرت المقارنة بين الشركتين لأسباب عدة منها أنها شركات أمريكية، تعمل في مجال جغرافي متقارب، ولها أعمال مشتركة. كذلك

لقرب مستوى المعيشة في البحرين والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية. هناك مثل صارخ عن فرق الأجور أورده ديفيد فيني في كتابه الذي قارن فيه «بابكو» و«أرامكو»، حيث وجد أن متوسط الأجر اليومي الذي يدفع لعامل في شركة «بابكو» سنة ١٩٥٤ هو ٤,٢٥ روبية، في حين أن العامل مع شركة «أرامكو» يتقاضى كحد أدنى لأجره اليومي مبلغ ٦ ريالات سعودية[١٢]. (حتى سنة ١٩٥٧ كان الريال الواحد يساوي روبية ونصفاً تقريباً). وبالتالي فإن فرق الأجور يميل بشدة لصالح العامل في المنطقة الشرقية.

إن اختلاف الأجور بين الشركتين كان من الموضوعات الملاحظة خلال السنوات السابقة، وقد زادت ملاحظته عندما بدأت اليد العاملة البحرانية تهاجر إلى مناطق العمل في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، إلّا أن شركة «بابكو»، وبالتالي حكومة البحرين، كانتا تصرّان على مقولة مغلوطة هي أن فرق الأجور بين الشركتين مبرر، لأن مستوى المعيشة في البحرين أرخص منه في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية[١٣]. وهو أمر غير صحيح كما أثبت تقرير كتب إلى حكومة البحرين بتكليف منها من قبل أحد الخبراء البريطانيين في أعقاب المشكلات السياسية في وسط الخمسينات، حيث قال إن البحرين والسعودية تشتريان ما تحتاجان إليه من مواد غذائية وبضائع من نفس المصادر العالمية وبالتالي فإن أسعارها واحدة[١٤]. بجانب هذه الحقيقة فإن من المعروف أن حكومة المملكة العربية السعودية كانت تدفع مساعدات لموردي المواد الغذائية، حتى تبقى أسعارها منخفضة في السوق المحلية، ولذلك فإن أسعار المواد الغذائية على الأقل أرخص في مناطق العمل في الجزيرة العربية عنها في البحرين. والاختلاف في مستويات الأجور والمرتبات بين الشركتين، («أرامكو» و«بابكو»)، ما زال مستمراً، حيث تدفع الأولى مرتبات أعلى من الثانية، وهذه السياسة المتبعة تتناقض مع ما تعلنه

«بابكو» بهذا الخصوص. ففي إحدى وثائقها السرية الأخيرة عن المرتبات والأجور تضع «بابكو» سياستها في الإطار الآتي(١٥):

> «مجال المرتبات ونسب الأجور تبنى على اساس مستوى الأجور السائدة في البلدان الأصلية للموظفين. سواء بلدان الإسترليني او جميع من يتقاضون مرتباتهم بغير الدينار البحراني. اما من يتقاضون مرتباتهم بالدينار البحراني، فإن اجورهم تبنى على اساس المستوى الموجود في البحرين وفي منطقة الخليج»!

وهذه الأجور تراجع دورياً.

إلّا أنه من الواضح أن مراجعات الأجور والمرتبات لا تجري بالصورة المتوقعة على الأقل بما يتناسب مع منطقة الخليج. لأنه لو كان كذلك لوجدنا أن مرتبات وأجور عمال «بابكو» تشابه أو على الأقل تقارب مرتبات وأجور عمال «أرامكو».

ولكي تتضح الصورة أكثر فقد قام الكاتب بمقارنة هذه الأجور والمرتبات بين الشركتين(١٦)، برغم الصعوبات الفنية في تحديد مستويات العمال والموظفين في كلتا الشركتين، حيث تقسمهم «أرامكو» إلى عمال عاديين، عمال متقدمين، عماد عالين، مع تقسيمات داخلية في كل فرع. أما «بابكو» فتقسم عمالها من الدرجة الأولى إلى الحادية عشرة، على أساس أن الدرجة الأولى إلى الرابعة تشكل أدنى السلم الوظيفي، وهم المياومون، ثم تدرج إلى أعلى حيث تشكل الدرجتان العاشرة والحادية عشرة أعلى السلم الوظيفي، ويمكن إجمال ذلك في الجدول رقم (١٠).

يمكن لنا أن نتبين من الجدول المذكور، (١٠)، أن مستوى الأجور في شركة «أرامكو» يفوق بنسب عالية تلك الأجور التي تقدمها «بابكو» ويتراوح الفرق بين ٨,٩٢٪ في حدها الأدنى و ٢٢,٤١٪ في حدها الأقصى. ومن جانب آخر نرى أن نسبة «الفرق الكبير» تظهر في

الدرجات الصغرى والمتوسطة من السلم الوظيفي، حيث يكثر العمال البحرانيون الذين يشغلون هذه الدرجات، فمثلاً في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٧٠ كان التوزيع الوظيفي لعمال شركة «بابكو» يشتمل على ٤١٣١ عاملاً بحرانياً، منهم ٣,٩٩٠ عاملاً يشغلون دون مستوى الدرجة السابعة. وبمعنى آخر فإن ٩٥,١٣٪ من العمال البحرانيين في ذلك الشهر كانوا يتقاضون دون الألف روبية، (١٠٠ دينار بحراني)، فقط.

وفي النهاية نجد أن شركة «بابكو» تدفع أجوراً متدنية لعمالها، رغم أنه كما اقترح أحد خبراء البترول العرب، فإن البترول هو صناعة عالمية، لذلك فإن أجور وامتيازات العمال في هذه الصناعة والذين يشغلون نفس المستوى، من الواجب أن تكون متساوية، وبخاصة إذا كانت الشركات المشغلة لهؤلاء العمال تعمل في بلدان متقاربة جغرافياً[١٧].

وخير ما ينطبق هذا المفهوم على حالة الشركتين العاملتين في البحرين والظهران. فقد رأينا في السابق أن الغالبية العظمى من العمال البحرانيين، (٩٥,١٣٪ في سنة ١٩٧٠)، يشغلون الدرجة المتوسطة فما دون. وهذا الوضع الخطير يظهر بوضوح عندما نتعرف على المستوى التعليمي للعاملين في هذا القطاع حيث يظهر أن ٤٥ شخصاً فقط من أصل ٤٧٢١ موظفاً محلياً تلقوا تعليماً أو تدريباً جامعياً. وهذا الرقم، (٤٥)، يشكل أقل من ١٪ من مجموع القوى العاملة البحرانية. كما أن هذا يفسر الافتقار إلى موظفين بحرانيين على مستوى المدراء في الشركة. ويمكن تدارك مثل هذا الموقف بقيام الشركة بمزيد من التدريب للموظفين وضمان الدراسة الجامعية لهم على حسابها.

ولقد كان من الطبيعي أن مؤهلات السكان المحليين في السنوات الأولى التي تلت بدء عمل شركة «بابكو» في البلاد لا تفي باحتياجات الشركة. ويقول ثورنبرغ في هذا الصدد[١٨]:

«كان هناك، كما هو متوقع، تباين كبير في قدرات هؤلاء

جدول رقم ١٠

مقارنة بين المرتبات والأجور في كل من شركة نفط البحرين المحدودة، والشركة العربية الأمريكية ونسبة الزيادة أو النقصان في كل درجة

درجة العامل	الحد الأدنى			الوسط		الحد الأعلى	
	بابكو	أرامكو	نسبة الزيادة	بابكو	أرامكو	بابكو	أرامكو
١	٣٠٠,٥٠	٣٥٥,٠٠	١٨,١٤	٣٩٠,٧٠	٤٥٥,٠٠	٤٨٠,٠٠٠	٥٥٥,٠٠
٢	٤٠٠,٣٠	٤٩٠,٠٠	٢٢,٤١	٥٠٠,٩٠	٥٩٥,٠	٥٧٠,٣٠	٧٠٠,٠٠
٣	٤٥٠,١٠	-	-	٥٧٠,٣٠	-	٦٤٠,٧٠	-
٤	٥٤٠,٠٠	٦٠٠,٠٠	١١,١١	٦٩٠,٠٠	٧٢٠,٠٠	٧٨,٠٠	-
٥	٦٦٠,٥٠	٧٥٥,٠٠	١٤,٣١	٨٤٠,٠٠	٩٠٧,٥٠	١٠٢٠,٥٠	١٠٦٠,٠٠
٦	٨٣٠,٠٠	٩٣٥,٠٠	١٢,٥٦	١٠٥٠,٥٠	١١١٢,٥٠	١٢٨٠,٠٠	١٢١٠,٠٠
٧	١٠٠٠,٠٠	١١٤٥,٠٠	١٤,٥٠	١٣٥٠,٠٠	١٣٧٥,٠٠	١٦٩٠,٠٠	١٦٠٥,٠٠
٨	١٢٧٠,٠٠	١٤٠٠,٠٠	١٠,٢٤	١٧٠٠,٠٠	١٦٨٠,٠٠	٢١٢٠,٠٠	١٩٦٠,٠٠
٩	١٥٧٠,٠٠	١٧١٠,٠٠	٨,٩٢	١٢٠٠,٠٠	٢٥٠٢,٠٠	٢٦٢٠,٠٠	٢٣٩٥,٠٠
١٠	١٩٥٠,٠٠	-	-	٢٦٠٠,٠٠	-	٢٣٥٠,٠٠	-
١١	٢٤٤,٠٠	-	-	٢٢٦٠,٠٠	-	٤٠٧٠,٠٠	-

مستوى مرتبات وأجور شركة بابكو المبين أعلاه عُمل به منذ١/٧/١٩٦٨ أما أرامكو فابتداء من ١٩٦٧/١/١١. وتجدر الملاحظة أن الأرقام الخاصة بشركة بابكو هي بالروبيات، (كل ١٠ روبيات: ١ دينار بحراني)، أما الخاصة بأرامكو فهي بالريالات وكان الريال وقتذاك يعادل ١,٠٢ روبية.

العمال (البحرانيين). وهذا التباين كان اكثر إعاقة للعمل (في البحرين) مما هو عليه في الغرب. إذ كانت تنقصهم قدرات كثيرة منها قدرتهم على الملاحظة والاقتباس. ولقد كان دليل الشركة الوحيد هو التجربة والخطاء، وذلك طيلة عدة سنوات خلت».

ويبدو أن الموقف تحسن فيما بعد، إذ أن نفس الكاتب يقول في سنة ١٩٤٠[١٩]:

«قلما يشاهد اي عابر سبيل على طول مصفاة النفط شخصاً اوروبياً واحداً. لكن الأوروبيين، بالطبع، كانوا متواجدين في المكاتب وغرف ضبط العمل والمخابر وورش العمل. غير ان العرب كانوا في كل مكان، وليس فقط كعمال عاديين، بل ايضاً في فرق الصيانة وتحت اشراف موجهي عمل محليين، وفي اعمال مراقبة الآلات، وقيادة الشاحنات والجرارات والرافعات. كما كنت تجد بعضهم كمشرفين على عمليات الضخ وملء البراميل، وبعضهم نجارين ودهانين ومركبي انابيب، وبعضهم الآخر حتى في ورشات لحام الأستلين».

ومن هذين القولين لنفس الكاتب يتضح لنا أن القوى العاملة البحرانية، يمكنها، إذا منحت الفرصة والتدريب الكافي، تحمّل مسؤوليات أكبر وملء مراكز متقدمة في الشركة.

ولعل التحسن في مستوى كفاءة القوى العاملة البحرانية كان نتيجة دوافع فردية من قبلها، وليس نتيجة لسياسة تدريب محددة اتبعتها الشركة. فمثل هذه السياسة لم تنفذ إلّا بعد الاضطرابات الصناعية سنة ١٩٤٨.

وكان سبب هذه الاضطرابات هو مطالبة البحرانيين بتحسين ظروف العمل وبرنامج تدريب رسمي للعمال. وفي تلك السنة، أي ١٩٤٨، علق مراقب غربي على هذه الاضطرابات قائلاً[٢٠]:

«لعل من اسباب الاضطرابات هذا فشل شركة النفط البحرانية في تشجيع عمالها العرب انفسهم على الأعمال الفنية والإدارية في المصفاة».

وهذا النقص في التدريب يرجع إلى قصر نظر شركة النفط في تعاملها مع القوى العاملة البحرانية. إذ أنه من الطبيعي بالنسبة لصناعات جديدة تؤسس نفسها في منطقة ما أن تستورد موظفين أجانب كباراً، لكن من الواجب أيضاً مشاركة القوى العاملة المحلية فوراً في هيكل الشركة، وبذلك تكون هذه القوى العاملة قد شجعت على اعتبار نفسها من الشركة وإليها، وعلى كون أفرادها موظفين مخلصين.

وقد تلا اضطرابات ١٩٤٨ استحداث شركة النفط لبرنامج تطوير للقوى البحرانية العاملة بتنفيذ سياسة التدريب المهني. وقد وضع هذا البرنامج لتزويد الموظفين والمستخدمين بمهارات جديدة متطورة. واتخذ هذا التدريب شكلين: تدريب في موقع العمل، من جهة، وتدريب خارج موقع العمل، من جهة أخرى، أما النوع الأول من التدريب فقد كان يقع على عاتق إدارة الموظفين نفسها في الشركة، بينما كان النوع الثاني من مسؤوليات قسم الدراسات الصناعية.

ويبدو أن الشركة لا زالت تزود الموظفين والمستخدمين بالنوع الأول فقط من التدريب غالباً، وبذلك كانت تحد من مجالات تقدم العمال البحرانيين ضمن الشركة بتدريبهم على أعمال أرقى. وبالرغم من أن الشركة أقرت بأن ٢٤٦٧ مستخدماً محلياً قد تحسن مستواهم المهني من خلال وجهي التدريب سنة ١٩٥٧[٢١]، ولكننا لم نتبين بوضوح مدى تقدمهم في السلم الوظيفي.

ولعل من المحاسن القليلة لبرامج التدريب هذه أنها كانت الدافع لفتح الصفوف المسائية في القرى والمدن الصغيرة، حيث كان عمال النفط يعيشون. وهذا ما أعطى الفرصة، ليس لعمال النفط فقط، بل

للكثير من أفراد الشعب أيضاً، لتعلم المبادىء الأساسية في القراءة والكتابة. هذا وقد تم افتتاح هذه الصفوف بالتعاون مع مديرية التعليم في حكومة البحرين، وذلك كجزء من حملة شاملة للقضاء على الأمية. وقد وصل عدد العمال الذين كانوا يواظبون على حضور هذه الصفوف سنة ١٩٥٣ إلى ١٣٨ مستخدماً. لكن هذا الرقم ارتفع إلى ما يقارب ٦٠٠ مستخدم عام ١٩٥٧، وكانوا موزعين على ١٧ مركزاً تعليمياً في مدن وقرى البحرين.

كما قامت شركة النفط سنة ١٩٥٤ بافتتاح مركز للتدريب المهني لتزويد خريجي المدارس الابتدائية، ولفترة مدتها أربع سنوات، بنوع من التدريب المهني الذي يتناسب مع احتياجات العمل ضمن الشركة. وقد قبلت المجموعة الأولى من طلاب هذا المركز سنة ١٩٥٥ قوامها أربعة وأربعون طالباً ممن أتموا مرحلة التعليم الابتدائي، وكان تدريبهم يتكون من العمل الفني والتجاري. لكن الخطة وسعت فيما بعد بحيث يشمل هذا المركز الراغبين بالتدريب على شؤون التموين وعلى إدارة المخازن والمستودعات.

وفي السنوات الأولى القليلة من هذا البرنامج، استطاعت الشركة أن تغري عدداً كبيراً من طالبي الانتساب من خلال وعودها لهم باستخدامهم بعد التخرج، وترقيتهم وإعطائهم فرصة تدريب موسع خارج البلاد.

وقد قبل في هذا المركز ٨٧ راغباً سنة ١٩٥٦، أما سنة ١٩٥٨ فقد قبل ٨٨ من مجموع متقدمين بلغ عددهم مائتين[٢٢].

وفي عام ١٩٥٩، بلغ عدد المتدربين الذين أنهوا فترة التدريب اثنين وثلاثين طالباً، وفي السنة التالية بلغ عدد الخريجين ٦٨ طالباً. إلّا أن عدد طلاب المركز بدأ يتناقص عندما تبين أن وعود الشركة لم تنفذ. وبدءاً من سنة ١٩٦١، لم تعد شركة النفط تذكر في تقاريرها السنوية عدد

الراغبين والمقبولين في مركز التدريب المهني. كما أعلنت الشركة في تلك السنة أن فترة التدريب قد خفضت إلى سنتين ونصف فقط[٢٣].

وقد أعلنت الشركة سنة ١٩٦٠ أن مجموع الطلبة الذين خرجهم المعهد قد بلغ حتى تلك السنة ٥٨١ مهنياً. ولم تورد الشركة أية أرقام بهذا الصدد حتى سنة ١٩٦٤، عندما ذكر التقرير السنوي للشركة أن ٧١٨ موظفاً ممن يعملون لديها قد تدربوا مهنياً ضمن برنامج التدريب المهني.

ومن هذه الأرقام يتضح لنا أن عدد المهنيين الذين خرجهم المعهد في الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ لا يتجاوز ١٣٧ متدرباً.

وفي سنة ١٩٦١ قررت الشركة تغيير خطتها التدريبية لتشمل الطلبة الذين أتموا تعليمهم الثانوي. لكن الشركة اعترفت عام ١٩٦٥ بأن ١٨ بحرانياً فقط من خريجي المدارس الثانوية انضموا إلى شركة نفط البحرين لهذا الغرض.

وبذلك يتضح لنا بأن خطط الشركة هذه لم تكن ناجحة تماماً. وربما كان السبب هو عدم تنفيذها للوعود التي قطعتها للمتدربين، وعدم رغبة الطلبة خريجي المدارس بقضاء أربع سنوات من التدريب بأجر بخس وبدون ضمان لاستخدامهم في الشركة عند نهاية فترة التدريب، إلّا في المراكز الدنيا لديها.

الفوائد والخدمات الاجتماعية

أوجدت الشركة في سنة ١٩٤٨ خطة توفير للموظفين المدرجة أسماؤهم في جدول الرواتب، وذلك في محاولة منها لتنفيذ مطالب العاملين لديها بتحسين ظروف العمل. وكانت الخطة ترتكز على قيام الشركة بالمساهمة في صندوق التوفير بمبلغ مساو لما يساهم به الموظفون أنفسهم، على أن تشمل عضوية الصندوق كل موظف أمضى سنة واحدة في الخدمة فأكثر.

وإذاً، كانت أسهم العضو في هذا الصندوق هي المبلغ الذي يساهم هو به تضاف إليه أرباح إضافية، على أن تقوم الشركة بالمساهمة بمبلغ يصل إلى ٥٠٪ من أسهم العضو بعد قضائه مدة خمس سنوات في الخدمة، وإلى ١٠٠٪ بعد خدمة خمس عشرة سنة.

وفي سنة ١٩٤٨، وافقت الشركة أيضاً على رفع الإجازة السنوية للموظفين الذين أمضوا خمس سنوات في الخدمة من ١٤ إلى ٢٨ يوماً. إلّا أن تعديلاً أجري سنة ١٩٦٦ أصبحت الإجازة السنوية بموجبه ٢٨ يوماً لكل الموظفين، بغض النظر عن مدة الخدمة ودون احتساب الأعياد الدينية والرسمية.

وحتى سنة ١٩٥٣، لم تكن لدى الشركة أية خطة للإسكان، بل كان الموظفون أنفسهم مسؤولين عن تأمين سكنهم. غير أن الشركة وضعت في تلك السنة خطة لتقديم مساعدات محدودة لموظفيها المحليين، بحيث يستطيع العاملون منهم على أساس قانون الموظفين والذين أمضوا مدة خمس سنوات في الخدمة الاقتراض على حساب توفيرهم في الصندوق ليحسنوا من ظروف سكنهم[٢٤].

ثم وضعت الشركة خطة أخرى سنة ١٩٦٤ يتمكن الموظفون ذوو المراكز العليا بموجبها من الاقتراض على حساب توفيرهم لبناء مساكن جديدة لهم. وقد بلغت القروض السكنية الممنوحة حتى نهاية ١٩٦٩ ما مجموعه ١٣١ قرضاً.

ومن ضمن برامج الخدمات التي أدخلتها الشركة على نظام الاستخدام لديها برنامج العجز والوفاة تضمن منح المساعدات المالية للموظفين أو لعائلاتهم في حال تركهم العمل نتيجة المرض أو الضرر أو الوفاة. كما أدخلت الشركة برنامج ترك العمل بسبب السل الرئوي، الذي نص على مساعدة الشركة للمصابين بهذا المرض لمدة اثني عشر شهراً. علماً بأن الشركة تمتلك مستشفى مجهزاً بشكل جيد، وكثيراً

ما تحتاج المشافي الحكومية إلى بعض الأجهزة الموجودة فيه فتستعيرها.

مساهمة شركة نفط البحرين في السوق المحلية

إن مساهمة الشركة في الاقتصاد المحلي تأخذ أشكالاً عديدة مثل الضرائب التي تؤمن النفقات الحكومية المحلية والخدمات الاجتماعية، ومثل الأجور والرواتب التي تعود بدورها إلى مجموع الدخل القومي، ومثلها العائدات، بالإضافة إلى مشتريات الشركة من الأسواق المحلية.

العقود الفردية

لقد سبق لنا أن ناقشنا موضوع الضرائب والأجور، وبما أن العقود الفردية ذات تأثير محدود، فإننا سنركز دراستنا هنا على تأثير مشتريات الشركة من الأسواق المحلية على الاقتصاد المحلي. وحيث إن منتجات البحرين المحلية محدودة جداً، فإن الشركة ملزمة بالتعامل مع التجار المحليين كوسطاء، (الكومبردور)، بينها وبين الأسواق العالمية، وذلك في محاولة لإفادة الاقتصاد الوطني من المشتريات المحلية. والشركة تحدد حاجياتها مسبقاً، وفي بعض الحالات يكون لها حق تحديد مصدر البضائع.

وقد جاءت هذه السياسة نتيجة الاحتجاجات التي قدمها التجار المحليون في الخمسينات على قيام الشركة باستيراد حاجياتها من الخارج دون دفع ضرائب أو جمارك، الأمر الذي حرم الاقتصاد الوطني من الاستفادة من ذلك سنوات طويلة وحرمهم من دخل مضمون.

ولذلك قامت الشركة سنة ١٩٥٣ بافتتاح مكتب في العاصمة، (المنامة)، «لتسهيل شراء البضائع والمعدات داخل البلاد إلى أقصى حد

ممكن»[٢٥]. وقد وسع المكتب سنة ١٩٥٦ ليشكل ما يعرف «إدارة المشتريات المحلية».

ولكون هذا المكتب في العاصمة، فقد أصبح نافذة شركة النفط البحرانية على الأسواق. وكان جميع موظفيه من البحرانيين، بمن فيهم مدير المكتب الذي كان أول بحراني يتسلم مركز «رئيس إدارة» في الشركة.

والجدول التالي (رقم ١١) يبين لنا ازدياد المشتريات المحلية في الفترة التي تلت سنة ١٩٥٤:

جدول رقم (١١)

قيمة المشتريات المحلية لشركة نفط البحرين

السنة	قيمة المشتريات[٢٦]
١٩٥٤	٢,٤٠٠,٠٠٠ روبية
١٩٥٥	٣,٢٢٣,٠٠٠ روبية
١٩٥٦	٢,٨٦٣,٠٠٠ روبية
١٩٥٧	٥,٠٠٠,٠٠٠ روبية
١٩٥٨	٨,٣٠٣,١٩٠ روبية
١٩٥٩	١٣,١٥٢,٠٠٠ روبية
١٩٦٠	١٤,٦٥٥,٠٠٠ روبية
١٩٦١	١٦,٨٨٨,٠٠٠ روبية
١٩٦٢	١٩,٤٢١,٠٠٠ روبية

أما بالنسبة للفترة التي تلت سنة ١٩٦٢، فلم يكن المؤلف قادراً على اعتماد أرقام موثوق بها، حيث بدأت الشركة تتجه إلى نشر أرقام تشمل المشتريات والخدمات المحلية، وربما جاء ذلك نتيجة لرغبتها في الموازنة بين الناحيتين أو لتغطية انخفاض قيمة مشترياتها المحلية. وهذا التفسير يستند إلى الجدول رقم (١٠) الذي يوضح انخفاض عدد الأشخاص المستخدمين في تجارة الجملة في السنوات الماضية. ولعل

هؤلاء التجار، (تجار الجملة)، كانوا المستفيد الرئيسي من خطة المشتريات المحلية للشركة، وعن طريقهم كانت تأتي استفادة الاقتصاد الوطني من هذه المشتريات!!

قانون العمل

إن الحركة العمالية في البحرين كانت، كما ذكرنا سابقاً، وثيقة الارتباط بالحركات السياسية في الجزيرة، وبالمطالب الإصلاحية السياسية. وقد مهدت إصلاحات قانون صيد اللؤلؤ سنة ١٩٢٥ لظهور قانون العمل الحديث، بالرغم من أن هذا القانون لم يبدأ بالتبلور حتى الخمسينات، عندما جرت المجابهات السياسة وعم الاضطراب. وقد بلغ هذا الاضطراب ذروته في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، عندما كانت المطالبة بقيام اتحادات مهنية في البحرين مطلباً سياسياً رئيسياً[٢٧].

وبعد الاضطراب العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤، استسلمت الحكومة لهذا المطلب جزئياً، حيث وعدت بدراسته وأخذه بعين الاعتبار. وعندما بدا أن قراراً حكومياً لن يتخذ قريباً بهذا الشأن، أعلنت اللجنة العليا[٢٨]، لدى سماعها بنية قيام شركة نفط البحرين بتأليف لجنة استشارية تابعة لها، أنها قد قررت إنشاء اتحاد عمالي يتألف من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف المهن، وكذلك وضع تشريع عمالي من لدنها، آخذة بعين الاعتبار دعم مركز القوى المحلية العاملة في الشركة والدفاع عن حقوقها[٢٩]. وهذا ما دفع الحكومة إلى الإعلان في ٢٣ شباط/فبراير من ذلك العام، (١٩٥٥)، عن قرارها لإنشاء لجنة قانون العمل الاستشارية التي ستسن قانون العمل، وكذلك تأسيس «مكتب العمل» تحت إشراف إدارة العمل[٣٠].

وفي نيسان/أبريل من تلك السنة، أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات لاختيار ثلاثة ممثلين عماليين ليشاركوا في اللجنة الثلاثية المكونة من الحكومة، أصحاب العمل، والعمال.

وفي نفس الوقت، أخذت اللجنة التنفيذية العليا زمام المبادرة، وبدأت حملة لكسب الأنصار، إلى أن تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ تأسيس اتحاد مهني عام هو «اتحاد عمال البحرين»، (BLF)، الذي بلغ عدد أعضائه في فترة قصيرة جداً ستة آلاف عضو. وكان معظم هؤلاء من «شركة نفط البحرين» وقطاع الخدمات الحكومية. وكانت عضوية هذا الاتحاد وقفاً على البحرانيين. أما رسوم الانتساب فكانت خمس روبيات بينما كان الاشتراك السنوي اثنتي عشرة روبية[٣١].

ومما يلفت النظر أنه كان من أول الأهداف المعلن عنها لهذا الاتحاد الجديد إنشاء تعاونية سكنية لتأمين منازل صحية ومريحة لأعضائه.

وفي نفس الوقت، تم تشكيل اللجنة الاستشارية الثلاثية المؤلفة من ممثلين عن الحكومة وأرباب العمل والعمال، وذلك لصياغة قانون العمل.

وقد مثل الحكومة في هذه اللجنة عضوان من الأسرة الحاكمة وأحد الموظفين البريطانيين لدى الحكومة. بينما مثل أرباب العمل أحد أعضاء مجلس إدارة شركة النفط وأحد التجار وأحد المقاولين المحليين. أما العمال فقد مثلهم ثلاثة أعضاء انتخبتهم القوى العاملة لدى الحكومة وشركة النفط والمؤسسات التجارية المستقلة.

وبالرغم من أن اتحاد العمال المعلن من طرف واحد قدم كل الدعم الممكن لممثلي العمال في تلك اللجنة، إلّا أنه لم يكن راضياً عن طبيعة تكوين اللجنة ذاتها، وذلك لشعوره بأن ممثلي الحكومة وأرباب العمل

كانوا يتكتلون لإعاقة تنفيذ مطالب العمال وإحراز تقدم سريع في المفاوضات بين الأطراف الثلاثة.

ولذلك عقد اتحاد عمال البحرين في شباط/فبراير ١٩٥٦ اجتماعاً لمناقشة عمل هذه اللجنة، واتخذ عدة مقررات لتقديمها إلى الحكومة واللجنة تلك. وهذه المقررات هي:

١ ـ حق العمال في إنشاء تنظيم عمالي موحد على مستوى البلاد ويضم كل العمال البحرانيين.

٢ ـ إعتراف الحكومة رسمياً باتحاد عمال البحرين.

٣ ـ الإسراع في إنهاء أعمال اللجنة الاستشارية لقانون العمل.

٤ ـ استحداث فقرة في قانون العمل تتضمن تعديل الأجور عامة، وذلك بسبب ازدياد نفقات المعيشة.

٥ ـ أن يكون لاتحاد العمال الحق في تعيين أي ممثلين عماليين ليكونوا أعضاء في أية لجان استشارية مشتركة مستقبلاً[٣٢].

إلّا أن كل هذه المقترحات رفضت، وخصوصاً النقطة الأولى بإنشاء اتحاد عمالي على مستوى البلاد حيث إن أرباب العمل كانوا يفضلون بقاء مختلف المهن ممثلة على انفراد، كما أن الحكومة كانت ترى أن مثل هذا الاتحاد المقترح قد يستعمل ضدها في المستقبل كسلاح ضغط سياسي.

وبالرغم من رفض الأطراف المعنية لمطالبه، فقد مضى اتحاد عمال البحرين في تنفيذ خططه قدماً، مدعوماً من قبل اللجنة التنفيذية العليا. فقد أعلن الاتحاد في ٢١ آذار/مارس سنة ١٩٥٦ عن إجراء انتخابات لتشكيل مجلس إدارة وجمعية عامة له، على أن يجري تسمية المرشحين في شهر تموز/يوليو. وقد اقترح الاتحاد أن تكون كل من هاتين الهيئتين مكونة على النحو الذي يظهر من الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

التكوين المقترح لاتحاد عمال البحرين

الجهة	عدد المقاعد في مجلس الادارة	عدد المقاعد في الجمعية العامة	المجموع
شركة نفط البحرين	٥	٤٣	٤٨
الشركات الأخرى	٣	٢٣	٢٦
المستخدمون الحكوميون	٤	١٨	٢٢
ذوو الخبرات	٤	-	٤
	١٦	٨٤	١٠٠

وقد وقفت الحكومة موقف المتشدد من هذه المقترحات ومن تشكيل ما سمي «هيئة الاتحاد الوطني»[٣٣] و «اتحاد عمال البحرين» دون إذن مسبق منها. ولقد كان ذلك، بالإضافة إلى أحداث أخرى مرت على الجزيرة، سبباً في قيام الحكومة في ضرب هذه اللجنة التي اعتقل أعضاؤها مع أشخاص آخرين في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٥٦ وقدموا للمحاكمة. وقد تلا هذه الأحداث تفكك في صفوف الحركة العمالية في البحرين.

وقد تابعت اللجنة الاستشارية الرسمية لقانون العمل في فترة هذه الأحداث اجتماعاتها التي بلغت في تلك السنة، (١٩٥٦)، ثمانيةً وخمسين اجتماعاً. ومما سهل عمل اللجنة زوال الضغط العمالي والسياسي عليها بعد الحكم على أعضاء هيئة الاتحاد الوطني واتحاد عمال البحرين بالنفي. وفي أوائل سنة ١٩٥٧ وسعت الحكومة مجال اختصاص اللجنة ليشمل وضع مسودة لقانون التعويضات.

وبعد سبعين اجتماعاً أتمت اللجنة وضع مسودة «قانون العمل البحراني» في تموز/يوليو سنة ١٩٥٧.

وفي العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ وقع شيخ البحرين قانون

تعويضات المستخدمين في البحرين، كما وقع الشيخ في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر قانون العمل البحراني بعد إجراء تعديلات معينة عليه. وقد بدأ نفاذ مفعول المرسومين التشريعيين في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨. إلّا أن كليهما لم يوضعا موضع التنفيذ.

ولقد تأسس مكتب العمل الذي ذكرناه سابقاً سنة ١٩٥٥. وقد كان عمله الذي أسس من أجله هو تنفيذ قوانين العمل المقترحة، وجمع المعلومات عن تكاليف المعيشة. وحيث إن قوانين العمل الجديدة لم تصدر إلّا عام ١٩٥٧، فإن نشاط هذا المكتب كان يقتصر على تسجيل الإحصائيات المتعلقة بالبطالة بين صفوف العمال ـ خصوصاً العمال البحرانيين غير المهرة ـ ومحاولة إيجاد العمل لهم. وحتى بعد صدور القوانين استمر في نفس المهمات.

على أن إدارة العمل لم تمارس نشاطها الرسمي إلّا في عام ١٩٥٧ عندما عين أحد أفراد الأسرة الحاكمة كأول رئيس لها ومستشار للعمل.

ولدى توقيع قانون تعويضات العمل رسمياً، أصبحت هذه الإدارة مسؤولة عن تسلم الشكاوى بهذا الصدد، وكذلك بدأت تسجيل أسماء غير البحرانيين العاطلين عن العمل.

ومن خلال قيام هذه الإدارة بإيجاد عمل لهؤلاء العاطلين تبين لها أنه حتى الوقت الحاضر لم يرد إلى الإدارة اسم أي عامل ماهر بدون عمل. ولعل السبب في ذلك هو رغبة العمال المهرة بإيجاد العمل بطرقهم الخاصة، أو عدم ثقة هؤلاء العمال بفعالية هذه الإدارة.

وقد اعتادت الإدارة على تصنيف العمال العاطلين عن العمل تحت اسم عمال عاديين غير مهرة وعمال شبه مهرة. لكنه من الصعب التفريق أو التمييز بين هذين التصنيفين. ويشير التقرير الحكومي لسنة ١٩٥٧ إلى هذه النقطة قائلاً:

«ليس هناك خط فاصل واضح بين صنف من العمال (شبه المهرة) وبين الصنف الآخر (غير المهرة) لأن العامل (البحراني) يعتبر نفسه دهاناً ونجاراً ومركب انابيب مع انه في الأصل عامل عادي. لكنه ربما قام بهذه الأعمال متفرقة لدى ارباب عمل متعددين فاكتسب خبرة قليلة في كل مجال».

والجدول التالي يبين لنا جهود إدارة العمل هذه التي انصبت في إيجاد عمل للبحرانيين العاطلين عن العمل.

جدول رقم (١٣)

تعيين الأشخاص العاطلين عن العمل (البحرانيين والأجانب)[٣٤]

السنة	البحرانيون		غير البحرانيين	
	مجموع العاطلين عن العمل	عدد المعينين	مجموع العاطلين عن العمل	عدد المعينين
١٩٥٥	٢٥٨٦	٥٨٦	-	-
١٩٥٦	١٧٤٨	١١٨٩	-	-
١٩٥٧	٢٨٤٣	١٠٣٤	٨٢٨	٢٤١
١٩٥٨	١٨٦٦	١٢٤٧	٩٩٣	٤٢١
١٩٥٩	١١٢٢	٩٧٧	٦٣٩	٣٢٤
١٩٦٠	٩٣٦	٤٢٨	٦٨٦	١٠٨
١٩٦١	١٠٥٣	٨٠٣	١٠٨٨	١٠٠
١٩٦٣	٩٤٧	٨٦٦	١٦٧٤	٦٢
١٩٦٤	٩١٠	٧٨٧	٤٨٩	لا أحد
١٩٦٨	١٠٧٥	٧١٥	-	-
١٩٦٩	١٠٤٧	٩٢٩	-	-

ويتضح لنا من الجدول السابق أن سياسة تفضيل العمال البحرانيين على غير البحرانيين ربما كانت قد اتبعت لوقت قصير، وتمشياً مع هذه السياسة، توقفت إدارة العمل منذ سنة ١٩٦٤ عن نشر أرقام بأعداد العاطلين عن العمل من غير البحرانيين.

إشتمل قانون التعويضات الذي صدر سنة ١٩٥٧ على حق العمال بالمطالبة بتعويضات عن الأضرار والأمراض المهنية، وحدد ذلك القانون بالتفصيل مقدار التعويضات في حالة الوفاة والعجز المؤقت أو الدائم، الكلي أو الجزئي، الناتج عن العمل. وقد ارتبطت كمية التعويض بأجر العامل الفعلي، وقسمت إلى أربع فئات كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

تعويضات الوفاة والعجز الدائم[٣٥]

الفئات	الأجر الشهري بالروبية	التعويض بالروبية
الفئة رقم (١)	حتى (٣٠٠) روبية	١٢,٠٠٠
الفئة رقم (٢)	من ٣٠١ - ٦٠٠ روبية	١٥,٠٠٠
الفئة رقم (٣)	من ٦٠١ - ١٠٠٠ روبية	١٨,٠٠٠
الفئة رقم (٤)	من ١٠٠١ وما فوق	٢٧,٠٠٠

أما قبل صدور قانون التعويضات هذا، فكانت الشكاوى المهنية تحل بموجب قانون التعويضات الهندي، علماً بأنه لم ينفذ أبداً لما فيه مصلحة العمال البحرانيين. إذ كانت التعويضات تدفع وكأنها صدقة أو هبة.

وقد تألف قانون العمل البحراني الذي صدر سنة ١٩٥٧ من خمسة أقسام وملاحق إضافية، وكان النص الرسمي باللغة العربية. وهذا القانون يعالج بصورة خاصة ثلاث نواح من العلاقات المهنية الصناعية التي كانت الحكومة راغبة في تنظيمها. وهذه النواحي هي: العلاقة بين رب العمل والعامل، والاتحادات المهنية، والخلافات المهنية.

ويناقش القسم الثاني من هذا القانون العلاقة بين العامل ورب العمل، ويحتوي على بعض النقاط التي ترتبط ببحثنا هذا.

فالفقرة السادسة مثلا، تقول بأن «على رب العمل أن يحرر عقداً

مكتوباً على نسختين أو ثلاث نسخ بينه وبين العامل». كما تحدد الفقرة رقم (٢٣) الحد الأقصى لساعات العمل بثماني ساعات يومياً، أي ثمان وأربعين ساعة أسبوعياً. أما في شهر رمضان فتنخفض ساعات العمل إلى ست ساعات يومياً، أو ست وثلاثين ساعة أسبوعياً.

وقد تضمن التعديل الذي أدخل على هذا القانون في ١٨ آذار/مارس ١٩٥٨، والذي احتوته الفقرة رقم (٢٣ ـ ب)، تضمن تحديداً للحد الأدنى لأجر العمل الإضافي، بحيث تضاف نسبة ٢٥٪ إلى أجرة العامل بالساعة الواحدة، أو بحيث يأخذ العامل إجازة تعويض عن الوقت الذي قضاه في العمل الإضافي.

أما الفقرة (٣١) فقد نصت على أنه يحق للعمال الذين أمضوا سنة واحدة في الخدمة إجازة سنوية مدتها ١٤ يوماً بكامل الراتب، بما في ذلك تعويضات نفقات المعيشة إن وجد. أما من أتم مدة خمس سنوات في الخدمة، فيحق له إجازة سنوية مدتها ٢٨ يوماً، وبنفس الشروط السابقة. وتضاف إلى هذه الإجازة السنوية العطل الرسمية التي لا تقل عن تسعة أيام يحددها رب العمل، على أن تتضمن يومين في مناسبة عيد الفطر وعيد الحج وعاشوراء، ويوماً واحداً في عيد المولد النبوي الشريف.

وتمنح الفقرة (٣٢ ـ أ) العامل الذي أمضى سنة كاملة عند رب العمل إجازة صحية مدتها أسبوعان، وذلك بكامل الراتب وتعويضات نفقات المعيشة، إن وجدت.

بينما يحدد القسم الثالث من هذا القانون شروطاً معينة لإقامة الاتحادات المهنية ولعضويتها. فهو يستثني من هذه العضوية كلاً من مدراء الإدارات ونظار المدارس ورؤساء المكاتب والخدم والطلاب والموظفين العاملين بعض الوقت، وفئات أخرى يتبين فيما بعد عدم أحقيتها في الانضمام إلى اتحاد مهني ما!!

وسمح هذا القسم من القانون أيضاً بإنشاء اتحادات حرفية على ألا يقل عدد أعضاء الاتحاد الحرفي الواحد عن عشرين عضواً. بينما لم ينص هذا القسم على منع قيام اتحاد عام لهذه الاتحادات المهنية والحرفية.

ويحتفظ هذا القانون للفرد بحقه في رفض الانضمام إلى الاتحاد الذي يخص مهنته أو حرفته، كما منع إكراه مثل هذا الشخص على الانضمام إلى الاتحاد أو عرقلة حصوله على عمل لأنه ليس عضواً اتحادياً.

أما القسم الرابع الذي يختص بالخلافات المهنية فقد نص على ضرورة العودة إلى «المستشار العمالي» عند نشوب أي خلاف. وهذا المستشار مخول باتخاذ الإجراءات اللازمة لفض الخلاف، ومن ضمنها تعيين لجنة يرئسها شخص يسميه هو بنفسه، أو شخص يقبل به الطرفان. وإذا لم تستطع اللجنة هذه حل الخلاف خلال مدة ١٤ يوماً، فإن المستشار مخول بتحويل القضية إلى هيئة تحكيمية. هذا ولا يحق للعامل اتخاذ أي إجراء، ولا يحق لرب العمل إغلاق مكان العمل أو فصل العامل مؤقتاً أو نهائياً، طيلة واحد وعشرين يوماً بدءاً من تاريخ وصول القضية إلى المستشار. ويحمي هذا القسم من القانون الأشخاص الذين قد يرفضون أن يكون لهم يد في مثل هذه الخلافات من الطرد من اتحاد العمال ومن أية غرامات أو عقوبات يفرضها الاتحاد.

وقد صدرت في الستينات عدة مراسيم تشريعية فرعية متعلقة بشؤون تنظيم العمل. ومن هذه المراسيم «قانون تنظيم نسبة البحرانيين» الذي بدأ نفاذ مفعوله في أول كانون الثاني/يناير ١٩٦٢. وقد نص المرسوم على ما يلي:

١ ـ وجوب استخدام العمال البحرانيين غير المهرة واللائقين صحياً وبدنياً في الأعمال التي لا تتطلب مهارة فنية، وذلك بنسبة ١٠٠٪.

٢ ـ إعطاء أولوية التعيين في الأعمال التي تتطلب مهارة فنية للعمال البحرانيين اللائقين صحياً وبدنياً لهذه الأعمال، إذا وجدوا.

كما تضمن الإعلان الحكومي رقم (٢) لسنة ١٩٦٥ بنداً تشريعياً يحدد الأجر المدني للعمال غير المهرة بثماني روبيات في اليوم الواحد. لكن هذا البند استثنى الحمالين وخدم المنازل وصيادي اللؤلؤ والعاملين لفترة محددة والمتدربين والطلاب الذين يعملون في الإجازة الصيفية. ومما يدعو للتساؤل أن هذه الاستثناءات شملت كل العمال الذين ينالون أقل الأجور بالنسبة لمعدلات الأجور في الجزيرة.

وبالرغم من أن عدة قوانين للعمل قد أصبحت نافذة المفعول في الوقت الحاضر، إلّا أن معظمها حبر على ورق. فليس في الجزيرة حتى الآن أي اتحاد مهني[٣٦] ولا اتحاد عمالي كان من المتوقع أن ينبثق عن القوى العاملة على مستوى البلاد. إذ أن الحكومة لا تشجع مطلقاً قيام مثل هذا الاتحاد.

ونادراً ما يستفيد عمال البحرين من قوانين العمل هذه، مع أنهم هم المعنيون بها. وقد لاقت جهودهم نحو تكوين اتحادات مهنية صعوبات كثيرة وخيبة أمل مستمرة. وقد قال تقرير «الإدارة البريطانية لتطوير الشرق الأوسط» في هذا الصدد سنة ١٩٦٥:

> «يبدو ان القوى العمالية التي وضع هذا القانون من اجلها قد استُغِلّت دون شفقة في السنوات القليلة الماضية».

وقد حاولت القوى العاملة البحرانية باستمرار أن تجعل مطالبتها بحقوقها مسموعة وغير مكبوتة، رداً منها على الاضطهاد الشديد الذي كانت تلاقيه في الستينات. وقد اتخذت من الإضراب وسيلتها إلى ذلك. أما اضطرابات عام ١٩٦٥ فقد كانت ذات طبيعة سياسية أكثر منها تعبيراً صادقاً عن عدم رضا العمال بظروف العمل. إلّا أنه في نيسان/أبريل عام ١٩٦٨ أضرب عمال الكهرباء احتجاجاً على ظروف العمل، ولكنّ

الحكومة سيطرت على الإضراب وكسرت طوقه وسجنت منظميه. ولدى عودة العمال إلى العمل طالبتهم الحكومة بتوقيع تعهد يبرىء ساحة إدارة الكهرباء في حال وفاة أي عامل خلال مدة خدمته. وهذا الإجراء الأخير كان من العوامل التي أزمت الموقف إذ استمرت النقمة على ظروف العمل هذه إلى أن اتخذت في أيلول/سبتمبر من ذلك العام شكل إضراب جديد اضطرت الحكومة حياله إلى إلغاء مفعول التعهد السابق الذكر لتضمن عودة العمال إلى أعمالهم.

وفي عام ١٩٧٠ صعدت القوى العمالية نشاطها الإضرابي. وقد انضم إلى هذه الإضرابات الجديدة موظفون من «شركة الخليج للملاحة الجويّة»، (Gulf Aviation Company)، و«شركة الهاتف واللاسلكي» (Cable and Wireless Company)، وعمال الصحة في إدارة الصحة، كما أضرب في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة عمال شركة «ألبا» الذين كانوا ينشئون مصنع صهر الألمنيوم. فاتخذت الحكومة من جديد إجراءات جديدة صارمة ضد قادة الإضراب وأنهت هذا الإضراب. وقد فرضت الحكومة حصاراً إعلامياً على هذه الإضرابات، حتى أن الصحف المحلية نادراً ما ذكرت أنباء بهذا الصدد.

ولقد كان المطلب العام للعمال المضربين السماح لهم بإنشاء النقابات العمالية، بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل والأجور. وحيال اضطهاد الحكومة للمضربين من العمال، دعا العمال من ذوي الوعي إلى إجراء مفاوضات مع الحكومة من خلال قوانين العمل المعلنة، وإن كانت على المستوى النظري فقط، والاستفادة من هذه القوانين في حمل الحكومة على السماح بإنشاء الاتحادات والنقابات المهنية.

وفي منتصف تموز/يوليو ١٩٧١ شكل العمال ما سمي «اللجنة التأسيسية». وقد وضعت هذه اللجنة دستوراً مؤقتاً مستوحىً من قانون العمل البحراني، وجمعت تواقيع ألف عامل على عريضة مطالبة بالإصلاح

قدمت إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وبعد مفاوضات مطولة مع هذه الوزارة وتحقيقات عديدة من قبل «الفرع الخاص» في إدارة البوليس، قدمت اللجنة مطالبها الأولية إلى الحكومة. وكانت هذه المطالب:

١ ـ أن تسمح الحكومة لهذه اللجنة بنشر مقال في الصحف المحلية تبين فيه تطلعاتها نحو إنشاء اتحاد مهني.

٢ ـ السماح للجنة بمناقشة هذا المقال مع الشعب.

٣ ـ السماح للجنة بتوزيع نشرات توضح أهداف الاتحاد المهني المقترح، والإجراءات اللازمة لإنشائه.

ولقد كان الهدف الرئيسي للجنة هو إيجاد اتحاد مهني يمثل الشغيلة والعمال ذوي الياقات البيضاء والحرفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة.

غير أن الحكومة استأنفت أسلوب المراوغة والمماطلة حول مسألة المقال، وعطلت المفاوضات. وقد وصل عدد التواقيع على العريضة المقدمة للحكومة إلى ثلاثة آلاف توقيع في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وبدأ التذمر بالظهور من جديد.

وفي شهر آذار/مارس ١٩٧٢، وصلت الأمور إلى درجة من التوتر بدأ معها إضراب ومظاهرات عنيفة فيما بين الثامن والثاني والعشرين من ذلك الشهر.

وجاء رد فعل الحكومة سريعاً، فسجنت الكثير من الناس ومن بينهم أعضاء من اللجنة وبذلك تبخر للمرة الثانية آخر أمل بتمثيل العمال في اتحادات مهنية أو نقابات عمالية.

ولو أن البنود الواردة في قوانين العمل البحرانية قد نفذت فعلاً لصالح العمال، أو أن الحد الأدنى من مطالب اللجنة التأسيسية تحقق، لكان في ذلك خير للمجتمع ككل وحلّ للاضطرابات الصناعية التي تجري من حين لآخر، ولما حدثت المجابهة الأخيرة بين الحكومة والعمال.

الهوامش والمصادر

(١) لم يستطع الباحث أن يحصل على أرقام محددة تبين عدد «العاطلين عن العمل» من خلال الإحصائيات الرسمية، وكانت كل الإشارات لهذا الموضوع غامضة.

(٢) الملا أحمد خليفة، **الصناعة في البحرين**، بالإنكليزية، معهد الكويت الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ص ١٥.

(٣) لأن الحركة العمالية في سنوات ١٩٣٨، ١٩٥٣، ١٩٦٥ كانت لها توجهات سياسية بجانب توجهاتها العمالية، فقد أرجأنا الحديث عنها حتى القسم الأخير من هذه الدراسة.

(٤) جريدة **البحرين** الصادرة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٠، رقم ٦٤.

(٥) I.O.A., Letter from W.P. Anderson, Chief Local Representative of Bapco, to E.B. Wakefield, Political Agent in Bahrain, dated 4th Aug. 1942.

(٦) Lindit A. R., «Politics in the Persain Gulf», *R.C.A.J.*, vol. XXVI, 1938, p. 619.

(٧) I. O. A., Report on the Strike Situation in Bahrain on 28th Dec. 1943 By Major T. Hickinbotham, P. O. in Bahrain.

(٨) من تقرير عن الإضراب في محضر الاجتماع الذي عقد في مقر المستشارية في المنامة في صبيحة يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، سنة ١٩٤٣.

(٩) من ملفات مكتب الهند ـ لندن ـ تقرير عن مقابلة أجراها المقيم السياسي في البحرين مع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة بعد ظهر يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣.

(١٠) من مجموعة أوراق وجدها الباحث في أرشيف وزارة الهند، لندن، وكانت ضمن تقرير لمحضر اجتماع عقد في مقر الوكيل البريطاني في البحرين يوم ١١ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٤. وكان حضور هذا الاجتماع ممثلين عن شركة نفط البحرين، ومستشار حكومة البحرين بجانب الوكيل البريطاني.

(١١) من التقرير السنوي لحكومة البحرين (١٣٦٦ هـ ٤٦ - ١٩٤٧م) ص ٣٥. وقد ذكر أكثر من كاتب حول هذا الموضوع أنه لولا هجرة العمال البحرانيين إلى المنطقة الشرقية لكان مد خط أنابيب عبر البلاد العربية، (تابلاين)، أكثر صعوبة ولاستغرق وقتاً وقت أطول. أنظر في ذلك طبعة جامعة هارفرد، ١٩٥٨، وقد ترجم إلى العربية.

(١٢) أنظر: .Finnie D.H، المصدر المذكور في المتن، ص ١٠٩.

(١٣) بيلغريف، تشارلز، *Personal Calumn*، ذ. س، ص، ١٤٧.

(١٤) كما ذكر ذلك Cummins الذي كلفته حكومة البحرين بإعداد تقرير عن مستوى المعيشة في سنة ١٩٥٧؛ ذ. س، الجزء الثاني، ص ٥.

(١٥) وثيقة سرية عن مستوى الأجر في «بابكو» مؤرخة في العاشر من حزيران/يونيو سنة ١٩٦٨.

(١٦) من وثيقة سرية عن مستوى الأجر في شركة «أرامكو» مؤرخة في الحادي عشر من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٦٧.

(١٧) Sarkis Nicolas, *Le Mouvement syndical et ses incidences sur les conditions de travail dans l'industrie pétrolière Arabe*، منشورات معهد الأبحاث، بيروت ١٩٦٩، ص ٥٣.

(١٨) ثورنبرغ، ذ. س، ص ٦٩.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢٠) White, Leigh, «Allah's Oil World's Richest Prize», *Saturday Evening Past*, 27th Nov. 1948.

(٢١) من تقرير« بابكو» السنوي سنة ١٩٥٧.

(٢٢) المعلومات مستقاة من تقارير الشركة السنوية.

(٢٣) هناك تجارب أخرى ـ لم تعش طويلاً ـ قامت بها الشركة للتدريب، ـ كانت في سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ وكذلك في سنة ١٩٥٦ عندما سمحت لبعض عمالها بالالتحاق بمدرسة الصناعة الحكومية لأيام محددة في الأسبوع. ولكن هذه التجارب لم تدم.

(٢٤) شركة «بابكو» هي آخر شركة بترول عاملة في الخليج فكرت في توفير مساكن حديثة لعمالها وموظفيها ـ معظم الشركات كان لديها خطط إسكان قبل هذا التاريخ. مثلاً «أرامكو» حتى سنة ١٩٥٥ كانت قد صرفت٧٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار على الإسكان لموظفيها. أنظر: **عالم أرامكو**، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، ص ٢. يذكر أنّه في العراق والسعودية، ذلك الوقت، كان توفير مساكن لعمال شركات النفط محدداً بقانون.

(٢٥) Finnie، ذ. س، ص ١٧٤.

(٢٦) من المنشور رقم (١) للجنة التنفيذية العليا ـ مؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٥٤.

(٢٧) سوف يناقش سبب قيام هذه اللجنة وأعمالها في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

(٢٨) من منشور للجنة، بتاريخ ٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥.

(٢٩) **الجريدة الرسمية** رقم ٦٩، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، ص ٤.

(٣٠) Beling. W.A., «Recent Development in Labour Relation in Bahrain», *M.A.J.*, 1959, p. 161.

(٣١) من منشورات الهيئة التنفيذية العليا، ٢٦ شباط/فبراير سنة ١٩٥٦.

(٣٢) غيرت «الهيئة التنفيذية العليا» اسمها إلى «هيئة الاتحاد الوطني» بعد مفاوضات مع الحكومة.

(٣٣) الأرقام مأخوذة من تقارير حكومة البحرين الرسمية للسنوات المذكورة.

(٣٤) أنظر Belding، ذ. س، في ٣٠.

(٣٥) لقد جرت أكثر من محاولة في السنوات الأخيرة للاستفادة من هذه القوانين آخرها محاولة مجموعة من العمال بقيادة هشام الشهابي إلّا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

التعليم والتغير الاجتماعي

الباب الثالث

التعليم الحديث

الفصل الأول

مقدمة

من المعروف في أيامنا هذه أن التعليم هو إحدى الوسائل الناجحة المستخدمة لإحداث تغييرات تكنولوجية واجتماعية في المجتمعات الحديثة[1].

كما يعتبر التعليم إحدى الوسائل لتحسين الاتصال بين الناس، ليس فقط من خلال تمكينهم من القراءة والكتابة، بل على مستوى وسائل الإعلام أيضاً. وبذلك يتم تبادل الآراء والمعرفة والتجربة الإنسانية.

وإذا كان التعليم ضرورياً للبلدان المتقدمة كوسيلة لتطوير المعارف العلمية والدراسات الإنسانية وإغناء للحضارة، فإنه أكثر ضرورة للبلدان النامية كوسيلة للحاق ببقية دول العالم للإفادة من مزايا الحضارة المعاصرة.

والتعليم العصري في البلدان النامية، حيث يسميه البعض «التعليم على الطريقة الغربية»، هو ابتكار جديد نسبياً لم يمارسه إلّا قلة من الناس.

وإذا استثنينا التعليم الديني في الخليج الذي اعتاد الأولاد تلقيه في قراهم، فإنه يمكننا القول بأن الدراسة المنهجية في مناطق الخليج العربي ككل كانت نادرة الوجود حتى بداية هذا القرن.

فالبحرين، مثلاً، لم تعرف التعليم العصري إلّا في السنوات الأولى من القرن العشرين عندما بدأت البعثات الأجنبية التبشيرية بإقامة مدارس لها على الجزيرة. لكن هذه المدارس كانت صغيرة غالباً ولا تتسع لأكثر من عشرين طالباً. أما المدارس العصرية المحلية فلم تعرفها البحرين إلّا بعد فترة من انتهاء الحرب العالمية الأولى، عندما بدأ أغنياء البلاد في

إقامة هذه المدارس ليوفروا التعليم لأبنائهم وأبناء أقربائهم ومن ينتمي إلى طبقتهم الاجتماعية.

أما الطلبة الذين تلقوا العلم في مثل هذه المدارس فقد اعتبروا فيما بعد «مفكري» البلاد لكونهم تلقوا العلم بالطرق الحديثة وتمكنوا من مهارات القراءة والكتابة. ونحن نستعمل لفظة «مفكر» في هذا النص بأوسع معانيها، لأن المفكرين، كما قال عنهم كوتسكي (Kautsky)، هم(٢):

> «الاشخاص من ذوي الثقافة العصرية المتقدمة ومن ذوي الاهتمامات والمهارات الفكرية المرتبطة بتلك الثقافة».

وكانت لفظتا «مفكر» و «مثقف» اسمين لمسمى واحد بالنسبة لمجتمع تقليدي كالذي كان في ذلك الوقت. حيث كان الابن الذي يحصل على إلمام بمبادىء القراءة والكتابة التي تؤهله للعمل الوظيفي يعتبر مثقفاً ومدعاة للفخر من قبل أبيه الأمي ومن أسرته وجماعته.

وكان الحصول على هذه المبادىء الأولية من التعليم يعتبر الحد الأقصى الضروري «للمتعلم» حتى الأربعينات عندما اتسع نطاق التعليم ليتجاوز مستوى التعليم الابتدائي.

وفي تلك الفترة بدأ مفهوم كل من كلمتي «المثقف» و «المفكر» يتبلور على حدة، وبدأ الناس يميزون بين هذين المفهومين. حتى أن الطلاب الذين لم يتابعوا تعليمهم الثانوي أخذوا في الإفادة من المبادىء الأساسية التي تلقوها وذلك بتثقيف أنفسهم. ولدى إدخال التعليم الثانوي إلى البلاد، أصبح الحاصل على هذه الشهادة، التي تعد إنجازاً ثقافياً عالي المستوى، يعتبر شخصاً بارزاً في المجتمع آنذاك.

و «المثقف» أو «المفكر» في بلد نام هو عادة أول من يحاول إيجاد

أساس للاتصال مع الآخرين. ويقول هالبرن، (Helpern)، عن المثقفين في الدول النامية إنهم[٣]:

> «ربما كانوا اول من تعلم من اسرتهم. وهم كثيراً ما يكسبون اصدقاءهم في المدرسة او في تنظيم سياسي... وهم اول من يثق بالغريب او الأجنبي على اساس المنافسة او المنطلق المشترك. وهم مستعدون لتبني عقائد جديدة بدلاً من القديمة. كما انهم اول من يحاول ان يجهر بشكوكه».

وتثبيتاً لصحة مقولة هالبرن هذه في المجتمع البحراني كان التعليم وسيلة لفك طوق العزلة عن الجماعات المنغلقة على نفسها، وفتح مجالات حوار وتمازج بين السنة والشيعة بطريق استخدام وسائل الثقافة العامة، وتحطيم التركيب الطبقي القديم واستبداله بنظام أكثر مرونة.

وفي المراحل الأولى من إدخال التعليم إلى البحرين، كان من الصعب على المجتمع أن يقبل وصول شخص متعلم ذي نسب متواضع إلى مركز اجتماعي مساوٍ لمركز زعيم تقليدي ما.

ولذلك كان استخدام التعليم لإجراء تغيير اجتماعي في البحرين محدوداً جداً. فكان تعليم الطلاب من ذوي النسب المتواضع يقتصر على المبادىء الأولية للتعليم، التي تؤهلهم للحصول على وظيفة «كاتب»؛ وذلك مراعاة للفكرة التقليدية السائدة التي كانت تقول بأن النسب الرفيع، وليس التعليم، هو ما يؤهل الإنسان لمراكز المسؤولية والسلطة.

وهكذا فإن المدارس لم يكن ينظر إليها كمعاهد تثقيفية تهيّىء الإنسان لمسؤوليات المستقبل. حتى أن الأسرة الحاكمة نفسها في البحرين تعبر عن رأيها في عدم حاجتها إلى التعليم بقولها: «مجالسنا مدارسنا»، أي أن الأبناء يكتسبون ثقافتهم من خلال حضورهم مجالس آبائهم والاستماع إليهم.

لكن هذا الموقف من التعليم بدأ يتغير مع مرور الزمن، وذلك من خلال ازدياد وسائل الإعلام، ومن خلال الشعور بحاجة البلاد إلى مواطنين متعلمين. وبذلك بدأ خريجو المدارس في دخول السلك الحكومي الوظيفي، وبدأت حدة المواقف المعادية للتعليم تخف.

وعند دراستنا لتطور التعليم في البحرين، نجد أن التعليم ينتظم في قطاعين، أولهما: المدارس الخاصة التي أسسها أشخاص أجانب لأغراض قومية أو دينية، وثانيهما: المدارس العامة التي أسسها البحرانيون أنفسهم ثم أُلحقت فيما بعد بقطاع الخدمات الحكومية.

وبالرغم من أن المدارس الخاصة لم تلعب دوراً هاماً في تطوير التعليم في البحرين. فإننا سندرس التعليم في هذا القطاع باعتباره أول دخول التعليم العصري إلى الجزيرة. ورغم أن اثنتين من المدارس الخاصة تأسستا قبل الحرب العالمية الأولى، إلّا أن تأثيرهما المحلي كان محدوداً جداً، حيث كانت إحداهما مدرسة لغير المسلمين والأخرى لغير العرب.

المدارس الخاصة

تأسست أول مدرسة للتعليم بالأُسلوب الغربي الحديث في البحرين على يد البعثة التبشيرية الأمريكية التي بدأت أعمالها سنة ١٨٩٢ في البلاد كبعثة مستقلة، ثم ألحقت منذ سنة ١٨٩٤ بالكنيسة الإصلاحية الأمريكية(٤).

وقد افتتحت السيدة زويمر هذه المدرسة في المنامة، ولم تكن تستوعب في السنوات الأولى من إنشائها غير عدد قليل من الفتيات البحرانيات، ولم يكن عدد طالبات كل صف يزيد عن ١٢ طالبة، وربما كان ذلك يرجع إلى عدم رغبة الآباء البحرانيين في تعليم بناتهم، من جهة، وإلى تدريس الدين المسيحي في هذه المدرسة، من جهة

أخرى[٥]، وبالرغم من هذه البدايات غير المشجعة فإن السيدة زويمر تابعت عملها بنشاط. وفي سنة ١٩٠٥ تم افتتاح مدرسة للبنين في مقر البعثة أيضاً. وهذا مشكوك فيه على ضوء موقف الأسرة الحاكمة من البعثات التبشيرية، كما يناقش قول أحد المبشرين، ريتشر (Julius Richer)، سنة ١٩١٠ بأن[٦]:

> «التعليم وقيام النساء بالعمل ما زال في مراحله الأولى (في الخليج)، وذلك نظراً للمعارضة الشديدة التي تلقاها هاتان الناحيتان»،

نتيجة ما يصفه ريتشر بـ «غباء وتعصب المسلمين» وقد انخفض عدد طلاب هذه المدرسة في الفترة ما بين ١٩١٠ ـ ١٩١٤، ويعلق أحد الكتاب العرب المسيحيين سنة ١٩٢٢ على هذه النقطة قائلاً[٧]:

> «لو ان البعثة اوقفت دعوتها إلى المسيحية، واقتصر عملها على الخدمات التعليمية والطبية، لكان نجاحها اكبر بكثير. إذ ان المسلمين بعامة، والعرب، بخاصة، متعلقون جداً بديانتهم ولن يقبلوا عنها بديلاً».

وفي سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ أغلقت مدرسة البنين بسبب نقص المساعدات المالية للمدرسة وقلة عدد طلابها. أما مدرسة البنات فقد تابعت عملها في وقت كان فيه معظم طالباتها من أصل إيراني ومن بنات الطبقة الفقيرة. إلّا أن عدد طالبات المدرسة بدأ يتزايد مع مرور الزمن، بسبب تغير موقف الآباء من تعليم بناتهم، وبسبب العناصر الأجنبية التي دخلت الجزيرة بعد اكتشاف النفط فيها. ففي العام الدراسي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ارتفع عدد الطالبات إلى ١٦٢ طالبة. وتعددت نشاطات المدرسة لتشمل المراحل من المرحلة التحضيرية إلى الثانوية مع شعبة لتخريج مدرسات للمرحلة الابتدائية. وكانت الهيئة التعليمية في ذلك العام مؤلفة من عشرة مدرسين يدرسون جدولاً كاملاً وخمسة مدرسين يعملون بعض الوقت.

أما في العام الدراسي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، فكان عدد الطالبات ٢٠١ طالبة، بينما كانت أسرة التعليم مؤلفة من اثني عشر مدرساً بجدول كامل. وقد قيل إن هؤلاء المدرسين لم يكونوا مؤهلين للتدريس، إذ لم يكونوا قد أتموا مرحلة التعليم الثانوي(٨).

ويرى الأستاذ عبد الملك الحمر في كتابه عن التعليم في البحرين بأن هذه المدرسة كانت تعلم تعليماً مشتركاً على مستوى المرحلة التحضيرية(٩). إلّا أن عدد الطالبات ارتفع سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٣٨٢ طالبة، وأصبحت أسرة التعليم تضم ثلاثةً وعشرين مدرساً ومدرسة. كما عدل مستوى مراحل التعليم حيث أصبح ثماني سنوات، ست منها ابتدائية واثنتان متوسطة.

أما المدرسة الخاصة الثانية التي تأسست في البحرين فكانت مدرسة لتعليم الفارسية لأبناء الأقلية الإيرانية في البحرين. والتاريخ الفعلي لافتتاح هذه المدرسة ليس محدداً. إذ يقول الأستاذ الحمر إنها تأسست سنة ١٩١٠، وكان اسمها «الاتحاد»(١٠)، لكن الحمر لا يشير إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات. أما ويندر، (Winder)، فيقول بأنها تأسست سنة ١٩٢٣، وكانت تسمى «مدرسة التربية». لكن ويندر يقر في نفس الوقت بوجود مدرسة إيرانية في الفترة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩٢١(١١). وقد استقى ويندر هذه المعلومات من رسالة خاصة وصلته من السير تشارلز بيلغريف. غير أن فاروقي، (Faroughy)، يؤكد وجود مدرسة كانت تسمى «التربية» بعد الحرب العالمية الأولى(١٢). وكانت خاصة بالإيرانيين، لكننا لا نجد ذكراً لوجود مثل هذه المدرسة لا في كتابات الريحاني ولا في كتابات الشيخ حافظ وهو الذي كان ناظر أول مدرسة عامة في البحرين في بداية العشرينات.

ونخلص إلى القول بأنه كانت هناك شبه مدرسة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، ثم أعيد تأسيسها على أسس رسمية سنة

١٩٢٣، وأطلق عليها اسم مدرسة «التربية»، الذي تحول فيما بعد إلى «مدرسة الاتحاد».

ومدرسة «الاتحاد» لا تزال موجودة حتى الآن، وتديرها هيئة إشراف من أشخاص إيرانيين يحملون الجنسية البحرانية، وترد الاعتمادات المالية لهذه المدرسة من مصدرين، الأول تبرعات الجالية الايرانية، والثاني الرسوم المرتفعة التي تجبى من الطلاب. وتدرس معظم المواد بالفارسية، بالرغم من أن اللغة العربية تدخل ضمن المنهاج وتستخدم في تدريس المرحلة الابتدائية، وبعد ذلك ينتقل الطلاب إلى المدارس الثانوية الحكومية. ولم تكن هناك أرقام محددة لعدد الطلاب في هذه المدرسة قبل الستينات.

وفي سنة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ كان عدد الطلاب لا يزيد على ٢٤٢ طالباً، ويرتفع هذا الرقم سنة ١٩٦٨ ليصبح ٢٩٥ طالباً وفي سنة ١٩٧١ يبلغ ٣٣٥ طالباً.

وخلال الستينات لم يكن عدد الفصول يزيد عن ستة، بينما لم يتجاوز عدد المدرسين التسعة، لكن هذا العدد ارتفع إلى اثني عشر مدرساً سنة ١٩٧١.

لقد تأسست في سنة ١٩٤٠ مدرستان خاصتان أخريان، الأولى واسمها «مدرسة القلب المقدس» وتديرها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والثانية «المدرسة الهندية» وتديرها الجالية الهندية في الجزيرة.

وقد اقتصر التدريس في المدرسة الأولى على مرحلتين فقط لعدة سنوات، وكان يشرف عليها مدرسون من خارج السلك الإكليركي. وفي سنة ١٩٥٣ وصلت أربع راهبات لتولي العمل في هذه المدرسة، وكان عدد الطلاب عند ذاك ٨٥ طالباً وطالبة ثم ارتفع سنة ١٩٥٨ ليصل إلى ٥٠٠ وعام ١٩٦٠ إلى ٨٥٠ طالباً موزعين على عشرة فصول، ويتولى تعليمهم خمسة وعشرون مدرساً، وفي سنة ١٩٧١ كان عدد الطلاب

٨٣٥ وعدد المدرسين ثلاثة وعشرين مدرساً.

وكان التدريس في هذه المدرسة يشمل مرحلة الحضانة ومدتها سنتان، والمرحلة الابتدائية، ومدتها أربع سنوات، والمرحلة المتوسطة ومدتها أربع سنوات أيضاً، وكانت الدراسة فيها مختلطة.

أما لغة التعليم في هذه المدرسة فهي الإنكليزية، وهذا ما يفسر شعبية هذه المدرسة بين الأوساط الميسورة والتي جعلتها أكبر مدرسة خاصة في الجزيرة، ومعظم طلابها من البحرانيين الميسورين أو غير البحرانيين.

أمّا المدرسة الهندية المختلطة التي تأسست في نفس العام، (١٩٤٠)، فكان يشرف عليها مجموعة من الجالية الهندية في البحرين، وطلابها كلهم من الهنود. وتشمل الدراسة فيها مرحلتي الحضانة والابتدائية. وقد كان عدد طلبتها، (طلاباً وطالبات)، في سنة ١٩٦٨ مئة وسبعين طالباً وطالبة، وارتفع هذا الرقم سنة ١٩٧١ إلى ٣١٩ طالباً وطالبة، بينما كان عدد المدرسين عند ذاك ثمانية عشر مدرساً. والمدرسة تموّل من قبل الجالية الهندية في الجزيرة.

وقد تأسست عام ١٩٥٦ مدرسة خاصة أخرى، سميت «المدرسة الباكستانية»، وكانت تدار من قبل الباكستانيين المقيمين في الجزيرة. الغرض من تأسيسها تعليم أبناء الباكستانيين فقط في البحرين. أما الدراسة فيها فكانت مختلطة وتشمل مرحلة الحضانة ومدتها سنتان والابتدائية ومدتها خمس سنوات والثانوية ومدتها خمس سنوات أيضاً.

ولغة التعليم في هذه المدرسة هي الأوردية، (الباكستانية الأدبية). وتدرس اللغتان العربية والإنكليزية في المرحلة الثانوية. أما الكتب المدرسية فكانت تستورد من الباكستان. وقد جرت العادة منذ ١٩٦٨ أن تصحح أوراق امتحان المرحلة الثانوية في كراتشي.

وتوجد في البحرين مدارس خاصة أخرى صغيرة مثل «مدرسة باكستان» و «مدرسة القديس كريستوفر» و «مدرسة العوالي» و «المدرسة

البحرانية الأمريكية» و «دار الحضانة» و «دار الحنان» و «روضة أطفال المحرق» وبعض مدارس الحضانة الأخرى.

وتلبي المدارس الأربع الأولى حاجات أبناء الأجانب المقيمين في البحرين. أما المدارس الثلاث الأخيرة فتدرس أبناء البحرانيين والعرب المقيمين على مستوى مرحلة الحضانة أو رياض الأطفال.

ولقد كانت كل المدارس الخاصة في البحرين قبل سنة ١٩٦١ تعمل مستقلة ودون أي شكل من أشكال الإشراف الحكومي عليها؛ الأمر الذي لم يكن يرضي البحرانيين الذين طلبوا مرات عديدة وضع هذه المدارس تحت إشراف إدارة التعليم.

وفي سنة ١٩٥٥ طالب تقرير عن التعليم في البحرين، وضعه مدير المعارف آنذاك، بوضع هذه المدارس تحت إشراف إدارة التعليم في البحرين وذلك «لتصحيح الأوضاع في هذه المدارس وضمان قيامها بأعمالها التعليمية والتأكد من أن مناهجها لا تتنافى مع المصالح الوطنية»[١٣].

وقد خوّل «قانون التعليم الخاص في البحرين» الذي صدر عام ١٩٦١ مديرية المعارف لحكومة البحرين بالإشراف الشامل على هذه المدارس. وتلا ذلك تعيين مفتشين على هذه المدارس التي خضعت منذ ذلك الحين للإشراف الحكومي الدقيق.

المدارس العامة

قبل إدخال التعليم الحديث إلى البحرين، كانت هناك بعض المدارس العربية التقليدية على شكل «كتاب»، أو «المطوع»، كما كانت تسمى محلياً.

وكلا الاسمين يعني «التطويع» أو «التوجيه» أو «التعليم». والغرض من إنشاء هذه المدارس هو، كما يفهم من التسمية، توجيه الطفل أخلاقياً

وتعويده الطاعة. وتعليمه المبادىء الأولية للثقافة. وكانت الأداة الدراسية الرئيسية هي حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب. بينما كان تدريس الكتابة والحساب يلعب دوراً أقل أهمية.

وكان المسؤول عن أي من هذه المؤسسات شخصاً يسمى محلياً «الملا» أو «المطوع» وهو في كثير من الأحيان مسؤول عن أحد المساجد في حي أو جزء منه. وكان يقوم بهذا العمل التعليمي ليؤمن دخلاً إضافياً لنفسه. أما مكان التدريس فكان إما بيت الملا أو زاوية في أحد الحوانيت العامة. أما الرسوم فيدفعها الطلاب كل يوم خميس إما نقداً أو عيناً بحسب ظروف أسرة الطالب. وكانت هذه الرسوم تسمى «الخميسية».

ولم تكن مدة الدراسة في هذه المدارس محددة، بل كانت تعتمد على سرعة الطالب أو الطالبة في حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب. وعندما كان الطالب يفلح في ذلك، جرت العادة أن يقام احتفال بهذه المناسبة. وخلال هذا الاحتفال يرتدي الطالب أو الطالبة أفضل ثيابه، ثم يطوف بمنازل الجيران تتبعه ترانيم المنشدين عند كل بوابة. وكان هذا الاحتفال يسمى «الختمة»، أما الترانيم فتسمى «التحميدة».

وبعد إتمام هذه المرحلة التعليمية تعود الفتيات إلى منازلهن حيث لا يرين الأماكن التي طفن بها مرة ثانية إلّا بعد الزواج. أما الأولاد فيبحثون عن عمل يكون في الغالب مشابهاً لعمل آبائهم.

ويصف شاهد عيان هذا الطراز من المدارس سنة ١٩١٤ في البحرين قائلاً[(١٤)]:

> «تقام هذه المدارس احياناً في المنازل واحياناً اخرى في السوق العامة بين ضجيج وصخب التجارة الشرقية وبين رائحة السمك والجراد والفاكهة المتعفنة واكوام ورائحة الروث القريبة، مما يجعل وصول الهواء النقي إلى الأولاد داخل «المدرسة» مستحيلاً. وغالباً ما تكون المدرسة دون نوافذ.

> وقد اعتاد المعلم ان يجلس على الأرض من شروق الشمس وحتى مغيبها على مدى ستة ايام في الأسبوع. ونادراً ما يكون في المدرسة اكثر من معلم واحد يسمى «الملا» او «مطوع»، وهو رجل متعصب يجيد القرآن (الكريم) ولا يدرس غير القرآن، إذ ان القرآن هو الكتاب الوحيد الذي يعتمد للتدريس. ويدرس الأولاد الكبار مبادىء الثقافة العامة بشكل اخص. ولا تدرس اية سورة من القرآن إلّا بعد حفظ السورة التي قبلها وذلك عن طريق ترديد الطلاب لما جاء في هذا الكتاب. وكل الأولاد يقراون بصوت عالٍ على طريقة الإنشاد ويحنون اجسامهم للامام وللخلف اثناء هذه القراءة».

من الكلام السابق، خاصة بدءاً من قوله «اعتاد المعلم أن يجلس على الأرض» يعيطينا ـ إذا ما أهملنا قوله «الملا المتعصب» ـ صورة صادقة عن هذه المدارس التي استمر وجودها بشكل محدود حتى الخمسينات، خصوصاً في المناطق النائية من البحرين.

ويمكننا تقسيم التحول في التعليم من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب الحديث إلى ثلاث مراحل تقريباً وإن كانت هناك تقسيمات فرعية لهذا التحول سوف ندرسها مع المواضيع التي ترتبط بها، وهذه المراحل الرئيسية هي، بالمقياس التاريخي، فترة التأسيس خلال العشرينات والثلاثينات، وفترة النمو خلال الأربعينات والخمسينات، فترة التطور الحديث بدءاً من الستينات.

وبالرغم من أن هناك سمات واضحة تميز كل فترة من هذه الفترات إلّا أنه لا يوجد خط فاصل واضح بينها.

مرحلة التأسيس

تشير كل سجلات الحكومة ومديرية التعليم في البحرين إلى أن التعليم الحديث دخل إلى الجزيرة لأول مرة، بافتتاح «مدرسة الهداية الخلقية» سنة ١٩١٩ في الجزء الشمالي من المحرّق وبمساهمة عامة

من المواطنين. وقد اعتمدت الحكومة هذا التاريخ، (سنة ١٩١٩)، رسمياً في احتفالها بـ «اليوبيل الذهبي للخدمة التعليمية» سنة ١٩٦٩. لكن بعض المصادر يشير إلى أن هذا التاريخ ليس صحيحاً.

وتفسر المصادر الحكومية اعتمادها لهذا التاريخ قائلة بأن الشيخ عبد اللّه بن عيسى قرر، بعد زيارته لإنكلترا سنة ١٩١٩، إدخال نظام التعليم بالأسلوب الحديث إلى الجزيرة على غرار النظام المتبع في المعاهد التعليمية التي شاهدها أثناء زيارته.

وبالرغم من أن الشيخ عبد اللّه قد استقر رأيه على هذه الفكرة سنة ١٩١٩، إلّا أن العمل بالنظام الحديث لم يبدأ إلّا فيما بعد. وهناك عدة أدلة تدعم هذا الرأي.

أحد هذه الأدلة هو أن الشيخ عبد اللّه لم يرجع من زيارته لإنكلترا إلّا في أواخر سنة ١٩١٩، حيث لم يكن هناك فترة كافية من تلك السنة لجمع الاعتمادات وبناء مدرسة.

وهناك دليل آخر وهو أن ديكسون، (Dickson)، المقيم البريطاني في البحرين في ذلك الوَقت يذكر في أوراقه الخاصة أن الشيخ عيسى بن علي، والد الشيخ عبد اللّه لم يعقد اجتماعاً ليناقش مع قطاعات المجتمع المختلطة إمكانية بناء مدرسة وجمع الاشتراكات العامة إلّا في أوائل سنة ١٩٢٠. وطالما أن مسألة تمويل المدرسة كانت تناقش سنة ١٩٢٠، فإننا نخلص إلى القول بأن المدرسة لم تبنَ حتى في تلك السنة ١٩٢٠.

ونضيف إلى هذه الأدلة ما ذكره الريحاني، عند زيارته للبحرين سنة ١٩٢٣، ومشاهدته لـ «مدرسة تمهيدية صغيرة» أقيمت حديثاً في المحرق.

وانطلاقاً من الأدلة السابقة، يمكننا القول إن سنة ١٩٢١ هي التاريخ المعقول لبدء التعليم الحديث في البحرين.

ولم يخل إنشاء هذه المدرسة الأولى من المصاعب البدائية، بسبب

الخلاف بين العرب والإيرانيين حول المنهاج المقترح لها.

ويشير ديكسون، (Dickson)، إلى أن العرب وعدوا في اجتماع سنة ١٩٢٠ مع الشيخ عيسى بن علي بتقديم ١٢٠ ألف روبية لهذا المشروع، بينما لم تزد مساهمة الإيرانيين عن ٧ آلاف روبية.

وقد وعد الإيرانيون بتقديم مساعدة أخرى قدرها ١٠٠ ألف روبية بشرط أن تدخل دراسة اللغتين الإنكليزية والفارسية في المنهاج. لكن الحكومة رفضت هذا الطلب، وتراجع الإيرانيون عن وعدهم بالمال(١٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة أنشأت «لجنة التعليم» برئاسة الشيخ عبد اللّه بن عيسى للإشراف على هذه المدرسة، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من كبار وجوه السنة، بينما أبعد الشيعة عنها(١٦). وكانت «مدرسة الهداية» أول مدرسة عصرية عامة تفتتح في منطقة الخليج العربي. وكان أول مدير لها الشيخ حافظ وهبه، وهو مصري، وقد ساعده في إدارتها مدرس سوري اسمه محمد اليماني.

ولقد اتسع عمل لجنة التعليم بافتتاح مدرسة «الهداية الثانية» في المنامة سنة ١٩٢٣.

وأدى ترحيل الإنكليز للشيخ حافظ وهبه سنة ١٩٢٢ ـ بحجة أنه داعية سياسي ـ إلى خلق مصاعب في وجه هاتين المدرستين. وقد لجأت اللجنة إلى الاعتماد على عدد من المدرسين السوريين لتسيير أمور المدرستين(١٧) فاستلم إدارة المدرستين والإشراف عليهما رئيس البعثة التعليمية السورية عثمان الحوراني.

وكان المنهاج، كما هو متوقع، في السنوات الأولى، دينياً في معظمه، فيما عدا المبادىء الأولية للقراءة والكتابة والحساب، التي اقتبست من مناهج بلدان عربية أخرى. أما حضور الطلاب في هاتين المدرستين فلم يكن كافياً. إذ كانوا يتغيبون في موسم صيد اللؤلؤ أو الصيف عندما تترك أسرهم المدن وتذهب إلى شواطىء البحر. بالإضافة

إلى غيابهم في شهر رمضان عندما تفرض أسرهم عليهم قراءة القرآن في المنازل حتى وقت متأخر من الليل فلا يستطيعون الحضور إلى المدرسة في النهار.

ويقول أحد تقارير المدرسة سنة ١٩٢١ بهذا الصدد(١٨):

«يتبين لنا من اللائحة المذكورة سابقاً ان ٢٥ طالباً توقفوا عن الحضور إلى المدرسة قبل بداية شهر رمضان وذلك لأن منازلهم بعيدة جداً عن المدرسة او لأن اسرهم تركت المدن إلى شاطىء البحر. كما ان ٣٥ طالباً تغيبوا في الأيام العشرة الأولى من رمضان، ويفسر بعضهم غيابه بأن اباءهم اجبروهم على قراءة القرآن حتى ساعة متاخرة من الليل بحيث لم يستطيعوا حضور المدرسة في النهار، وقد حاولت جاهداً نصح آبائهم عن طريق حاجب المدرسة ولكن دون جدوى. ولا يوجد في المدرسة الآن سوى ٨٠ طالباً».

ويقول أحد التقارير الحكومية المبكرة حول نتائج السنوات الدراسية الأولى(١٩):

«لم يكن الأولاد قادرين على القراءة والكتابة بعد قضاء سنتين في المدرسة. اما الطلاب الذين تابعوا دراستهم فيها لعدة سنوات فلم يكونوا قادرين بعد تركها على القيام بابسط الوظائف في السلك الحكومي. ومن المؤكد ان السبب في ذلك هو ان معظم اعضاء لجنة التعليم كانوا مهتمين بمصالح اصدقائهم واقرباهم المالية اكثر من اهتمامهم بالتعليم نفسه».

وقد أخذت اللجنة على عاتقها سنة ١٩٢٧ افتتاح مدرستين جديدتين في الحد و الرفاع، إضافة إلى المدرستين القديمتين في المحرّق والمنامة.

ولقد أدى نمو هذه المدارس، التي كانت تقتصر على تعليم أبناء السنّة، إلى خلق شعور لدى الشيعة بضرورة حصول أبنائهم على تعليم

حديث، ولذلك شكل هؤلاء لجنة من وجهائهم لجمع الأموال لتغطية نفقات إنشاء مدارس خاصة بهم، وحضر السير تشارلز بيلغريف، مستشار الشيخ، اجتماعات هذه اللجنة ليقدم لها الإرشادات الضرورية!! ويعلق على أعمال هذه اللجنة قائلاً[٢٠]:

> «كان الشيعة فقراء، ومع ذلك فقد جمعوا عدة آلاف من الروبيات كمساهمة منهم».

ويضيف معلقاً على أعضاء اللجنة أنفسهم:

> «لقد كان الشيعة اقل ثقافة من (السنة)، إذ ما من احد منهم كانت لديه فكرة عن كيفية إدارة مدرسة».

أنشأت «لجنة الشيعة» المدرسة الجعفرية وكانت مؤلفة من أربعة فصول.

وبعد مضي سنة استطاعت لجنة الشيعة إقامة مدرسة شيعية أخرى في قرية الخميس تحت اسم «المدرسة العلوية».

وحيث نجد أن «لجنة السنة» قد استقدمت مدرسين لمدارسها من سوريا، فإن «لجنة الشيعة» اتجهت إلى العراق لاستقدام مدرسين منها.

وفي نفس السنة، ١٩٢٨، قامت «لجنة السنة» بخطوتين متقدمتين، وكانت الأولى افتتاح أول مدرسة عامة للبنات في منطقة الخليج، أما الثانية فكانت إرسال ثمانية طلاب، (من الأولاد)، إلى بيروت لاستكمال تعليمهم العالي فيها[٢١].

لكن افتتاح المدرسة العامة للبنات أثار احتجاج العناصر المحافظة في الطائفة السنية، وكانت حجتهم في ذلك، كما يقولون:

> «إذا تعلمت الفتيات القراءة والكتابة فلا شيء يمنعهن عن مراسلة الرجال دون معرفة أولياء امورهن».

وقد تصدى أئمة المساجد المحليين لهذه البدعة بقوة وعنف حتى أنهم هاجموا افتتاحها في خطب الجمعة.

أما قطاعات المجتمع الأكثر وعياً، ومن بينهم بعض الشيوخ، فقد قدموا مساعدات محدودة لهذه المدرسة سراً، مراعاة منهم لشعور الأغلبية التي تعارض تعليم البنات.

وكانت المدرسة لدى افتتاحها تجربة محدودة ومقتصرة على منزل استأجرته اللجنة، ومن هذا المنزل الصغير بدأت أولى الخدمات التعليمية للبنات في البحرين.

وكان من بين الطلاب الثمانية الذين أرسلوا إلى بيروت ثلاثة من أبناء الأسرة الحاكمة وعندما عاد هؤلاء الطلاب الثمانية بعد سنتين، كان ثلاثة منهم فقط قد حققوا مطامحهم. وقد انضموا حال عودتهم إلى سلك التدريس في البحرين. وقد أصبح أحدهم فيما بعد مديراً للتعليم في الجزيرة، ثم وزيراً للتربية...

وهكذا نجد أنّه في سنة ١٩٢٨ كان هناك سبع مدارس عامة في البحرين، خمس منها، بما فيها مدرسة البنات، تحت اسم مدارس الهداية، وتديرها لجنة السنة، أما المدرستان الأخريان فتديرهما لجنة الشيعة.

وقد بدأت المساعدات الحكومية للمدارس العامة منذ سنة ١٩٢٥. لكن من الواضح أن الحكومة أصبحت فيما بعد غير راضية عن طريقة إدارة هذه المدارس ولا عن تسيير أمورها المالية وهذا ما حدا بها إلى محاولة وضع هذه المدارس تحت إشرافها، الأمر الذي أثار معارضة لجنتي السنة والشيعة.

وتجاه هذه المعارضة من قبل اللجنتين، لجأت الحكومة إلى التهديد بقطع مساعدتها المالية لها، مما جعل اللجنتين تقبلان بالإشراف على المدارس التي تديرانها. فعينت الحكومة فائق أدهم، وهو خريج الجامعة الأمريكية في بيروت، مفتشاً عاماً على هذه المدارس.

وكان أول أعمال السيد فائق أدهم في البحرين هو افتتاح مدرسة ثانية

للبنات أصبحت زوجته مديرة لها فيما بعد. أما أعماله الأخرى فقد تضمنت تعديل الأسلوب الإداري للمدارس، وإدخال مناهج جديدة على غرار المناهج اللبنانية. وألغيت من المناهج المواد الحديثة مثل الفيزياء والموسيقى والرياضيات، إذ كانت تقدم إلى الطلاب بشكل مشوّه. كما عدلت رواتب المدرسين وخفضت ساعات عملهم، الأمر الذي استدعى تجنيد مدرسين جدد.

وذكر في سنة ١٩٣٠ أن عدد طلاب المدارس العامة الثماني كان ٥٠٠ طالب و ١٠٠ طالبة.

لكن هذه التنظيمات الجديدة لم ترض المدرسين الذين أعلنوا الإضراب في الأول من كانون الثاني/يناير سنة ١٩٣٠، يدعمهم مديرا مدرستي المنامة والمحرّق وطلاب هاتين المدرستين، وقدموا مطالبهم إلى الحكومة وإلى اللجنتين التعليميتين للسنة والشيعة.

وكانت هذه المطالب تتلخص في التالي[٢٢]:

١ ـ يجب ألا تغير أجور المدرسين نتيجة تخفيض ساعات عملهم.

٢ ـ يجب أن يكون تعيين المدرسين على أساس وظائف دائمة.

٣ ـ يجب على المفتش العام مراعاة آراء مديري المدرستين عند معالجته للأمور المتعلقة بالمنهاج.

وجاء رد فعل الحكومة سريعاً، إذ قبضت على عثمان الحوراني واثنين من رفاقه ورحلتهم عن الجزيرة. وفي الخامس عشر من شباط/فبراير هدأ الموقف واستتب النظام، وفرضت الحكومة إشرافاً أكثر تشدداً على هذه المدارس من خلال سلطات المفتش الجديد. كما قلصت سلطات لجنتي التعليم إلى درجة لجان استشارية، ثم حلتا فيما بعد. أما فائق أدهم فقد عين مديراً للتعليم، وكان ملزماً باستشارة تشارلز بيلغريف، مستشار الشيخ. وبالتالي استكمل مستشار حكومة البحرين

الإنكليزي وضع يده على التعليم هو وزوجته السيدة بيلغريف، التي أشرفت على مدارس البنات تساعدها في ذلك السيدة وفيقة طبارة ناير وهي أخت زوجة السيد أدهم وخريجة معهد المعلمين البريطاني في سوريا. وقد استمرت السيدة ناير في عملها هذا إلى أن غادرت السيدة بيلغريف البحرين سنة ١٩٥٧ فأصبحت هي مديرة لإدارة تعليم البنات.

واستمر السيد أدهم في مركزه كمدير للتعليم في البحرين حتى السنة الدراسية ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ التي حدثت خلالها تغييرات هامة في التعليم في الجزيرة.

ولعل أهم هذه التغييرات هو دمج المدارس السنية والشيعية معاً وبخاصة في المنامة. فعندما تم بناء المدرسة الجعفرية الجديدة سنة ١٩٣٠ والتي كانت تتسع لخمسمئة طالب، قررت الحكومة اعتبارها مدرسة غير مقتصرة على فئة معينة، وحولت الطلاب من الطائفتين إليها. أما مدرسة المنامة للبنين التي كانت تخص طائفة السنة فقد أصبحت مدرسة موسعة لبنات الطائفتين السنية والشيعية. وكانت هذه الفرصة هي المرة الأولى التي يتاح فيها لبنات الطائفة الشيعية تلقي العلم.

ولقد كانت هناك معارضة لهذا الدمج من قبل الطرفين المتنازعين ـ السنة والشيعة ـ لكن ثبت فيما بعد أن هذا الدمج هو أهم الخطوات التي اتخذت من أجل تمازج الطائفتين واندماجهما.

كما اتخذت خطوة عكسية كانت الأساس للتقسيمات المقبلة ضمن الإدارة. وهذه الخطوة هي السماح بوجود مناهج للبنات مستقلة عن مناهج البنين. وقد اعتمد استقلال المناهج هذا كسياسة رسمية سنة ١٩٤٠. لكن هذا الأمر كان من أصعب العقبات التي أعاقت تطوير التعليم في البحرين في الأربعينات والخمسينات.

أما التعليم الابتدائي فقد وضع على أسس أكثر حداثة في الثلاثينات. إذ جعلت مرحلة ما قبل الابتدائي أي المرحلة التحضيرية، ثلاث سنوات، بينما حددت مرحلة التعليم الابتدائي بأربع سنوات. على أن يبدأ تسجيل الطلاب في المدارس عند سن السادسة.

لكن بعض المؤلفين يشك في وجود مدارس للمرحلة التحضيرية في تلك الفترة، (أي الثلاثينات)، ويقول ويندر، (Winder)، مثلاً، معتمداً على تقرير الحكومة سنة ١٩٥١ بأن التعليم التحضيري لم يبدأ إلّا في السنة الدراسية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، أما الحمر فيقول بأن التعليم في هذه المرحلة بدأ سنة ١٩٤٣، ويعتمد في قوله على تقرير حكومي صادر في تلك السنة.

وفي الحقيقة، كان التقريران لسنتي ١٩٤٣ و ١٩٥١ يخصان بالذكر مدارس تحضيرية معينة وليس التعليم التحضيري ككل. إذ أن هناك مصادر أكثر قدماً من هذين التقريرين، مثل جريدة **البحرين** التي تذكر في عددها الخامس عشر الصادر في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٣٩ وجود المدارس التحضيرية في مقال تشكو فيه من ازدحام الفصول في بعض هذه المدارس.

ولذلك لدينا سبب معقول للاعتقاد بأن التعليم التحضيري بدأ في البحرين خلال تسلم السيد فائق أدهم التعليم.

ولقد كانت الأهداف المعلنة للتعليم التحضيري هي[٢٣]:

> «إعطاء الطالب شخصية مستقلة، وتدريبه، وخلق عادات جيدة وحواس مرهفة وقدرة كبيرة على الملاحظة لديه».

أما المنهاج فكان يتألف من مبادىء القراءة والكتابة والحساب ومحفوظات من القرآن والتعاليم الدينية والأناشيد. وفترة الدراسة اليومية صباحية فقط.

ومتى انتقل الطالب إلى التعليم الابتدائي وجب عليه حضور المدرسة

صباحاً وبعد الظهر ولمدة خمسة أيام في الأسبوع، بينما يقتصر يوم الخميس على الصباح فقط، وكانت مدة كل حصة ٤٥ دقيقة، وكان على المدرس أن يدرس ٤٣ حصة أسبوعياً.

أما عدد الفصول فكان مساوياً لعدد المدرسين في المدرسة آنذاك، بمن فيهم المدير الذي كان من المفروض أن يدرس نفس عدد الدروس التي يدرسها أي مدرس آخر بالإضافة إلى مهمات الإدارة(٢٤).

واتخذت خطوة جديدة في عهد إدارة السيد أدهم، وهي إحداث فصلين دراسيين فنيين سنة ١٩٣٦، كان أحدهما تابعاً لمدرسة المحرّق للبنين والآخر تابعاً لمدرسة المنامة للبنين. ثم عين مدرسان لبنانيان لتعليم الطلاب مبادىء التجارة والميكانيك لفترة دراسية مدتها سنتان(٢٥).

إلّا أنه تم في السنة التالية استحداث مدرسة فنية مستقلة في المنامة، وحوّل إلى هذه المدرسة طلاب الفصلين السابقي الذكر. وتمت إضافة فصلين جديدين إلى فصلي التجارة والميكانيك وهما الحدادة والخراطة. وكانت مسؤولية إدارة هذه المدرسة الجديدة من اختصاصات إدارة الكهرباء. وكان يقبل فيها كل طالب أتم سنة أو سنتين دراسيتين في المرحلة الابتدائية.

وفي نهاية فترة التأسيس، حوالى سنة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، لم يكن عدد المدارس يزيد عن الثماني. منها ثلاث مدارس في المنامة، واحدة للبنين وواحدة للبنات والمدرسة الفنية، أما المحرّق فكانت بها مدرسة للبنين وأخرى للبنات. بينما كانت هناك مدرسة واحدة في كل من الرفاع والحد والخميس.

وقد ذكر في نهاية العام الدراسي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ أن عدد الطلاب في البحرين وصل إلى ١٥٨٩ طالباً، أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٣٠. ومقابل الزيادة في عدد الطلاب لم يزد عدد المدارس في الفترة

ما بين ١٩٢٨ ـ ١٩٣٨ سوى مدرسة واحدة، (من سبع إلى ثماني مدارس). وقد أدى ذلك إلى ازدحام الصفوف بالطلاب، وهذا ما دعا إلى دراسة تقييمية لجدوى التعليم في مثل هذه الصفوف؛ وعبرت جريدة **البحرين** في عددها الخامس عشر في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٣٩ عن الاستياء العام من هذا الازدحام وانتقدت الجريدة في مقالها كلاً من المدارس التقليدية والعصرية للأسباب التالية:

١ ـ ازدحام صفوف المدارس التحضيرية بعدد من الطلاب يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ طالباً.

٢ ـ وجود مدرستي المنامة والمحرّق في أماكن نائية تجعل الطلاب يلاقون مشقة في الوصول إليهما.

٣ ـ وجوب قيام إدارة التعليم بتأمين نقل الطلاب والمدرسين إلى المدارس.

كما ذكرت الجريدة في مقالها أن المستوى الثقافي للمدرسين كان ضعيفاً وأن المدرس غير المثقف لن يفيد الطلاب بشيء. وأن على المدرس الناجح أن يكون:

> «معافى بدنياً وملماً بشكل جيد بالمادة التي يدرسها، وان ينظم وقت تدريسه ولا يلجا إلى ضرب الطلاب».

كما يأتي المقال على ذكر مدارس «الكتّاب» التقليدية التي كانت لا تزال موجودة ويصفها بأنها قذرة وتسيء تثقيف الطالب، وبأن المعلمين في هذه المدارس كانوا يضغطون على أولياء أمور الطلاب كي يمنعوهم من إرسال أبنائهم إلى مدارس أفضل.

وقد استغلت الحكومة فرصة استقالة فائق أدهم وزوجته وعودتهما إلى بلادهما بعد ضغوط شعبية، وعدلت الموقف بحيث عينت خبيراً إنكليزياً في التعليم هو المستر فالنس، (Mr. A. Falness)، الذي كان يعمل في إدارة التعليم بالعراق. وقام المستر فالنس بتقييم الموقف واستقصاء

المطالب المحلية العامة ثم قدم تقريره سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ بعد أن ضمنه بعض التوصيات.

ولكي يتمكن فالنس من تحقيق توصياته، قامت الحكومة بتعيينه مديراً للتعليم في البحرين. وقد تميزت فترة إدارته بتقسيم التعليم في الجزيرة إلى ثلاثة أقسام: تعليم البنين بإدراته هو، وتعليم البنات بإدارة السيدة بيلغريف، والتعليم الفني بإشراف السير تشارلز بيلغريف المباشر.

واستمر هذا التقسيم طيلة عقدين من الزمن تطور خلالهما كل قسم بشكل مستقل عن الأقسام الأخرى. وهذا التطور سنبحثه في الفصل التالي الذي يتناول مرحلة النمو التعليمي في البحرين.

مرحلة النمو (١٩٤٠ ـ ١٩٥٩)

أ ـ تعليم البنين

كان الاسم الرسمي لإدارة تعليم البنين هو «مديرية معارف تعليم البنين».

وقد كان من أول الأعمال التي قام بها المستر فالنس لتحقيق مقترحاته هو افتتاح ثلاث مدارس جديدة، اثنتان منها للبنين في قرى سترة، والبديع، والثالثة مدرسة للبنات في الحد. وكان الهدف من ذلك تخفيف الضغط على المدارس القديمة ونشر المدارس على أوسع مساحة ممكنة في البلاد.

وكان أحد مقترحات المستر فالنس هو تطوير التعليم الثانوي في الجزيرة، فافتتح أول معهد للتعليم الثانوي في البحرين سنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ وقد تأسس تحت اسم «الكلية» أو «كلية المنامة»، وكان الهدف من هذه الكلية هو انتقاء خيرة الطلاب الذين أتموا التعليم الابتدائي والذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ ـ ١٤ سنة وتقديم أوسع تعليم وثقافة لهم وصقل شخصياتهم بحيث يتسنى لهم فيما بعد العمل في إحدى

إدارات الحكومة أو الالتحاق بمديرية المعارف كمدرسين[٢٦].

أما مدة الدراسة في هذه الكلية فكانت ثلاث سنوات، وكان التعليم فيها باللغة الإنكلزية على غرار المنهاج الهندي. وقد قام المستر فالنس نفسه باختيار أول دفعة من الطلاب وعددهم ثلاثون طالباً، وتم إنشاء قسم داخلي لطلاب المناطق النائية من الجزيرة. وبعد مرور سنة تم تغيير اسم الكلية إلى «ثانوية» أو «المدرسة الثانوية».

استمر المستر فالنس في منصبه كمدير لإدارة التعليم سنتين، خلفه بعدها المستر ويكلين لمدة أربع سنوات، ثم جاء بعد المستر ويكلين المستر ويللي الذي خدم عدة أسابيع فقط حل مكانه بعدها السيد أحمد العمران في أواخر سنة ١٩٤٥ الذي استمر في هذا المنصب مدة طويلة.

وخلال هذه السنوات المبكرة أدخلت الإدارة البريطانية تعديلات على نظام التعليم، أهمّها:

تخفيض ساعات عمل المدرسين والطلاب، وتنظيم ظروف عملهم كما تم استحداث رواتب دائمة بعلاوات سنوية للمدرسين، وتم إدراج أسمائهم، باستثناء أسماء معلمي «الكتاب»، في ميزانية الحكومة.

كما حددت درجات المدرسين ومستوى ثقافاتهم المطلوب. وألغي النظام الذي كان الطلاب يدفعون بموجبه ثمن كتبهم ومعداتهم المدرسية، إذ تم إيجاد مخزن مركزي تابع لمديرية المعارف لتزويد الطلاب بالقرطاسية والكتب والمعدات المدرسية مجاناً، وبذلك أزيلت العقبة التي كان يصعب على أبناء القطاعات الفقيرة والمتوسطة من المجتمع تخطيها للحصول على علومهم.

وفي محاولة للتخلص من ازدحام الصفوف في المدارس تم تحديد السن الأدنى للقبول في المدارس التحضيرية بثماني سنوات بدلاً من ست أو سبع سنوات. كما خفض عدد الطلاب من كبار السن أو المتزوجين في المراحل العليا من التعليم، وتم تحديد لنسبة قبولهم.

وبدلاً من الاستعانة بالقرآن الكريم كوسيلة لتعليم القراءة لطلاب التحضيري تم استخدام كتب جديدة لهذه الغاية. وبذلك تحولت مدارس القرى التقليدية إلى مؤسسات تعليمية غير دينية، واقتصر عمل المعلمين السابقين، (الملّا)، على تعليم الدين الإسلامي فقط.

هذا بالإضافة إلى أن كل المدارس الحكومية في البحرين تم إصلاحها بحيث أصبحت في حالة فنية جيدة.

وخلال هذه الفترة، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ازداد عدد مدارس البنين من خمس إلى ثلاث عشرة مدرسة، بما فيها المدرسة الثانوية. كما ازداد عدد الطلاب إلى ١٧٥٠ طالباً، وعدد المدرسين إلى ٨٢ مدرساً.

وفي عام ١٩٤٣ نجح المستر ويكلين، بمساعدة المركز الثقافي البريطاني في كل من البحرين والقاهرة، في جلب عدد من المدرسين المصريين ليعملوا في إدارة التعليم بالبحرين وفي المدرسة الثانوية بشكل خاص. وقد بدأ هؤلاء المدرسون أعمالهم سنة ١٩٤٤ كأول بعثة تعليمية مصرية في الجزيرة. ومنذ ذلك الحين بدأت خطط المدارس تنحو منحى المنهاج المصري.

ويعطينا السيد أحمد العمران صورة عن الموقف التعليمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ يقول في تقريره سنة ١٩٥٥:

> «عندما استلمت هذا المنصب لم يكن هذا المستوى من التعليم (الثانوي) يستحق الذكر. فقد كان مؤلفاً من صفين فقط تحت اسم مدرسة ثانوية».

وفي نفس تلك الفترة، (أي سنة ١٩٤٥)، كان عدد طلاب المرحلة الثانوية لا يتجاوز ٣٦ طالباً، بينما كان عددهم سنة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ يصل إلى ٥٠ طالباً. إلّا أن عدداً منهم ترك المدرسة ليحصل على

وظيفة، دون أن يتقدم طلاب جدد بدلاً عنهم.

وفي سنة ١٩٤٧ جرى تطور جديد باستحداث صفوف مسائية في المدرسة الثانوية تحت اسم «القسم الخاص» وذلك لتدريب طلاب المدرسة الثانوية الراغبين في أن يصبحوا مدرسين في المرحلة الابتدائية. لكن هذا التدريب لم يلغ من أهمية الدراسة الصباحية لهؤلاء الطلاب. وقد تم منح ١٥ روبية لكل طالب شهرياً لتشجيع الطلاب على الانضمام إلى هذه الصفوف المسائية.

وكانت المواد الرئيسية في هذه الصفوف هي علم النفس وطرق التدريس العامة والخاصة، النظرية والعملية. بالإضافة إلى الصفوف التجريبية.

وجاءت استجابة طلاب المرحلة الثانوية لهذه الدراسة المسائية مرضية، وربما كان سبب ذلك هو المنح المالية المقدمة والأمل في تأمين مستقبلهم.

ونظراً للضغط الطلابي في المرحلة التحضيرية في الفترة ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ فقد تم تخفيض مدة الدراسة في هذه المرحلة من ثلاث سنوات إلى سنتين وبذلك أصبحت فترة مراحل الدراسة على الشكل الآتي: سنتان للمرحلة التحضيرية، (من سن الثامنة إلى العاشرة)، وأربع سنوات للمرحلة الابتدائية وأربع سنوات للثانوية. لكن هذا التصنيف كان نظرياً فقط، إذ أن أعمار الطلاب في المراحل الثلاث كانت فوق السن التي يحددها القانون لكل مرحلة. ففي إحدى السنين كان متوسط أعمار الطلاب في المرحلة الثانوية ١٨ ـ ١٩ سنة، وهذا المعدل يزيد عن المعدل المفترض.

ثم حصل تطور جديد في الخمسينات في حقل تعليم البنين، إذ أقيمت ثانوية جديدة في المنامة سنة ١٩٥١ وزودت هذه المدرسة بوسائل تعليمية أكثر عصرية من ذي قبل مثل المخابر وغرف التدريس

الكبيرة ومكتبة عصرية وساحة كبيرة للطلاب.

وكانت فترة الدراسة في المرحلة الثانوية تقسم إلى جزأين: الأول ومدته سنتان ويتضمن دراسة المواد العامة، والثاني مدته سنتان وفيه يتجه الطلاب إلى الاختيار بين الاختصاص العلمي أو الاختصاص الأدبي. وفي سنة ١٩٥٢ تم استحداث الدراسات التجارية في منهاج المرحلة الثانوية إضافة إلى الاختصاصيين السابقين، كما تم سنة ١٩٥٣ تأسيس فرع لتخريج المعلمين بدلاً من نظام الصفوف المسائية. وكان طلاب هذا الفرع يمنحون ستين روبية شهرياً طيلة فترة تدريبهم وكان منهاج كل اختصاص من هذه الاختصاصات الأربعة مستمداً من المنهاج المصري.

أما أهداف المدرسة الثانوية فقد كانت تزويد الطالب البالغ بمبادىء الثقافة العامة التي تؤهله لأن يكون عضواً في المجتمع وبالمعرفة العلمية التي تمكنه من متابعة دراسته الجامعية[٢٧].

وفي عام ١٩٥١ تم إنشاء قسم داخلي ملحق بالمدرسة الثانوية ليبيت فيه الطلاب البعيدون عن المنامة ـ مقر المدرسة. وكان هذا القسم مخصصاً لطلاب المدرسة الثانوية والمدرسة الفنية وبعض الصفوف العليا في المدارس الابتدائية. كما كان يبيت فيه عدد من الطلاب العرب الخليجيين. فقد ذكر سنة ١٩٥٥ أن عدد الطلاب الملتحقين بالقسم الداخلي بلغ مائة طالب، ومن بينهم ثلاثة عشر طالباً من أبناء الخليج.

وقد شهدت الخمسينات نمواً كبيراً في تعليم البنين بالبحرين، حيث افتتح عدد جديد من المدارس. وإحدى هذه المدارس كانت «مدرسة السليمانية» التي تأسست سنة ١٩٥٧ والتي كانت تتسع لألف طالب وبذلك كانت أكبر مدرسة ابتدائية في منطقة الخليج آنذاك.

وأعلن في الخمسينات أن أهداف مرحلة التعليم الابتدائي هي:

«نشر الثقافة العامة بين افراد الجيل الجديد وخلق جيل

مزود بمتطلبات الحياة المتمدنة مثل الثقافة العامة والسلوك الصحيح والأجسام السليمة والأخلاق الحميدة والإيمان الروحي العميق والتذوق الحسن والرغبة في التضحية في سبيل الأمة والوطن».

ووضحت في هذه الفترة ضرورة حصول كل مواطن على التعليم الابتدائي، على الأقل، كما وطالبت به الهيئات المشرفة على التعليم.

وفي نهاية المرحلة التي أسميناها «مرحلة النمو» كانت ٣٤ مدرسة للبنين فيها ١٢,٣٦٤ طالباً و٤٧٠ مدرساً[٢٨]، وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية حيث توفر للبحرين دخل مالي معقول.

وفي الخمسينات أصبحت طرق الإدارة في إدارة التعليم أكثر علمية، وتمركز المزيد من الصلاحيات في يد مدير تعليم البنين. أما أقسام الإدارة فكانت كما يلي:

١ ـ قسم السكرتارية: ومهمته حفظ السجلات والإحصائيات والقيام بالمراسلات. كما كان يساعد في تحضير وتنظيم الامتحانات.

٢ ـ قسم التفتيش: ومهمته الإشراف على سير العمل في المدارس وطرق إدارتها.

٣ ـ قسم مفتش التربية البدنية: ومهمته الإشراف على نشاطات التربية البدنية وعلى فرق الكشافة التابعة للمدارس.

٤ ـ قسم شؤون الموظفين: ومهمته إصدار النشرات العامة الرسمية وتأمين المدرسين من كل الفئات.

٥ ـ قسم المخازن: ومهمته توزيع الكتب والمواد المدرسية على المدارس، والاهتمام بصيانة المدارس والأبنية الرسمية الأخرى.

٦ ـ قسم النقل (المواصلات): ومهمته تأمين نقل المدرسين والطلاب من المناطق البعيدة إلى المدرسة ومنها إلى مناطق سكنهم.

٧ ـ قسم المكتبة، (المكتبات): ومهمته الإشراف على المكتبة العامة للإدارة.

ونتيجة للضغط السياسي في الخمسينات، صدر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ «قانون مجالس الصحة والمعارف» الذي سمح بإنشاء مجلس للمعارف وآخر للصحة. وقد حدد عدد أعضاء كل مجلس بثمانية أشخاص، خمسة منهم تنتخبهم المجالس البلدية وثلاثة يعينهم الشيخ. أما رئيس المجلس فيعينه الشيخ أيضاً.

وكانت مهمات مجلس المعارف هي[٢٩]:

> «دراسة كل المقترحات المتعلقة بالتعليم المقدمة من عامة الشعب او من المجالس البلدية، وتقديمها إلى مدير الإدارة المعنية لإجراء ما يلزم. كما ان مدير المعارف يعلن عن طريق هذا المجلس سياسته العامة والتقدم الذي تم إحرازه في حقل الخدمات التعليمية. وعلى المجلس ان تكون له صلة قوية بعامة الشعب. وبذلك يكون كل من اعضاء هذا المجلس واعضاء المجالس البلدية وعامة الشعب على علم بالنتائج التي احرزت وبالتطورات المرجوة مستقبلاً».

وفي أوائل عام ١٩٥٧ عين الشيخ خليفة بن سلمان، وهو أخو الحاكم الحالي، ورئيس مجلس الوزراء حالياً، رئيساً لهذا المجلس. وبالرغم من أن المدرسة الصناعية كانت تابعة لإدارة منفصلة عن إدارة تعليم البنين الابتدائي والثانوي، إلّا أننا سندرسها في هذه المرحلة باعتبارها فرعاً من تعليم البنين الذي أصبحت جزءاً منه فيما بعد.

أما التعليم الصناعي في بداية مرحلة النمو التعليمي في البحرين فكان برئاسة شخص بريطاني تحت إشراف السير تشارلز بيلغريف الذي كان مشرفاً على التعليم الفني إلى أن استقال سنة ١٩٥٧.

وفي سنة ١٩٤٦ تم تعيين رئيس جديد هو سعيد طبارة، وهو لبناني من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت. وقد بقي طبارة في منصبه هذا

حتى سنة ١٩٥٨ عندما دمجت المدرسة الفنية بإدارة تعليم البنين. إلّا أن السيد طبارة استمر في عمله كرئيس للقسم الفني في إدارة تعليم البنين.

وفي العام الدراسي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ لم يكن عدد الطلاب المسجلين في هذه المدرسة، (المدرسة الصناعية في المنامة)، يزيد عن أربعين طالباً، بالرغم من المنح المالية خلال فترة التدريب، والتي كانت تتراوح بين ١٦ ـ ٢٥ روبية في الشهر.

وقد امتدت فترة التدريب في هذه المدرسة إلى ثلاث سنوات في العالم الدراسي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ بدلاً من سنتين. ثم أصبحت أربع سنوات في العام الدارسي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

ولدى تعيينه سنة ١٩٤٦، قام السيد سعيد طبارة بإعادة تنظيم المنهاج وتوسيعه ليشمل عدداً أكبر من المواد. كما أعاد تنظيم ساعات عمل المدرسين والطلاب في المدرسة.

وفي سنة ١٩٥٠ بدأت المدرسة الصناعية برنامجاً تدريبياً خاصاً بموظفي «شركة نفط البحرين»، (بابكو)، لكن هذا البرنامج لم يستمر سوى سنوات قليلة كما ذكرنا في فصل سابق.

وقد ذكر التقرير التعليمي لسنة ١٩٥٢ أنه تم رفع معدلات القبول في المدرسة الصناعية، بحيث أصبح لزاماً على الطالب إتمام سنتين أو ثلاث في المرحلة الابتدائية قبل أن يقبل في هذه المدرسة، أما التقرير التعليمي لسنة ١٩٥٥ فيفيد بأن أفضلية القبول في هذه المدرسة أصبحت للطلاب الذين أتموا دراسة في المرحلة الابتدائية. وهذا يفسر لنا التحسن في مستوى طلاب هذه المدرسة.

وفي نهاية السنة الدراسية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ كان عدد طلاب المدرسة الصناعية خمسين طالباً وعدد المدرسين أحد عشر مدرساً. وهؤلاء الطلاب كانوا موزعين على الاختصاصات المختلفة كالتالي: ٩ طلاب في فرع الحدادة و ١٠ طلاب في فرع الميكانيك و ١٠ طلاب

في فرع النجارة و ٣١ طالباً في فرع الاختصاص العام.

وفي الفترة ما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ ازداد عدد المختبرات وَوَرْشات العمل كثيراً عما كان عليه من قبل. كما تم توزيع بزات عمل وصناديق عدة على الطلاب مجاناً.

وبالرغم من هذه التجديدات في حقل الخدمات التعليمية الفنية إلا أن عدد الطلاب المسجلين في المدرسة الفنية في العام الدراسي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ لم يكن يزيد عن ٨٩ طالباً.

وهذا التجاوب الضعيف مع التعليم الفني هو انعكاس لموقف المجتمع من هذا النوع من التعليم، إذ كان المجتمع يعتبر العمل اليدوي عاراً اجتماعياً.

وقد أشارت إلى هذه النقطة عدة تقارير حكومية من بينها التقرير السنوي لعام ١٩٥٤ الذي يقول:

«هناك شعور واضح بين فتيان واولاد البحرين بان تعلّم مهنة يدوية هو امر مذل. وسوف يكون من الصعب إيجاد الصنف المناسب من الفتيان لتلقي التدريب الفني طالما ان هذا الشعور موجود. وغالبية الطلاب الذين يدخلون المدرسة الفنية هم إما من ابناء القرى او من اصل إيراني».

أما التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ فيقول:

«إن حكومة البحرين قلقة بشان إيجاد مغريات اكثر للتعليم المهني والفني في البحرين».

ويفيد التقرير السنوي لعام ١٩٥٩ بأن «المنح الشهرية للطلاب، (الفنيين)، قد ازدادت بمعدل ١٥ روبية، وأنه من المرجو نتيجة لذلك زيادة عدد الطلاب مستقبلاً». من هذا يمكن استكشاف صعوبات إغراء الطلاب ليلتحقوا بالمدرسة الصناعية الفنية في البحرين.

ولعل بعض الصعوبات التي واجهت المدرسة الصناعية كانت ناتجة

عن كون هذه المدرسة وحدة منفصلة عن التعليم العام. وقد طالب مسؤولو التعليم مراراً خلال الخمسينات بدمج هذه المدرسة بإدارة تعليم البنين. ويقول السيد أحمد العمران بهذا الصدد في تقرير له سنة ١٩٥٥:

> «من الطبيعي ان يكون لإدارة التعليم إشراف كامل على المدرسة الصناعية، كما هو الحال في البلدان الأخرى... ولعل احد اسباب عدم نمو هذه المدرسة ـ بالرغم من حاجة البلاد إلى هذا الصنف من التعليم ـ هو كونها غير مرتبطة بإدارة متخصصة بالمسائل التعليمية. ولربما كان من الواجب إلحاق هذه المدرسة بقسم المدارس الثانوية لكي يشعر طلابها بانهم يسيرون على نفس الطريق ولنفس الأهداف التي يتطلع إليها الخريجون الآخرون ـ وإن كانوا في فرع مختلف ـ وبانهم يستطيعون، كغيرهم، خدمة بلادهم».

ب ـ تعليم البنات

كان تعليم البنات في هذين العقدين، (الأربعينات والخمسينات)، يتبع إدارة مستقلة، كما ذكرنا سابقاً. وقد كانت السيدة بيلغريف في معظم هذه الفترة هي مديرة إدارة تعليم البنات إلى أن رحلت عن الجزيرة سنة ١٩٥٧.

وفي الفترة ما بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ تولت السيدة وفيقة طبارة نابر مهمة الإدارة وبعد دمج إدارتي تعليم البنين والبنات سنة ١٩٦٠، أصبحت السيدة وفيقة رئيسة لقسم البنات بإدارة التعليم.

وخلال الأربعينات والخمسينات كانت الموانع التي أعاقت نمو تعليم البنات هي كونه منفصلاً عن تعليم البنين الذي شهد تطورات مستقلة، وكون الموقف الاجتماعي من تعليم البنات ليس مشجعاً.

والحقيقة أن نمو تعليم البنات، في مجتمع يسيطر عليه الرجل كلية وضمن حدود نظام الحجاب التقليدي، جعل من الصعب تزايد عدد

الطالبات والمدارس وأعاق تطور المادة الدراسية وبرامج الدراسة.

لكن فتيات البحرين كن متشوقات للعلم. فقد نشرت عام ١٩٣٩ رسالة مفتوحة من غير اسم إلى جريدة **البحرين** كتبتها إحدى فتيات المدارس تطالب فيها بجعل تعليم البنات إلزامياً، على الأقل بين سن السابعة والثانية عشرة أي قبل ارتداء البنات للحجاب!!

وفي سنة ١٩٤٠ كان هناك ثلاث مدارس ابتدائية للبنات، وكان عدد الطالبات فيها ٤٥٠ طالبة. لكن هذا الرقم ارتفع في العام الدراسي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ إلى خمس مدارس وكان عدد طالباتها ١١٣٩ طالبة بينما كان عدد المدرسات فيها ٥١ مدرسة.

ولم تكن هناك مدارس ثانوية للبنات في الأربعينات. وفي نهاية ذلك العقد كان عدد مدارس البنات الابتدائية لا يزال ست مدارس، أما عدد الطالبات فكان ١٣٥٦ طالبة وعدد المدرسات ٥٨.

وقد كان الهدف من تعليم البنات في الأربعينات كما عبر عنه السيد أحمد العمران في محاضرته التي ألقاها في لندن سنة ١٩٤٩:

> «إعداد الفتاة لكي تكون زوجة جديرة بالاحترام وأُماً واعية وربة بيت مثقفة».

وهكذا نجد أنه حتى السيد العمران، الذي كان يعد رجلاً متفتحاً ومثقفاً، لم يكن يؤمن بأي دور للمرأة خارج بيتها.

أما منهاج تعليم البنات فقد كان يختلف اختلافاً بسيطاً عن منهاج تعليم البنين من حيث إنه يركز على اللغة العربية والتدبير المنزلي على حساب المواد الأخرى كاللغة الإنكليزية والعلوم أو المواد العلمية.

ولقد شهدت الخمسينات زيادة في عدد مدارس البنات في المدن والقرى على السواء. وتم افتتاح أول مدرسة ثانوية للبنات سنة ١٩٥٠ وكان مقرها منزلاً استؤجر في المنامة. لكن المدرسة بدأت بصف واحد فقط هو الصف الأول وعدد طالباته آنذاك كان إحدى عشرة طالبة.

أما منهاج هذه المدرسة فكان نفس منهاج مدارس البنين الثانوية العامة، مضافاً إليه التدبير المنزلي. ونتيجة للازدياد الكبير نسبياً في عدد الطالبات المسجلات في المدرسة فقد كان من الضروري تقسيم الفصول إلى ثلاثة أقسام بعد مضي سنتين دراسيتين على وجود الطالبات، وهذه الأقسام هي:

قسم الدراسات النظرية العامة ويشمل فرعين: العلمي والأدبي وقسم المعلمين وقسم التدبير المنزلي.

وتم تخريج أول دفعة من البنات اللواتي أتممن دراستهن الثانوية سنة ١٩٥٦، وكان عددهن خمساً فقط، سافرت ثلاث منهن إلى بيروت لإتمام تعليمهن العالي في «كلية بيروت للبنات».

وفي نهاية الخمسينات كان هناك ١٦ مدرسة للبنات، بما فيها المدرسة الثانوية، بينما كان عدد الطالبات ٥٤٦٧ طالبة وعدد المدرسات ٢٠٢. وبالرغم من هذا النمو في حقل تعليم البنات فإن الهدف من تعليمهن كان لا يزال مقتصراً على تحسين ظروفهن البيتية، إلا أن البعض كان يشعر بضرورة وجود هدف أكثر عصرية وشمولا.

وقد قال السيد العمران في تقرير رفعه إلى الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين سنة ١٩٥٥:

> «ينتابني شعور بالقلق عندما اتحدث عن تعليم البنين دون ذكر تعليم البنات، لأن هذا امر غير طبيعي... فكان ابناءنا يعيشون في بلد وبناتنا في بلد آخر. اوَلا يكون هؤلاء آباء وامهات لاحفادنا في المستقبل؟ اوَلا يعيشون في نفس البيئة؟ إنه من الحتمي علينا دمج تعليم البنين والبنات ورعايتهما معاً لكي يسيرا معاً نحو اهداف واحدة».

وبالرغم من نمو التعليم المضطرد في هذه المرحلة، إلا أنه عانى إلى حد ما من تجزئة الخدمة التعليمية إلى ثلاثة أقسام أو إدارت كانت كل

منها تسابق الأخرى للانفراد بالموارد المتوفرة، وبخاصة قسمي تعليم البنات والبنين، حيث كان كل قسم منهما ينسخ عمل الآخر.

ويتميز التعليم في هذه المرحلة بأن السلطات التعليمية كانت، باستثناء السيد أحمد عمران، وقفاً على عائلتين هما أسرة بيلغريف وأسرة طبارة. إذ كان السير تشارلز بيلغريف مسؤولاً عن التعليم الفني يعاونه في ذلك السيد سعيد طبارة، بينما كانت السيدة بيلغريف مسؤولة عن تعليم البنات وتساعدها في ذلك السيدة وفيقة طبارة وهي أخت السيد سعيد.

ومهما كانت ميزات توزيع الصلاحيات بهذ الشكل، فإن مجتمعاً صغيراً كمجتمع البحرين لم يكن راضياً عن هذا الأمر الذي ينطوي على محاباة الأقارب. وكان الرأي العام البحراني يتعاطف كثيراً مع مواطنه أحمد العمران. وبالرغم من أن أحمد العمران لم يعلن موقفه من هذا الأمر، إلا أن رأيه كان واضحاً من خلال تقاريره التي ضمنها شكوكه وعدم رضاه عن تقسيم التعليم بذلك الشكل.

وفي سنة ١٩٦٣ طبق نظام الشهادة التوجيهية في مدرسة البنات الثانوية، بعد أن تم تطبيقه في مدارس البنين. وفي نفس تلك السنة تم إلغاء التدبير المنزلي في مدرسة البنات الثانوية، وبذلك أصبح منهاجها أكثر شبهاً بمنهاج مدارس البنين.

وشهدت السنة الدراسية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ تطورات هامة في حقل التعليم الفني، إذ اشترط لقبول الطلاب في المدرسة الصناعية حصولهم على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، وازدادت مرحلة الدراسة إلى خمس سنوات، وارتفع مستوى التعليم فيها بحيث أصبح موازياً لمستوى الدراسة الثانوية.

ولعل هذه الإجراءات في حقل التعليم الفني تفسر الإقبال الذي طرأ على المدرسة الصناعية التي كانت لسنوات عديدة الأقل شأناً بين

المدارس. إذ تأكد للطلاب الراغبين بالالتحاق فيها أنهم سيحصلون على مستوى تعليمي معادل لمستوى الشهادة الثانوية العامة، وأن فرعهم الفني لن ينظر إليه على أنه أقل شأناً من الفرع العام.

ولعل سبب عدم ذكرنا للتعليم الديني حتى الآن هو كونه يحتل مركزاً متميزاً في نظام التعليم البحراني.

ويقال بأن أول مدرسة دينية عصرية تأسست سنة ١٩٣٨ على يد قاضي الشيعة. وقد أرسل عدد قليل من طلاب هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الثانية إلى «كلية لوكنو للمسلمين» في الهند[٣٠]. وهذه هي المرة الأولى التي نسمع فيها بمدرسة دينية شيعية. ويبدو أن هذه المدرسة أغلقت بعد مضي مدة قصيرة على افتتاحها.

وبعد مجيء الشيخ سلمان بن حمد للحكم سنة ١٩٤٢ قام بإنشاء «المدرسة الدينية» على نفقته الخاصة، وكانت تقتصر على الطلاب السنيين. وقد أرسل عدد قليل من الطلاب خريجي هذه المدرسة إلى الأزهر في القاهرة لإتمام تعليمهم الديني هناك. لكن هذه المدرسة ألحقت بمديرية التربية والتعليم سنة ١٩٦٠، وبذلك أصبحت جزءاً من المؤسسة التعليمية. وكان يشترط لقبول الطلاب فيها إتمامهم للسنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية. وقد توسعت هذه المدرسة فيما بعد لتشمل مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية، (أو المتوسطة)، والثانوية، وغيّر اسمها إلى «المعهد الديني». وكان منهاجها مقتبساً من منهاج الأزهر بالإضافة إلى تدريس اللغة الإنكليزية.

أما القسم التجاري في مدارس البنين الثانوية فقد تحول سنة ١٩٦٥ إلى «المدرسة التجارية» المستقلة ذات المستوى التعليمي المعادل للتعليم الثانوي.

مرحلة التطور الحديث (١٩٦٠ ـ ١٩٧١)

لقد سبق لنا أن ذكرنا أنه تم دمج المدرسة الفنية بإدارة تعليم البنين سنة ١٩٥٨. إلا أن خطوة أكثر أهمية اتخذت سنة ١٩٦٠، (آب/أغسطس) وهي دمج إدارتي البنين والبنات تحت اسم «مديرية التعليم» المحدثة جديداً. وقد تسلم السيد أحمد العمران منصب المدير العام بينما كان مساعد المدير هو الشيخ عبد العزيز بن محمد آل خليفة الذي يتسلم منصب وزير التربية حالياً.

وقد قسمت المديرية إلى قسمين: مديرية البنين ومديرية البنات، لكنهما يتبعان الإدارة المركزية.

تم إنشاء هذه المديرية بتوجيه من لجنة ثنائية عضواها خبيران عربيان في التعليم هما السيد كامل نحاس من وزارة التربية بالجمهورية العربية المتحدة، والبروفسور كاتول من إدارة التعليم بالجامعة الأمريكية في بيروت.

وكان هذان الخبيران قد قدما تقريرهما في نيسان/أبريل سنة ١٩٦٠، وأوصيا، بالإضافة إلى إنشاء مديرية مركزية للتعليم، بتغيير مدة كل مرحلة تعليمية من سنتين في التحضيري وأربع سنوات في الابتدائي وأربع سنوات في الثانوي إلى ست سنوات في الابتدائي وسنتين في الإعدادي أو المتوسط وثلاث سنوات في الثانوي. وكان هذا النظام الأخير متبعاً في مصر ثم استخدم في كثير من البلدان العربية.

وكانت هذه التوصيات تعني العودة إلى قبول الطلاب في المدارس عند سن السادسة، وقد نفذ هذا الاقتراح في السنة الدراسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. كما أوصى هذان الخبيران بترفيع الطلاب تلقائياً في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية. وتم تنفيذ هذا الاقتراح أيضاً في السنة الدراسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١.

وقد جاء هذا الاقتراح بالترفيع التلقائي للطلاب كحل لمشكلة الطلاب الراسبين في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية. إذ وجد الخبيران خلال أبحاثهم أن ٤٠٪ من طلاب هذه المرحلة كانوا يرسبون في صفهم سنوياً، وأن ٨٪ فقط من طلابها كانوا ينجحون في صفوف المرحلة دون رسوب[٣١].

وعند استخدام نظام المراحل الجديد، وجد أنه من الضروري في السنوات الثلاث الأخيرة التي تشكل مرحلة الدراسة الثانوية إدخال نظام الشهادة التوجيهية، (الشهادة الثانوية في مصر)، وذلك لإعداد الطلاب لإتمام تعليمهم في جامعات البلدان العربية والأجنبية.

وفي نهاية سنة ١٩٦٦ كان العدد الإجمالي للمدارس قد وصل إلى ٨٢ مدرسة، وعدد الطلاب والطالبات إلى ٣٧٦٠٧ ووصل عدد المدرسين إلى ١٦٥٤. وهذه الأرقام مأخوذة من التقرير الحكومي لسنة ١٩٦٦.

وقد أدى هذا التوسع في الخدمات التعليمية إلى فرض أعباء ثقيلة على كاهل الإدارة التعليمية. لذلك لجأت مديرية التربية والتعليم في سنة ١٩٦٥ إلى استخدام الخبيرين المستر كروزير والمستر غريفيش لتقصي مشكلات الوضع التعليمي في البحرين.

وبعد قيام هذين الخبيرين بالأبحاث المطلوبة، رفعا تقريرهما في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٦٦ الذي يقولان فيه بأن مشكلة الراسبين في المرحلة الثانوية لم تكن ذات أهمية كبيرة، أما في المرحلة الابتدائية فقد كان عدد الراسبين في الصفوف التي تلي السنوات الثلاث الأولى حوالى ٢٠٪ وهذا الرقم يوضح بعض التحسن عما سبق إذ كان ٤٠٪ كما أشار إلى ذلك تقرير النحاس وكاتول.

الجدول رقم (١٥)

نمو التعليم الحكومي خلال سنوات معينة

السنة		عدد المدارس			عدد الطلاب						عدد المدرسين	
	للبنين	للبنات	بنين	بنات	المجموع				بحرانيون		غير بحرانيين	
						ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	المجموع العام
١٩٤٥ - ٤٦	١٣	٥	١٧٥٠	١١٣٩	٢٨٨٩	٥٩	٤٦	١٠٥	٢٣	٥	٢٨	١٣٣
١٩٥٠ - ٥١	١٥	٦	٣٧٩٢	١٧٦٣	٥٥٥٥	١٠٢	٥٥	١٥٧	٥٤	١١	٦٥	٢٢٢
١٩٥٥ - ٥٦	٢٥	١٢	٧٣٧٤	٣٣١٣	١٠٦٨٧	٢١١	٨٠	٢٩١	١٠٣	٣٩	١٤٢	٤٣٣
١٩٦٠ - ٦١	٣٦	١٩	١٣٩٢٣	٦٤٨٦	٢٠٤٠٩	٤٠٩	١٧٢	٥٨١	١٣٨	٨٠	٢١٨	٧٧٩
١٩٦٥ - ٦٦	٥١	٣١	٢٣٣٥٣	١٤٢٥٤	٣٧٦٠٧	٧٩٨	٣٦٢	١١٦٠	٢٥١	٢٤٣	٤٩٤	١٦٥٤
١٩٧٠ - ٧١	٦٤	٤٧	٢٨٧٦٨	٢١٣٠٣	٥٠٠٧١	١١٣٢	٧٣٤	١٨٦٦	٣٠٤	٢١٠	٥١٤	٢٣٨٠

إن الزيادة التي يوضحها الجدول أصبحت ذات أهمية كبيرة في مرحلة التطور التعليمي الحديث (ما بين ١٩٦٠ - ٦١ إلى ١٩٧٠ - ٧١) إذ ازداد خلالها عدد الطلاب بنسبة ٢٥٠٪.

وكانت نفقات التعليم المتزايدة من بين الموضوعات التي درسها هذان الخبيران اللذان أوصيا بإلغاء المنح المالية التي تقدم لطلاب وطالبات قسم المعلمين بالمدارس الثانوية ولطلاب المدرسة الصناعية. وسرعان ما وافقت الحكومة على إلغاء هذه المنح لقسم المعلمين. أما المنح المالية لطلاب المدرسة الصناعية فقد أبقي عليها.

كما تم، بناء على توصية من هذين الخبيرين، إلغاء نظام النقل المجاني وفرض بدلاً منه نظام رسوم النقل والمواصلات على كل الطلاب المستفدين، ما عدا الطلاب الذين كانوا يتقدمون بطلبات يتبين بعد دراستها أنهم من أسر فقيرة لا تستطيع تحمل هذه الرسوم.

ومن بين المقترحات التي تضمنها تقرير الخبيرين اقتراح بإلغاء قسم تدريب المعلمين في مدارس البنين والبنات الثانوية، والاستعاضة عنه بمعهد منفصل لتخريج معلمين للمرحلة الابتدائية والمتوسطة، (الإعدادية). لأن هذا المعهد المقترح سيُخرِّج معلمين بحرانيين أرفع من ذي قبل، الأمر الذي سيكون لصالح ميزانية الخدمة التعليمية من حيث إنه سيقلل من الاعتماد على توظيف المعلمين غير البحرانيين.

وبالفعل تم افتتاح «معهد المعلمين» للبنين سنة ١٩٦٦. وبعد مضي سنة افتتح معهد مماثل للبنات. أما الطلاب والطالبات الذين كانوا يتلقون تدريبهم في قسمي تدريب المعلمين الملحقين بالمدارس الثانوية فقد تم تحويلهم إلى المعهدين الجديدين. وبعد أن أتم هؤلاء تدريبهم، بدأ المعهدان بقبول الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية فقط. ويتلقى الطلاب المقبولون فيهما التدريب التعليمي النظري والعملي لمدة سنتين، وبذلك أصبح هذان المعهدان أعلى المراحل التعليمية في البحرين. ومما هو جدير بالذكر أنهما لم يكونا جزءاً من جهاز التعليم الثانوي، بل مرحلة أعلى مستوى منه.

ولأول مرة بدأ تدريب المعلمين يأخذ بنظام الاختصاص إذ لم يعد

الطلاب يدربون ليكونوا مدرسي مواد عامة، بل أصبحوا يختصون بمادة تعليمية معينة كاللغة العربية والتربية الإسلامية والعلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية والدراسات الاجتماعية والفنون والفيزياء والأشغال اليدوية.

ولقد أدى الإقبال المتزايد على المدرسة الصناعية إلى افتتاح مدرسة ثانية في بلدة جد حفص سنة ١٩٦٩، وأعطيت أولوية القبول لأبناء القرى المحيطة لكي يحصلوا على التعليم الفني بعد إنهاء المرحلة الابتدائية[٣٢].

ولكي نأخذ فكرة موجزة عن التطور التعليمي بالبحرين فإنه يمكننا الرجوع إلى الجدول رقم (١٥) الذي يوضح عدد المدارس والطلاب والمدرسين منذ إنشاء المدارس الحديثة في البحرين.

ولقد كان بالإمكان أن تكون الزيادة في المدارس والطلاب والمدرسين أكثر مما هي عليه لو أن التعليم في البحرين كان إلزامياً. إذ أن هناك ٧٣٪ فقط من مجموع أبناء البحرين ممن هم في السن التعليمية، (بين ٧ ـ ١٧ سنة)، يدرسون في المدارس الحكومية. ومن المأمول أن تزداد هذه النسبة، حيث إن الجدول السابق الذكر حسب سنة ١٩٧١ يوضح أن النسبة ارتفعت إلى ٧٧٪ بين من هم في السن التعليمية الابتدائية، (من ٧ ـ ١٢ سنة).

وجدير بالذكر أن نسبة مجموع الطلاب إلى مجموع السكان في البحرين تزداد بشكل نشط كما في السنوات الموضحة في الجدول رقم (١٥). في سنة ١٩٥٠ لم تكن هذه النسبة تزيد عن ٥,١٪. ولكنها ارتفعت إلى ١٤,٣٪ سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ وإلى ٢٠,٦ سنة ١٩٦٥ وإلى ٢٣,١ سنة ١٩٧١. ولو أن التعليم كان إلزامياً لوصلت هذه النسبة إلى ٣٠٪.

وامتد الحقل التعليمي ليشمل تعليم الكبار، الأمر الذي كانت له آثار اجتماعية وسياسية.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن التدريب المهني للكبار جعل الحرفيين البحرانيين أكثر مهارة في الأعمال التي زاولوها من قبل، وأهّلهم لمراكز أكثر مسؤولية. وبذلك ساعد على التحرك الاجتماعي.

أما على الصعيد السياسي فإن الحملة العامة على الأمية قد دفعت المواطنين الذين كانوا أميين من قبل ثم تعلموا إلى الاهتمام بالأحداث السياسية المحلية والخارجية.

وقد اتخذ تعليم الكبار ثلاثة أشكال: تدريب المعلمين الذين هم تحت الخدمة والتدريب المهني، (التجاري والفني)، والحملة ضد الأمية.

بدأت «الدراسات المسائية التكميلية» في سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١، وكانت مخصصة للمدرسين في الخدمة الذين لم ينالوا شهادة ابتدائية أو ثانوية خلال دراستهم. وكانت مدة الدراسات سنتين يشجع بعدهما المدرسون على متابعة دراستهم الابتدائية أو الثانوية، ويمنح المدرسون الذين أنهوا هذه الدراسات علاوة على رواتبهم الشهرية. حتى أنه اشترط في ترقية المدرسين فيما بعد حصولهم على أحد هذه المؤهلات، (إما الدراسات المسائية أو الشهادة الابتدائية أو الشهادة الثانوية).

وقد توقف برنامج هذه الدراسات المسائية في منتصف الستينات عندما كان كل المدرسين قد حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية. وسمح للمدرسين الذين لم يكونوا قد أتموا دراستهم الثانوية بعد على الأقل بالتقدم إلى الامتحانات الثانوية كطلاب خارجيين.

أما التدريب المهني الذي شمله تعليم الكبار أيضاً فقد بدأ سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، واشتمل على التدريب التجاري والصناعي. وقد افتتحت صفوف مسائية لهذين النوعين من التدريب لعامة الشعب وذلك لقاء رسوم رمزية. وكانت غاية هذا التدريب هي رفع المستوى التعليمي والمهني لأفراد الشعب كي يتمكنوا من تحسين مستوى معيشتهم.

وكانت الدراسة في الصفوف التجارية نظرية وعملية، ويشترط على

طلابها الحصول على الشهادة الابتدائية قبل التحاقهم بها. أما الدراسة في الصفوف الصناعية فكانت كلها عملية. ويشترط ألا يزيد عمر الطالب في كل من الفرعين عن ٣٥ سنة.

وتوقف البرنامج التدريبي هذا في سنة ١٩٦٥. لكن برنامج التدريب الصناعي أعيد ثانية من سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ على أسس جديدة للصفوف المسائية التي كانت مخصصة للراغبين من طلاب المرحلة الابتدائية ممن تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة وممن حصلوا على معدلات قليلة في امتحان الشهادة الابتدائية. وكانت غاية هذا البرنامج تخريج عمال شبه مهرة لسد الاحتياجات المحلية.

ولعل من المآخذ على هذا البرنامج قبوله فقط للطلاب من ذوي المعدلات القليلة في المرحلة الابتدائية، الأمر الذي سينعكس على مستوى خريجي هذه الصفوف مستقبلاً.

وقد أقيمت عدة حملات لمحو الأمية في البحرين. وكانت أولها الحملة التي قامت بها «شركة نفط البحرين»، (بابكو)، بالتعاون مع إدارة التعليم، وذلك لتشجيع موظفي هذه الشركة وعموم أفراد الشعب على تعلم القراءة والكتابة بحيث يصبحون أكثر تأهيلاً للعمل. وقد قامت هذه الحملة قبل الحرب العالمية الثانية، ثم تلتها حملات أخرى بدرجات متفاوتة من النجاح، وكانت أهمها حملة سنة ١٩٥٥ التي ساهمت فيها النوادي الوطنية البحرانية وذلك بافتتاح صفوف مسائية على امتداد الجزيرة. وفي الستينات ازدادت فعالية هذه الحملات إذ تطوع عدد من طلاب الجامعة البحرانيين بافتتاح صفوف مسائية خلال العطل الصيفية.

وحيث إنه لم تكن هناك سياسة عامة محددة للحملات على الأمية، فليس لدينا أرقام بهذا الصدد. لكننا نستطيع أن نلحظ التقدم المنجز من خلال دراسة إحصاءات متفرقة.

فإحصاء سنة ١٩٤١ يحدد نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان

بـ ١٠,٥٪، أما إحصاء سنة ١٩٥٠ فيحددها بـ ١٢,٨٪. لكن الإحصاءين لا يذكران أرقام الكبار والصغار والذكور والإناث منفصلة.

إلا أننا نجد مثل هذه الأرقام في إحصائيات سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٥ و ١٩٧١ التي نلحظ من خلالها الزيادة النشطة في عدد المتعلمين من السكان البالغين.

جدول رقم (١٦)

نسبة المتعلمين إلى مجموع البالغين في البحرين ممن هم فوق سن الخامسة عشرة

السنة	نسبة الذكور٪	نسبة الاناث٪	النسبة إلى مجموع البالغين٪
١٩٥٩	٣٥,٢	١٣,٧	٢٥,٣
١٩٦٥	٣٦,١	١٨,٢	٢٩,٣
١٩٧١	٤٩,٢	٢٨,٥	٤٠,٢

وبالرغم من أن ازدياد هذه النسبة بشكل نشط في الفترة ما بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧١ يعود إلى ترك عدد كبير من الطلاب لمدارسهم في هذه الفترة وانضمامهم إلى مجموع السكان البالغين، إلا أن الزيادة بالنسبة للسنوات الست السابقة يمكن أن نعزوها إلى الحملات ضد الأمية.

ومن الجدير بالذكر أن البحرين، بالمقارنة مع بلدان أخرى من العالم العربي، تحتل مركز عالياً إلى حد ما بالقياس التعليمي، إذ أن نسبة المتعلمين إلى مجموع السكان ممن هم فوق العاشرة من العمر تصل إلى ٣٨,٣٪.

وبالرغم من أن الخدمات التعليمية تستأثر بقسم كبير من الميزانية الوطنية للبحرين إلا أنه يجب بذل جهود أكبر في المستقبل وذلك لرفع نسبة المتعلمين في المجتمع البحراني إلى مصاف الدول المتقدمة في العالم.

فإذا كان على البحرين الاستجابة للطلب المتزايد على العلم، فإن من واجبها توسيع خدماتها في أكثر من اتجاه. وعليها أن تأخذ بالاعتبار ليس فقط الزيادة الطبيعية في عدد المواليد، بل رفع نسبة من هم فوق السن التعليمية أيضاً والراغبين في الالتحاق بالبرامج التعليمية.

الهوامش والمصادر

(١) King, Edmund J., *Education and Social Change*, Pergamon Press, London 1966.

(٢) أنـظـر: Kautsky John, H., *Political Change in Underdeveloped Countries*, John Wiley & Sons, New York - London 1963, p.198.

(٣) أنـظـر: Halpern Mantred, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton Univ. Press, 1965, p. 56.

(٤) Winder, R. Bayly, *Education in Al-Bahrain*, Report for the World of Islam, London & New York 1959, pp. 283 - 331.

(٥) لتفاصيل أكثر عن أعمال البعثات التبشيرية أنظر مقدمة المؤلف لكتاب المترجم **الكويت قبل النفط**.

(٦) Richter, Julius, *A History of Protestant Mission in the East*, Oliphant, Anderson & Ferrier, London 1910, p. 277.

(٧) أمين الريحاني، **ملوك العرب**، ذ. س، ص ٣١٢.

(٨) حكومة البحرين، إدارة المعارف، **المجموعة الإحصائية: إحصاءات التعليم لسنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣ - ١٩٦٤**.

(٩) Al-Hamer, Abudul Malik, *Developement of Education in Bahrain 1940 - 1965*, Oriental Press, Bahrain, 1969, pp. 102 - 103.

(١٠) **المصدر السابق**، الصفحات ٨ و ١٠٤.

(١١) المصدر المذكور في (٤) أعلاه، ص ٣٠٨.

(١٢) عباس فاروق، ذ. س، ص ٢٨.

(١٣) أحمد العمران، تقرير عن التعليم في البحرين، **دائرة المعارف ١٩٥٥**، مطبعة النجاح، البحرين، ص ٣٩.

(١٤) Van Peunsem, G. D., «Public Schools in Bahrain», *Neglected Arabia*, No. 90, July/Aug/Sept. 1914, pp. 11 - 14, Quoted in Winder, *Op. cit.*, pp. 283 - 284.

(١٥) يذكر الميجر ديكسون في أوراقه الخاصة، والتي اطلع عليها المؤلف في مكتبة دراسات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد بإنجلترا، بأن الـ ٧٠٠٠ روبية التي جمعها «الإيرانيون» قد أرجعها الشيخ عيسى بن علي آل خليفة إلى يوسف بن أحمد

كانو، (أحد كبار التجار في البحرين آنذاك)، ليعيدها إلى التجار «الإيرانيين» بعد أن رفضت شروطهم. وهذه الحادثة هي التي ربما دفعت «المجتمع الإيراني» في البحرين إلى بدء المدرسة الإيرانية الخاصة سنة ١٩٢٣.

(١٦) كانت اللجنة المؤلفة تتكون بجانب رئيسها من السادة: يوسف إبراهيم فخرو، عبد اللطيف المشاري، عبد العزيز القصيبي، عبد الرحمن الزياني، عبد الرحمن عبد الوهاب الزياني، وأحمد حسن كانو.

أنظر في ذلك: يعقوب يوسف القرز، «ذكريات عن التعليم في أيامه الأولى» مجلة **هنا البحرين**، نيسان/أبريل سنة ١٩٦٩ (عدد خاص عن التعليم).

(١٧) عبد الرحمن الباكر، الوضع السياسي في البحرين، محاضرة ألقيت في نادي الاتحاد، الكويت، ونشرت في القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦، ص ١٨ ـ ١٩.

(١٨) نقل هذا الجزء من التقرير: محمد جابر الانصاري، **لمحات من الخليج**، البحرين ١٩٧٠، ص ٩٧.

(١٩) Govt. of Bahrain, *Adminstration Report for the Years 1926-37,* (Date and place of publication unknown), p. 51, (1.0).

يجب أخذ هذا القول بكثير من الحذر، حيث إن كاتبه هو السير تشارلز بيلغريف، وقد كتبه في وقت كان يحاول فيه جاهداً السيطرة على التعليم في البحرين، لذلك فقد ذكر مساوىء اللجنة ولم يذكر حسناتها.

(٢٠) السير تشارلز بيلغريف، ***Personal Column***، ص ٩٣.

(٢١) الطلاب هم: الشيخ خليفة بن محمد بن عيسى آل خليفة، الشيخ حمد عبد الله الزياني، عبد الرحمن المعاودة، كمال قاسم المهزع، وعبد العزيز سعد الشملان. لقد كان المحرك الرئيسي لإيفاد هؤلاء الطلاب إلى بيروت هو الأستاذ عثمان الحوراني الذي طرد من البحرين في وقت لاحق.

(٢٢) F. O. 371. 14457 Report on the Student Strike, by H. V. Biscoe, Political Agent in Bahrain, Dated 13th Feb. 1930.

(٢٣) **دائرة المعارف**، ١٩٥٥، ذ. س، ص١٦

(٢٤) أنظر يعقوب القرز، ذ. س.

(٢٥) سعيد طبارة: «التعليم الفني في البحرين، **هنا البحرين**، نيسان/أبريل سنة ١٩٦٩.

(٢٦) جريدة **البحرين**، ١٥ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٤٢، رقم ١٥٠.

(٢٧) لم يكن الهدف المعلن يماثل الحقيقة إذ ظل التعليم الثانوي في البحرين

مقصوراً لمدة طويلة، ولم يكن يقود مباشرة إلى التعليم الجامعي حتى بداية الستينات.

(٢٨) حكومة البحرين، مديرية التربية والتعليم، **التعليم في البحرين ١٩١٩ - ١٩٦٨**.

(٢٩) مستشارية حكومة البحرين: «قرار إنشاء المعارف والصحة لسنة ١٩٥٦»، جريدة **البحرين**، ٢٨ جمادى الأول ١٣٦٧، (٣١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٥٦). أعضاء مجلس التعليم الحكومي كانوا اثنين من مجلس المنامة وواحداً من بقية البلدات الأخرى، المحرّق - الرفاع - الحد. الخلفية السياسية لأسباب إنشاء هذه المجالس سوف تناقش في القسم السياسي من هذا الكتاب.

(٣٠) جريدة **البحرين**، ١٠ آب/أغسطس ١٩٣٩.

(٣١) النحاس وكاتول: **تقرير عن التعليم في البحرين**، حكومة البحرين، إدارة التربية والتعليم، مطبعة عابدين، الإسكندرية ١٩٦٠، ص ٣٣ - ٣٤.

(٣٢) هناك مدرسة فنية أخرى أنشئت في البحرين سنة ١٩٧٠ هي «مدرسة الخليج الصناعية».

التعليم والمجتمع

الفصل الثاني

تأثير التعليم على المجتمع البحراني

سبق أن ذكرنا أن التعليم هو أحد عوامل إحداث التغير الاجتماعي، وذلك بخلق استعداد أكبر للتحرك في داخل المجتمع.

فإلى أي مدى استطاع التعليم في البحرين أن يفتح الباب لمثل هذا التغير؟

لا شك أن التعليم في البحرين ينظر إليه على أنه وسيلة فعّالة لتحسين دخل الفرد وخلق فرص متعددة للعمل أمامه. لكن عدة عوامل مجتمعة كانت تمنع الفرد من استغلال هذه الفرص بشكل كاف. وهذه العوامل هي إما الآراء الاجتماعية التقليدية المسلم بها، أو العقبات التي ينطوي عليها النظام نفسه. وعلى الرغم من هذه السلبيات، تبقى حقيقة ثابتة هي أن تعليم شباب وشابات البحرين قد فتح أمامهم آفاقاً أوسع من ذي قبل وغرس بذور الوعي الاجتماعي والسياسي للمستقبل.

من الآراء والمواقف الاجتماعية التي كان لها تأثير سلبي في هذا الشأن إصرار المتقدمين في السن من المجتمع على ضرورة الاهتمام الشديد بالتعليم الديني ونظرة السكان المحليين إلى العمل اليدوي على أنه وصمة عار ولا يليق بأقل طبقات المجتمع شأناً.

ولكن مجتمع البحرين مجتمع إسلامي، فقد حافظ على الكثير من تقاليده القديمة التي يأتي في أولها، وأكثرها أهمية، الاعتبار الكبير الذي يكنه هذا المجتمع للدين. ولعل مما يوضح هذه النقطة استمرار وجود المدرسة الدينية القديمة التي استمرت في العمل مستقلة إلى أن تم دمجها بمديرية التعليم سنة ١٩٦٠.

وقد تخوف الجيل القديم الذي كان يسيطر على المدرسة من هذه الخطوة التي يمكن أن تؤدي إلى تخلخل مبادئهم الدينية، كما كانوا يعتقدون، فلجأوا إلى ممارسة ضغط على «مجلس المعارف»، أسفر عن استمرار المدرسة الدينية بوضعها السابق بعد دمجها بمديرية التعليم، بل وتجاوز ذلك إلى توسيع التعليم الديني أيضاً ليشمل كل المدارس الحكومية في البحرين، بما فيها المدرسة الصناعية. وفرضت حصص إضافية للتعليم الديني في كل المدارس بالبحرين.

تلك كانت وجهة نظر الجيل القديم التي كان يعارضها الطلاب أنفسهم بصراحة. ولقد وجد الأستاذ عبد الملك الحمر[1] نتيجة للاستفتاء الذي أجراه، بأن المدرسة الدينية بالرغم من أنه كان يفترض أنها تهدف إلى تخريج أئمة مساجد متعلمين لسد حاجات المستقبل. إلا أن أي طالب لم يوافق على اختيار مهنة «إمام» كعمل دائم في المستقبل.

ولا بد لنا هنا من أن نتساءل: لماذا يستمر الطلاب في الانتساب إلى هذه المدرسة؟ ولعل الجواب هو أن معظم طلابها تغريهم المنح المالية التي تدفع لهم لكونهم ينتمون إلى الطبقة الفقيرة والمتوسطة من المجتمع.

وهذا التفسير ينطبق أيضاً على طلاب المدرسة الصناعية وأقسام المدرسين في المدارس الثانوية، الذين كانوا حتى سنة ١٩٦٦ يتلقون منحاً مالية. إذ نجد أن الطلاب من الأسر الفقيرة يلجؤون إلى المدرسة رغم فقر أسرهم، فقد كانوا ينتسبون إلى أقسام تخريج المدرسين بالرغم من أنهم قد لا يكونون مهيئين لهذا الاختصاص، وذلك كي يحصلوا فقط على المنح التي تدعم دخل أسرهم.

وبإيجاز فعلي، بالرغم من أن التعليم في البحرين قد نما على أسس حديثة، إلا أن العناصر المحافظة المسيطرة في الجزيرة لا تزال تؤمن

بالدور البالغ الأهمية الذي يجب أن يلعبه الدين في ثقافة الطفل، بغض النظر عن تعقد الحياة في المجتمعات الحديثة. ووجهة النظر هذه يتبناها الجيل القديم المسيطر على الإدارة التعليمية، تجسيداً فيما يبدو للحنين إلى القيم التقليدية التي تمثلها مدارس «الكتاب» أكثر من كونها تطلعاً إلى حاجات المستقبل.

ولقد سبق القول إن أحد العوامل التي قللت من تأثير التعليم في المجتمع هو فقر بعض قطاعاته، الأمر الذي كان يفرض نوع التعليم الذي سيتلقاه أبناء هذه القطاعات، بدلاً من ترك قدرات الطالب نفسها لتحدد التعليم الذي يناسبه. وبذلك كانت الأسر الغنية فقط هي التي تستطيع تأمين نفقات التعليم الأفضل لأبنائها. وتؤيد الدراسات التي أجراها الحمر بهذا الصدد هذه النقطة. إذ وجد لدى دراسته للخلفية العائلية للعينة التي اختارها من الطلاب أن ٢٧ طالباً من أصل ١٢٩ ينتمون إلى أسر أربابها عمال يدويون[٢].

وبالرغم من أن التعليم في البحرين لم يؤدِّ حتى الآن إلى تحولات اجتماعية كبيرة، إلا أنه حرك القوى السياسية في الجزيرة من خلال تمكين الطلاب من وعي الأحداث السياسية في البحرين والعالم العربي. فكان الطلاب أول قطاع بادر إلى الإعلان عن تظلمه وعن وجهات نظره في الأمور التي ترفض الأمر الواقع سواء محلياً أو خارجياً. وكما يقول السير تشارلز بيلغريف[٣].

> «لقد كان طلاب المدارس هم اول من ادخل عادة الإضراب إلى الجزيرة».

إذ كانوا دائماً مستعدين للخروج إلى الشوارع بمبادرة ذاتية، لدعم الحركات السياسية والعمالية. وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأنهم كانوا وما زالوا طليعة الحركات السياسية في الجزيرة.

ولم تكن سلطات الجزيرة راضية عن الوضع هذا، فوضعت اللوم على

المدرسين غير البحرانيين، وخصوصاً المصريين، الذين اتهموا مرات عديدة خلال الخمسينات بنشر مبادىء سياسية مثيرة للشغب بين طلاب البحرين. ويقول السير تشارلز بيلغريف بهذا الصدد(٤):

«لقد اصبح المدرسون المصريون بعثات متحمسة لنشر تعاليم الناصرية الخطرة».

ويعلق أنتوني ناتينغ على نفس الموضوع قائلاً(٥):

«اعتقد انه (احمد العمران) قد شعر تماماً بالخطر المصري وانه اتخذ الإجراءات اللازمة لمجابهته. فقد قلل نسبة المدرسين المصريين إلى واحد على سبعة من مجموع المدرسين، (في البحرين)، وهو يقوم الآن بإرسال الطلاب الذين ترعاهم الحكومة، (البحرانية)، إلى الجامعة الأمريكية في بيروت بدلاً من القاهرة».

لكن كلاً من الكاتبين قد بسّط المسألة، متجاوزاً الحقيقة الأساسية وهي أن التعليم قد خلق في طلاب البحرين القدرة على اكتشاف أفكار جديدة بأنفسهم، وفتح عقولهم أمام أفكار وعقائد جديدة أياً كان مصدرها. وهذا الأمر، بالإضافة إلى الحقيقة الأخرى وهي عدم رضاهم المتزايد عن أوضاع الجزيرة المتردية، جعلهم يطرحون علامة استفهام على الوضع الراهن للنظام التقليدي. وبذلك فإن اعتبار المصريين كسبب رئيسي للاضطرابات الطلابية المتكررة هو حكم غير دقيق، ويهدف إلى إخفاء السبب الحقيقي الذي يكمن وراء النشاط السياسي للطلاب. وإذا كان كذلك في الخمسينات فهل هو السبب في السبعينات؟

كانت إحدى شكاوى الطلاب هي أن النظام التعليمي في البحرين ليس كافياً، إذ كان نظاماً مغلقاً لا يهيّىء للطلاب الذين ينهون دراستهم في البحرين أية سبل لرفع مستواهم التعليمي بحيث يستطيعون فيما بعد متابعة الدراسة الجامعية. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٦٢ بالنسبة للبنين وحتى سنة ١٩٦٣ بالنسبة للبنات، حين أصبح بوسع الطلبة إتمام

كل دراستهم التي تسبق المرحلة الجامعية في البحرين. أما قبل هذا التاريخ فقد كان لزاماً على الطلاب أن يدرسوا لمدة سنة واحدة في الخارج كي يحصلوا على التوجيهية، (وهي الشهادة التي تؤهلهم لدخول الجامعة)، وعلى نفقتهم الخاصة، باستثناء الطلاب الذين تنفق عليهم الحكومة وهم في العادة قلة.

وهذه الفترة الدراسية لمدة سنة في الخارج كانت تلقي عبئاً إضافياً على كاهل الطلاب في هذه الفترة الحرجة من حياتهم الدراسية. علماً بأن فرصة الدراسة في الخارج كانت مقتصرة على طلاب الدراسات العامة في قسمي الآداب والعلوم. أما طلاب أقسام تخريج المدرسين والدراسات التجارية والصناعية فكانوا محرومين منها، ولذلك كانوا يجدون أنفسهم أمام طريق مسدود بعد أن يتموا دراستهم في البحرين. ولم يبد على السلطات المختصة أنها كانت راغبة في إصلاح هذا الوضع، كأنما كانت لا تشجع مغادرة الطلاب للبحرين، وتستعجل دخولهم في سوق العمل.

وبالرغم من هذه الصعوبات، فقد عاد إلى الجزيرة عدد من أبناء البحرين من حاملي شهادة البكالوريوس في الآداب والعلوم وبكالوريوس التجارة. فقد عاد أوائل هؤلاء الخريجين سنة ١٩٥٠، وكانوا اثنين بالعدد، من الجامعة الأمريكية في بيروت. ثم تلت ذلك عودة أعداد أخرى من خريجي الجامعات العالمية. وفي سنة ١٩٦٧ وصل عدد الخريجين البحرانيين من مختلف الاختصاصات إلى ٢٠٠، بينما ارتفع هذا الرقم سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٣٠٢ خريج، منهم ٢٤٥ ذكوراً و٥٧ إناثاً. ولا شك أن الأعداد تتزايد باطراد.

كما كانت الصعوبات المالية تواجه الطلاب حتى بعد حصولهم على «التوجيهية»، إذ كان عليهم تأمين النفقات أثناء دراستهم الجامعية في الخارج، إلا إذا كان أحدهم من الطلاب القلائل المبرزين الذين

تمنحهم الدولة أو إحدى الجامعات العربية أو الأجنبية منحة دراسية.

ويقول السير تشارلز بيلغريف:

> «لم اعرف اكثر من اثنين او ثلاثة من العرب (في البحرين) ممن لديهم رغبة صادقة في كسب المعرفة لمجرد المعرفة نفسها».

وهذا القول لم يكن صحيحاً بكل تأكيد بل هو مغرض، إذ كان الطلاب البحرانيون طموحين للعلم جداً. ويقول الحمر بهذا الصدد:

> «عملياً، كان كل الطلاب (في الستينات) الذين ينهون دراستهم الابتدائية يلتحقون بالمدارس المتوسطة. وكان ٧٦٪ من طلاب هذه المدارس يتابعون دراستهم الثانوية، حيث كان ٨٥٪ منهم يفضلون قسم الدراسات العامة الذي يسمح لهم بالحصول على الشهادة التوجيهية فيما بعد».

وفي الاستفتاء الطلابي الذي أجراه الحمر وجد أن ٤٠٪ من العينة الطلابية التي اختارها كانوا يرغبون في متابعة الدراسة الجامعية، مع أن تلك العينة كانت تشمل طلاباً من أقسام تخريج المدرسين والقسم الفني والتجاري والدراسات الدينية، الذين كانوا يعرفون أن فرص التعليم الجامعي بالنسبة لهم نادرة جداً.

ومن المساوىء الأخرى في النظام التعليمي أنه يميز بين الطلبة على أساس الجنس، أي بين الطلاب والطالبات. فالطالبات كن وما زلن محرومات من التعليم الصناعي والديني. ولم يسمح لهن بالانضمام إلى برامج التدريب التجاري إلا في سنة ١٩٧٠.

ولعل من أسباب هذا التمييز أن مهنة التدريس كانت تعتبر المهنة الوحيدة المقبولة اجتماعياً بالنسبة للفتيات. ولقد وجد الحمر خلال دراساته الطلابية أن ٦٥٪ من الفتيات، مقابل ٢٩٪ من الفتيان، كن يرغبن في الحصول على التعليم الجامعي ليتسنّى لهن ممارسة مهن مثل الطب والمحاماة والصيدلة، ولذلك فهن يحاولن تغيير النظرة التقليدية إلى

الفتاة، بينما وجد أن اثنتين فقط من الأربعين فتاة اللواتي اختارهن كعينة كن يرغبن في ممارسة مهنة التدريس.

ولقد سهل افتتاح جامعة الكويت سنة ١٩٦٦ حصول طلبة البحرين على التعليم الجامعي. وقد ذكر سنة ١٩٧١ أن عدد الطلاب البحرانيين الذين يدرسون في الخارج يصل إلى ١١٠٠ طالب، وكان قسم كبير منهم في جامعة الكويت.

وحيث إن عدد الخريجين البحرانيين يتزايد باستمرار، فإنه من الصعب على الحكومة إيجاد عمل لهذا العدد الكبير منهم وخلق مناخ سياسي يتناسب مع المبادىء التي يعتنقها هؤلاء الخريجون. وهذا الأمر أصبح مشكلة ملحة، إذ أن عدد الطلاب الجامعيين الذي وصل إلى ١١٠٠ طالب سنة ١٩٧١ يمثل نسبة خريج واحد كل ١٩٦ شخصاً من السكان.

وقد بدأ استياء الحكومة من مشكلة الخريجين الجامعيين البحرانيين منذ سنة ١٩٥٣ عندما لم يكن عدد هؤلاء يزيد عن أربعة خريجين، إذ قال التقرير السنوي الحكومي لتلك السنة إن هؤلاء الخريجين كانوا لدى عودتهم

> «يحتقرون الكثير من الأمور في بيوتهم نفسها وفي بلادهم، ويكرهون ان يستانفوا نمط الحياة الذي عرفوه من قبل، ولم تكن لديهم رغبة في الاستقرار في البحرين».

ولا بد أن ذلك تحيز ظاهر ضد التعليم من قبل كاتب التقرير.

ولعل ذلك التقرير الحكومي، (سنة ١٩٥٣)، لم يذكر إلا الجوانب السلبية من حياة هؤلاء الخريجين. أما في أواخر الخمسينات وفي الستينات فقد بدأ طلبة البحرين في الخارج بتنظيم أنفسهم ضمن روابط، وبدأوا في دراسة دقيقة للتركيب السياسي والاجتماعي في وطنهم، ووجهوا إليه نقداً شديداً[٦]. ولقد كان نقد بعض الطلاب للوضع

السياسي والاجتماعي في بلدهم نقداً متطرفاً، الأمر الذي أثار الحكومة فاتخذت بعض الإجراءات مثل منع بعض الطلاب من العودة إلى البحرين وسجن بعضهم لدى عودته. وهذه الإجراءات بدورها لم تكن تؤدي إلا إلى مزيد من النقد ومزيد من التأخير في إيجاد حل للمشاكل التي تواجه الجزيرة.

المشاكل التي تواجه تطور التعليم في البحرين

لعل المشكلة التي تواجه الدول المتقدمة والنامية معاً، بما في ذلك البحرين، في الحقل التعليمي، هي ارتفاع نفقات الخدمات التعليمية.

وحيث إن عدد المتعلمين يتزايد باستمرار فإن الطلب على الخدمات التعليمية يتزايد. وكما يقول كومبس فيما يتعلق بالبلدان النامية.

> «إن وضع اهداف كبيرة وقطع الوعود السخية وتوسيع الخدمة التعليمية نفسها قد اطلق العنان لآمال الناس ولزيادة الطلب على التعليم».

وهذا الأمر ينطبق على الحالة في البحرين من حيث النسبة الكبيرة المخصصة للإنفاق التعليمي، (أنظرالجدول رقم ١٧).

إن الميزانية الوطنية البحرانية هي مصدر قلق، لأنها تمثل أكبر رقم في حقل الإنفاق العام.

والجدول رقم (١٧) يوضح أن الإنفاق قد ازداد في السنوات المبينة بشكل لا يتناسب مع الزيادة في الميزانية الوطنية. فالإنفاق على التعليم في الستينات، باستثناء سنة ١٩٦١، لم يقل عن ٢٠٪ من الإنفاق العام، وهذا رقم عال جداً بالنسبة لبلد نام. فالحكومة مسؤولة كلية عن نفقات التعليم، إذ لم تعد هناك أية مساعدة شعبية مالية منذ أن وضعت الحكومة التعليم تحت إدارتها في الثلاثينات. ولعل ارتفاع نفقات التعليم

جدول رقم (١٧)

نسبة ميزانية التعليم إلى الإنفاق العام
في سنوات مختارة

السنة	النسبة المئوية
١٩٤٠	٢,٨٨
١٩٤١	٣,٧١
١٩٤٢	٦,٤٨
١٩٤٣	٩,٣٧
١٩٥٠	٢٣,١٥
١٩٥١	١٦,٧٠
١٩٥٢	١٣,٤٢
١٩٥٣	١٣,٣٦
١٩٦٠	١٦,٨٤
١٩٦١	١٨,١٦
١٩٦٢	٢٠,٦٣
١٩٦٣	٢٣,٩٣
١٩٦٩	٢٥,٤٠
١٩٧٠	٢٠,٠٠
١٩٧١	٢٤,٠٠

والحاجة إلى الدعم الشعبي المالي قد أشير إليه منذ عام ١٩٥٥ عندما كتب السيد أحمد العمران قائلاً[٧]:

«إننا نامل بان القطاعات الغنية في البلاد ستحذو حذو مثيلاتها في الدول الأخرى فتقدم الدعم المالي للتعليم العام كما كانت تفعل عندما بدا التعليم لأول مرة. ويبدو ان الناس يتكلون على الحكومة في كل شيء... فمتى يستيقظ ضمير هؤلاء؟».

ويمكننا أن ننظر إلى ارتفاع نفقات التعليم من زاوية أخرى، وهي كلفة تعليم الطالب الواحد. فقد قدرت كلفة تعليم كل طالب في كل

مراحل التعليم سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ بـ ٥٠٠ روبية سنوياً. أما كلفة كل طالبة فقدرت بـ ٢٠٤ روبية سنوياً. بينما كانت كلفة الطالب في المدرسة الصناعية تصل إلى ٧٠٠ روبية سنوياً، هذا عدا المنح الشهرية التي كانت تعطى له. أما أرقام السنوات ١٩٦٤ وما بعد فلا تفرق بين كلفة الطالب والطالبة، بل تعتمد على كلفة الطالب في كل مرحلة، حيث كانت هذه الكلفة السنوية كما يلي: ٣٧٠ روبية لطالب المرحلة الابتدائية و (٥٧٠) روبية لطالب المرحلة المتوسطة و ١٠٠٠ روبية سنوياً لطالب المرحلة الثانوية.

وقد ارتفعت هذه الأرقام إلى ٣٨٧ و ٦٩٠ و ٩٦٧ روبية حسب تسلسل المراحل التعليمية، وإلى ١٩٨٤ روبية بالنسبة لطالب المدرسة الصناعية، وذلك في السنة الدراسية ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧. لكن هذه الكلفة ازدادت أكثر بكثير في السنة الدراسية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، إذ وصلت إلى ٥٦٠ و ٧٩٠ و ٨٤٠ و ٢١٨١ روبية حسب التسلسل السابق. وبذلك نلاحظ زيادة كبيرة في الكلفة، باستثناء المرحلة الثانوية.

والزيادة الأخيرة في الكلفة، (سنة ٦٧ ـ ١٩٦٨)، بالرغم من أنها كانت حالة خاصة بتلك السنة، إلا أنها ليست عائدة إلى نفس أسباب زيادتها في البلدان الأخرى، إذ كانت تعود إلى ارتفاع أجور المدرسين وزيادة الإنفاق في الخدمة التعليمية والكتب وتمويل المدارس وصيانتها مع الأبنية الرسمية الأخرى. ولقد ذكر سنة ١٩٦٨ أن رواتب المدرسين وحدها كانت تمثل ٧٢٪ من مجموع الإنفاق التعليمي في البحرين.

أما من حيث مستوى التعليم في البحرين فإنه يشمل نطاقاً أوسع بكثير مما هو عليه في بلدان أخرى في الشرق الأوسط. ولكن البحرين تنفق نسبة من ميزانيتها على التعليم أقل من النسبة التي تنفقها بلدان الشرق الأوسط الأخرى، مشيرة إلى أنها تستغل الوسائل التعليمية بشكل

كاف. فالبحرين أنفقت، مثلاً، على التعليم الثانوي العام سنة ١٩٦٦ ما يعادل ١١,٥٪ من ميزانيتها التعليمية. بينما أنفقت كل من العراق ١٧,٢٪ والأردن ٣٣,٤٪ والكويت ٣٦,٨٪[٨] بالرغم من أن الخدمات التعليمية في البحرين تشمل قسماً ممن هم في السن التعليمية أكبر بكثير مما تشمله الخدمات التعليمية في البلدان الأخرى. ففي سنة ١٩٦٧ وصلت نسبة الطلاب الذين يدرسون في فروع المرحلة الثانوية المختلفة في البحرين إلى ٤٨,٨٪ من مجموع من هم في السن التعليمية الثانوية، (من ١٢ - ١٦). وهذه نسبة عالية إذا ما قيست بالنسبة التي تصل سنة ١٩٦٥ إلى ٢٩٪ في العراق و ٣٨٪ في الأردن و ٢٠٪ في قطر و ٥٪ في المملكة العربية السعودية.

ومن الطبيعي أن نظام التعليم في البحرين كان يركز على عدد الطلاب وليس على مستواهم، وذلك في محاولة منه لرفع نسبة المتعلمين بين السكان. وهذه ظاهرة عامة نراها في كل البلدان النامية الأخرى. ويقول البروفسور بيبي بهذا الصدد:

> «كان من الحتمي أن تكون مسألة الكم هي أول ما يطرح نفسه، حيث كان الاهتمام، (في الدول النامية)، في فترة ما قبل الحرب مرتكزاً على النظام التعليمي في الدول المتقدمة... وكان من المتوقع أن تلعب اعتبارات النوع دوراً ثانوياً».

ولقد طالبت اليونيسكو في عدة مؤتمرات متتالية في الستينات بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً في كل البلدان وفي زمن لا يتعدى سنة ١٩٨٠. والبحرين أعلنت أنها تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

وبالرغم من أن مستوى التعليم في البحرين متدن إلى حد ما في الوقت الحاضر، إلا أن مسؤولي التعليم في البحرين قد بينوا النطاق الذي يراد للتعليم أن يتطور ضمنه. ففي سنة ١٩٦١ أوجز السيد أحمد العمران المبادىء الأساسية التي تستند إليها فلسفة التعليم في البحرين بقوله[٩]:

> «... الحرية... الديمقراطية... رفع مستوى

> المعيشة... ترسيخ الجوانب الروحية والخلقية في الحياة...
> وإذكاء روح الوطنية والقومية العربية».

أما من ناحية «الحرية» فقد قال السيد العمران إنه يجب تشجيع الطلاب على أن يفكروا بذهنية مستقلة لا أن يقلدوا غيرهم، كما يجب إعطاؤهم الفرصة ليناقشوا كل الأمور ويختاروا ما هو أفضل.

وحول فكرة «الديمقراطية» قال إنه يحبذ مشاركة الطلاب في تنظيم وتسيير أمور مدارسهم. أما فيما يتعلق بموضوع «القومية العربية» فقد قال بأنه يجب تعليم الطبيعة الحقيقية للقومية العربية إلى الطلاب بالأفعال لا بالكلمات، وإن على المدرسين أن يلعبوا دوراً هاماً في هذا المجال.

وإذا كانت مثل هذه الأفكار ذات أهمية بالنسبة لنوعية التعليم في البحرين، إلا أن ما كان يحدث فعلاً ضمن النظام التعليمي هو أمر مختلف عنها تماماً.

فمثلاً، لاحظ وردن أن الكثير من كبار موظفي إدارة التعليم في الفترة التي صرح بها السيد العمران بآرائه كانوا يرسلون أولادهم ليتعلموا في «مدرسة القلب المقدس الكاثوليكية» وهذا يوضح قلة ثقتهم وعدم إيمانهم بجدوى النظام التعليمي العام في البحرين. ثم إن تعليم التاريخ العربي كان ولمدة سنوات طويلة يدرس حتى فترة الصليبيين فقط، الأمر الذي لم يكن كافياً لإنماء روح الوطنية والقومية العربية. وقد كان الكثير من الطلاب والمدرسين يشكون، حتى سنة ١٩٦٨ وما بعدها، من افتقار المنهاج الدراسي إلى أي نوع من التعليم المناسب للتاريخ والجغرافيا المحليين. كما أن الحاجة إلى الثقافة القومية ودراسة المجتمع العربي أصبحت ملحة أكثر بانتشار مبدأ القومية العربية في منطقة الخليج.

وما من شك في أن نوعية التعليم تعتمد على نوعية المدرسين. وكانت البحرين تعاني مشكلات في هذا المجال، فلم يكن بين

المدرسين سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ الذين وصل عددهم إلى ٢٣٨٠ مدرساً سوى ٣٧٨ مدرساً أتموا دراستهم الجامعية، (أو بمؤهلات جامعية)، وهذا الرقم لا يتعدى ١٥,٨٪ بالنسبة لمجموعهم. وهذا الأمر يوضح الحاجة إلى مدرسين محترفين في حقل الخدمات التعليمية، إذ أن ذلك هو السبيل الوحيد لرفع مستوى التعليم.

أما العقبة الأخرى التي تقف في وجه رفع مستوى التعليم في البحرين فهي نقص الأبنية المدرسية المناسبة. إذ لا تزال العادة جارية على أن تلجأ مديرية المعارف إلى استئجار منازل وتحويلها إلى مدارس. وهذه المنازل تفتقر إلى الوسائل الأساسية في التعليم مثل غرف الصفوف الكافية والمخابر والساحات. ولعل ازدحام الفصول بالطلاب هو أهم مشكلة في مثل هذه المدارس. وقد وجد الحمر نتيجة الاستفتاء الذي أجراه بين المدرسين بأن أكثر المشكلات التي يواجهها المدرسون إلحاحاً هي إيجاد أبنية مدرسية مناسبة. كما وجد السيدان نحاس وكاتول لدى زيارتهما لـ «مدرسة أم الحصم»، (وهي عبارة عن منزل مستأجر)، أن صفوفها كانت مزدحمة بالطلاب بطريقة لا بد أن تنعكس على مقدرتهم وصحتهم.

وهذه المشكلة لا تزال ملحة حتى الآن. ففي سنة ١٩٧١، حيث وصل عدد المدارس إلى ١١١ مدرسة، كان عدد المدارس من طراز «البيوت المستأجرة» هو ٥٧ مدرسة.

يضاف إلى ذلك عقبة أخرى وهي عدم وجود أية وسائل توجيهية للطفل قبل بلوغه سن السادسة. وإذا ما أضفنا إلى هذا احتمال وجود خلفية منزلية أمية للطفل فإنه سيبدأ مرحلته الدراسية وهو يجهل تماماً أي نوع من التعليم، الأمر الذي سيؤدي إلى إضاعة الوقت في السنوات الدراسية الأولى في محاولة تجاوز هذه المشكلة. وقد وجد الحمر، نتيجة أبحاثه، أن ٤٧,٢٪ من آباء الطلاب كانوا أميين، بينما تقل النسبة

إلى ١٥٪ من آباء الطالبات. والمقارنة بين هاتين النسبتين توضح أن تعليم الفتيات في البحرين لا يزال يعتمد على احتمال تعلم الأبوين أو عدمه، وأن معظم الآباء الذين تلقوا بعض التعليم كانوا يسمحون بإرسال بناتهم إلى المدارس.

ولا يوجد حتى الآن في البحرين قانون بإلزامية التعليم بالرغم من أن المواطنين يعرفون بأن تعلم أبنائهم وبناتهم هو أمر حيوي لحصولهم على وظيفة. ولذلك نرى أن نسبة من يواظبون على المدارس إلى من هم في السن التعليمية ترتفع باستمرار، وقد وصلت هذه النسبة سنة ١٩٧١ إلى ٧٣٪.

وفرص الحصول على وظائف قد بدأت تقل تدريجياً حتى بالنسبة لمن يترك المدرسة ويبحث عن عمل حيث إن سياسة التوظيف الحكومية والخاصة كانت فيما مضى تقوم بالاعتماد على المغتربين، ولم يتشددوا في طلب تدريب مناسب للبحرانيين. وقد لاحظ الحمر سنة ١٩٦٨ من خلال تجربته العملية أن الكثير من الطلاب الذين يتركون المدارس كانوا يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على عمل.

وهناك سببان محتملان لهذه الحالة. السبب الأوضح هو ندرة الوظائف الملائمة، خصوصاً بالنسبة لمن يحملون مؤهل الدراسة الثانوية العامة وأولئك الذين لا يزال مستواهم التعليمي محدوداً. أما السبب الآخر فهو أن الكثير من إدارات الدولة وكل البنوك والمؤسسات التجارية تستعمل اللغة الإنكليزية كلغة أعمال. بينما تسود اللغة العربية مناهج التدريس في المدارس.

ولذلك فإن على الحكومة أن تختار بين الاقتداء بالدول العربية الأخرى المجاورة بجعل اللغة العربية اللغة الرسمية، وبين نشر تعليم اللغة الإنكليزية في المدارس بشكل أوسع. ويبدو أن الحكومة لم تصمم حتى

الآن على مواجهة هذه المشكلة، أو على اختيار أحد الحلين، بالرغم من أن جعل اللغة العربية الرسمية في الجزيرة هو الحل الأجدى، إذ سيكون من الأفضل للبحرانيين استعمال لغتهم العربية كلغة أعمال، كما أن هذا الاختيار سيوفر على الحكومة نفقات جلب المزيد من المدرسين لتعليم اللغة الإنكليزية أو استخدام أجانب للقيام بالأعمال المطلوبة، ولا يعني هذا إهمال تدريس اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية.

الهوامش والمصادر

(١) في سنة ١٩٦٨ أجرى الأستاذ عبد الملك الحمر استفتاء على طلاب ومدرسين عاملين في مديرية المعارف. وقد ألحق نتائج الاستفتاء كتابه المذكور سابقاً عن التعليم في البحرين.

(٢) أنظر عبد الملك الحمر، ذ. س، ص ٧٤.

(٣) تشارلز بيلغريف، ص ٩٣.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٤٥.

(٥) هناك كثير من الأدبيات التي أصدرتها «روابط» طلاب البحرين في الخارج، ثم بعد ذلك الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي أعلن في ١٩٧٢/٢/٢٦ والتي حللوا فيها كثيراً من مظاهر المجتمع البحراني السياسية والاجتماعية، وأبدوا وجهة نظرهم في كل ذلك. أنظر: **صوت البحرين**، القاهرة؛ **صدى الخليج**، حلب؛ **المسيرة**، الكويت؛ **النشرة**، لندن.

(٦) تقرير الأستاذ أحمد العمران عن التعليم سنة ١٩٥٥، ص ٣٥.

(٧) حمد السلطي، «بعض وجوه تطور التعليم الثانوي في البحرين»، مجلة **هنا البحرين** رقم ٢٢٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، ص ٢٨.

وكذلك حسن علي النصف، **أوجه الإنفاق على التعليم في البحرين**، تقرير منشور مقدم لمعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الكويتي، ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ص ٢٠ - ٢١.

(٨) أحمد العمران، **المدرسة والمجتمع**، مطبعة عابدين، الإسكندرية حزيران/ يونيو ١٩٦١، ص ٣ - ٦٤.

التعليم والتغيّر الاجتماعي

الفصل الثالث

بعض مظاهر التغير الاجتماعي

إن التغير الاجتماعي في أي مجتمع هو عملية مستمرة تتوقف حدتها وسرعتها على عدد من العوامل التي تمارس تأثيرها على ذلك المجتمع.

وكانت هذه العوامل المؤثرة بالنسبة للمجتمع البحراني بصورة رئيسية هي تطوير الإدارة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، والدخل الكبير من عائدات النفط التي تلت ذلك والتي جعلت من الممكن توسيع الخدمات الإدارية والاجتماعية. وكذلك تأثير التعليم الحديث الذي تناولناه.

وسوف ندرس التحول الاجتماعي في البحرين من وجهة نظر تطور التركيب الطبقي الاجتماعي ـ الاقتصادي، ومن ناحية التحولات التي حدثت في الدور الذي تلعبه الأسرة في المجتمع وتغير المرأة في المجتمع البحراني.

ولا بد لنا خلال ذلك من أن نأخذ بالاعتبار التغير الذي أخذ مجراه عند تحول البحرين من مجتمع ريفي قروي إلى مجتمع متمدن.

ويجب ألا ننسى أن التغيرات لم تحدث كلها في نفس الوقت وأن التغير لم يسر بمعدل ثابت. إذ أن للتغيرات الاجتماعية نتائج مختلفة على الفئات المتعددة في المجتمع. فبعض هذه الفئات يرحب بالتغير، وبعضها الآخر يعارضه بشدة لأن هذا التغير يمثل تهديداً لمصالحها، بينما تقاومه بعض الفئات الأخرى وذلك لأسباب تتعلق بطبيعتها المحافظة، إذ أنها لا ترى أي سبب يدعو لتغيير الوضع الراهن.

وبعض فئات المجتمع لم تكن عرضة لأي تغير اجتماعي عميق لأنها لم تكن على اتصال مباشر بعوامل التغير. إلا أن عدد مثل هؤلاء قد قل في الوقت الحاضر.

كما أن عمق التغير يختلف بين المدن والقرى، وبين الأغنياء والفقراء، وحتى بين المتعلمين وغير المتعلمين وداخل الأسرة الواحدة، لأن لكل فئة مشكلاتها الخاصة بها.

ودرجة التفاوت هذه تكون كبيرة جداً في كثير من الأحيان. إذ لوحظ في الستينات، مثلاً، أنه بينما كانت هناك بنوك وعمليات تبادل تجاري نقدية في المدن، كانت بعض القرى لم تستخدم بعد أي تعامل بالنظام النقدي، بل كانت تسير عملياتها التجارية بنظام المقايضة مع البائعين المتجولين[١].

ولقد شهدت العشرينات من هذا القرن بداية التحولات الكبيرة في البحرين عندما شعر المجتمع للمرة الأولى بعمق تأثير النفوذ البريطاني على أموره المحلية. وقد سميت هذه التحولات فيما بعد بـ «الإصلاحات» في البحرين. فالنفوذ البريطاني كانت له نتائج مباشرة محلياً مثل صدور قانون إعادة تنظيم صيد اللؤلؤ، وإنشاء قوة بوليس نظامية لحفظ القانون والأمن، وإنشاء السلطة القضائية التي تتبعها محاكم نظامية. ولقد جاءت قوانين الإصلاح الأخرى كالقوانين المتعلقة بالرقيق وبالصحة العامة نتيجة لجهود وتحمس عدد من الممثلين السياسيين لبريطانيا في البحرين. وظهر تأثير مثل هذه القوانين والإصلاحات حتى على مستوى الأسرة حيث كانت النتيجة هي تغير الوضع القانوني للمرأة.

أما اكتشاف النفط وتطوير صناعته في الثلاثينات فقد أسرع في عملية التغير الاجتماعي. إذ أصبحت الأموال وفرص العمل متوفرة. وقد أدى هذا إلى بروز الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة

مثل طبقة العمال الجديدة التي كونها عمال النفط، والطبقات المتوسطة التي ظهرت نتيجة للتطور التجاري. وتوزيع مجالات العمل الحكومي.

نمو المجتمع الحضري

لقد كان المجتمع البحراني مجتمعاً قروياً يقوم على أساس الزراعة وصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وبعض الأنشطة الأخرى. وما من شك في أن نمط الحياة في الفترة التي نتناولها بالدراسة قد تغير جذرياً نتيجة الأنشطة الاقتصادية الجديدة. ولسوء الحظ، لا توجد هناك إحصاءات رسمية قبل إحصاء سنة ١٩٤١ عن عدد سكان المدن وعدد سكان القرى. لكننا نستطيع أن نلحظ بدءاً من ذلك التاريخ، (١٩٤١)، اتجاه سكان الأرياف للهجرة إلى المدينة، الأمر الذي نتج عنه انخفاض عدد سكان الأرياف وارتفاع عدد سكان المدن. وكان من المفترض أن تكون هذه الهجرة أكثر حدة لولا قيام شركة النفط بتأمين المواصلات لعمالها وموظفيها من مراكز تجمعهم السكانية إلى مراكز عملهم[٢]. ولولا ذلك لهاجرت أسر بأكملها أو قطاعات من المجتمع من قراها لتستقر في مراكز التجمع السكاني الأكبر حجماً. ولعل مما خفف من حدة هذه الهجرة أيضاً هو قيام الدولة بتأمين المواصلات لموظفيها وللطلاب ممن يسكنون الأرياف.

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك تحول جوهري في مراكز التجمع السكاني منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أن فرص العمل وشروط المعيشة في المدن كانت أفضل بكثير منها في القرى. ولذلك كانت هذه المدن تجذب سكان القرى إليها.

جدول رقم (١٨)[٣]

التجمع الحضري في البحرين فيما بين (١٩٤١ - ١٩٧١)

المدينة	سنة ١٩٤١		سنة ١٩٥٠		سنة ١٩٥٩		سنة ١٩٦٥		سنة ١٩٧١	
	عدد السكان	نسبة هؤلاء إلى مجموع السكان العام	عدد السكان	نسبة هؤلاء إلى مجموع السكان العام	عدد السكان	نسبة هؤلاء إلى مجموع السكان العام	عدد السكان	نسبة هؤلاء إلى مجموع السكان العام	عدد السكان	نسبة هؤلاء إلى مجموع السكان العام
المنامة (٥)	٢٧٨٣٥	٪٣٠,٩	٣٩٦٨٤	٪٣٦,١٥	٦١٧٢٦	٪٤٣,١٢	٨٩٠٩٨	٪٤٣,٤١	٨٨٧٨٥	٪٤١,٠٠
المحرق	٢١٤٣٩	٪٢٣,٨	٢٥٥٧٧	٪٢٣,٣٢	٣٢٣٠٢	٪٢٢,٥٦	١١٤٣	٪٢٢,٥٨	٣٧٧٣٢	٪١٧,٤٤
الحد	-	-	-	-	٤٤٤٠	٪٣,١٠	٥٢٣٠	٪٢,٨٧	٥٢٩٦	٪٢,٤٣
الرفاع	-	-	-	-	٦٦٢٣	٪٤,٦٢	٩٤٠٣	٪٥,١٦	١٠٧٣١	٪٤,٩٠
عوالي	١٥٣٢	٪١,٧	٣٨٤٦	٪٣,٥٠	٣١٢٣	٪٢,١٨	٢٠٩٧	٪١,١٥	٩٨٤	٪٠,٤٥
جد حفص	-	-	-	-	٥٥٩١	٪٣,٩٠	٧٩٤١	٪٤,٣٥	١١١٥٢	٪٥,١٥
مدينة عيسى	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٥٠١	٪٣,٤٦
الريف ومناطق أخرى	٣٩١٦٤	٪٤٣,٥	٤٠٥٧٩	٪٣٧,٠٠	٢٩٣٣٠	٢٠,٤٩	٣٧٢٩١	٪٢٠,٤٦	٥٤١٤٩	٪٢٥
المجموع	٨٩٩٩٠	٪٩٩,٩٠	١٠٩٦٥٠	٪٩٩,٩٧	١٤٣١٣٥	٪٩٩,٩٧	١٨٢٢٠٣	٪٩٩,٩٨	٢١٦٣٠٣	٪٩٩,٨٣

ومن الجدول رقم (١٨) نستطيع أن نتبين هذا الاتجاه. إذ أن كل مراكز التجمع السكاني الحضرية قد تضخمت، باستثناء منطقة عوالي التي يسكنها الأوروبيون فقط. فالمنامة، مثلاً، كان يسكنها ٣٠,٩٪ من مجموع سكان البلاد سنة ١٩٤١. وقد ارتفعت هذه النسبة سنة ١٩٧١ إلى ٤١,٠٠٪ وبذلك يكون العدد الفعلي أو الحقيقي لسكان هذه المدينة قد ازداد بنسبة ٣١٣,٥٪.

ونلحظ مثل هذه الزيادة في عدد سكان المحرق سنة ١٩٦٥. ولعل انخفاض عدد السكان المدن الأخرى سنة ١٩٧١ يعود إلى إنشاء مدينة عيسى سنة ١٩٦٨. أما لماذا لم ينخفض عدد سكان المدن الأخرى كما حدث بالنسبة للمحرّق فذلك يعود إلى الشروط التي أوجبت القوانين توفرها في الناس الذين سيسكنون المدينة الجديدة، مدينة عيسى(٤).

فمدينتا المحرق وجد حفص تعتبران على اتصال قريب بالعاصمة المنامة وبأنهما مناسبتان كمدن يلجأ إليها من يعمل في العاصمة للنوم. فالمحرق لا تبعد أكثر من ميل ونصف عن الطريق المعبد إلى المنامة، كما تبعد عنها جد حفص أكثر من أربعة أميال. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد السكان فيهما.

وإذا ألقينا نظرة شاملة يتبين لنا بأن ٧٥٪ من عدد سكان البحرين سنة ١٩٧١ كانوا يتجمعون في سبع مدن، وأن ثلاثاً من هذه المدن وهي المنامة والمحرق وجد حفص كانت تضم ٦٤٪ من مجموع سكان البحرين. بينما يتوزع ما تبقى من السكان، (٢٥٪)، على ٥٨ قرية صغيرة.

وبالرغم من أن عدد سكان الأرياف قد ارتفع خلال الثلاثين سنة التي سبقت سنة ١٩٤١ إلى ٣٧,٧٪ من مجموع عدد سكان البحرين، إلا أن نسبته انخفضت من ٤٣,٥٪ في سنة ١٩٤١ إلى ٢٥٪ سنة ١٩٧١.

ويمكننا في الختام القول بأن تجمع قسم كبير من سكان البحرين في المنامة وجوارها كان قد جعل فرص العمل في الحكومة أو في صناعة النفط أو المهن الأخرى هناك أكثر بكثير مما في بقية مناطق الجزيرة. وقد أدى هذا التجمع في المدن إلى بروز الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة.

تكوّن الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة في البحرين

لم تكن الطبقات الاجتماعية في البحرين محددة من قبل بشكل واضح على أساس حالتها المادية، إلا أن التركيب الطبقي على أساس العشيرة أو الزواج كان سائداً. وهذا النظام له جذوره في العائلة الحاكمة وحلفائها الذين كانوا يمتلكون معظم الثروة والأراضي في الجزيرة على أساس حق المنتصر. وبذلك تحول السكان الأصليون في الجزيرة إلى مواطنين ريفيين من الدرجة الثانية.

والحصول على الأراضي والثروة في الجزيرة كان يتم أحياناً عن طريق القوة أو عن طريق التزاوج بين القبائل المتحالفة مع الحكام، وذلك لضمان استمرار تلك الممتلكات ضمن هذه القبائل. كما أن تقديم الحكومة للأراضي كهبة إلى القبائل الحليفة خلق طبقة ملاك أراضٍ جديدة. وهؤلاء الرؤساء الذين حصلوا على ثروة جديدة كانوا يتجهون في الغالب إلى ممارسة تجارة اللؤلؤ. وهكذا نجد أن آل خليفة ورؤساء القبائل الحليفة قد شكلوا النخبة التقليدية في المجتمع البحراني. أما أفراد القبائل الآخرين، (غير الرؤساء)، فقد كانوا مجبرين على العمل كغواصين لصيد اللؤلؤ وكصيادي سمك لكي يكسبوا قوتهم. وقد شكل هؤلاء مع سكان الريف الأصليين أقل الطبقات شأناً في المجتمع البحراني التقليدي.

وحقائق هذا الوضع لم تكن مستوعبة من قبل. إذ أن بعض أقل الطبقات شأناً كانت تشعر بصلة القرابة حتى مع الطبقة الحاكمة، وذلك من خلال الروابط العائلية الموجودة، أكثر مما تشعر بقوة الصلة مع الطبقات التي تماثلها شأناً أو تقوم بنفس العمل. كما أن روابط المذاهب الدينية كانت وسيلة من وسائل تصنيف التركيب الطبقي في المجتمع البحراني التقليدي.

الوحيدون الذين يقعون خارج هذا الإطار هم كبار التجار الذين يشكلون طبقة خاصة بهم. وكان معظم هؤلاء في بداية القرن من أصل إيراني وهندي، بينما كان عدد قليل جداً منهم من البحرانيين. إذ أن الأسرة الحاكمة وحلفاءها كانوا يحتقرون هذه المهنة. إلا أن بعضاً من البحرانيين كانوا تجاراً صغاراً، إما كأصحاب حوانيت، أو كوكلاء فرعيين للتجار الإيرانيين أو الهنود. وبذلك لم يكن من الممكن تصنيفهم ضمن طبقة التجار، بل يفضل أن يصنفوا في طبقة عامة للشعب.

ويمكننا أن نختصر القول بأنه يمكن تصنيف المجتمع البحراني في الربع الأول من القرن العشرين إلى مجموعتين على أساس الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية: المجموعة الأولى وهي النخبة، تتألف من الأسرة الحاكمة وملاك الأراضي وتجار اللؤلؤ وكبار التجار. أما المجموعة الثانية فتتألف من غالبية عامة الشعب غير الواعية سياسياً.

وهذه المجموعة الثانية كانت، حتى ظهور مفعول القرارات أو القوانين الإصلاحية في العشرينات، تتعرض باستمرار إلى أنواع شتى من الاضطهاد والظلم، سواء في عملها كما كان الحال بالنسبة للغواصين على اللؤلؤ والفلاحين، أو بسبب ديانتها، كما هو الحال بالنسبة للتمييز الذي يمارس ضد الشيعة[٥]. والواقع أن هذه المجموعة كانت تعي هذا التمييز أكثر من كل الاتجاهات الأخرى التي تتعرض لها.

وفي هذا الوقت كان الشيخ وأسرته ومريدوه، يدعمهم التأييد المعنوي من قبل قبائلهم، هم الحكام المطلقين في الجزيرة، من وجهة النظر السياسية وسكان هذه الجزيرة، وحتى طبقة التجار الأغنياء لم يكونوا يجرؤون على الإفصاح عن آرائهم السياسية خوفاً من الاضطهاد. ولقد لجأ بعض التجار الأغنياء وتجار اللؤلؤ، في الواقع، إلى الحصول على الجنسية البريطانية، وإن كانوا بحرانيّي المولد، وذلك لكي يتخلصوا من القيود التي تفرضها الأسرة الحاكمة ويتمتعوا بالحماية البريطانية.

وبدأ الموقف يتبلور بالنسبة لتشكل الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بعد صدور القوانين الإصلاحية في العشرينات، واكتشاف النفط واستثماره خلال الثلاثينات... إذ أن إنشاء جهاز أكثر عصرية لحفظ القانون والنظام، والتطوير والإصلاحات ضمن الإدارة وضع قيوداً، إلى حد ما، على سلطات العائلة الحاكمة، وخلق بذلك جواً سياسياً منفتحاً وشجع الناس على ممارسة مختلف الأعمال، وبدأت مرحلة تشكل الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية الحديثة.

كما أن الإصلاحات أدت إلى إعادة تنظيم تركيب القوى في الجزيرة. حيث إن آل خليفة تخلوا عن الكثير من حلفائهم السابقين ليرتبطوا بشكل وثيق مع النفوذ البريطاني المتزايد في الجزيرة. وذلك لكي يحافظوا على قوتهم ومكانتهم.

ومما سهل هذا الأمر على آل خليفة هو ضمور صناعة صيد اللؤلؤ الذي نتج عنه أن تجار اللؤلؤ لم يعودوا قوة سياسية أو اقتصادية يحسب حسابها، مما سهل على آل خليفة التخلي عنهم. وهكذا أصبحت النخبة المكونة من الأسرة الحاكمة وملاك الأراضي هي الطبقة العليا في الجزيرة، وكانت المستفيد الرئيسي من ولائها الجديد للبريطانيين. فقد

أصبح الكثير من أفراد هذه الطبقة أكثر غنى من السابق نتيجة العائدات النفطية التي أخذت تُدفع ونتيجة ارتفاع ثمن الأراضي بازدياد حاجة شركة النفط إليها. وكذلك بدء المشاريع الكبيرة.

أما وضع التجار الأثرياء فلم يتعرض لتحسن كبير. إلا أن تزايد الطلب على البضائع الذي تلا اكتشاف النفط دفع المزيد من البحرانيين إلى ممارسة التجارة وتطوير الأعمال التجارية. وما زاد بصورة أكبر في عدد التجار البحرانيين هو القيود السياسية التي فرضتها الحكومة على التجار الأجانب، وخصوصاً الإيرانيين، الأمر الذي سهل على التجار البحرانيين تدعيم مركزهم في هذا المجال الاقتصادي ومكنهم في النهاية من التفوق على كل من التجار الإيرانيين والهنود، ومن أن يصبحوا القوة الرئيسية الفاعلة في النشاط التجاري.

ولقد شكلت هذه المجموعة من التجار البحرانيين نواة الطبقة المتوسطة الآخذة بالظهور في الجزيرة. كما أدت الحاجة إلى مزيد من الموظفين الإداريين نتيجة تطوير الإدارة إلى تشكل طبقة جديدة هي الطبقة المتوسطة الدنيا.

أما على الصعيد السياسي، فقد جمعت المصالح المشتركة بين أثرياء التجار وكبار المسؤولين الإداريين، مما أكسبهم نفوذاً سياسياً نسبياً كانوا يستغلونه لمصالحهم الذاتية فقط. أما من تبقى من الطبقة المتوسطة فلم يفلحوا في الحصول على مثل هذا النفوذ، مما خلق لديهم شعوراً بالقنوط تجاه عدم تنفّذهم في المجتمع وإهمال مصالحهم.

ولقد كان للكثير من التجار البحرانيين الجدد اتصال سابق ببعض الأوروبيين الذين كانوا يعملون في الجهاز الإداري في الجزيرة أو لدى شركة النفط، الأمر الذي مكنهم من معرفة أنواع من البضائع المطلوبة. وقد لجأ الكثير من هؤلاء التجار إلى استخدام الخبرة التي

اكتسبوها من عملهم مع شركة النفط في دخول حقل النشاط الاجتماعي، بينما نجح بعضهم الآخر في التنبؤ بالطلب المتزايد على أنواع معينة من البضائع الاستهلاكية التي لم تكن من متطلبات الحياة التقليدية في البحرين.

ولعل ظهور الطبقة المتوسطة الجديدة يعود، إلى حد ما، إلى السياسة المتعمدة التي اتبعتها شركة النفط في البحرين. فقد قال الصحفي لي وايت، (Leigh White)، سنة ١٩٤٦ إن المستر ثورنبرغ، (Thornberg)، المدير المحلي لشركة «بابكو» قد جدد خلال مقابلة بينهما فكرة توسيع الطبقة المتوسطة في البحرين وذلك لخلق قوة سياسية تحفظ التوازن في الجزيرة[٦]، على أن تسعى شركة النفط إلى ذلك عن طريق إغراء المال المحلي بإجراء عقود فرعية لتمويل مشاريع شركة النفط وتأمين متطلباتها.

ولقد تحققت وجهة النظر هذه بالفعل عندما بدأت شركة النفط في الخمسينات بتلزيم مشاريعها إلى مقاولين محليين، وبشراء بعض حاجياتها عن طريق تجار محليين.

كما برزت فئة جديدة ضمن الطبقة الوسطى خلال العقد الماضي؛ وهذه الفئة تتألف من الأطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين وغيرهم. وجاء ظهور هؤلاء نتيجة للتحسينات التي أدخلت على نظام التعليم سابقاً، وهم يمارسون تأثيراً ليبرالياً على الطبقة الوسطى نفسها.

ونظراً لصعوبة التحديد الدقيق لتركيب الطبقة الوسطى ولعدم توفر الأرقام الخاصة بأنواع المهن ومعدلات الدخل، فإننا سنحاول أن نسجل تصوراً تقريبياً لهذه الأرقام.

وبالرغم من الضخامة الواضحة في حجم الطبقة المتوسطة في البحرين فإن أفرادها يتمتعون بقوة اقتصادية محدودة جداً. فهم في

الغالب إما أصحاب مرتب شهري لهم قوة كسب محدودة، وإن كان دخلهم معقولاً، وإما تجار صغار، (تجار المفرق)، يتمتعون بإمكانية كسب غير محدود نظرياً، ولكنهم في الواقع مقيدون بتجار الجملة وبالظروف السائدة. ويمكن تصنيف هاتين الفئتين على أساس أنهما تشكلان الطبقة المتوسطة الدنيا، أو البرجوازية الصغيرة. وقد ازداد حجم فئة تجار المفرق بمرور الزمن الأمر الذي نلحظه من الجدول رقم (١٩) فقد ازداد عدد المؤسسات التجارية في المنامة من ٣٣٢٦ مؤسسة في سنة ١٩٥٢ إلى ٤٠٠٠ سنة ١٩٦٢ وإلى ٥٣٤٨ سنة ١٩٦٩.

جدول رقم (١٩)

الأرقام التقريبية لعدد أفراد الطبقة الوسطى، (المتوسطة)، الحضرية في البحرين

المهنة	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦٢	سنة ١٩٦٩
الأعمال الإدارية والمكتبية	٤٨٣٠	٦٥٩٩	١١١٩٩
تجارة الجملة	٥٠٤	١٤٦٦	٣٢٧
تجارة المفرق	٤٢٦٢	٥٩٢٠	٦٣٣٩
المجموع	٩٥٩٦	١٣٩٨٥	١٧٨٦٥
نسبة المجموع إلى مجموع السكان النشطين اقتصادياً	٢٠,٤٪	٢٦,٢٥٪	٢٩,٦٪

أما فئات تجار الجملة وملاك الأراضي والعقارات والمقاولين التي تشكل الطبقة المتوسطة العليا فيمكن القول بأنها تمثل نموذجاً للبرجوازية العربية من حيث إنها تختلف في عدة نواح عن مثيلاتها في البلدان الغربية.

ولعل النقطة الأجدر بالذكر في هذا المجال هي عدم توفر الأسلوب الغربي في إدارة الأعمال وفي المبادرة لدى هذه الفئات. فهي ما زالت تعتمد على استيراد البضائع من الخارج لتسيير أعمالها، أو تنخرط في عمليات تجارية خالية من أية مخاطرة مثل تجارة الأراضي والبيوت؛

وبذلك تكون هذه الفئة فئة مستثمرين لا مبادرين، إذ أنها إما أن تستثمر أموالها لدى أكبر الشركات العاملة في البحرين التي تدفع لهذه الفئة حصة مضمونة كأرباح، أو أنها تودع هذه الأموال في البنوك. غير أن فئة التجار استفادت كثيراً من اللجوء إلى نظام التوكيل في الاستيراد، الأمر الذي مكنها من التحكم في وصول البضائع إلى تجار المفرق.

ولقد أدى اعتماد نظام التوكيل هذا من قبل كبار التجار البحرانيين والأجانب، بدعم من السلطات الإدارية في الجزيرة، إلى خلق جو من التوتر بين فئات التجار المتعددة. إذ أن الحكومة كانت توقف منع تصارع الاستيراد وإنشاء الوكالات التجارية على فئة كبار التجار. ولذلك كان أي تاجر يدخل هذا المجال يواجه بهذا الوضع الاحتكاري الذي يصعب تجاوزه.

وكان لهذ الوضع أسوأ تأثير على فئة التجار البحرانية الأصل الآخذة بالظهور. ولقد كان عدم رضا هذه الفئة بذلك الوضع موجهاً ضد التجار من غير البحرانيين، إلا أن كبار التجار البحرانيين شعروا بأن موقفهم هم أيضاً في خطر، ولذلك بدأوا بتقديم تنازلات صغيرة إلى صغار التجار في محاولة منهم لتهدئة تذمر هؤلاء. وكان من نتيجة تذمر فئة صغار التجار ظهور «رابطة التجار البحرانيين» سنة ١٩٢٩ التي كان من مهامها سماع شكاوى هؤلاء التجار وحماية مصالحهم. وقد تطورت هذه الرابطة فيما بعد لتصبح «غرفة التجارة والصناعة» في البحرين.

ومن القيود التي فرضتها الحكومة منع الاستيراد من البلدان التي ترى الحكومة أن سياستها لا تتفق مع وجهة النظر البحرانية، حتى وإن كانت بضائع هذه الدول رخيصة. فقد فرض الحظر على استيراد البضائع من اليابان وألمانيا في الثلاثينات، إلا أن هذا الحظر رفع[٧]. وفي الوقت الحاضر، هناك قيود على الاستيراد من الاتحاد السوفييتي. ولم يرفع الحظر عن جمهورية الصين الشعبية إلا سنة ١٩٦٣.

وإذا ما استثنينا فئة كبار التجار، فإن الطبقة المتوسطة لم يكن لها ثقل اقتصادي أو سياسي، لأن النفوذ الاقتصادي والسياسي كان محتكراً في يد التجار الأثرياء. إذ كانت قدرات هؤلاء التجار الاقتصادية، قبل أن يصبح النفط هو المصدر الرئيسي للعائدات، ذات أهمية كبيرة، لأن دخل الأسرة الحاكمة كان يعتمد على الضرائب التي تدفعها هذه الفئة. وما إن بدأت العائدات النفطية تتدفق، حتى بدأت قوتهم ونفوذهم بالضمور تدريجياً. إلا أن بعض هؤلاء التجار الأثرياء نجحوا في إقامة علاقات وثيقة مع البريطانيين ومع كبار المسؤولين الإداريين، الأمر الذي حفظ لهم بقية من نفوذ سياسي. أما ما تبقى من الطبقة المتوسطة، وهم صغار التجار والعاملون بمرتبات شهرية، فقد خابت آمالهم بتحسن أحوالهم وبتطلعاتهم السياسية. ولقد أدى عدم وجود اتصال سياسي فعّال بين هذه الفئة وبين كبار المسؤولين الإداريين إلى شعور أفراد هذه الفئة بعدم الرضا على هؤلاء الإداريين وعلى النفوذ الأجنبي. ولقد كان لهذا الاستياء ما يبرره. فحتى عام ١٩٦٩ كان من بين رؤساء الإدارات، ضمن الجهاز الإداري البالغ عددهم ٣٢ شخصاً، ستة عشر شخصاً من أقرباء الشيخ وثمانية من البريطانيين، بينما كان العدد المتبقي، ٨ أشخاص، من عامة البحرانيين[٨].

غير أن الطبقة المتوسطة البحرانية ككل آخذة في التزايد المستمر، وسوف تكسب المزيد من النفوذ في المستقبل إذا استمر نظام الحكم في البحرين بشكله الحالي وطور الحكم إلى نظام برلماني فعّال، على غرار النظام الكويتي، الأمر الذي طالب المثقفون بتحقيقه سنوات عديدة.

أما الطبقة الاجتماعية الاقتصادية الأخرى التي برزت نتيجة للتحولات الاقتصادية فهي طبقة العمال الجديدة بالمعنى الواسع للكلمة. ولقد كان التحول الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع هو العامل الرئيسي في نشوء هذه الطبقة، ذلك التحول الذي حول عامة البحرانيين من كادحين في

مرحلة ما قبل النفط، حيث كانوا يعملون كفلاحين أو صيادين أو غواصي لؤلؤ يأخذون أجرهم على أساس الحصص، إلى عمال يأخذون أجراً أسبوعياً لقاء عملهم لدى شركة النفط أو الحكومة أو الصناعات التي نشأت حديثاً. ومن المفهوم أن تحولهم من مهنهم السابقة إلى أنماط عملهم الجديدة الأكثر ربحاً لم يستغرق وقتاً طويلاً.

ولقد كان من أول نتائج النظام الاقتصادي الجديد جمعه بين الفئات المتناحرة سابقاً في المجتمع، وهي فئات السنة والشيعة. وبالطبع لم تحدث هذه التحولات بين عشية وضحاها. إذ أن أولى مجموعات العمال الذين كانوا مجبرين على العيش بالقرب من مراكز عملهم اعتادت أن تتجمع على أساس الانتماء القروي أو الطائفي أو على أساس صلة القرابة. لكنهم بدأوا يدركون تدريجياً بأنهم كلهم «مستخدمون» لدى الشركة على أساس واحد، وبدأ شعور بالزمالة والرفاقية ينمو بينهم. وبدأت العناصر السنية المنحدرة من فروع، (أفخاذ)، قبائل تعتاد قبول الأوامر من الشيعة الذين كانوا يعتبرون أقل شأناً فيما سبق. والأكثر من ذلك أنهم، (العناصر السنية)، أخذوا يتقبلون العمل اليدوي كوسيلة للربح، هذا العمل الذي كان يعتبر من قبل مصدر مهانة وذل.

إن هذا التحول الاجتماعي كان تدريجياً، ولا يزال مستمراً، إذ لم يكن هناك وعي طبقي واضح في المجتمع، فالاضطرابات الصناعية والسياسية لم تكن بعد قد أصبحت صراعاً من أجل الوصول إلى مستوى المعيشة الأفضل الذي حققه أبناء البلدان الأخرى، بل كانت موجهة ضد العناصر الأجنبية في الجزيرة. ومن الأمثلة على افتقار فئات العمال إلى الوعي بالانتماء الطبقي محاولتهم تكوين الاتحادات المهنية في البحرين تحت رعاية الطبقة المتوسطة، واتخاذ التدابير الكفيلة بوصول بعض أفراد الطبقة المتوسطة إلى «مجلس اتحاد العمال والمستخدمين والموظفين» المقترح. وبعد الاضطرابات التي حدثت في أواخر الستينات

تـم تأسيس جمعية تأسيسية تقدمت عام ١٩٧١ بمطالب معينة بصدد تشكيل «اتحاد للعمال» شمل كذلك المستخدمين الحكوميين والفئات المستقلة مثل الأطباء والمحامين وصغار التجار[٩]، (الأعمال الحرة).

ومن الواضح أن مصالح بعض الفئات ضمن هذا «الاتحاد» كانت ستصبح على طرفي نقيض من مصالح العمال. ولعل اقتراح عضوية تلك الفئات في المجلس توضح أن تفكير العمال استمر على أساس الخط الوطني وليس على أساس الانتماء الطبقي.

ومما سبق يمكننا القول إنه بالرغم من وجود طبقة عاملة كإحدى الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية في البحرين، وبالرغم من أنه كانت لهذه الطبقة محاولات عديدة للحصول على حقوقها، إلا أن الوعي بالانتماء الطبقي لدى أفرادها لـم يكن قد تبلور بعد. حتى أن ولاء العمال يتجاوز الفواصل الطبقية، إذ يشعرون فقط بأن لهم مصالح مشتركة مع رفاقهم العمال على المستوى الأفقي، بل وأيضاً بأنهم يعبرون عن ولائهم على أساس قبلي أو طائفي من خلال الحواجز الطبقية السائدة في المستوى الرأسي.

وربما يعود ذلك جزئياً إلى نمط الحياة العائلي أو الديني أو التقليدي الذي عاش فيه أفراد هذه الطبقة، وإلى إحساسهم أيضاً بعدم توفر الطمأنينة والاستقرار، إذ لـم يكونوا قد رسخوا مركزهم ضمن نمط الحياة الجديدة في الجزيرة باعتبار أنه لـم تكن هناك تنظيمات تحمي مصالحهم بعد.

وحدث تطور مهم عندما تم إنشاء «الحرس الوطني» سنة ١٩٦٨، الأمر الذي أدى إلى ظهور زمرة عسكرية حاولت خلال وقت قصير من إنشائها، كما حدث في بعض البلدان العربية الأخرى، أن تكون ذات تأثير على مجرى الأحداث السياسية في البلاد. ومع أنه تم احتواء وضبط هذه الفئة من قبل الأسرة الحاكمة، إلا أنها آخذة في التوسع خارج نطاق

العناصر الموالية، الأمر الذي يخلق إمكانية عودتها من جديد إلى المسرح كقوة سياسية.

التحوّلات التي طرأت ضمن الأسرة وعلى وضع المرأة في المجتمع

لقد تأثر أيضاً وضع الأسرة والمرأة في المجتمع نتيجة التطوير في الإدارة ونتيجة التحولات الاقتصادية التي حصلت. إلا أن التحول لم يأخذ سبيله في هذين القطاعين، الأسرة والمرأة، بنفس الدرجة في مختلف الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية أو في الوضع التقليدي لهذين القطاعين.

ويمكن القول بأن تطلعات النخبة من الأسرة الحاكمة وردود فعلها تجاه المؤثرات قلما تغيرت. وقد قال بنت في وصفه لسلوك أحد الشيوخ الشبان في مجلس العائلة، في أوائل هذا القرن ما نصه[١٠]:

> «كان الشيخ الشاب المرح، محمد، يجلس في المناسبات العادية هناك، (في المجلس)، بوقار عظيم دون ان يجرؤ على الابتسام، وقد يملأ صدره ضحك مكبوت كاي طالب مدرسة إنكليزي».

وهذا الوضع ما يزال سائداً حتى الآن، ولا يزال المشهد في المجلس مشابهاً لذاك الذي وصفه بنت في بداية هذا القرن. فشبان الأسرة الحاكمة ما زال لزاماً عليهم أن يتصرفوا بكبرياء ووقار كبير في أية مناسبة عامة وبخاصة في مجالس الحاكم.

وما تزال الأسرة الحاكمة تحافظ على صلاتها مع القبائل الحليفة لأهداف اجتماعية، بالرغم من أن التحالف لم يعد ضرورياً من الناحية السياسية. وقد كتب بيلغريف بهذا الصدد قائلاً[١١]:

> «كنت ارى احياناً عربياً وقوراً يرتدي ثياباً رثة، ويتبعه ثلاثة ابناء طويلو القامة يبدون مختلفين عن عرب المدينة،

إذ ان الشيخ، الحاكم، يلقاهم بترحاب زائد. وإذا ما سألت الشيخ عمن يكون الزائر، اجاب انه الشيخ... من قبيلة...، وقد ساعدنا اسلافه على فتح البحرين».

وهذا نموذج من رد الفعل لدى الأسرة الحاكمة الذي لم يتغير بالرغم من المؤثرات على مر السنين.

أما بالنسبة للأسر في بعض الفئات القبلية الأخرى من المجتمع فقد طرأت بعض التحولات. ففي الوضع الاقتصادي الجديد الذي أحدثته صناعة النفط، بدأت الأواصر العائلية الممتدة والقبلية تنحل تدريجياً لتحل محلها الروابط الأسرية النووية الصغيرة. وقد تغير النظام الاقتصادي ضمن الأسرة في الوقت الحاضر. إذ أنه أصبح من المألوف أن يكون أحد الأبناء هو الفعالية الاقتصادية الرئيسية في العائلة أو الأسرة، وبذلك يكون الابن مستقلاً مالياً عن أبيه الذي لم يعد أفراد الأسرة ينظرون إليه على أنه مصدر القوة الوحيد فيها. وهكذا فإن مؤثرات الوضع الاقتصادي الجديد فرضت على الجيل الأكبر، جيل الآباء، أن يقبل، باختياره أو كرهه، الأفكار والممارسات الجديدة والدور الجديد الذي قلل من أهميته في الحياة العادية للأسرة.

لقد كانت المشكلات التي تعرضت لها الطبقة الوسطى هي نفسها التي تعرضت لها الفئة السابقة الذكر. إلا أن التحول فيها كان أكثر حدة بسبب اقتباس أبنائها للثقافة الغربية بشكل أسرع.

والنخبة في المجتمع البحراني لا تزال تتمسك علانية بالدور التقليدي الذي اعتادت أن تلعبه بالمشاركة في الحياة الأدبية على الجزيرة، فترعى الآداب والفنون وترسخ القيم الاجتماعية والخلقية التقليدية في المجتمع. إلا أن ثروتها الحديثة العهد قد رفعتها بعيداً عن مستوى عامة الشعب من ناحية المستوى الاجتماعي والامتيازات، حتى أن أفرادها ينغمسون سراً في أي ترف أو رفاهية تروق لهم. وهذا الأمر لم يخف على عامة

الشعب، بل خلق شعوراً بالاستياء الشديد. ولذلك نجد أن امتيازاتهم ونمط معيشتهم هو موضع أخذ ورد، خصوصاً بين صفوف الجيل الجديد.

كان دور المرأة في المجتمع البحراني قبل ظهور نتائج التحولات الاقتصادية الجديدة مقتصراً على المنزل. وكان العمل الوحيد الذي يمكن للمرأة أن تؤديه خارج المنزل هو تنظيف السمك وبيعه، بالنسبة لزوجات صيادي الأسماك، أو مساعدة الرجل في الحقل وفي بيع المحصول، بالنسبة لزوجات الفلاحين؛ أما في بقية قطاعات المجتمع فكان عمل المرأة مقتصراً على تدبير أمور المنزل وتنشئة الأطفال. وكانت المرأة بصورة عامة تضع الحجاب(١٢)، وحرية حركتها مقيدة بالمبادىء التي تسود مجتمعاً كان الرجل وما يزال يسيطر عليه.

والنظرة إلى المرأة تختلف بشكل ضئيل فقط بين فئات المجتمع المختلفة. فقد كان بعض رجال القبائل، مثلاً، يشعرون بأن لديهم ملء الحرية بقتل أي أنثى من أسرهم لمجرد الشك بخرقها للقيم السائدة في القبيلة.

إلا أن هذه المواقف المتزمتة من المرأة بدأت تفقد بعض حدتها. إذ أن نمط المعيشة والاقتصاد الجديد، وكذلك التعليم، جلب معه حرية جديدة للمرأة، وإن كانت هذه الحرية دون ضمانات كافية. فقد كان بإمكان الرقيق من النساء الانعتاق من العبودية بمجرد طلب ذلك من الممثل السياسي البريطاني. ولكن المشكلة تأتي بعد الانعتاق، حيث إن معظمهن لا يجدن عملاً أو رعاية من نوع أو آخر، مما دفعهن إلى ممارسة الدعارة. وقد أقيمت خلال الحرب العالمية الثانية بيوت للدعارة في البحرين، مع أن هذا الأمر كان غير قانوني وغير معروف من قبل على نطاق واسع. وقبل ظهور النظام المعيشي والاقتصادي الجديد، لم يكن هناك ما يمنع المرأة من التحول إلى الدعارة في ظل قيم خلقية

آخذة في التلاشي. ولعل القيد الوحيد الذي كان يحد من حرية من تمارس الدعارة هو أن يتذمر أحد جيرانها فيجبرها البوليس على أن تلزم بيتاً للدعارة في المنطقة المخصصة لذلك. أما الإدارة الرسمية أو الحكومية فكانت تغض النظر عن وجود منطقة الدعارة هذه، إذا ما استثنينا عمليات «التنظيف» التي كانت تلجأ إليها من حين لآخر.

ولقد بدأ تحرير المرأة باتساع التعليم وكانت آثاره واضحة في المدن أكثر منها في القرى. وفي المدينة ذاتها كان تحرير المرأة مقتصراً على الأثرياء فحسب. أما نساء الطبقات الفقيرة في المدن ونساء الأرياف فقد بقين في الغالب محجبات، ويحظر عليهن مغادرة المنزل أو القرية. فحتى سنة ١٩٦٠ نجد أحد المراقبين يعلق بقوله: كان من النادر جداً أن يسمح القروي لزوجته بالذهاب خارج القرية، أو أن يسمح الأب لابنته بالزواج من خارج قريتهم.

أما نساء المدن المتعلمات فقد حصلن على بعض الحرية عندما سمح لهن بالعمل كمدرسات في مدارس البنات.

وحتى سنة ١٩٥٥ لم يكن هناك أي تجمع نسائي في البحرين يدافع عن حقوق المرأة أو يضمن لها أن تلعب أي دور في المسائل التي تهم المجتمع. إلا أن جمعية نسائية أسست في تلك السنة تحت اسم «نهضة فتاة البحرين». وكانت تتكون مبدئياً من نساء أُسَر «النخبة» اللواتي قدمن بعض الخدمات الاجتماعية المحدودة إلى الأسر الفقيرة على أساس التبرع.

وبعد مضي خمس سنوات تم تأسيس جمعية أخرى على يد مجموعة من نساء الطبقة المتوسطة اللواتي لعبن دوراً أكثر في المسائل الاجتماعية عن طريق إنشاء مدارس للتدريب على التمريض. وكانت هذه الجمعية النسائية تحت اسم «رعاية الطفولة والأمومة».

وفي سنة ١٩٧٠ تم تأسيس جمعيتين أخريين هما «جمعية فتاة أوال» و«جمعية نساء الرفاع».

وفي السنوات القليلة الماضية، بدأت المرأة البحرانية تحصل على عمل لها خارج إطار مهنة التدريس، مثل العمل في البنوك والمكاتب، وفي قطاع الخدمات الحكومية وصناعة النفط، وفي الفنادق، لأن البحرين هي البلد العربي الثاني حتى الآن الذي سمح للمرأة بالعمل في هذا السلك.

وبالرغم من هذا التقدم الحديث العهد بالنسبة لوضع المرأة البحرانية، فما زالت تعاني شرعياً أو قانونياً واجتماعياً من سيطرة الرجل. إذ أن الحقوق المدنية للمرأة ما تزال مبنية على أساس الشريعة أو العرف اللذين يمثلان القوانين غير المكتوبة في المجتمع. فإذا ما أخذنا الناحية الاجتماعية، فإننا نجد لأصغر أخوة الفتاة البحرانية كلمة مسموعة أكثر منها هي في المسائل العائلية. وما تزال هناك قيود تافهة على حياتها العامة والخاصة. وهي لم تكسب أجراً وظيفياً مساوياً لأجر الرجل إلا مؤخراً، وكسبها يمكنها أن تكون مستقلة عن الأسرة مادياً، فمن غير المعتقد أن يسمح لها في الظرف الحالي السائد في البحرين أن تستقل عن الأسرة اجتماعياً.

إن وضع المرأة البحرانية ما يزال يتطلب نضالاً من أجل تحسينه. ولقد بدأت النساء البحرانيات الأكثر تعلماً من غيرهن يدركن بأن لهن واجباً أسرياً واجتماعياً واقتصادياً في المجتمع، وأنه لن يكون لهن من الحرية ما يكفي لأداء هذا الواجب ما لم يتغير النظام الاجتماعي القديم وما لم يتم إعطاؤهن حرية أوسع في المجتمع.

الهوامش والمصادر

(١) أنـــظـــر: Hansen, H. Harald, *Investigations in a Shia Village in Bahrain*, Copenhagen 1967, p.103.

يجب أن نأخذ الدراسة التي أجرتها هذه السيدة في قرية في البحرين بتحفظ شديد لأنها في كثير من الأحيان أخطأت في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية.

(٢) Hay, Sir Rupert, «The Impact of the Oil Industry on the Gulf Shaykhdoms», *The Midlle East Journal*, vol. IX.

هذه الخطوة اتخذت بعد السنوات الأولى من بدء عمل الشركة، (بابكو)، عندما فشلت في توفير مساكن جيدة للعمال قرب أعمالهم.

(٣) مدينة عيسى هي المدينة الجديدة التي أطلق عليها اسم الحاكم الحالي - افتتحت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٦٨ - وصممت لإيواء ٣٥ ألف نسمة. وقد وضعت قواعد صارمة للحصول على مساكنها، منها أن يكون المتقدم من أبناء البحرين الذين يثبتون أن جدهم بحراني. ولأن أهل المحرق هم من أقدم البحرانيين، ولأن مدينتهم قد أوشكت على الخراب فقد نزح الكثير منهم إلى المدينة الجديدة.

(٤) يذكر عبد الرحمن الباكر، ذ. س، ص ٣١، أن عبداً يمكن أن يقف على باب دكان يملكه أحد الشيعة ويقول «عصايا تريد كذا وكذا...» وإذا لم يستجب صاحب الدكان بسرعة لتلبية رغبات «العصا» فإنها تنزل عليه بالضرب في لمح البصر ويأخذ صاحبها ما يريده عنوة.

(٥) أنظر: Wihite Leigh، ذ. س، وفي الحقيقة فإن فكرة إنشاء وتوسيع طبقة متوسطة في مدن الخليج النفطية كانت موضوع أكثر من كتاب. أنظر في ذلك على سبيل المثال: Rosevelt, Kermit, *Arabs Oil and its History*, London, Victor Gollanez, 1949.

(٦) الأرقام لسنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٥ لا يدخل فيها المدرسون، أما أرقام سنة ١٩٧١ فإنها تشمل المدرسين والمهنيين.

(٧) I.O. - R/15/2/ 9/ 23 and 41, «Japanese Trade Activities in the Persian Gulf 1934 - 1939» and «German Trade Activities in the Persian Gulf 1938 - 1939».

(٨) أنظر تقرير حكومة البحرين سنة ١٩٦٩، ص ١٣٧ - ١٤٠.

(٩) حركة النقابات العمالية في البحرين، منسوخ على الآلة الكاتبة، قدم إلى المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني لطلبة البحرين ـ دمشق ١٦ ـ ٢٥ شباط/فبراير سنة ١٩٧٢.

(١٠) Bent, Theodore, *South Arabia*, Smith, Elder and Co., 1900, p. 40.

(١١) تشارلز بيلغريف، ذ.س.

(١٢) هناك نوعان من الأحجبة في البحرين، ذلك الذي تلبسه المرأة في المدينة، (البطولة)، والآخر الذي تضعه المرأة الريفية ـ الشيعية على وجه الخصوص؛ والاثنان يختلفان من حيث الشكل والاستعمال.

محطّات التاريخ السياسي البحراني

الباب الرابع

نظرة عامة إلى التغيّرات السياسية في البحرين

الفصل الأول

مقدمة

سنحاول في هذا الجزء من الكتاب أن نتفحص ونقيِّم التحولات والصراعات السياسية التي جرت في البحرين منذ الحرب العالمية الأولى.

ولكي نسهل هذه الدراسة، فسنقسم السنوات التي نريد أن نبحث في أحداثها إلى مراحل محددة.

المرحلة الأولى هي مرحلة ما بين ١٩١٨ و ١٩٢٩ التي شهدت زوال النظام القديم التقليدي ومجيء شكل من أشكال نظام الحكم العصري.

أما المرحلة الثالثة فهي الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٩ التي شهدت ظهور عدد من المطالب السياسية الهامة.

بينما تمثل المرحلة الثانية السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى إعلان استقلال البحرين سنة ١٩٧١.

ولكي نتفهم التطور السياسي في البحرين الذي بدأ بعد الحرب العالمية الأولى ثم سار بخطى واسعة، وإن كان قد تعرض لنكسات كبيرة بعد ذلك، فإن من واجبنا أن نأخذ بالاعتبار الدوافع التي حركت القوى السياسية في طريق التغير السياسي. وإذا ما سلمنا بشكل عام بأن الدوافع الرئيسية للتحول في العالم الثالث هي عوامل مثل التنمية الاقتصادية والتعليم وتحسين المواصلات، إلخ... فإن كلاً من قوى التغير هذه لا بد أن تخلق رد فعل معين، أو نتيجةً ما قد تؤدي بدورها إلى تحولات أخرى. وبذلك فإن الوضع الذي أمامنا هو حالة أخذ

وعطاء مدخلات ومخرجات، (حالة تأثر وتأثير)، بشكل ديالكتيكي مستمر.

ولعلنا نجد أوضح تفسير لفكرة الأخذ والعطاء، (أو التأثر والتأثير)، لدى زارتمان، (Zartman)، الذي يقول عنها إنها[١]:

«عملية توسيع للتكامل، (او عملية تاثير او شحن داخلي)، في النظام السياسي من خلال زيادة كمية او نوعية المشاركة في هذا النظام، وعملية توسيع للامتصاص، (او التاثير)، في محاولة لإيجاد المشكلات وحلولها، وبمعنى آخر، إن عملية التاثر والتاثير هي محاولة لإيجاد انسجام بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي في المجتمع».

وهذه المقولة السابقة الذكر يمكن التسليم إجمالاً بصحتها وسلامة منطقها، إلا أن الظروف المحلية لمجتمع ما قد تخلق من حين لآخر عقبات تعيق مسار التطور. ويبدو أن فكرة التأثر والتأثير قد لعبت دورها إلى حد ما في البحرين، لكنها أُعيقت بسبب العنصر المحافظ المحلي في المجتمع، أو التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، سواء أكان هذا التدخل الأجنبي سافراً أم خفياً، إيجابياً أم سلبياً.

ولقد أدى هذا العامل الأخير، (التدخل الأجنبي)، إلى انتظام فئات المجتمع بشكل قاطع ضمن تركيب ووضع اقتصادي محدد، الأمر الذي أدى إلى نشوب صراع في الآراء السياسية. وهكذا فإن النظام السياسي لم يتطور تبعاً لتطور المجتمع، بل استسلم مكرهاً أمام المطالب المتزايدة للمواطنين[٢].

وإذا ما حاولنا أن ننتقي العوامل الرئيسية الدافعة للتحول السياسي، فإننا بذلك قد نبسط الوضع أكثر من اللازم، إلا أنه يمكننا أن نفترض، دون أية ذيول، بأن عوامل معينة كانت وراء الحافز إلى التغيير، بالرغم من أن آثار تلك العوامل لم تظهر في وقت واحد معاً، بل حتى أنها كانت تتداخل إلى حد ما.

وهذه القوى أو العوامل هي: فكرة القومية العربية، تقدم وسائل المواصلات والاتصالات، والاختلاف الثقافي، والتدخل الأجنبي.

ونجد هذه القوى إما في صراع مع بعضها أو أنها تدعم بعضها البعض لإحداث التحول السياسي. كما أننا نجد أن سبب ونتيجة كل من هذه القوى يتداخلان بحيث يصعب التمييز بين سبب التحول ونتيجته.

فكرة القومية العربية

يمكننا تعريف القومية العربية في الوقت الحاضر بأنها حالة فكرية أو ذهنية، تكونت فكرتها الأساسية في البلدان العربية الأكثر تقدماً مثل مصر والعراق وسوريا في السنوات الأولى من القرن العشرين، ووصلت إلى أوجها بالمطالبة بحق تقرير المصير في العشرينات. ولقد تطورت تلك الفكرة بالطبع، وإذا ما سلمنا بأنها نبتت من شعور العرب بأن خضوعهم للمستعمر لم يكن له ما يبرره وأنه سيكون باستطاعتهم أن يحسنوا من أوضاعهم، وأن يحتلوا مكانتهم الصحيحة في العالم، طالما تكون لهم القدرة على التحكم بمصيرهم الذاتي، فإننا نقترب من تفهم الدافع الذي يكمن وراء هذه الحركة.

ونستطيع أن نجد أدلة مادية على معاناة مثل هذا الشعور في البحرين من خلال تأسيس النادي الأدبي في أوائل العشرينات، وذلك لدراسة الأفكار السياسية التي يروج لها العرب في الخارج. وقبل تأسيس هذا النادي كانت الكتب والنشرات التي يصدرها بعض العرب الأعضاء في الجمعيات السرية في استانبول وباريس وبيروت تجلب إلى الجزيرة سراً، ويتم تناقلها بين الأشخاص الذين مهدوا لإنشاء النادي الأدبي، مجلات وصحفاً مثل **سركيس والهلال والمقتطف والجريدة والمؤيد واللواء والأهرام والأهالي والاستقلال والبلاد والقبس** وغيرها.

لم تكن القومية في تلك الفترة واضحة الأبعاد بعد، ولم تكن لها أهداف محددة خارج الإطار المحلي لكل بلد، فقد كانت وطنية محلية أكثر من كونها قومية. ويمكننا القول بأن النخبة في البحرين كان لها فهمها الخاص لهذه الأهداف، وربطت هذه الأهداف بوضعها المحلي، وذلك بسبب عدم توافر احتكاك مباشر بينها وبين واضعي هذه الأهداف.

ولقد تداخلت في هذه الفترة فكرة القومية العربية وفكرة الرابطة الإسلامية تداخلاً شديداً، حتى إنّ صراعاً نشب بينهما مراراً، وكانت كل منهما تحجب الأهداف الحقيقية للأخرى. وقد جرت مناقشة جدلية بين أتباع الحركتين في البحرين سنة ١٩٠٨ عندما أبَّن أحد أتباع حركة القومية العربية مصطفى كامل وقال بأن عدد الذين ساروا في جنازته يفوق عدد الذين ساروا في جنازة أحمد بن حنبل وهو قائد إسلامي بارز في القرن التاسع.

وخلال هذا النقاش الذي استمر عدة أشهر متتالية، أصبح من الواضح أن الواعين من النخبة البحرانية لم يكونوا ليجدوا ضيراً في اعتبار قائد دنيوي في نفس مرتبة القائد الديني، الأمر الذي كان يحتاج إلى شجاعة في تلك الأيام.

ولعل المراسلات بين البحرانيين والعرب الآخرين في مواطنهم أو في البلاد الأجنبية تبين لنا الخطوط العريضة للآراء المعاصرة حول مفهوم القومية العربية آنذاك.

فقد كتب الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة إلى أمين الريحاني في أوائل العشرينات قائلاً[٣]:

> «إن اهم حوار يمكن ان يجري بين الاخوة هو حول كيفية رفع مستوى الامة إلى مصاف الامم الاكثر تقدماً، وكيفية لفت انتباه النخبة إلى متطلبات العصر».

وبالرغم من أن لفظة «الأمة» ليست محددة هنا، إلا أنه يبدو أن الكاتب يخص البحرين بالذكر.

ويكتب واحد من النخبة أيضاً إلى الريحاني مبيناً اتجاهاً فكرياً آخر فيقول[٤]:

> «قل للغرب بانني، (الريحاني)، قد زرت مصر والحجاز واليمن والعراق ونجد والبحرين، ورايت في هذه البلدان اناساً نفضوا عنهم غبار الكسل وبداوا العمل... اناساً سياتي الوقت الذي يصافحونكم فيه كاصدقاء لا كسادة لهم. قل لهم إن الشعب العربي هو معلمكم الأول، فلا تردوا الجميل بإساءة، وكونوا مرشديه ومحرّريه بدلاً من ان تكونوا مستعمريه».

وهنا نجد الأفكار الأولية للقومية العربية من حيث إنه استعمل عبارة «الشعب العربي» مع أنه كان بصدد ذكر بلدان عربية متعددة.

تقدم وسائل المواصلات والاتصالات

إننا سنستعمل لفظة «مواصلات» في معناها الموسع لتشمل كل أشكال المواصلات أو الاتصال المادية منها والاجتماعية. فقد أصاب دوتش، (Deutch)، بقوله[٥]:

> «إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في اي حيز جغرافي او سكاني يدفع افراد المجتمع إلى اتصال اكثر تكثيفاً. ويمكننا ان نسمي مثل هذا الحيز السكاني بالجمهور الاجتماعي السياسي، او المجتمع المعبا».

ولم يكن هناك في البحرين في أوائل العشرينات ما يمكن أن نسميه «جمهوراً معبأ»، إذ أن وسائل الاتصال كانت في بداياتها الأولى فقط. فلم يكن هناك مثلاً سوى مطبعة واحدة بسيطة ركبت للعمل سنة ١٩١٥. كما لم يكن هناك سوى سيارة واحدة حتى سنة ١٩١٨[٦]. أما المطبوعات التي كانت تصدر عن تلك المطبعة فقد كان تناقلها يتم

في حيز محدود جداً بسبب ارتفاع نسبة الأمية بين السكان ولأن المواصلات حتى بين مدن وقرى الجزيرة لم تكن متوفرة.

وبتوسيع التعليم وتحسين طرق المواصلات ازداد عدد «الجمهور المعبأ» تدريجياً.

ولعل مراسلات التجار البحرانيين مع شركائهم في البحرين خلال رحلاتهم إلى الخارج، وكتاباتهم حول الموقف السياسي الدولي، تمثل الشكل الرئيسي للاتصال مع العالم الخارجي في هذه السنوات المبكرة. وكانت مثل هذه الرسائل كثيراً ما تقرأ في «المجلس» لنقل الأخبار إلى من قد يكون مهتماً بتتبع هذه التطورات. ومن الأمثلة على هذه المراسلات رسالة بعث بها عبد الله الزايد من الهند. ومن العناوين الرئيسية التي يأتي الزايد على ذكرها في رسالته: أ ـ الوضع في إنكلترا، الذي يحاول من خلاله أن يصف ويحلل مسألة استقالة لويد جورج، بـ ـ الوضع في الهند، وفيه يصف الزايد القوانين والإجراءات الجديدة التي اتخذها البريطانيون لمواجهة الحركة الوطنية الهندية. وبالإضافة إلى ذلك، يكتب الزايد عن الأحداث المعاصرة وعن الأوضاع في كل من إيرلندا ومصر(٧).

وهكذا نرى أن وسائل الاتصال كانت في أوائل العشرين في حالة بدائية، إذا ما استثنينا الأقلية المتعلمة، (ومعظمها من السنة). إلا أن اهتمام هذه الأقلية المتعلمة الشديد بأحداث العالم الخارجي كان يمثل بذور الوعي السياسي مستقبلاً.

الاختلافات الثقافية

لقد كان هناك دائماً فجوة فكرية أو ثقافية بين الفئتين الرئيسيتين في البحرين وهما السنة والشيعة. ولقد ولدت هذه الفجوة على مر السنين انعدام ثقة إلى حد بعيد بين الطرفين ونمت النزاع والخلافات بينهما.

فالقبائل السنية تعتبر نفسها عربية قحة، لأن نسبها معروف يسهل تتبعه، بينما ينظر الشيعة، وهم سكان البلد الأصليين، إلى السنة على أنهم «فاتحون أجانب». ولذلك كان عدم الثقة متبادلاً بين الطرفين. وقد وصف شاهد عيان هذه العداوة في أوائل العشرينات قائلاً[٨]:

> «مر بي سيد يتميز بعمامة خضراء، فبصق احد اصدقاء صاحب الحانوت على الأرض وتمتم بكلام ما، وعندما سألته عما قاله، اجاب (...). إنك لا تستطيع ان تثق ابداً باولئك الشيعة، لأن لهم وجهين، (اي لا يثبتون على قول او حال)».

ويستطرد الكاتب قائلاً إنه قد اتضح له أن هذا الشعور سائد بين السنة، وكان الشيعة يبادلونهم نفس الشعور أيضاً. إلا أن هذه العداوة كانت وليدة عوامل تاريخية واقتصادية، كاضطهاد الأسرة الحاكمة للشيعة وتحكم السنة باقتصاد الجزيرة. ولقد نتج عن انعدام الثقة هذا تقدم كل من الفئتين بمطالب سياسية معينة. وهذه المطالب ظلت مطروحة على مر السنين إلى أن جاء وقت ضاقت فيه الفجوة بين الطرفين بفعل عوامل أخرى. وكما يقول دوتش[٩]:

> «إن الاتجاهات الثقافية، مثلها مثل الفروع التي تكون المجتمع، تتألف من تسهيلات مادية. وقد نشأت هذه الاتجاهات، مثلها مثل فروع المجتمع، خلال سير التاريخ، وتحولت وتغيرت بفعل التاريخ، وربما اضمحلت بفعل التاريخ».

إلا أن الفجوة الثقافية في البحرين لم تضمحل كلية بفعل التاريخ، ولكن من الممكن القول بأن تلك الفجوة قد ضاقت بانتشار فكرة القومية العربية بين الفئتين المتنازعتين ونمو الشعور الطبقي الموحد نتيجة للوضع الاقتصادي المتغير.

التدخل الأجنبي

ويقصد بهذه العبارة بصورة رئيسية التدخل البريطاني في الشؤون السياسية للبحرين، خصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى، وإن كان هذا التدخل قد بدأ فعلاً قبل ذلك بكثير.

ولقد ساهم هذا التدخل مع عناصر التغيير الأخرى بصورة إيجابية وسلبية في تحديد سير الأحداث السياسية في البحرين.

*

وفي الخاتمة نقول إنه يمكننا افتراض بأن هذه العناصر الأربعة، (القومية العربية وتحسن وسائل الاتصال والاختلافات الثقافية والتدخل الأجنبي)، كانت تتعارض فيما بينها أحياناً وتشد أزر بعضها أحياناً أخرى. وهي في كلتا الحالتين كانت تدفع البحرانيين إلى التقدم بالمزيد من المطالب السياسية. إلا أن عنصري التدخل الأجنبي والخلافات الثقافية تراجعا تدريجياً خلف الكواليس ليظل عنصرا القومية العربية ووسائل الاتصال هما القوى الدافعة التي تكمن وراء عملية التحول السياسي في الجزيرة.

ولقد كان اكتشاف النفط واستغلاله بدءاً من الثلاثينات، ـ بالإضافة إلى عوامل أخرى ـ الدافع إلى تحسين وسائل الاتصال من خلال التعليم وازدياد الرفاهية بين السكان. كما أن النفط أدى إلى ازدياد التواجد الأجنبي، (فعلياً أو معنوياً)، في الجزيرة. وهذه العوامل متحدة أدت إلى ظهور المطالب السياسية مستقبلاً التي سوف نستعرض تطورها في هذا المجتمع.

الهوامش والمصادر

(١) Zartman, Wiliam, «Morocco», A paper presented at the 18th Near East Conference of Princeton University, March 24-25, 1966, published in *Political Modernisation in the Near East and North Africa*, Princeton Univ., Paper, No. 49, pp. 25, 36.

(٢) بهذا الخصوص أنظر: عبد الله العروي: «موقف الماركسيين العرب من الأيديولوجية الإسلامية في العالم العربي»، مجلة **دراسات عربية**، السنة الثامنة، عدد ١٠ ـ آب/أغسطس ١٩٧٢، ص ٨ ـ ١٧.

(٣) أمين الريحاني، ذ. س، ص ٢٠٦.

(٤) **المصدر السابق**، ص ٢٠٧.

(٥) Deutsch, Karl, *Nationalism and Social Communication*, The M.I.T Press, Third Paperback Edition, Oct. 1969, p. 10.

(٦) محمد خليفة النبهاني، ذ. س، ص ٢٣.

(٧) مجموعة من خطابات المرحوم عبد الله الزايد، حصل عليها الكاتب من الأستاذ محمد جابر الأنصاري. وكانت خطابات الزايد بالرغم من أنها تحوي أخبار التجارة التي كان مسافراً لمتابعتها، تحوي أيضاً أخباراً سياسية عامة. وهو أول من أصدر جريدة في الخليج، (**البحرين** سنة ١٩٣٩).

(٨) Hakken B.D; «Sunni, Shia Discorde in Eastern Arabia», *Moslem Worl*, vol. XXIII, 1933, pp. 302 - 305.

سقوط النظام القديم (١٩١٨ ـ ١٩٢٩)

الفصل الثاني

لقد عزز البريطانيون نفوذهم في جزء كبير من الشرق الأوسط بنهاية الحرب العالمية الأولى. بينما كان لهم تقليدياً مركز قوي في منطقة الخليج، وخصوصاً في البحرين. ومن الأمور التي أولاها البريطانون أهمية خاصة بالنسبة للوضع الداخلي في البحرين مسألة السلطات القضائية على الأجانب وفرض الرسوم الجمركية على الواردات.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، كانت الفوضى التي تعم الوضع الجمركي في البحرين موضع نقاش دائم منذ زيارة اللورد كيرزون للبلاد سنة ١٩٠٣. وعندما ذكر اللورد كيرزون الإصلاحات الضرورية في هذا الحقل أمام الشيخ عيسى بن علي، أجاب الأخير بأن هذه المسألة تخصه وحده دون غيره. ويقال بأن اللورد كيرزون حذر الشيخ عيسى بأن هذه المسألة لا يمكن، ولن يكون من الممكن، إهمالها[١].

ومنذ ذلك الوقت، (أي منذ تلك الزيارة)، وحتى صدور الإصلاحات الجمركية في أوائل العشرينات، ظل الوضع الجمركي البحراني الموضوع المفضل للرسائل المكتوبة والشفوية التي كان الممثلون السياسيون البريطانيون يبعثون بها إلى لندن[٢].

أما فيما يتعلق بالمسألة الأولى، أي السلطات القضائية للشيوخ البحرانيين على الأجانب، فقد كان موضع دراسة منذ سنة ١٩٠٤. ففي شهر أيلول/سبتمبر من تلك السنة وقعت حادثة ضرب خلالها موظف محلي يعمل لدى «السادة فون هاوز» وهي شركة ألمانية، وكان الشيخ علي، ابن أخي الشيخ عيسى، الطرف المتهم في هذه الحادثة. كما كان الشيخ علي نفسه طرفاً في حادثة سابقة تعرض خلالها اثنان من الإيرانيين للإيذاء وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقد تقدم المستر

فون هاوز بشكوى إلى القنصل الألماني في بوشهر، بينما تقدم الإيرانيان بشكواهما إلى شاه إيران(٣).

وهذه الأمور أقلقت البريطانيين في كل منطقة الخليج ولندن إذ شعروا بأن موقفهم كحماة لمنطقة الخليج أصبح مهدداً من قبل قوى أخرى مثل الألمان والإيرانيين.

عندما وصل الميجور بيرسي كوكس إلى البحرين في أوائل ١٩٠٥ والذي كان قد عين حديثاً كمقيم بريطاني في الخليج، كان مخولاً بسلطات لتقصي هذه المشاكل التي تحدث في البحرين والتحقيق فيها واستخدام قوات الأسطول البريطاني، إذا لزم الأمر، لحلها. وبعد مفاوضات مطولة بينه وبين الشيخ عيسى بن علي لم يتوصل إلى اتفاق في كيفية معالجة الحوادث الناشئة بين البحرانيين والأجانب في البحرين. إثر ذلك قام الميجور بيرسي كوكس باعتقال الشيخ حمد ابن عيسى، وهو الوريث الشرعي للشيخ عيسى في الحكم، كرهينة، وأصدار إنذاراً في الثالث والعشرين من شباط/فبراير ١٩٠٥ يطالب بموجبه الشيخ عيسى تسفير ابن أخيه الشيخ علي بن أحمد إلى خارج البلاد لمدة خمس سنوات، وكذلك أن يدفع أيضاً ألفي روبية كتعويض للإيرانيين اللذين أسيء إليهما. كما طالب كوكس بمنع إجبار الأجانب على أعمال السخرة. وقد وافق الشيخ عيسى على الشروط الواردة في إنذار كوكس ليقينه من أن هذا الأخير لن يتوانى عن قصف المنامة إذا لم تنفذ شروطه(٤).

على أن الإنذار تضمن مطلباً رابعاً مهماً وهو، كما كتبه كوكس(٥):

> «إنتي احذرك بان رفضك للنصيحة، (من الوكيل السياسي البريطاني)، فيما يتعلق بالمسائل المهمة مستقبلاً هو امر لن نغفره».

ولقد كان هذا الإنذار نقطة تحول في العلاقات البريطانية ـ البحرانية.

أما مسألة الوضع الجمركي فلم تناقش علناً في هذه المرحلة. بينما تم وضع كل الأجانب تحت السلطات القضائية للوكيل السياسي البريطاني.

ولم تعد العلاقات طبيعية بين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة وبين السلطات البريطانية بعد أحداث سنة ١٩٠٥[٦]، مع أن كلا الطرفين حاول جاهداً تحسين الموقف. ومن الواضح أن البريطانيين كانوا لا يزالون غير راضين عن الإدارة الداخلية للجزيرة. وكما يقول لوريمر[٧]:

> «لم تكن، (الأمور الداخلية للجزيرة)، في حالة تبعث على الاطمئنان لدى البريطانيين كحماة لهذه الجزيرة».

ولقد كانت إدارة الشيخ عيسى في الواقع إدارة تقليدية أبوية وشبه إقطاعية. فإذا ما استثنينا رسوم الجمارك التي كان الشيخ عيسى يفرضها لحسابه الخاص، فإنه لم يكن هناك أي شكل حكومي للإدارة. وكان أمراء المدن والقرى المختلفة هم المسؤولين عن حفظ القانون والأمن يساعدهم في ذلك عدد من الحراس الذين كانوا بدورهم يقومون بجباية الضرائب لهؤلاء الأمراء. بينما كان القضاة يشرفون على تنفيذ الشريعة في الأحوال المدنية.

وكانت هناك هيئتان غير رسميتين هما «مجلس العرف» لفض الخلافات بين التجار و«محكمة السالفة» لإصدار الأحكام فيما يتعلق بصناعة صيد اللؤلؤ. وكان الشيخ هو الذي يختار ويعين هاتين الهيئتين.

لذلك كان من الصعب على أي شخص ليس له نفوذ أن يصل إلى حقه والأمور على ما هي عليه كما وصفناها.

وبعد سنة ١٩٠٥ لم يتولَّ الوكيل البريطاني السياسي سلطات حماية الأجانب في الجزيرة وحسب، بل[٨]:

> «وكان مخولاً بإعتاق العبيد من العبودية وتامين اوضاعهم بشكل مناسب».

ولقد كان المتضرر الرئيسي من هذه الإجراءات الأخيرة، (تحرير العبيد)، القبائل السنية في البحرين. إلا أن الشيخ كان على استعداد للرضوخ لهذه الإجراءات طالما أن البريطانيين يغضون النظر عن مسألة الوضع الجمركي في الجزيرة، تلك المسألة التي كانت تطرح باستمرار في السنوات التي سبقت الحرب.

ولكي ينتظم عمل الوكيل السياسي فيما يتعلق بسلطاته القضائية على الرعايا البريطانيين والأجانب في الجزيرة، فقد اقترح سنة ١٩٠٨ إصدار أمر من مجلس الملك، (قانون)، على غرار «قانون السلطات القضائي الهندي على الأجانب» الذي صدر سنة ١٨٩٠.

ولقد وجد الإنكليز أن من الأفضل الحصول على طلب رسمي من الشيخ يطلب فيه إعفاءه من ممارسة السلطات القضائية على الأجانب. وجاء هذا الطلب بالفعل من الشيخ عيسى على شكل رسالة موجهة إلى الوكيل السياسي سنة ١٩٠٩. ويقول الشيخ في هذه الرسالة:

> «ليس بخاف عليك بانني لاقيت مشقة كبيرة في كثير من الحالات، (التي حدثت)، في منطقتي وكان الأجانب طرفاً فيها ولهذا السبب ارغب إليكم في الا اعتبر مسؤولاً عن هذه الحالات، واكون شاكراً للحكومة البريطانية لو اعفتني من هذه المشقة ومن هذه المسؤولية. واعني بذلك انها، (الحكومة البريطانية)، يجب ان تمارس هي السلطة في جميع الحالات المشابهة. وان من الضروري ان اتعاون انا وانت في حل المشكلات التي يكون فيها افراد من رعاياي طرفاً والأجانب طرفاً آخر في اية مشكلة سوف تنشا في المستقبل».

ويتضح من هذه الرسالة بأن الشيخ عيسى قد سلم زمام السلطات القضائية على الأجانب المقيمين في البحرين إلى البريطانيين كلية. إلا أنه ادعى فيما بعد بأنه لم يقصد هذا الأمر بالضبط، إذ لم يكن يقصد بكلمة «أجانب» سوى رعايا الدول الكبرى، وأن هذه الكلمة لا تشمل

رعايا الحكام العرب المحدودي النفوذ في منطقة الخليج والذين كان يرتبط باتفاقيات مع بعضهم. وهذه النقطة بالذات كانت موضع نقاش متكرر بين الشيخ عيسى وبين البريطانيين. ولقد وردت الفكرة الأساسية التي استند إليها الشيخ عيسى في نقاشه هذا في الاتفاقية التي أبرمت بينه وبين البريطانيين سنة ١٨٨٠، الذي سلم فيه لبريطانيا آنذاك حق التعامل الخارجي بالنيابة عنه دون أن ينسحب ذلك الحق على علاقته بجيرانه العرب، (أمراء الخليج).

إلا أن الحكومة البريطانية في الهند ردت بأنه لا توجد أدلة وثائقية على إبرام الشيخ عيسى لمثل هذه الاتفاقيات مع الشيوخ في الخليج سابقاً، وأن الحكومة البريطانية مستعدة لمراعاة أية اتفاقية تؤيد وجودها أدلة كافية وتعترف بها الأطراف المعنية الأخرى[٩]، (الشيوخ الآخرون).

وبالرغم من هذا الجدل، فإن التحضير لإصدار أمر من مجلس الملك على شكل مرسوم لتثبيت وضع الوكيل السياسي في البحرين وإحكام سيطرته على الوضع الداخلي وتحديد سلطات الشيخ كان ما يزال مستمراً، ونشر في النهاية في **لندن غازيت**، (*London Gazette*)، في الخامس عشر من آب/أغسطس سنة ١٩١٣. إلا أن هذا القانون علق العمل به بسبب الحاجة إلى إجراء مباحثات مع الأتراك حول تقاسم مناطق النفوذ في الخليج بين بريطانيا وتركيا وبسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى فيما بعد. ولم يطبق هذا القانون حتى أوائل سنة ١٩١٩.

وبالنظر لما لهذا المرسوم من آثار بعيدة المدى على الوضع السياسي الداخلي في البحرين، فلا بد من أن نقتطف هنا بعضاً من فقراته.

يتألف هذا القانون من سبعة أجزاء تنظم في تسع وسبعين مادة، بالإضافة إلى ملحق. ولم يخول هذا القانون الوكيل السياسي بالسلطات القضائية على كل الأجانب في الجزيرة فحسب، بل منحه الحق في اختيار نصف أعضاء «مجلس العرف» وفي تعيين قضاة «محكمة السالفة»

بالاتفاق مع الشيخ!! ومن المعروف أن هذين الأمرين كانا من اختصاصات الشيخ وحده من قبل. وقد احتفظ الشيخ بحق تعيين قضاة المحكمة الشرعية، (قاضيين، سني وشيعي)، على أن يوافق الوكيل السياسي على القضاة المرشحين.

ونص المرسوم على إنشاء محاكم أخرى مثل «المحكمة العليا» التي لها كل السلطات القضائية التي تتمتع بها المحاكم العليا، (المادة ١٤)، ويرئسها المقيم السياسي في منطقة الخليج[١٠] و «محكمة صغرى»، (المادة ٣٥)، التي يلعب فيها الوكيل السياسي دور «قاضي المنطقة»، كما في الهند.

كما تم إنشاء محكمة ثالثة هي «المحكمة المشتركة» التي تتألف من الوكيل السياسي ومن مسؤول يعينه الشيخ.

ولقد نص المرسوم على أحكام وتنظيمات متعددة لم يعرفها البحرانيون من قبل. وخول الوكيل السياسي بسلطات واسعة بينما جردت المحاكم المحلية التقليدية من سلطاتها. إذ نصت المادة (١٤) من هذا المرسوم، مثلاً، على أن:

> «الاحكام التي يصدرها قضاة المحاكم الشرعية، (القاضيان)، لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد تصديق الوكيل السياسي عليها... كذلك يحق للوكيل السياسي تعديل نتائج التحقيق(!!) وتعديل الحكم نفسه(!!)».

وهكذا فإن البريطانيين لم يتحكموا فقط في السلطة القضائية بالنسبة للمشكلات بين البحرانيين والأجانب بل وتدخلوا أيضاً في صلب اختصاصات المحاكم الدينية التقليدية التي يعتمد عليها المجتمع إلى حد بعيد.

وقد نصت المادة (١٢) في البند (١) على ما يلي:

> «إذا اتضح لـ "المحكمة الصغرى"، محكمة المنطقة،

بالقسم او بالأدلة، ان احد الرعايا البريطانيين قد اخل، او على وشك ان يخل، بهذا المرسوم بشكل يسيء إلى السلام والنظام، (في الجزيرة)، او انه يعمل على إثارة العداوة بين شعب البحرين وبين جلالة الملك، (ملك بريطانيا)، فإنه يحق للمحكمة إبعاد هذا الشخص من المناطق التي يسري مفعول هذا المرسوم فيها وذلك خلال فترة تحددها المحكمة، على الا تتجاوز السنتين».

وبالإضافة إلى عدم موافقة عدد من البحرانيين على مواد هذا المرسوم، فقد طرحت مسألة جدلية هي من هم «الأجانب» ومن هم «البحرانيون»؟

لقد نصت المادة (٨) في البند (٢) على تعريف الأجانب بأنهم:

«الأشخاص الذين اتفق شيخ البحرين مع جلالة الملك، او تنازل الشيخ له، على ممارسة الاخير للسلطات القضائية عليهم».

وهذه عبارة غامضة لا تحدد من لا يخضع أو يخضع للقانون البريطاني السابق الذكر.

ولقد سبق أن ذكرنا من قبل بأن هذا المرسوم لم ينفذ حتى سنة ١٩١٩، بالرغم من أن الشيخ عيسى والمقربين منه كانوا بلا شك على علم بمحتوياته[١١].

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى ظل شيوخ البحرين على ولائهم للحكومة البريطانية وقدموا لها المساعدة. وقد استضافت البحرين قوات بريطانية لفترة قصيرة سنة ١٩١٤ في طريقها إلى العراق. وكانت مساعدة الشيخ عيسى وأولاده لبريطانيا فعالة إلى الحد الذي جعل البريطانيين يمنحونه وساماً بعد الحرب مباشرة اعترافاً منهم بهذه المساعدات.

وكان الوضع الداخلي يبدو هادئاً خلال سنوات الحرب. إلا أنه في

تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩١٨ وصل الكابتن نورمان براي (Norman N.E. Bray)، إلى البحرين ليتسلم عمله كوكيل سياسي. ولعل الأمر المهم في تعيينه هو أنه كان الأول ضمن عدة أشخاص عينتهم المفوضية المدنية في بغداد. وبعد وصول براي بوقت قصير بدأ العمل بمرسوم أمر المجلس الملكي الخاص بالبحرين. وكان أول عمل قام به براي هو تسمية نصف أعضاء «مجلس العرف». إلا أن الشيخ عيسى لم يرض عن هذا الإجراء، وطرد أحد الأعضاء الذين عينهم الكابتن براي[١٢]. وعندما احتج هذا الأخير على ذلك، أذعن الشيخ عيسى تحت الضغط، إلا أن إذعانه كان مؤقتاً، كما يتضح فيما بعد. فعندما تسلم الشيخ دعوة لإرسال أصغر أبنائه إلى لندن، اغتنم الفرصة ليكتب إلى أشخاص ذوي مناصب عالية هناك حول الموقف في البحرين وحول تطبيق المرسوم.

وفي شهر أيار/مايو سنة ١٩١٩ سافر الشيخ عبد الله بن عيسى إلى لندن يرافقه الكابتن براي الذي لخص الوضع السياسي في البحرين في تقريره بقوله[١٣]:

> «هناك شعور عميق بالعداء تجاهنا وذلك لاسباب دينية واقتصادية وشخصية ولامور تتعلق بالحرب... وهناك ايضاً فئة كبيرة معادية للشيخ، وبالتالي معادية لنا، بينما لا اجد بالمقابل فئة تؤيد البريطانيين. ويكاد الاتصال بيننا وبين هؤلاء، خصوصاً المعادين لنا، يكون معدوماً».

ويعرض الكابتن براي في تقريره المقترحات التي يرى أنها ضرورية لمعالجة الوضع في البحرين. ومن بين هذه المقترحات أن الوكيل السياسي يجب أن يعقد اجتماعاً لمجلس عام كل أسبوعين، وأنه يجب تأسيس وتشجيع حزب يؤيد بريطانيا، وتطوير المدارس والصناعات المحلية وبعض المؤسسات الأخرى.

إلا أن براي يغفل في تقريره عن ذكر مسائل هامة مثل الخلاف حول

المرسوم الذي لاقى رفضاً «شعبياً»، وحول اضطهاد الشيعة. وبالرغم من أنه ذكر الفئات التي تعادي الشيخ، فلم يذكر سبب هذا العداء، الذي هو في الواقع الشعور المتنامي لدى النخبة البحرانية بأنه يجب أن يتمتعوا بحق تقرير المصير لا أن يكونوا خاضعين للبريطانيين.

ولدى وصول الشيخ عبد الله إلى بريطانيا في أيلول/سبتمبر سنة ١٩١٩، قام بتسليم الرسالة إلى السير آثر هرتزل[١٤]. وقد طلب الشيخ في هذه الرسالة:

١ ـ مساواة الشيخ عيسى بمن جاوره من الحكام العرب في ممارسة السلطة القضائية على كل رعاياه ما عدا الرعايا البريطانيين ورعايا الدول الأوروبية الأخرى الكبرى.

٢ ـ أن يكون الشيخ عيسى هو وحده من يختار الأشخاص المناسبين لعضوية «مجلس العرف» و«محكمة السالفة».

٣ ـ الإسراع في تقديم المساعدة البريطانية للشيخ عيسى لكي يتمكن من إنشاء مرفأ في الزبارة على البر الرئيسي في قطر.

٤ ـ أن يكون للشيخ عيسى الحق في الاتصال المباشر مع لندن إذا دعت الضرورة إلى ذلك دون الحاجة إلى وسيط، (السلطة البريطانية في الهند).

ولم تعط الحكومة البريطانية رداً سريعاً على هذه الرسالة. إلا أن وكيلاً سياسياً جديداً وصل إلى البحرين في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩١٩، وهو الميجور ديسكون، (Major H.R.P. Dickson)، الذي خدم في العراق كسلفه الكابتن براي. وكان ديسكون على إلمام لا بأس به باللغة وبالعادات العربية. وقد عمل، بالإضافة إلى منصبه كوكيل سياسي في البحرين، كضابط ارتباط بين المفوضية المدنية في بغداد وبين ابن سعود، (في نجد). وكان من الواضح أن ديكسون يفضل ابن سعود على الشيخ عيسى. وقد عبر ديكسون

عن رأيه في الشيخ عيسى بقوله في إحدى رسائله إنه[١٥]:

«رجل عجوز ضعيف، يطغى عليه شعور بالود والاعتبار تجاه حكومة جلالة الملك. إلا إن ضعفه يجعله متردداً وغير حازم بين اشخاص اقوياء الشخصية وانكياء، وبين مراوغات ذكية. وهو يتصرف بإيحاء من مقاصد سيئة بالنتيجة عليه وعلينا، ويدفعه إلى ذلك الخصائص التي تميز العقيدة العربية عموماً.

وقدم ديكسون في نفس الرسالة صورة عامة عن الوضع السياسي في البحرين. ومن النقاط التي ذكرها ما يلي:

أ ـ أن الجو السياسي في البحرين غير مرض، وإن لم يكن في أية حال خطراً.

ب ـ هناك شعور قوي وعميق الجذور بالعداء تجاه البريطانيين.

جـ ـ أن مركز بريطانيا القوي في البحرين يعتمد على أسس مزيفة كلية، وهي الخوف لا الاحترام.

ويصنف ديكسون المعادين للبريطانيين إلى شرفاء وغير شرفاء، ثم ينتهي به الوصف إلى تصنيف الأشخاص البارزين في المجتمع البحراني إلى فئتين أو لائحتين، «اللائحة السوداء» و «اللائحة البيضاء»، ويصنف أفراد هاتين اللائحتين فرعياً إلى عرب أو إيرانيين.

وبعد وصوله إلى البحرين بعدة أشهر، صمم ديكسون على ملاحقة مسألة إنشاء «مجلس العرف» الذي لم يكن قد دعي للانعقاد بعد. غير أن الشيخ عيسى أوجد الأعذار لعدم تنفيذ ذلك، انتظاراً منه لرد على رسالته، لكنه وافق فيما بعد مكرهاً، بشرط أن يعمل «مجلس العرف» لمدة ستة أشهر فقط يتم بعدها مراجعة الموقف[١٦].

ولدى الإجابة على رسالة عيسى التي سلمها عبد الله في الرابع من أيلول/سبتمبر سنة ١٩١٩، أخذت الحكومة البريطانية في الهند بالاعتبار

آراء الكابتن براي والميجور ديكسون والمقيم البريطاني والمفوض المدني في بغداد. وقد رفض ديكسون رفضاً قاطعاً السماح للشيخ عيسى بممارسة السلطة القضائية على عرب الخليج بحجة أن هذا «سيحول بينه وبين المصادر الهامة للمعلومات على البر الرئيسي من البلاد»!!

ولقد جاء الرد النهائي على رسالة الشيخ عيسى من الحكومة البريطانية في الهند في الخامس من أيار/مايو سنة ١٩٢٠. وقد أعلم الشيخ في هذه الرسالة أنه فيما يتعلق بعملية اختيار أعضاء المجالس، فقد تحددت بوضوح في المرسوم الصادر عن الحكومة البريطانية وعليه القبول به إذ ليس بمقدورهم تعديل ما جاء في المرسوم.

وفيما يتعلق بالزبارة نصت الرسالة على أن حكومة الهند غير قادرة على الموافقة عليه نظراً للصعوبات التي تعترض ذلك. أما بالنسبة للنقطة الثالثة، فقد نصت الرسالة على أن العلاقات البريطانية البحرانية يجب أن تسير بالتعاون مع حكومة الهند، وأن الشيخ عيسى يجب عليه أن يراعي ذلك، كما أن حكومة الهند سوف توصل أية رسالة من الشيخ عيسى إلى حكومة لندن إذا اقتضت الضرورة ذلك.

أما فيما يتعلق بالنقطة الرابعة والأهم، فقد وافقت حكومة الهند على أن يمارس الشيخ عيسى السلطة القضائية على رعايا الحكام العرب الآخرين، (المقيمين في البحرين)، بشرط موافقة هؤلاء الحكام الرسمية على ذلك.

وعلى الفور كتب ديكسون إلى كل من ابن سعود والشيخ عبد الله ابن جاسم آل ثاني حاكم قطر، يسألهما إذا كانا يوافقان على خضوع رعاياهما في البحرين قضائياً لسلطة الشيخ عيسى. ومن الطبيعي أنهما أجابا بالنفي على هذا السؤال. فقد كان ابن سعود على ارتباط وثيق ببريطانيا، وكان على علم بالوضع الداخلي في البحرين. أما

عبدالله آل ثاني الذي يكن عداءً مزمناً لآل خليفة، فلم يكن على استعداد للموافقة على ذلك الطلب.

ولم يقم ديكسون قبل كتابة هذه الرسائل باستشارة الشيخ عيسى، ولم يكتب إلى أي من إمارات الخليج العربية الأخرى مثل الكويت والشارقة وأبو ظبي ومسقط والتي كان من الممكن أن توافق. وقد أصدر بعد تسلمه لردود ابن سعود وآل ثاني على هذه الرسائل إعلاناً بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٢٠، ويقول فيه:

> «إن كل الرعايا الأجانب في البحرين، بما في ذلك الإيرانيين ورعايا الحكام العرب ورؤساء القبائل، ما عدا رعايا البحرين، يقعون تحت الحماية البريطانية».

وقد كان هذا الإعلان صدمة لجهود الشيخ عيسى وعبد الله للحصول على السلطة القضائية على رعايا البلدان المجاورة المقيمين في البحرين. وربما كان هذا نقطة تحول في علاقات الشيخ عيسى مع البريطانيين، على الأقل فيما بينه وبين نفسه.

ولعل أهم نقطة تتعلق بهذه المسألة هي عدم التحديد الواضح لعبارة «المواطن البحراني». في ذلك الوقت كان الميجور ديكسون في وضع يخوله وضع أي شخص يطلب مساعدته تحت الحماية البريطانية.

وقد لقيت هذه الإجراءات معارضة شديدة من كل من الشيخ عيسى ومؤيديه والقبائل العربية الأخرى، وحتى من شيوخ القرى الأقل نفوذاً الذين شعروا بأن الإجراءات تحدٍّ سافر لسلطاتهم التقليدية. أما بالنسبة لعموم الشعب البحراني، فلم تكن إجراءات ديكسون مقبولة مطلقاً، وخصوصاً قبوله وضع بعض النساء البحرانيات تحت الحماية البريطانية. فقد اتخذ ديكسون إجراءً مشابهاً اعتبرته هذه القبيلة إهانة لها وجرحاً لكبريائها(١٧).

وكانت معارضة هذه الإجراءات تتم بشكل يومي طيلة فترة خدمة

ديكسون التي استمرت قرابة سنتين. وكانت هذه المعارضة صادرة عن جهات متعددة. ومن بين الأشخاص المعارضين، كما ذكرنا سابقاً، الشيخ عيسى نفسه وابنه عبد الله، الذي كان أنشط سياسياً من أخيه الأكبر حمد، وصغار المؤيدين للشيخ عيسى. إذ أن كل هؤلاء شعروا بأن ديكسون إنما يتدخل، من خلال هذه الإجراءات، في سلطاتهم وحياتهم الشخصية. كما كان من بين المعارضين أفراد القبائل والعناصر الأكثر محافظة في الجزيرة، لأنهم شعروا بأن ديكسون إنما كان يتدخل في مسائل العرف والعادات السائدة، أي في نمط السلوك في المجتمع. حتى العناصر الأكثر وعياً في البحرين عارضت هذه الإجراءات على أساس أنها تدخل بريطاني في شؤون البحرين الداخلية.

أما بعض الفئات في المجتمع، وخصوصاً الأجانب، فقد كانوا متحمسين في تأييدهم لإجراءات ديكسون، شعوراً بأنهم سيكونون أكثر أماناً وهم تحت الحماية البريطانية. وبالرغم من أن الشيعة هم من البحرانيين، إلا أنهم نظراً لكونهم قد اضطهدوا طويلاً، استغلو الفرصة للحصول على مزيد من التنازلات من الأسرة الحاكمة. وقد سرّهم أن يجدوا حكامهم السنيين في موقف لا يحسدون عليه.

وقد لخص ديكسون الوضع السياسي في البحرين في منتصف سنة ١٩٢٠ عندما كتب قائلاً بأن هناك خمس شخصيات سياسية بارزة في البحرين هم: الشيخ عيسى وزوجته[١٨]، والشيخ حمد بن عيسى والشيخ عبد الله وجاسم الشيراوي، (صديق الشيخ عبد الله وسكرتير الشيخ عيسى)[١٩]. وقال ديكسون بأن المصادر التي تغذي عدم رضا العرب، (السنة)، عن السياسة البريطانية في البحرين هي:

(أ) الدعاية التي تروجها حركة الخلافة الإسلامية في الهند.

(ب) الصحف المصرية التي بدأت تصل البحرين والتي تحتوي

مقالات معادية لبريطانيا. ويعزو ديكسون استياء الشيعة العام إلى الأسباب التالية:

١ ـ حرمانهم من حق امتلاك الأراضي.

٢ ـ كونهم ملزمين، (كفلاحين)، بتقديم العلف مجاناً إلى جياد وجمال الأسرة الحاكمة والمقربين منها، وأن يقدموا الطعام مجاناً لأي شخص عابر حول قريتهم من الأسرة الحاكمة حين يطلب منهم ذلك.

٣ ـ خضوعهم للعمل الإجباري، (السخرة)، متى شاءت الأسرة الحاكمة ذلك.

٤ ـ يجب على كل قرية أن تقدم، كل حسب دورها، السمك والتمور والخضراوات إلى مطبخ الشيخ الحاكم.

ويعتبر ديكسون معظم الإيرانيين في البحرين من أنصار البريطانيين[٢٠].

أما مسألة العائدات الجمركية التي مضى عليها زمن طويل فلم تكن ملحة في هذه الفترة. وكان الشيخ يعتبرها ضئيلة. إلا أن ديكسون تحرى الموقف بدقة في أيار/مايو سنة ١٩٢٠، وكتب تقريراً يقول فيه بأنه يقدر عائدات الشيخ من الجمارك بحوالى عشرين ألف روبية شهرياً، وأن الشيخ، بالإضافة إلى ذلك، يطلب ٥٪ من كل الدواجن والمواشي التي تدخل البحرين. وتشير تقديرات ديكسون إلى أن الشيخ يحتفظ بثمانين ألف روبية لاستعماله الشخصي، بينما يتقاسم أفراد الأسرة الحاكمة ما تبقى من العائدات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسرة الحاكمة، وعلى رأسها الشيخ عيسى، كانت تطلب من كبار التجار تموينها مجاناً ببعض المواد مثل خشب المدافىء والفحم الخشبي والزبدة. وبشكل عام، كان النظام الجمركي في حالة من الفوضى من وجهة نظر الإنجليز.

وتدخل الميجور ديكسون في شؤون المجلس البلدي الذي أنشأه بالرغم من أن ديكسون ليس مخولاً بذلك قانونياً. إذ أصر على أن يختار هو نصف أعضاء المجلس. وقد فض الخلاف بين ديكسون وبين الشيخ عيسى على أساس حل وسط، بحيث يختار الشيخ نفسه أعضاء هذا المجلس، على أن يكون نصف عدد الأعضاء من الأجانب المتمتعين بالحماية البريطانية وممن يوافق ديكسون على تعيينهم[٢١].

وهكذا كانت العلاقات البحرانية ـ البريطانية في حالة توتر خلال فترة خدمة ديكسون، وخصوصاً بالنسبة للبحرانيين الذين يعارضون الإجراءت البريطانية الجديدة، سواء كانوا من أنصار آل خليفة أو معارضيهم.

ولدى إنتهاء خدمة ديكسون تنفس معارضو سياسته الصعداء. وقد اعتقد البعض منهم أنه أزيح من منصبه نتيجة للاحتجاجات التي أظهروها على إجراءاته، وللحساسية والخلافات التي ولدتها هذه الإجراءات. إلّا أن الأحداث التالية أثبتت عدم صحة هذا الاعتقاد؛ فلم يكن الوكيل السياسي الذي عين بدلاً من ديكسون، وهو الميجور كليف ديلي (Clive Daly)، سوى جندي فظ مستبد برأيه. وقد سبق له، كسلفه، أن خدم في العراق. فقد تشدد ديلي «في تنفيذ إجراءات ديكسون ووضع المزيد من الناس تحت الحماية البريطانية. وإضافة إلى ذلك، بدأ بترحيل من يعارضه، سواء أكان بحرانياً أو أجنبياً، عن الجزيرة»[٢٢]. فقد قام ديلي، مثلاً، بالحكم على جاسم الشيراوي وبنفيه من الجزيرة بحجة التآمر على المرسوم الصادر عن الحكومة البريطانية، (أمر المجلس الملكي)، وبعد عدة أسابيع قام أيضاً بترحيل حافظ وهبه الذي كان مديراً للمدرسة الوحيدة في البحرين آنذاك[٢٣]. ومن الواضح أن ديلي كان يحاول أن يبعد عن الشيخ عيسى وابنه عبد الله الأشخاص الذين سماهم «مستشاري السوء». وإضافة إلى ذلك، قام ديلي بتعيين شخص بحراني من أصل إيراني وهو خان صاحب محمد شريف قطب الدين

رئيساً للمجلس البلدي الذي كانت تتبع له قوة صغيرة من حرس الأسواق، وهي القوة الوحيدة التي تشرف على حفظ النظام في المنامة آنذاك، الأمر الذي سبب حساسية كبيرة بين المواطنين. ومما زاد الطين بلة أن محمد شريف هذا بدأ بتعيين أشخاص إيرانيين في قوة حرس الأسواق في محاولة للسيطرة على الأمن.

ومن الواضح أن ديلي قد فضل التعامل مع الشيخ حمد لطواعيته، وضغط على الشيخ عيسى ليفوض حمد مزيداً من السلطة وكان رأي ديلي في حمد أنه مرغوب شعبياً من قبل كل الفئات. فإذا ما أضيف إلى ذلك أنه، (حمد)، كان الوريث الشرعي لسلطة أبيه، فهو من كل النواحي أكثر شخص مناسب لتسيير أمور البلاد. ويكتب ديلي عن الأوضاع الداخلية قائلاً:

> «إن البحرين في حالة عدم استقرار دائمة، وذلك بسبب الدسائس التي تحوكها فئة صغيرة بقيادة الأمير عبد الله!!».

ويختتم ديلي نفس الرسالة قائلاً:

> «إن قادة الفئات يلتمسونني باستمرار ويطلبون التدخل لدى الحكومة البريطانية لتهدئة حراجة الوضع».

ويبدو أن الشيخ عيسى استسلم إلى حد ما للضغط من قبل ديلي إذ أنه فوض ابنه حمد بتسيير بعض أمور الإدارة في الجزيرة ولكن تحت إشرافه هو. وكان لهذا الأمر أثر طيب في نفس الشعب، كما كان من الأسباب القليلة التي دفعت البحرانيين إلى مدح ديلي كما ذكر هو في تقريره.

إلا أنه كان من الصعب على الشيخ حمد أداء مهماته الجديدة، وذلك نظراً لطبيعته الرقيقة من جهة ولمنافسة أخيه عبد الله من جهة أخرى الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة وبخاصة في المحرق، العاصمة، آنذاك.

وقد استمر اضطهاد الشيعة في هذه الفترة، وخصوصاً في القرى. وازداد عدد من لجأ منهم إلى الوكيل السياسي طالباً العون والحماية. وكان الوكيل السياسي يكتب عن هذه المظالم بالتفصيل إلى الحكومة البريطانية، كما كان يمنح الحماية البريطانية لأي شخص يشعر بأنه يعاني من اضطهاد الحكام له[٢٤]. وقد أدى تزايد عدد الذين منحوا الحماية البريطانية إلى شعورهم بمزيد من الطمأنينة وبحرية أكبر في التعبير عن الآراء، الأمر الذي أدى بدوره إلى ازدياد المطالب السياسية في الجزيرة.

ولدى زيارة تريفور، (Lt. Col. A. P. Trevor)، المقيم السياسي في بوشهر للبحرين، تقدم إليه وفد من الشيعة بشكوى تتضمن مظالمهم، وكانت هذه المظالم كما يلي:

> «إننا نرجو ان توضح، (من خلال هذه الشكوى)، لصاحب الحكمة العظيمة ورئيس (منطقة) الخليج ان طائفة الشيعة تعيش حياة ملؤها الذل. وهي عرضة للمذابح الجماعية، وليس لها من ملجا كما ان شهادة اي من افرادها لا تقبل، (في المحاكم)، إضافة إلى ان ممتلكاتها عرضة للسلب والنهب عدا عن كون افرادها معرضين للمعاملة السيئة في اي وقت» .

وقد كتب تريفور فيما بعد حول الأمر قائلاً بأن الشيعة أخبروه بأنه إذا لم يكن البريطانيون على استعداد لإقناع الشيخ بإيقاف الاضطهاد الذي يتعرض له الشيعة وبتشكيل حكومة تكون أكفأ بشكل معقول، فإن من واجب البريطانيين رفع الحماية عن الشيخ وإقناع الحكام العرب الآخرين بخلع الشيخ وحكم البلاد بدلاً منه[٢٥].

واقترح تريفور على الحكومة البريطانية اللجوء إلى حل مباشر طالما أن المساعي السلمية لم تفلح في إقناع الشيخ في الاستجابة لمطالب الشعب. إلا أن حكومة الهند البريطانية لم تكن متحمسة لاقتراح تريفور في ذلك الوقت. وفي الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر من

سنة ١٩٢١ قامت تلك الحكومة بشرح وجهة نظرها التي لا تؤيد اللجوء إلى عمل جذري بالنسبة لسوء الإدارة في البحرين إلا بعد استنفاد كل مصادر الضغط المحلي، (على الشيخ وحكومته). وأوضحت تلك الحكومة أن التدخل البريطاني فيما سبق في شؤون الجزيرة كان أمراً لا بد منه لحماية الأجانب وصيانة مصالح جلالة الملك، (البريطاني)، هناك. وأضافت تقول بأنها لا تجد نفسها مضطرة للتدخل بين الشيخ ورعاياه، ولا لوضع مجمل طائفة الشيعة تحت الحماية البريطانية. واختتمت تلك الحكومة قولها بأنها على استعداد لدعم الشيخ معنوياً إذا كان هذا الأخير مستعداً لإجراء إصلاحات معقولة في إدارته لشؤون الجزيرة.

ولكن سرعان ما طلب من تريفور زيارة البحرين مرة ثانية لدعم مركز الوكيل السياسي، ولتحذير الشيخ من أنه يثير عداء شعبه له، ولتذكير الشيخ حمد بأن مستقبله كحاكم يتوقف على تصرفاته وعلى تعاونه مع الوكيل السياسي. وكانت الحكومة البريطانية تهدف من هذا كلّه إفهام الشيخ عيسى بأنها وإن كانت لم تلجأ إلى إجراء فوري مباشر، إلا أنها تراقبه بدقة.

وقد تهيأ للشعب البحراني أن عدم لجوء حكومة الهند البريطانية إلى إجراء مباشر فوري يعود إلى عدم رغبتها في التورط بشكل مباشر في ذلك الوقت، بالرغم من رغبة ممثليها في البحرين بمثل هذا التدخل. وعند انتشار الشائعات لدى طائفة الشيعة بعدم رغبة حكومة الهند في التدخل، صمم زعماء هذه الطائفة على القيام بمبادرة ذاتية وأخذوا يمارسون ضغطاً سياسياً تمخض عن المطالب التي قدموها للشيخ عيسى في السادس عشر من شباط/فبراير ١٩٢٢. وكانت هذه المطالب:

١ ـ ألا يكون لأحد، فيما عدا الحاكم الشيخ عيسى والشيخ حمد ابنه، الحق في الفصل في الخلافات أو في إنزال العقوبة مهما كان شكلها.

٢ ـ يجب تحويل كل المشكلات التي لا يستطيع فيها الشيخ حمد إصدار حكم يرضى به الطرفان إلى المحكمة الشرعية أو مجلس العرف أو السالفة، حسب نوعية القضية.

٣ ـ عدم جر أي مواطن إلى قصر الحاكم دون إشعار رسمي بذلك ودون صدور دعوة من الشيخ حمد لمثل هذا الشخص بالمثول أمامه.

٤ ـ يجب أن تكون الوثائق المتعلقة بتأجير أبناء الأسرة الحاكمة بساتينهم إلى رعاياهم، (من الشيعة)، على نسختين. حيث يحتفظ كل فريق بنسخة مصادق عليها من قبل شهود محايدين. كما يجب عدم فرض أية شروط لم ترد في عقد التأجير الموقع.

٥ ـ يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع جمال الشيوخ، (آل خليفة)، من الدخول إلى الحدائق الخاصة لترعى هناك وتتلف المحاصيل.

٦ ـ إيقاف عمل السخرة أو العمل الإجباري بالنسبة لأصحاب الحمير. وإلغاء ضريبة الرؤوس، «الرقبية»، (التي تدفع عن كل شخص شيعي من البالغين).

٧ ـ عدم الاستمرار في وضع عجول الشيخ مع أبقار المزارعين، (الشيعة)، لتسمن هذه العجول دون مقابل.

٨ ـ إصلاح السجون حتى تصبح في حالة جيدة، وإنشاء بناء مناسب لهذه الغاية[٢٦].

ويتضح من هذه المطالب أنه تم التركيز فيها على الشيخ حمد أكثر منه على الشيخ عيسى، ذلك لأن الشيخ حمد كان مرضياً عليه من البريطانيين، وكان يبدو للشيعة أنه سيكون أكثر ميلاً لتحقيق رغباتهم من الشيخ عيسى، وأكثر اعتدالاً.

وعلى الرغم من أن هذه المطالب السابقة الذكر كان لها ما يبررها،

إلا أن الأمر لا يعني أن كل الأسرة الحاكمة كانت تعامل طائفة الشيعة بازدراء واحتقار. إذ أن عدداً من أبناء هذه الأسرة، في الواقع، أدرك الفوائد التي تكمن في كسب تأييد طائفة الشيعة وفي استمرار علاقات طيبة معها.

وقد أجاب الشيخ عيسى على هذه المطالب بعد عدة أيام من تقديمها إليه، وذلك بعد أن تشاور مع أفراد الأسرة الحاكمة الآخرين، فأعلن موافقته عليها جميعاً من حيث المبدأ مع بعض التحفظات وكانت هذه التحفظات هي: أولاً، أن وضع السجناء هو أمر يرجع كلية إلى الحاكم. ثانياً، أن ضريبة «الرقبية» يجب أن تستمر حسبما جرت العادة في زمن أسلافه. إلا أن الشيخ وعد بأمر لم يطلبه الشيعة أنفسهم، وهو السماح لهم باختيار شخصين من طائفتهم ليكونا ممثلين للطائفة في «مجلس العرف»[٢٧].

وقام الشيخ عيسى أيضاً بإصدار أمر بافتتاح مكتب حكومي يقوم فيه اثنان من الموظفين الرسميين بمعالجة القضايا العامة. كما أجرى الشيخ الاستعدادات اللازمة لإنشاء محكمة نظامية تنظر في المشكلات التي تنشأ بين رعيته. وبعد عدة أشهر ظهرت هذه المحكمة إلى الوجود على شكل محكمة يتولى فيها الشيخ حمد وديلي منصب القضاة.

ولقد كانت هذه الإجراءات الأولية تمثل بداية ظهور الإدارة المنظمة في البحرين، وساعدت في تهدئة الوضع السياسي الداخلي، ولو إلى حين.

وأوكلت إلى الشيخ حمد مهمة تسيير القضايا اليومية للمكتب المنشأ، ولكن تحت إشراف مستمر من قبل الوكيل السياسي. إذ يكتب «حمد» إلى هذا الأخير قائلاً[٢٨]:

«صديقي العزيز، آمل ان تكون قد سررت بطريقة إدارتي للامور منذ ان توليت ذلك. وربما حدث بعض التاخير في

تنفيذ الإصلاحات التي نرغب فيها معاً، وذلك بسبب الصعوبات التي لاقيتها نتيجة معارضة اخي الأصغر، (عبد اللّه)، لي. لكنني واثق من انك راض عني».

ولا شك أن عبد اللّه كان يعارض في ذلك الوقت كلاً من ديلي والشيخ حمد. إلا أن دعم ديلي المستمر للشيخ حمد وقرب زيارة تريفور للبحرين، تلك الزيارة التي طال انتظار الشيخ عيسى لها، خلقت لدى عبد اللّه شعوراً بالخوف والذعر. ولذلك كتب إلى الوكيل السياسي قبل وصول تريفور معترفاً بمعارضته السابقة له وللشيخ حمد، وواعداً بإصلاح مواقفه.

وفي السابع من آذار/مارس ١٩٢٢، قام تريفور بناء على طلب الحكومة البريطانية في الهند بزيارة البحرين على متن السفينة الحربية H.M.S. Cyclamen وذلك لاستعراض الموقف فيها ولتعزيز سلطة الوكيل السياسي. وقام تريفور بتسليم إنذارات إلى الشيخ عيسى وحمد وعبد اللّه. وقد نص الإنذار الموجه إلى عبد اللّه أن هذا الأخير سيتورط في مشكلات مع البريطانيين فيما إذا استمر على سلوكه الحالي[٢٩]. أما الشروط الواردة في الإنذار الموجه إلى الشيخ عيسى فلم تعرف، إلا أنه كان من الواضح أن تريفور يشعر ببعض الشفقة على الشيخ عيسى من حيث كونه رجلاً عجوزاً في عالم متغير. بينما نص الإنذار الموجه إلى الشيخ حمد على وجوب وقوفه بشدة في وجه ظلم بعض أفراد الأسرة الحاكمة للشعب.

ولكن لم يكن باستطاعة حمد، في الواقع، اتخاذ أية إجراءات لجس نبض قوة آل خليفة، وخصوصاً من كان منهم قد مارس السلطة لسنوات عديدة منصبة على نفس الامتيازات وطرق الإدارة.

فالشيخ خالد بن علي، شقيق الشيخ عيسى، مثلاً، كان يعتمد في معظم دخله على جباية ضريبة «الرقبية» التي فرضها على قرى الشيعة

الواقعة ضمن نفوذه، وخصوصاً قرى منطقة سترة. ولا بد أنه لم يكن راغباً في التخلي عن جباية هذه الضريبة. ولقد كان هذا حال الكثير من أفراد الأسرة الحاكمة الكبار.

وبعد زيارة تريفور كان ديلي من القوة بمكان، حتى أنه كتب إلى السلطات البريطانية في الهند قائلاً إنه أصبح يثق في كل من حمد وأخيه عبد اللّه اللذين كانا، حسب تعليمات ديلي، يبحثان عن وسائل ناجعة لإصلاح كل من نظامي القضاء والضرائب في البحرين. وهذه الإجراءات الإصلاحية لم تقتصر على طائفة الشيعة فحسب، بل وشملت طائفة السنة أيضاً.

وبالإضافة إلى ضريبتي «الرقبية» و «بساتين النخيل»، كانت هناك «ضريبة السمك». وهذه الضرائب الثلاث كانت مفروضة على طائفة الشيعة فقط، وكان يفرض جبايتها أي شيخ محلي. أما طائفة السنة فكان مفروضاً عليها «ضريبة اللؤلؤ» التي كانت تجبى لصالح الحاكم نفسه.

وإصلاح نظام الضرائب في البحرين كان يعني التوسع في جبايتها، بحيث لا يقتصر ذلك على الشيعة، بل يشمل كل فئات المجتمع البحراني. ولم تكن النخبة السنية التقليدية على استعداد لتقبل مثل هذا الأمر[٣٠]. فقبيلة الدواسر، مثلاً، التي كانت تعيش شبه مستقلة في البديع عارضت الفكرة منذ بدايتها ولم تكن لتقبل في أي حال بدفع الضرائب. ولم تكن هذه القبيلة وحدها تعارض الفكرة، حتى أن الشيخ حمد نفسه لم يكن راضياً قلبياً عن هذا التوسع في جباية الضرائب.

ولقد بدا للكثيرين من السنة أن فكرة المساواة في جباية الضرائب تدخل بريطاني في شؤون البلاد، فبدأت قبيلة الدواسر الاتصال بابن سعود، وبدا موقف الشيخ عيسى وأبنائه متضعضعاً في وجه المعارضة القوية. وقد أدرك ديلي هذا الأمر، فحاول أن يحث حكومة الهند على تقديم الدعم لتنفيذ الإصلاحات.

إلا أن حكومة الهند استمرت في موقفها السابق الذي يقوم على أساس عدم التدخل بين الحاكم ورعيته. غير أنها خولت المقيم البريطاني تشجيع الحاكم الشيخ عيسى على تنفيذ إجراءاته بطريقته الذاتية. وقد جاء في رد حكومة الهند على طلب ديلي:

> «يجب الا تتخذ اي إجراء يؤيد الفكرة القائلة بان هذه الإصلاحات قد ادخلت ،(إلى البحرين)، بامر من الحكومة، (في الهند)» .

لكن الحكومة أضافت تقول بأنها ستقدم الدعم المعنوي للشيخ.

وفي جو المناورات هذا، كان هناك عدد قليل من الواعين من طائفة السنة ممن نظروا إلى الإصلاحات كأمر مستحسن. وكان على رأس هؤلاء عبد الوهاب الزياني، هذا الرجل الذي ما فتىء لمدة طويلة يطالب بإيجاد مجلس للشورى على أسس ديمقراطية. وكان الزياني يعارض كلاً من الشيخ عيسى والبريطانيين في وقت واحد. فبالرغم من أنه كان يستحسن فكرة الإصلاحات، إلا أنه كان يعتبرها تدخلاً من قوة خارجية في مسألة داخلية يقع حلها على عاتق البحرانيين أنفسهم. ولقد كان عداء الزياني لكل من الطرفين، (الإنجليز والشيخ عيسى في نفس الوقت)، سبباً في ضآلة الدعم الشعبي له.

وبينما كان يبدو أن تطور الأحداث يسير بشكل مرض، ولكن ببطء، في النصف الثاني من سنة ١٩٢٢، فإن الأحداث خارج الجزيرة حددت اتجاه السياسة البريطانية في المستقبل.

فقد كانت الحكومة ووسائل الإعلام الإيرانية تراقب باهتمام تطور الأحداث في الجزيرة. ووصل الشعور الوطني الإيراني إلى الأوج خلال سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢. وشنت الصحف الإيرانية حملات شديدة اللهجة على التدخل البريطاني في شؤون البحرين. كما شنت هذه الصحف هجوماً عنيفاً على محمد شريف قطب الدين متهمةً إياه بتأييد

البريطانيين ومساعدتهم في السيطرة على الجزيرة[٣١]. وبرزت إلى الوجود مسألة الوضع الداخلي في البحرين والإجراءات المتخذة لحماية الطائفية الإيرانية هناك على ضوء الأطماع الإيرانية التقليدية في الجزيرة.

وإذا ما استعدنا إلى الأذهان مطالبة الإيرانيين طويلاً بضم البحرين إلى إيران، فإن بريطانيا، إدراكاً منها لهذه المحاولة وتصميماً منها على تخييب آمال إيران، قررت أن تلعب دوراً أكثر فعالية في شؤون البحرين، منعاً لاحتمال أي تدخل إيراني في الجزيرة بحجة حماية الإيرانيين.

وفي السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢، قام مكتب الشؤون الخارجية في لندن بإعلام «مكتب الهند» بـ[٣٢]:

> «رغبته الملحة في اتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً، (في البحرين)، لتنفيذ الإصلاحات الكفيلة بمعاملة الشيعة على قدم المساواة مع السنة».

وقامت حكومة الهند في الخليج بإيصال رغبات «مجلس الشؤون الخارجية» إلى المقيم البريطاني في الخليج، وأضافت عليها قائلة بأن اضطهاد السنة للشيعة قد يؤدي إلى إثارة المشاعر ضد بريطانيا في إيران أو في أي مكان آخر، ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات لمواجهة مثل هذا الاحتمال. كما طلبت من المقيم البريطاني تقييمه العام للموقف في البحرين.

استعرض الوكيل السياسي في البحرين والمقيم السياسي في الخليج الموقف في الجزيرة من جديد. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٢٣ ذكر هذان المسؤولان أسباب عدم الاستقرار في البحرين في الرسائل المتبادلة بينهما من جهة، وبينهما وبين حكومة الهند البريطانية من جهة أخرى. ومن هذه الأسباب:

١ ـ الازدياد الكبير في ثروة الأسرة الحاكمة من جراء زيادة الرسوم الجمركية والاستيلاء بالقوة على ممتلكات الشيعة.

٢ ـ إن الأحداث التي جرت مؤخراً في العراق والهند ومصر قد ولدت المزيد من الأفكار الإيجابية حول الديمقراطية، هذه الأفكار التي تغذيها الصحف والأجانب الذين يزورون الجزيرة.

٣ ـ إن الحكام، (الأسرة الحاكمة)، أكثر جهلاً وأقل خبرة من كثير من رعاياهم والذين اكتسبوا الخبرة من أسفارهم.

وفي رسالته، قال ديلي عن الشيخ عيسى بأنه

«يمثل عقبة في السر (في وجه المصالح البريطانية)»،

وأنه لن يوافق على استثمار النفط إلا تحت الضغط[٣٣]... فهو يتحدث هنا عن المصالح البريطانية ويشير إلى وجوب إجراءات أشد ضد الشيخ عيسى في المستقبل.

أما تريفور فيقول في رسالته:

«إن الإدارة في البحرين بحاجة ملحة جداً إلى التحسين، وذلك لحفظ مصالح طائفة الشيعة وللإبقاء على اسمنا محموداً هناك».

وقد اتفق كل من الوكيل والمقيم على النواحي التي تتطلب الإصلاح. وهي:

١ ـ المساواة في جباية الضرائب.

٢ ـ إنشاء المحاكم المناسبة.

٣ ـ وضع قوانين تحفظ مصالح صيادي اللؤلؤ.

وأضاف تريفور في رسالته قائلاً:

«إن الشيخ، (عيسى)، قد لا يخضع إلى الضغط الشديد، وإن الحكومة، (البريطانية)، يجب ان تكون مستعدة لاستعمال القوة بالإضافة إلى الضغط المعنوي، إذا كانت مصممة على تنفيذ هذه الإصلاحات».

ووافقت حكومة الهند على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق

الإصلاحات الضرورية. وفي نيسان/أبريل ١٩٢٣ بعث نائب الملك في الهند ببرقية إلى وزير الخارجية البريطانية يقول فيها إن حكومة الهند قد وافقت على إجراء إصلاحات إدارية ومالية في البحرين. لكن نائب الملك يضيف قائلاً(٣٤):

«إننا جادون في استخدام كل الوسائل لجعل الشيخ عيسى يتبنى الإصلاحات وكانها مبادرة منه. ويجب ان نوضح للشيخ عيسى ان حمايتنا هي التي تمنع رعاياه من التمرد عليه، واننا سوف ندعمه في تنفيذ الإصلاحات. وإذا ما فشلنا في ذلك، فإننا سنلجا إلى تنفيذ الإصلاحات بانفسنا وإن كان ذلك يعني إجبار الشيخ عيسى على التنازل عن الحكم وترحيل الشيخ عبد اللّه عن البلاد».

وفي رده على هذه الرسالة، خول وزير الخارجية البريطاني حكومة الهند السلطات المطلوبة لتنفيذ ذلك. وقامت حكومة الهند بإيصال الرد إلى المقيم البريطاني طالبة منه اتخاذ الإجراءات المناسبة عندما تسنح الفرصة.

وفي نهاية شهر نيسان/أبريل غادر تريفور بوشهر في إجازة، وحل مكانه بشكل مؤقت الكابتن نوكس، (Lt. Col. S. G. Knox)، الذي قرر أن يعيد دراسة الوضع في البحرين من جديد. وفي أول أيار/مايو، أبرق نوكس إلى حكومة الهند قائلاً بأن هذه الأخيرة لم تعلم بكل حقائق الموقف في البحرين، وأن الأمور هناك لم تكن أسوأ مما عهدها البريطانيون خلال العشرين سنة الماضية. كما طلب نوكس تأجيل الإجراءات البريطانية المباشرة في البحرين طالما أن الموقف هناك، حسب تقديره، لا يتطلب ذلك.

وأتبع نوكس برقيته بمذكرة مطولة يحلل فيها الوضع في البحرين. وقال فيها بأن هيجان الإيرانيين، (في إيران)، لم يكن مجرد تعاطف مع إخوانهم في الدين في البحرين، بل كان تأكيداً لمطالبتهم المستمرة

بالسيادة على الجزيرة، وأن هؤلاء الإيرانيين لن يهدأوا إلا بحصولهم على ذلك المطلب الأساسي.

أما بالنسبة للوضع الداخلي، فقد قال نوكس إن مجرد حرية الكثير من الناس في الاجتماع إلى الوكيل والمقيم السياسيين يوضح مدى الحرية التي يتمتع بها الشعب في الجزيرة. وحول مسألة المساواة في جباية الضرائب، قال نوكس بأن التمييز في الجباية لم يصل إلى حد صارخ. وأضاف بأن ضرورة إجراء إصلاح في صناعة صيد اللؤلؤ هو أمر لا يقتصر على البحرين وحدها، بل يشمل منطقة الخليج بشكل عام(٣٥).

ويبدو أن تبرير نوكس لآرائه هو بمثابة تأكيد بأنه، وإن كانت الأمور لا تسير بشكل جيد في الجزيرة، فلن يكون من مصلحة الحكومة البريطانية اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى إجبار الشيخ عيسى على التنازل عن الحكم، الأمر الذي سيثير معارضة في وجه البريطانيين ولن يساعد على دعم موقفهم.

ولقد تسلم نوكس جواباً على برقيته، قبل أن تصل مذكرته، من حكومة الهند. وتقول الحكومة في برقيتها الجوابية:

> «إن مكتب الشؤون الخارجية في لندن يرى بانه قد حان الوقت لمواجهة إيران بشكل مباشر حول مسالة البحرين، وبانه، في حال تقديم إيران لشكوى إلى عصبة الأمم، ستكون الثغرة الوحيدة في موقفنا هناك هي سوء الإدارة في البحرين».

ومن دواعي السخرية، أنه حصل شغب كبير في البحرين بينما كان نوكس يحاول أن يشرح لحكومة الهند وجهة نظره إزاء الوضع الداخلي في هذه الجزيرة. وكان سبب أعمال الشغب هذه تافهاً للغاية، إذ لم يكن سوى سرقة أحد الإيرانيين لساعة يد من شخص عربي. إلا أن التوتر السائد بين الطائفتين، العربية والإيرانية، ضخم الحادثة وأخرجها عن حجمها الطبيعي كلية.

ثم استمرت أعمال الشغب بشكل متوتر فيما بين العاشر والثالث عشر من أيار/مايو ١٩٢٣، ونتج عنها مقتل خمسة أشخاص. وقد قيل إن الرجلين اللذين كانا وراء أعمال الشغب هذه هما محمد شريف قطب الدين الذي أمر رجاله بإطلاق النار باعتباره رئيساً للبوليس، وعبد اللّه القصيبي الذي كان وكيلاً لابن سعود، وقد اتهم عبد اللّه هذا بإثارة العرب وحضهم على أعمال الشغب.

والأمر العجيب هو أن كلا الرجلين يعتبران «أجانب» وتحت سلطة القضاء البريطاني، ولذلك لم يكن للشيخ عيسى علاقة بهما.

وكانت أعمال الشغب هذه بمثابة فرصة سانحة استغلتها الحكومة البريطانية في الهند لتنفيذ مخططاتها، وفوضت نوكس الذي كان يعارض فكرة التدخل في الصلاحيات اللازمة لتنفيذ تلك المخططات.

وفي الخامس عشر من أيار/مايو وصل نوكس بالفعل إلى البحرين على رأس سفينتين حربيتين بريطانيتين، هما ترايد وكروكوس. وكانت أول خطوة قام بها نوكس فور وصوله هي نفي القصيبي إلى شرق الجزيرة العربية وطرد محمد شريف من منصبه كمدير للبلدية.

وفي الأيام القليلة التالية، تفاوض نوكس مع الشيخين حمد وعبد اللّه حول التنازل الطوعي لأبيهما عن الحكم. وقد عارض الشيخ عيسى هذه الفكرة ورفض أن يكتب وثيقة تنازل طوعي عن الحكم. وبدلاً من ذلك، طلب عيسى من نوكس نفسه أن يكتب رسالة إليه يوضح فيها حقيقة الموقف بوضوح. وأضاف الشيخ عيسى بأن أي تنازل من قبله لن يكون طوعياً، وإنما سيكون بناء على أمر من البريطانيين. أما الحل الثاني الذي اقترحه عيسى كبديل فهو استشارة القبائل في البحرين لمعرفة رغبتها، في استمرار الشيخ عيسى كحاكم لها.

ورأى نوكس أن استمرار الجدل حول هذا الموضوع يضعف من موقفه. ولذلك دعا البارزين من رجالات المجتمع البحراني إلى عقد

اجتماع معه في السادس والعشرين من أيار/مايو ١٩٢٣. وقد حضر عدد يتراوح بين مائتين وثلاثمائة شخص. وفي هذا الاجتماع أعلن نوكس خلع الشيخ عيسى رسمياً عن الحكم.

وبالرغم من أن الشيخ عيسى قد وقع عليه اللوم بسبب حدوث أعمال الشغب. إلا أنه لم يكن بالفعل، وإذا ما استثنينا جبايته للرسوم الجمركية، سوى شكلي. وقد كتب الريحاني عن وضع الشيخ في ذلك الوقت قائلاً:

> «لم يعد الشيخ عيسى، (منذ اوائل ١٩٢٣)، حاكم البحرين فعلاً. اصبح ابنه، الشيخ حمد، هو الحاكم الفعلي، وذلك بموافقة البريطانيين او مصادقتهم على ذلك او بامر منهم بذلك، كما تحلو لك التسمية».

وقد تحدث الشيخ حمد بن عيسى خلال الاجتماع الذي عقده نوكس في السادس والعشرين من أيار/مايو، واستهل حديثه قائلاً[٣٦]:

> «إنني، نزولاً مني عند اوامر الحكومة العلية، اصبح على عاتقي اليوم مسؤولية حكم هذا البلد».

وهذا القول يوضح حقيقة أمر «تنازل» الشيخ عيسى.

إلا أن حديث نوكس في هذا المجلس كان أكثر شمولاً من حديث الشيخ حمد. وقد شرح نوكس خلاله السياسة التي ستتبعها بريطانيا في المستقبل نحو البحرين، وأضاف إلى تلك السياسة المتوقعة مفاهيمه الخاصة حولها وتعليقاته عليها. ومن ذلك قوله:

> «إن الأحداث البغيضة التي جرت مؤخراً قد اكدت دون شك، وزادت من حدة الحاجة إلى إصلاح الإدارة على اسس عصرية. والحكومة البريطانية، تطلعاً منها نحو الصالح العام، قد قررت انه قد حان الوقت لتقوية الإدارة ولعدم سفك المزيد من الدماء. وانا اعلن، كناطق بلسان حكومتي، عن وعدها بمساعدة الشيخ حمد في كل النواحي القانونية ضد كل من

الاعتداء الخارجي على بلاده او الفتن الداخلية. وارجو صادقاً ان تفلح إجراءات الإصلاح التي نتوخاها الآن في إحداث تقارب بين طائفة السنة وبين بقية فئات المجتمع».

واستطرد نوكس في حديثه محدداً الإجراءات والسياسة التي ستتبع فقال:

«سوف يتم تحويل كل العائدات الجمركية، بعد حسم تكاليف العمل، إلى الشيخ حمد وحده».

وأضاف موجهاً إنذاره الثاني إلى القاضيين، (السني والشيعي)،

«إن اياً من يسمح بتدخل ذوي النفوذ او تابعيهم في مسائل الشرع يفصل من عمله، سواء اكان سنياً او شيعياً».

ثم خاطب آل خليفة قائلاً:

«إن من واجبي ان احذركم ان كونكم في موقع المسؤولية هذا لا يجيز لكم العيش على حساب بقية فئات المجتمع سواء عن طريق منح تاخذونها من العائدات الجمركية في البلاد، او باستغلال الفقراء والبائسين».

وقال نوكس مخاطباً طائفة السنة، وخصوصاً قبيلة الدواسر:

«لقد واجهتم إنذاراتنا في الماضي دائماً بإنذار مضاد بان تتركوا الجزر وترحلوا جماعياً إلى بلاد ابن سعود. فإذا كنتم عازمين على ذلك، فاذهبوا، بحق اللّه. ولكن لا تندهشوا إذا رايتم اراضيكم ومنازلكم يحجز عليها وتعطى لأناس آخرين غيركم».

ووجه الملاحظات التالية إلى طائفة الشيعة:

«إن معظم التوتر الذي شهدته البلاد مؤخراً كان مصطنعاً. وإنني لا اؤيد الفكرة القائلة بان سوء الإدارة مؤخراً كان اكثر ظلماً او فظاعة مما كان عليه في الماضي. ويجب الا تتوقعوا مساواتكم بالسنة بشكل تام، لأن امتيازات السنة لا يمكن إلغاؤها، إذا كان ذلك ممكناً، بالمرة. ولقد اصبح لكم

مؤخراً صوت مسموع داب الواعظون الأجانب على تعليمكم كيفية استغلاله. ولكن عليكم ان تحذروا من ان تخسروا الفوائد التي يمكن ان تحصلوا عليها مع بدء نظام الحكم الجديد، وذلك من خلال مطالبتكم بالمساواة».

وصدر بعد هذا الاجتماع مباشرة أمر بتحويل العائدات الجمركية إلى فرع البنك الشرقي على أساس أنها ودائع حكومية لا ممتلكات خاصة بالأسرة الحاكمة. كما تم تعيين المستر باور، وهو من سلك الجمارك الأمبراطوري في الهند، كرئيس لمصلحة الجمارك بشكل مؤقت، كما صدرت لائحة بوضوح المخصصات المالية للحاكم ولكل من أفراد أسرته.

وبعد ذلك أخذ الوكيل السياسي الميجر ديلي والشيخ حمد على عاتقهما مهمة الرئاسة المشتركة للإدارة المدنية المستحدثة.

وتلا تنازل الشيخ عيسى الإجباري عن الحكم حدوث اضطرابات سياسية في الجزيرة. وكان مصدر هذه الاضطرابات جهتان: الأولى، وهي العناصر الأكثر محافظة وتشمل عدداً من أفراد أسرة آل خليفة وقبيلة الدواسر، والثانية، وهي العناصر السياسية الناضجة التي كانت، رغم كونها معتدلة في آرائها، تعتبر التطورات الأخيرة عقبة في وجه السيادة الوطنية في الجزيرة مستقبلاً.

ولقد جاء رد فعل الفئة الأولى، (العناصر المحافظة)، تجاه الإجراءات البريطانية عنيفاً. ففي التاسع عشر من أيار/مايو، وبعد أن تيقنت من وجهة سير الأحداث، قام عدد من رجال قبيلة الدواسر بمهاجمة قرية عالي الشيعية وقتلوا شخصين من أهاليها. وحيث إن القتلة لم يعرفوا، فقد وضع اللوم على رئيس قبيلة الدواسر أحمد الدوسري، بالرغم من أن هذا الأخير كان في ذلك الوقت خارج البحرين مع سفن صيد اللؤلؤ في عرض البحر. وقد أجبر أحمد الدوسري على العودة إلى البحرين

وغرم بمبلغ ١٥ ألف روبية كتعويض عن الأعمال التي قام بها رجال قبيلته.

وبعد عدة أشهر جرت حادثة مماثلة، إذ قام أحد أتباع الشيخ خالد ابن علي بقتل شخص شيعي من جزيرة سترة فاعتبر رئيس الأسرة الشيخ خالد، مسؤولاً عن الحادثة وغرم مبلغ ألفي روبية!!

بينما لجأ عدد من أفراد أسرة آل خليفة إلى توجيه رسائل وطلبات استرحام إلى المفوضية العليا في بغداد وإلى أصدقائهم ومؤيديهم في الجزيرة العربية.

وقد دفع هذا السيل المتزايد من البرقيات والرسائل المقيم البريطاني إلى توجيه إنذار إلى كل شيوخ منطقة الخليج بعدم استقبال أي شخص من آل خليفة ورفض اقتراحاتهم بهذا الصدد على أساس أن هذه الرسائل يجب أن تقدم إلى الوكيل السياسي المحلي لديهم.

أما الفئة المعارضة الثانية فقد فضلت التحرك السياسي لتشرح من خلاله مطالبها.

فبعد انتهاء موسم صيد اللؤلؤ وعودة العناصر المعتدلة إلى الوطن، قدم هؤلاء دعمهم للتحرك السياسي المنشود.

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، تم عقد اجتماع تحت اسم «المؤتمر الوطني البحراني»، وتم خلاله صياغة مطالب محددة كما وقع الاختيار على اثني عشر شخصاً من أعضاء المؤتمر لتقديم هذه المطالب التي كانت:

١ ـ استمرار حاكمنا المنتخب، الشيخ عيسى، في إدارة الشؤون الداخلية للحكومة كما سبق له أن فعل حتى الآن، ودون تدخل من القنصل البريطاني الذي يجب عليه أن يحافظ على العلاقات الودية التي تربط بيننا وبين بريطانيا العظمى. أما إذا قرر الشيخ عيسى نفسه تعيين

ابنه الشيخ حمد حاكماً للبلاد، فإننا سنواليه كما والينا والده.

٢ ـ يجب تسيير الإدارة كلها على أساس الشريعة الإسلامية والعرف الذي هو جزء منه.

٣ ـ يجب إنشاء مجلس شورى من بين أعضاء المؤتمر الوطني ليقوموا بالسهر على مصالح البلاد وبمعالجة المسائل في المستقبل، وذلك حسبما جرت عليه العادة في البلدان الأخرى.

٤ ـ إنشاء لجنة رباعية تكون بمثابة محكمة صيد اللؤلؤ، على أن يكون أعضاؤها ملمين بشكل جيد بمسائل الصيد.

٥ ـ يجب على القنصل البريطاني الالتزام بالمعاهدات الموقعة بين البحرين وبين الحكومة العلية، (البريطانية)، وعليه ألا يتدخل في المسائل الداخلية.

٦ ـ أن يقوم هذا المؤتمر باختيار اثني عشر شخصاً من أعضائه لمتابعة هذه المقررات ومحاولة تنفيذها بالطرق السلمية.

وقد كان كل الأشخاص الذين تم اختيارهم لتقديم هذه المطالب، في الواقع، من طائفة السنة[٣٧].

وليس هناك أي دليل يشير إلى أن طائفة الشيعة كانت ممثلة في هذا المؤتمر. إلا أن رجلي المؤتمر البارزين، عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج، حاولا كسب تأييد زعيم طائفة الشيعة. فقد عثر المؤلف في سجلات الوكيل البريطاني على رسالة موجهة من الزياني إلى عبد علي ابن منصور الرحب يدعوه فيها إلى الاجتماع به لمناقشة المسائل السابقة الذكر ومن الواضح أن هذه الدعوة قد رفضت، كما أن وصول الرسالة الموجزة إلى يد الوكيل السياسي واستقرارها بين سجلاته يوضح عدم ثقة الشيعة بالسنة وعدم الرغبة في التعاون معهم لاتخاذ إجراءات مشتركة في ذلك الوقت. لكن هذه الدعوة إلى الاجتماع كانت محاولة من

المعتدلين في السنة لتجاوز الهوة التي تفصل بين الطائفتين، تلك الفجوة التي أثبتت الأحداث صعوبة تجنبها في تلك الظروف.

وبالرغم من أن مطالب المؤتمر هذه كانت معتدلة، إلا أنها كانت تعتبر متطرفة في ذلك الحين. فهم، (أي المؤتمرون)، لم يصروا، كما فعل غيرهم، على استمرار الشيخ عيسى في الحكم بل قبلوا بالشيخ حمد حاكماً بشرط أن يكون انتقال السلطة من أبيه طوعياً لا إجبارياً.

أما مطالبة المؤتمر بتشكيل «مجلس شورى» يمثل كل الشعب، (الشيعة والسنة)، فقد كان مطلباً تقدمياً للغاية. ولو نفذ هذا المطلب لكان نواة لنظام حكم قريب من الدستورية.

وقد قام ممثلو المؤتمر بتقديم هذه المطالب إلى تريفور الذي عاد من إجازته، على أمل أن تكون وجهة نظره معقولة أكثر من نوكس!

وفي ذلك الوقت رفض رئيس الدواسر دفع الغرامة المفروضة عليه لقيام أتباعه بقتل شخصين من قرية عالي الشيعية، وكتب إلى تريفور شاكياً له جور الحكم الذي صدر بحقه.

وقد أجاب تريفور على هذه المطالب على شكل إعلان عام إلى شعب البحرين قال فيه إنه يرغب في:

> «إعلام شعب البحرين انه قد تاكد لحكومة جلالة الملك بعد قيامها بالتحريات الرسمية الدقيقة ان الأوضاع في البحرين قد وصلت في شهر شوال الماضي الى مرحلة اصبح الإصلاح فيها ملحاً. ولذلك اصدرت حكومة جلالة الملك الأوامر ببدء تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وانا اعلن للشعب ان اوامر حكومة جلالة الملك وبرنامج الإصلاح الذي بدانا به فعلاً سيستمر تنفيذها دون اي تاخير».

وقد شعر تريفور أن إعلانه هذا لم يحد من استمرار أعمال الشغب، وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات أخرى لتهدئة الاضطرابات في البلاد.

ولذلك اقترح على الحكومة البريطانية في الهند ترحيل زعماء المؤتمر عن البلد باعتبارهم مسببي الشغب، وكذلك الترحيل الجماعي لقبيلة الدواسر عن البلاد.

وزار تريفور البحرين فيما بين الأول والسابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣. وبعد مشاورات مع الشيخ حمد والشيخ عبد اللّه، قام بدعوة ممثلي المؤتمر إلى اجتماع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر معه في مقر الوكيل السياسي البريطاني وذلك، على ما يبدو، لمناقشة مطالبهم. وبعد الاجتماع، ألقى تريفور القبض على عبد الوهاب الزياني وأحمد بن لاحج ونفاهما في نفس الليلة إلى الهند.

كما أنذر تريفور قبيلة الدواسر بإخلاء قرية البديع تماماً خلال عشرة أيام، وإلا قام بقصف البلدة بمن فيها. وقد انصاعت قبيلة الدواسر لهذا الإنذار، فأخلتِ البلدة ورحلت عن البحرين كلية قبل انتهاء مدة الإنذار. وبعد رحيلهم حجزت الدولة على منازلهم وحدائقهم، تماماً كما هدد نوكس من قبل.

وبعد أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣، أصبح الموقف أكثر استقراراً، وبدأ تنفيذ الإصلاحات في الإدارة. إلا أن هذه الأحداث توضح أن البريطانيين كانوا يؤيدون الإصلاحات التي يفرضونها بأنفسهم، ويعارضون الإصلاحات التي يقترحها سكان البحرين من أبناء البلد.

وفي أوائل سنة ١٩٢٤ تم تعيين مسؤول الجمارك البريطاني لتسوية مشكلات العائدات الجمركية. وقد أدرك ديلي في سنة ١٩٢٥ أنه لم يكن في وضع يسمح له بمساعدة الشيخ حمد في الإدارة، ولذلك قام بتعيين السير تشارلز بيلغريف مستشاراً بريطانياً لمساعدة الشيخ حمد في تسيير شؤون الدولة. وقد بدأ هذا المستشار عمله سنة ١٩٢٦ واستمر حتى أُخرج بمطلب شعبي سنة ١٩٥٧.

وقد حصل بعض التقدم في تنفيذ الإصلاحات الإدارية والقضائية منذ

سنة ١٩٢٣ وحتى نهاية ذلك العقد، ولو بشكل بطيء. وتم إنشاء بعض الإدارات مثل إدارة الطابو، (إدارة السجلات العقارية)، إلا أن المعارضة السياسية لم تتلاش، بل استمرت تهيج تحت السطح، وتندفع من حين لآخر إلى السطح على شكل اضطرابات عنيفة(٣٨).

كما أن عبد الوهاب الزياني استمر في موقفه المعارض في منفاه بالهند. وهاجم بشدة ترحيله غير القانوني عن بلاده وأعلن تأييده للشيخ عيسى من خلال الشكاوى التي تقدم بها إلى محاكم الهند وإلى نائب الملك هناك. وقد كسب الزياني تأييد العديد من الناس في الهند، ومن أبرزهم «محمد علي جناح» الذي كان يقوم بالمحاماة له. وتابع الزياني حملته المعارضة التي لم تلق النجاح حتى وفاته في بومباي سنة ١٩٢٥.

وكانت حكومة الهند تدرك مدى تورط ممثليها غير الشرعي في شؤونِ البحرين. فقد تساءلت تلك الحكومة، منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣، فيما إذا كانت قد تورطت إلى أبعد مما يجب. وفي منتصف سنة ١٩٢٣ أعلمت تلك الحكومة ممثليها الإقليميين بعدم الإسراع في تنفيذ الإصلاحات قبل كسب موافقة الشيخ الفعلية وتأييده القلبي لهذه الإصلاحات. كما أشارت الحكومة إلى أن كلاً من المقيم والوكيل السياسيين يميلان إلى معاملة الجزيرة، (البحرين)، وكأنها مقاطعة من مقاطعات الهند المستعمرة.

وفي نهاية العشرينات أصبحت الإدارة في البحرين عصرية إلى حد معقول. وأصبح السير بيلغريف، الذي كانت قد مضت عليه عدة سنوات في الخدمة، رئيساً لكل الإدارات في الإمارة. وكان في هذا الوضع تناقض واضح. فبينما كانت حكومة الهند ترغب في التقليل من شدة التورط في البحرين كان تشارلز بيلغريف، باعتباره رئيساً للإدارة ويعاونه في ذلك عدد من المستخدمين البريطانيين المدنيين، قد زاد في عمق هذا التورط.

وقد أشار السير براي، (Sir Denis Bray)، الذي زار البحرين سنة ١٩٢٧ إلى هذه النقطة قائلاً[٣٩]:

«إن التورط البريطاني في البحرين قد وصل إلى ابعد مما يجب، فهناك مستشار مالي بريطاني، ومشرف بريطاني على البوليس، ومدير بريطاني للجمارك. لقد اصبحت البحرين بذلك بريطانية اكثر مما هي كاتال، الولاية الواقعة على الحدود».

لقد كان براي يدرك أهمية البحرين كرأس جسر لبريطانيا في منطقة الخليج. إلا أنه أضاف قائلاً:

«ما من معاهدة تبرر ذلك (اي وضع بريطانيا في البحرين)، إلا اذا كانت معاهدة تقلل من سلطة الشيخ إلى مستوى سلطة اي زعيم هندي».

لقد كانت مرحلة زوال النظام القديم في البحرين مرحلة مؤلمة، وكانت قوى التحول التي أحدثت التغيير في هذه المرحلة هي التدخل الأجنبي والفجوة الثقافية بين فئات المجتمع. أما وسائط الاتصال وفكرة القومية العربية كقوى دافعة إلى التغيير فكانت لا تزال في مرحلة الطفولة غير أنها أصبحت فيما بعد أكثر قوة وتأثيراً.

الهوامش والمصادر

(١) A Despatch from Political Resident, Lt. Col. L. B. H. Howarth, Tp Foregin Sec. of Govt. of India, No. 295. S. dated 1st. Sept.

(٢) For these letters see Bidwell, R., «The Affairs of Arabia 1905 -1906» *Foregin Office Confidential Print*, two volumes, Frank Cass and Co. 1971, vol. I, p. 88-137.

(٣) من الواضح أن هذه المعلومات وضعت بهذا الشكل في مراسلات الوكيل السياسي البريطاني مع رؤسائه لإظهار «وحشية» البحرانيين. إلا أن الريحاني قد ذكر، (صفحة ٢٦٤)، أن الشيخ عيسى بن علي قد عوض السادة فون هاوز عن الضرر الذي لحق بمخدومهم. إلا أن الأطماع الألمانية في الخليج في هذا الوقت كانت على أشدها والصراع قائم بينها وبين المصالح البريطانية، وقد ذهب ضحية ذلك كثير من الأبرياء في المنطقة.

(٤) لمعلومات تفصيلية عن هذه الحادثة أنظر:

Busch, B. C., *Britain and the Persian Gulf 1894 - 1914*, Univ. of California, 1967.

(٥) لوثائق هذه المرحلة أنظر: Bidwell, Robin, *The Affairs of Arabia 1905 - 1906*, Frank Cass & Co, 1971.

(٦) أرسل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة احتجاجاً بعد ذلك لحكومة الهند على تصرفات المقيم البريطاني كوكس ضده ولكن هذه الشكوى لم تؤخذ بعين الاعتبار. أنظر **المرجع السابق**، الجزء الثالث، صفحة ٦ ـ ٧.

(٧) لورمر، ذ. س، ص ٩٤٣.

(٨) Letter from Political Agent, Capt. F. B. Prideaux, to Political Resident, No. 620. dated 7th Dec. 1907.

(٩) Viceroy's telegram to Sec. of State for India, of 6th July 1912, repeating telegram from Political Resident.

(١٠) بالرغم من أنه كان من المفروض أن يكون رئيس المحكمة هذه هو المقيم السياسي البريطاني في الخليج والذي كان مقره آنذاك بوشهر، إلا أن هذه المحكمة كان دائماً يترأسها الوكيل البريطاني في البحرين.

(١١) صدرت مراسيم مشابهة للتطبيق في مناطق أخرى من الخليج كالكويت وعمان

وقطر والإمارات، إلا أنها صدرت في أوقات مختلفة. أنظر لتفصيل ذلك:
Middle East Journal, vol. I, 1947, «International Relations of Arabia»,. vol. II, 1949, IX 1955, X 1956.

(١٢) وهو عبد علي بن منصور بن رجب وهو من الشيعة، حيث لم يكونوا ممثلين في هذا المجلس من قبل.

(١٣) Letter from Bray to Lt. Col. Wilson, Civil Commissioner, Baghdad, 27th may 1919.

(١٤) نائب وكيل وزارة الدولة للهند.

(١٥) Memorandum No. 6. C - 5th Jan. 1920, from Major Dickson to Civil Commission in Baghdad and Deputy Political Resident in Bushire.

(١٦) وبذلك عين أعضاء المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٠ وكان مرشحو الشيخ عيسى هم: عبد اللّه حسن الدوسري، عبد الرحمن محمد الزياني، عبد العزيز حسن القصيبي، يوسف عبد الرحمن فخرو، وكذلك عبد علي بن رجب. ولكن الثلاثة الأُول طلبوا إعفاءهم من الخدمة في المجلس. ولزيادة التعقيد فقد اقترح ديكسون من ضمن قائمته عبد العزيز حسن القصيبي، على أساس أنه أجنبي (سوري).

(١٧) قال للكاتب أحد رؤساء الدواسر، سعود بن عبد العزيز الدوسري، والقاطن الآن في الدمام، أن هذه المرأة فرت إثر خلاف مع زوجها والتجأت إلى ديكسون. فلما طُلبت أعلمهم أنه وضعها «تحت الحماية» البريطانية. وهذه التصرفات أغضبت أكثر قبائل وأسر البحرين لأنها اعتبرت تدخلاً في حياة الأسرة.

(١٨) زوجة الشيخ عيسى هي عائشة بنت محمد آل خليفة ـ كان والدها، عم الشيخ عيسى، حاكماً للبحرين وطرد من قبل الإنجليز، وكانت والدة عبد الله. وينقل أنها كانت قوية الشخصية ولها نفوذ على كل من عيسى وعبد الله. وأنها في وقت من الأوقات كانت تعقد محاكمات للخارجين عن القانون وتغرم أو تسجن أو تطرد من يعتقد أنه ارتكب مخالفة ما.

(١٩) الشيخ عبد الله بن عيسى كان نشطاً سياسياً في الجزيرة آنذاك، وكانت له اهتمامات أخرى، نسائية، مشهودة. ذكر ديكسون، في أوراقه الخاصة، أن وجهة نظر ابن سعود مع عبد الله يلخصها بقوله: إن عبد اللّه أفعى لها وجهان، ويوماً سوف تعض، وإن حمد رجل واضح وسوف تكسب الحكومة البريطانية، عندما تثق فيه، بدلاً من عبد الله الرجل الوجيه سارق زوجات الآخرين».

(٢٠) F. O. Political Diary of the Political Agent in Bahrain, for April and May 1920, No. 150, of 3rd June, 1920.

(٢١) لقد عارض هذا المجلس مجموعة من رجالات البحرين، ووقعوا عريضة رفعوها للشيخ عيسى، وكان اعتراضهم عاماً.

(٢٢) الميجر ديلي لعب دوراً هاماً وحاسماً في البحرين. وحتى هذا الوقت فإن كثيرين من أبناء الجيل السابق يذكرونه ـ ولقد كان فظاً غليظ القلب. تسبب في حادث العمارة في العراق الذي فجر ثورة العشرين. وحتى الآن في البحرين عندما يذكر موضوع لا يمكن التراجع عنه يشار إليه بأنه خطة ديلي، بمعنى أن قراراته لم تكن خاضعة للنقاش. ولقد تدخل في حياة البحرانيين إلى درجة أنه أمر بأن يلبس كل شخص في البحرين سروالاً حتى يستر العورة عند الخوض إلى المراكب في تنقلهم بين المنامة والمحرق.

(٢٣) لقد حاكم وسفّر جاسم الشيراوي ـ حسب نصوص المرسوم الملكي الخاص بالبحرين ـ القسم الثالث ـ فقرة ٢١ ـ والتي تنص على تسفير الأجانب من البحرين ـ بالرغم من أن الشيراوي من عائلة بحرانية معروفة ـ إلا أن ديلي كتب اسمه في المراسلات جاسم الشيرازي ـ وزعم أنه قادم من شيراز... أنظر رسالة ديلي إلى المقيم البريطاني.

(٢٤) مثال لهذه المظالم حادثة وقعت في آخر سنة ١٩٢١، عندما قام بعض مساعدي، فداوية، الشيخ خالد بن علي، أخي الحاكم، وحاكم جزيرة سترة وتوابعها بمهاجمة عائلة شيعية في سترة وقتلوا الأب وجرحوا الابن، إلا أن الأخير تعافى ـ وبعد ذلك طلب الحماية البريطانية. هذه الحادثة هي التي كانت تثار في أكثر من تقرير بعد ذلك.

(٢٥) Letter from. A. P. Trevor, Political Resident, to Mr. D. des Bray, Foreign Sec. to India, No. 495 - S. 30th Dec.. 1921.

(٢٦) من عريضة قدمت إلى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة مؤرخة في ١٥ جمادى الثانية ١٣٤٠ هـ.

(٢٧) «إعلان من عيسى بن علي إلى المتظلمين من رعايانا» ـ ١٧ جمادى الثانية ١٣٤٠ هـ.

(٢٨) رسالة من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى الميجر ديلي مؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٢٢. ومرسلة أيضاً إلى المقيم السياسي في بوشهر.

(٢٩) في زيارة تريفور هذه فرض غرامة مالية على الشيخ عبد الله بن عيسى وابنه

محمد. وقد قال الشيخ عبد الرحمن بن محمد للكاتب إنه نتيجة لعدم تمكن عبد الله وابنه من دفع الغرامة المالية فقد باع مجموعة من المحلات التجارية المملوكة في المنامة.

(٣٠) في رسائل عبد الله الزايد إلى صديقه الشيخ إبراهيم بن محمد ذكر الأول عدم رضا السنة عن الاقتراحات التي تطالبهم بدفع الضريبة على بساتينهم.

(٣١) Asi-I-Azadi, No. 120 dated 17th Oct. 1922,'and No. 122 of 25th Oct. 1922 also Istakbr No. 24 dated 17th sept. 1922.

(٣٢) Telegram from Foreign Secretary, (Home Govt.), to the India Office (London), 7th Dec, 1922.

(٣٣) هذه مغالطة واضحة من ديلي لاستثارة السلطات البريطانية، حيث إن الشيخ عيسى قد أعطى وعداً قاطعاً للبريطانيين بأحقيتهم في الحصول على امتياز البترول في الجزيرة قبل ذلك بسنوات.

(٣٤) Telegram from Viceroy of India to H. M. Sec. of State for India dated 17th April, 1923.

(٣٥) مذكرة نائب المقيم السياسي في الخليج إلى وزير الخارجية في حكومة الهند بتاريخ ١١ أيار/مايو سنة ١٩٢٣.

(٣٦) كلمة الشيخ حمد بن عيسى في المجلس قرئت له بالنيابة من قبل أخيه محمد ابن عيسى.

(٣٧) الاثنا عشر ممثلاً كانوا: عبد الوهاب الزياني، عبد اللطيف بن محمد، سعد عبد الله بن إبراهيم، حسن بن علي المناعي، شاهين بن صقر الجلاهمة، محمد بن راشد بن هندي، عيسى بن أحمد الدوسري، أحمد بن جاسم بن جودر، محمد بن صالح، مهنا بن فصل، جبر المسلم، أحمد بن لاحج.

(٣٨) في ليلة الثامن من كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٤ قامت مجموعة رجال يحميهم الشيخ خالد بن علي بالهجوم على قرية واديان قرب سترة وقتلوا رجلاً وامرأة. وبعد أشهر قليلة هاجم رجال مسلحون مجهولون قرية توبلي. ولكن أهم حدث هو الذي جرى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦ عندما أطلق رجال مجهولون النار على الشيخ حمد بن عيسى في محاولة لقتله بالقرب من قرية البديع، ولم يعرف الفاعلون حتى سنة ١٩٢٨ عندما وضعت الحكومة يدها ـ بالصدفة ـ على محركي المحاولة وكانوا الشيخ حمود بن صباح ـ الذي كان رئيس مجلس التجار ـ الشيخ حمد بن عبد اللّه الفتم والشيخ إبراهيم بن خالد بن علي ـ والذي كان أخوه قد سفّر لعلاقته بقضية الثامن من كانون الثاني/يناير سنة ١٩٢٤ ـ وكل هؤلاء من عائلة آل خليفة

وقيل إنهم قد استأجروا قتلة محترفين. ولم يتخذ بشأنهم قرار حاسم. حمود بن صباح وجد مذنباً في حادثة تويلي وغرم ألفي روبية ـ رفض استلامها من وقع عليهم الحادث وتبرعوا بها كبداية لبناء المدرسة الجعفرية للشيعة.

(٣٩) Letter from Foreign Sec. to Govt. of India to the Pol. Res., No. F 164-N/29, 29th, 1928

نمو الوعي السياسي (١٩٣٠ ـ ١٩٥٠)

الفصل الثالث

شؤون الفترة

شهدت الثلاثينات من هذا القرن بداية التوسع التجاري في البحرين، وذلك بمجيء الباحثين عن النفط في البلاد وبالاستعدادات التي اتخذت لاستغلاله.

أما من الناحية السياسية فقد تميزت هذه الفترة بتزايد المطالب السياسية، إذ أن الإصلاحات في العشرينات التي شملت إنشاء إدارة عصرية ذات موارد مالية منظمة وإيجاد قوة بوليس منظمة وإصلاح نظام الرسوم الجمركية قد فتحت أعين الناس على الحاجة إلى الإصلاح في النواحي الأخرى من الحياة.

وقد جرت بعض الإصلاحات البسيطة في حقل القضاء، إلا أن المحاكم ظلت في حالة لا تبعث أبداً على الارتياح، فالمحاكم أصبحت مركزية السلطة إلى حد ما، ومقاليد العدالة بقيت في أيدي طائفة السنة، إذ أن المحاكم كانت تسير في الغالب على يد أفراد من أسرة آل خليفة.

فالمحاكم المدنية، مثلاً، كانت على درجتين، «المحكمة العليا» و «المحكمة الصغرى». وفي «المحكمة العليا» كانت هيئة التحكيم مؤلفة من الشيخ سلمان، أكبر أبناء الشيخ حمد الحاكم آنذاك، والسير تشارلز بيلغريف مستشار حكومة البحرين. أما «المحكمة الصغرى» فكان يديرها أيضاً أفراد من أسرة آل خليفة الذين كان من الصعب احتمال مواقفهم[١]، وخصوصاً ما يتعلق منها بطائفة الشيعة.

وحيث إنه لم تكن هناك قوانين مكتوبة، فإن الإجراءات القضائية كانت اعتباطية، وكان لكل قاض فهمه الخاص في تطبيق القانون!،

وكثيراً ما كانت الأحكام الصادرة بحق نفس الجرم تختلف من محكمة إلى أخرى ومن قاض إلى آخر، إذ أن الحكم يعتمد كلية على التأثر العاطفي للقاضي بالمسألة التي أمامه. وكثيراً ما كان كل من شخصين تم استدعاؤهما للمثول أمام المحكمة لنفس الجريمة يلاقي حكماً يختلف عن الحكم الذي صدر بحق الآخر.

وكان أكثر الناس تضرراً من تنوع الأحكام القضائية والتي هي حسب رغبة القاضي، أو القضاة، هم طائفة الشيعة والفقراء من طائفة السنة، وهم أولئك الذين لا نفوذ لهم في الدولة.

وقد بدأت طائفة الشيعة بعد إصلاحات العشرينات تدرك مدى القوة السياسية التي يمكن أن تكون لها لو تجمعت كلمتها. وكان هذا الأمر ينطبق بصورة خاصة على طبقة التجار من الشيعة والتي بدأت تنمو في المنامة.

وكان السبب المباشر للمطالب التي ظهرت في الفترة ما بين ١٩٢٤ و ١٩٣٥ هو التناقض في النظام القضائي.

وقد زعم أنه بدأت المتاعب عندما غادر بيلغريف البحرين في إجازة وذلك خلال صيف سنة ١٩٣٤. وفي غيابه كان الشيخ سلمان هو المسؤول الوحيد عن السلطة القضائية[٢]، ولذلك كانت الأحكام الصادرة بصدد القضايا المعروضة مبنية على وجهة نظر الشيخ سلمان، كما جرت عليه العادة.

وانتهز الشيعة هذه الفرصة ليعبروا عن المزيد من المطالب. فقد كانوا يشعرون أنه لا يمكن تسيير العدالة بحسب رغبة القاضي، بل يجب وضع قوانين مكتوبة حتى تتساوى كل فئات المجتمع أمامها. وقد قدمت هذه المطالب، بالإضافة إلى مطالب أخرى، إلى بيلغريف بعد عودة الشيخ حمد من الخارج في أواخر سنة ١٩٣٤.

ولقد قام بتقديم لائحة المطالب ثمانية أشخاص من وجهاء طائفة

الشيعة في المنامة والقرى[٣]، وذلك في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، وكانت هذه المطالب هي:

١ ـ معالجة القضايا التي ترد إلى المحاكم بما يتناسب مع القوانين، وبذلك يجب عند إصدار الحكم في قضية ما ذكر الجزء القانوني الذي تم الاستناد إليه في إصدار هذا الحكم.

٢ ـ بما أننا، (الشيعة)، نكون غالبية السكان، فمن العدل أن نكون ممثلين في المجلس البلدي ومجلس العرف بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبتنا السكانية[٤].

٣ ـ إننا نطالب باستعادة حقوقنا في مجلس التعليم التي حرمنا منها سنوات عديدة.

ويتضح أن هذه المطالب تتكون من نقطتين رئيسيتين وهما:

ـ تنسيق القوانين والتمثيل النسبي في مجلس العرف والمجلس البلدي و مجلس التعليم.

وقد كان للشيعة عدد قليل من الأعضاء الممثلين في مجلس العرف والمجلس البلدي، بينما لم يكن لهم أي ممثل في مجلس التعليم الذي كان بالكاد موجوداً في ذلك الحين.

وقد رأى الشيخ حمد في هذه المطالب بوادر تشبه تلك التي سبقت تنازل أبيه الإجباري عن السلطة. ولذلك احتار في اتخاذ أي موقف منها. أما بيلغريف الذي كان يحكم قبضته على الموقف فقد نصح الشيخ حمد بعدم الاستسلام لهذه المطالب. وقد كان موقف بعض أفراد أسرة آل خليفة مماثلاً لموقف بيلغريف هذا.

ولدى سماع حمد لهذه النصيحة، أجاب على هذه المطالب إجابة غامضة في التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٣٥. وقد وعد الشيخ في إجاباته بتشكيل لجنة تقوم بجمع وتنسيق القوانين المعمول

بها سابقاً في البلاد، ثم تتم مقارنة هذه القوانين بتلك المعمول بها في البلدان الإسلامية الأخرى ليصار إلى اختيار ما هو مناسب للبحرين في كل من القضايا المدنية والجنائية. وأضاف الشيخ قائلاً بأن مثل هذا الأمر ليس سهلاً ولا يمكن الانتهاء منه بسرعة. أما بالنسبة لمسألة زيادة عدد الممثلين في المجلس البلدي فقد وافق الشيخ حمد على زيادة الأعضاء الممثلين لمواطنيه على عدد الأعضاء الممثلين للأجانب. إلا أن الشيخ أضاف قائلاً:

> «إن الرعايا الأجانب، كما تعرفون، يتمتعون بمركز قوي، وخصوصاً في المنامة، في النواحي التجارية والمالية. لكنني، إن شاء الله، سوف اعالج هذا الموضوع في الانتخابات القادمة».

وعن مجلس التجار قال الشيخ: «إنه قادر على معالجة المسائل التي تحال إليه». وإنه سينظر في أمر تعيين أي شخص من طائفة الشيعة كعضو في المجلس، بشرط أن تكون لديه الخبرة والكفاءة اللتان قد تفيدان هذا المجلس. ولم يزد في قوله حول موضوع مجلس التعليم عن أنه راض عن التطور التعليمي الذي تم إحرازه، وبأنه سيدرس فكرة إنشاء مدارس جديدة طالما أن موارد المالية قد تحسنت.

ومن الواضح أن إجابات الشيخ هذه بصدد هذه المطالب لم ترض مقدميها، إذ سرعان ما حاول هؤلاء الاجتماع مع بيلغريف والشيخ حمد. وقد جرى هذا الاجتماع بالفعل في الأول من شباط/فبراير ١٩٣٥، وخلال الاجتماع رفض الشيخ حمد تقديم مزيد من التنازلات... يدعمه في موقفه هذا مستشاره بيلغريف. وقد ذكر مقدمو المطالب للشيخ حمد في محاولة منهم للضغط نحو تحقيق مطالبهم بأنه، (الشيخ حمد)، لا يستطيع الاستمرار كحاكم دون تأييد طائفة الشيعة له، وأنهم سيحيلون المسألة إلى الوكيل السياسي ما لم يقم هو بالاستجابة لهذه المطالب. ولقد كانوا مستعدين لاتخاذ مثل هذه

الخطوة لإحساسهم بأن السلطات البريطانية كانت معيناً لهم في الماضي. وقد طلبوا بالفعل الاجتماع بالوكيل السياسي لدى استمرار رفض الشيخ حمد الأخذ بمطالبهم.

وجرى هذا الاجتماع في اليوم التالي، وكانت اللجنة التي قابلت الوكيل السياسي لوخ، (Lt. Col. Loch)، مؤلفة من أربعة أشخاص يمثلون طائفة الشيعة في المنامة فقط. وأبلغوا الوكيل السياسي بأنهم سيلجؤون إلى إجراءات أخرى إذا استمر الشيخ حمد في رفض مطالبهم وإذا فشلت الوسائل القانونية في إقناعه بذلك. وأضافوا أن كل طائفة الشيعة في البحرين تقف من ورائهم، وأن لهم أصدقاء في الهند على استعداد لإيصال هذه المطالب إلى الرأي العام العالمي وتعريفه بها.

وبالرغم من أن البريطانيين لم يكونوا راضين عن إدارة الشيخ حمد(٥)، إلا أنهم استمروا في دعمه. وقد نص جواب الوكيل السياسي إلى الوفد الشيعي بأن المسائل التي أثاروها في الاجتماع كانت ذات طبيعة داخلية صرفة، وأن حلها يعود إلى الحاكم نفسه الذي يتصرف حسبما يراه مناسباً. وأضاف لوخ محذراً مقدمي المطالب بـ «أنّهم وعموم طائفة الشيعة سيعتبرون مسؤولين» عن أية أعمال شغب تلي رده هو.

ذلك كان موقف الوكيل السياسي العلني. إلا أن هذا الأخير كتب إلى رئيسه قائلاً(٦):

> «لن يكون من السهل على آل خليفة المحافظة على شكل حكمهم القبلي. إلا ان شكل الحكم هذا يناسب الجزيرة لاسباب عديدة. كما ان الإجراءات تتخذ تدريجياً لملاءمة نظام الحكم مع الظروف المعقدة والمتغيرة في بحرين اليوم».

إلا أن وجهة نظر المقيم السياسي كانت تختلف عن وجهة نظر كل من الوكيل السياسي والسير بيلغريف. فقد كان المقيم البريطاني يرى بأن

الدور الذي يلعبه بيلغريف في حكومة البحرين هو نذير خطر. إذ قال بأن بيلغريف[٧]:

> «كان قاضياً ومستشاراً مالياً ورئيساً للشرطة، في نفس الوقت، بالإضافة إلى بعض المهام الثانوية الأخرى. وانه ليس من المرغوب فيه، من وجهة النظر السياسية، ان يرتبط إسمنا، (البريطانيين)، في اذهان عامة الشعب بإجراءات التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين وبتحمل تبعة ذلك».

ولذلك اقترح المقيم السياسي فاول على الوكيل السياسي الإيعاز إلى الشيخ حمد بمراعاة رغبات غالبية رعاياه. غير أن حكومة الهند رفضت وجهة النظر هذه بوضوح عندما قالت[٨]:

> «يجب عدم تقديم اية احتجاجات إلى الشيخ حمد لاقتراح إنشاء مؤسسات عامة ذات طبيعة ديموقراطية، كما يجب عدم ترك الانطباع لديه بان دعم الحكومة للأسرة الحاكمة سيتوقف على مدى استجابة هذه الأسرة لمطالب الشيعة!!».

ويبدو أن حكومة الهند كانت تميل إلى وجهة نظر الوكيل السياسي التي تقول بأن نظام الحكم القبلي هو الأمثل بالنسبة للجزيرة، وهذا الرأي يناقض الآراء التي كانت قائمة في أوساط حكومة الهند قبل تنازل الشيخ عيسى الإجباري عن الحكم سنة ١٩٢٤. وربما يعود تغيير وجهة النظر هذه إلى شعور السلطات البريطانية بأن مصالحها في أمان، وبأنه من الأفضل المحافظة على الوضع الراهن لحماية هذه المصالح خاصة القاعدة البحرية، وخط الطيران الجديد.

وبذلك فهم الشيعة بأن حلفاء الأمس، (البريطانيين)، لن يستمروا في دعم مطالبهم التي كانوا يعتبرونها شرعية. ومنذ ذلك الحين أصبح لزاماً عليهم البحث عن حلفاء جدد يقاسمونهم مطامحهم. ولعل خيبة أمل الشيعة هذه في البريطانيين ساعدت على ردم الهوة

بين الشيعة والسنة الذين وحدوا قواهم فيما بعد ليعززوا من ثقل مطالبهم السياسية.

وبعد الاجتماع الذي جرى في الأول من شباط/فبراير، نفذت الحكومة البحرانية وعدها وشكلت لجنة ثلاثية برئاسة شخص من آل خليفة وعضوية ممثل عن كل من طائفتي الشيعة والسنة[٩]، وذلك لجمع القوانين وتصنيفها.

غير أن هذه اللجنة لم تكن سوى محاولة لاسترضاء الرأي العام وتهدئته، إذ لم تكن اجتماعات هذه اللجنة منتظمة كما أن اللجنة لم تستطع التوصل إلى نتائج ملموسة[١٠]. وإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد البحراني الآخذ في التوسع، والذي أصبح عماده النفط في أواخر الثلاثينات، قد حول أنظار الناس من المسائل السياسية إلى المسائل الاقتصادية.

شؤون النصف الثاني من الثلاثينات

لقد شهد النصف الثاني من الثلاثينات بداية استفادة البحرانيين الملموسة مادياً، وقد جاء هذا نتيجة الزيادة المستمرة في تدفق العائدات النفطية. فبالإضافة إلى التوسع الطبيعي في التوظيف، في شركة البترول والحكومة، فإن هذه العائدات مكنت من إنشاء دوائر جديدة مثل دائرة الأشغال العامة ودائرة الصحة، إضافة إلى أنها قد ساعدت في توسيع الدوائر والمصالح التي كانت موجودة من قبل.

ولا بد أن الأجانب الذين تدفقوا على البلاد ليعملوا أو ليبحثوا عن عمل لدى شركة النفط أو سواها كانوا على تماس مباشر مع البحرانيين الذين، بذلك، فتحوا أعينهم على أفكار وعادات جديدة لم تكن معروفة في تراثهم. ولقد كانت أكثر فئات المجتمع تلقياً لهذه الأفكار الجديدة هي الطبقة المتوسطة التي ظهرت حديثاً والتي تتكون بشكل رئيسي من

صغار التجار وموظفي الحكومة وموظفي شركة النفط البحرانية، (بابك)، ومن الطلاب الآخذين في التزايد[١١].

وقد أدى تحسن وسائط الاتصال إلى خلق اهتمام متزايد بالأحداث الخارجية. فالدعاية العراقية كانت تلعب دورها بحرية، عن طريق إذاعة الملك في بغداد، كما أن أحداث دبي والكويت سنة ١٩٣٨ دفعت البحرانيين إلى تأملها واستقاء العبر منها ومقارنتها بأوضاعهم. وهذه الأمور تضافرت في خلق رد فعل لديهم.

إلا أن كلاً من الحكومة البحرانية و«شركة نفط البحرين» كانتا في حاجة إلى مصدر يمدهما بالقوى العاملة المدربة لإنجاز أعمالهما في الجزيرة. وقد اتجهت أنظارهما إلى الهند للحصول على تلك اليد العاملة.

وأدى المجيء بالهنود إلى البلاد وتوظيفهم في مراكز عديدة في الإدارة الحكومية وفي شركة النفط إلى شعور البحرانيين بأن هذا الأمر سيقلل من فرص حصولهم على العمل، ولذلك كان الكثيرون منهم على استعداد لممارسة الضغط على كل من الحكومة وشركة النفط للتخلص من هذا النفوذ الأجنبي الجديد.

وفي ذلك الوقت كان السير بيلغريف، الذي مضت على عمله في البحرين آنذاك إثنتا عشرة سنة، ما زال يسيطر على الحياة السياسية في الجزيرة. وكان توليه سلطات مطلقة من أسباب ازدياد السخط الشعبي. وكثيراً ما كان الناس يحاولون تجاوز نفوذ بيلغريف باللجوء إلى الاتصال مباشرة مع الشيوخ بطرق غير رسمية، لكن هذا الأمر لم يجدهم نفعاً، إذ يقول بيلغريف[١٢]:

> «كثيراً ما كان الشيخ عند مقابلتي له يضع بعض الرسائل او الشكاوى في الجيب الخارجي لمعطفي قائلاً: خذ هذه، واقراها في وقت آخر، وصرفها حسبما تراه مناسباً».

ويبدو من هذا القول بأن بيلغريف كان يتمتع بثقة الشيخ المطلقة،

بينما لم يستطع أن ينال ثقة الطبقة المتوسطة الجديدة التي كان أبناؤها يحاولون تجنبه.

وهكذا فإن الشعور الشعبي بالاستياء في الجزيرة ازداد خلال سنة ١٩٣٨، إذ لم يكن باستطاعة الناس إيجاد متنفس لسخطهم دون تدخل بلغريف والأشخاص الآخرين الأجانب في الإدارة.

ويتصف الاضطراب السياسي في البحرين سنة ١٩٣٨ بخصائص تميزه عن الاضطرابات السياسية السابقة. وأول هذه الخصائص وأهمها توحيد طائفتي السنة والشيعة لموقفهما لأول مرة وتقديمهما لشكوى مشتركة، أما الخاصية الثانية فهي ظهور قيادة للحركة الوطنية على مستويين من خلال تطور الأحداث. أما المستوى الأول من القيادة فيتمثل في عناصر معينة من طبقة التجار ممن شاركوا في أحداث سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥، ولذلك كان لهم مركز بارز وشبه رسمي في الحركة الوطنية. بينما كان المستوى الثاني من القيادة يتألف غالباً من الطلاب ومن عمال حقول النفط الذين جمع بينهم عدم الرضا عن أسلوب الإدارة الاستبدادي. وكانت هذه القيادة أول من أدخل الأفكار الجديدة إلى الحركة الوطنية وقادتها التقليديين.

إزداد الوضع السياسي في الجزيرة سوءاً بشكل تدريجي خلال سنة ١٩٣٨ لشعور الناس المتزايد بالاستياء وبالحاجة إلى إصلاح الإدارة. أضف إلى ذلك الدسائس التي كانت تحاك على قدم وساق ضمن أسرة آل خليفة نفسها. إذ لم يكن الشيخ سلمان، أكبر أبناء الشيخ حمد، قد أعلن وريثاً شرعياً للحكم بعد، الأمر الذي جعله يتخوف من انتخاب الأسرة لعمه، عبد الله، حاكماً للبحرين في حالة وفاة والده الشيخ حمد بشكل مفاجيء. ولذلك كان الشيخ سلمان يشجع عقد اجتماعات مع وجهاء السنة والشيعة لممارسة الضغط السياسي لتحقيق الإصلاحات التي يتضمن كل منها تسميته كولي للعهد.

وكان يوسف فخرو، وهو تاجر أخذ على عاتقه مهمة كسب التأييد للشيخ سلمان والدعاية للإصلاحات الإدارية، هو منظم هذه الاجتماعات حيث اتصل ببعض الشيعة ومنهم الأخوان محسن ومحمد التاجر وسيد أحمد العلوي وبين لهم تأييد سلمان له، وكانت بعض الاجتماعات تعقد في مزرعة الشيخ سلمان نفسه، وكان يشترك فيها محمد بن يوسف وعبد اللطيف بن مشاري.

أما المطالب التي صدرت عن هذه الاجتماعات فكانت، بالإضافة إلى تسمية الشيخ سلمان ولياً للعهد، هي:

١ ـ إنشاء هيئة تشريعية، (ربما مجلس شورى).

٢ ـ تنفيذ الإصلاحات في إدارة الشرطة.

٣ ـ تنسيق وتصنيف قوانين البحرين.

٤ ـ عزل مفتش التعليم، (فائق أدهم).

٥ ـ عزل القاضيين الشيعيين الشرعيين واستبدالهما بشخصين آخرين ترضى عنهما طائفة الشيعة، وأضيف فيما بعد مطلبان آخران هما:

٦ ـ أن يكون لأبناء البحرين أفضلية التعيين في «شركة نفط البحرين» على غيرهم من طالبي العمل.

٧ ـ أن تكون «الهيئة التشريعية» المقترحة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من الشيعة وثلاثة أعضاء من السنة، على أن يرئس الهيئة الشيخ سلمان.

وكان المشاركون السنة خلال إعداد صيغة هذه المطالب يحاولون كسب تأييد القاضيين السنيين وإقناعهما بدعمهم من خلال إضافة مطلبين آخرين إلى هذه المطالب، وهما: فرض الحظر على بيع الخمور في الجزيرة حتى في حالة ازدياد عدد الأجانب فيها، وألا ينص القانون على «تحرير المرأة»[١٣].

غير أن هذه المطالب لم تقدم رسمياً إلى الحكومة أبداً. وقد قبل

القاضيان الشرعيان السنيان المشاركة في هذا النزاع على مضض، وكانت وجهة نظرهما أنه يجب تقديم هذه المطالب إلى بيلغريف وليس إلى الشيخ حمد! إذ لم يكن هناك سوى احتمال ضئيل جداً في الأخذ بهذه المطالب في حال تقديمها إلى الشيخ.

وقد تراجع المتزعمون، (التجار)، عندما تبينوا عدم رغبة القاضيين في أن يرتبط اسمهما بهذه المطالب، وكذلك إمكانية تنصل الشيخ سلمان من علاقته بهذه المطالب. وبذلك تضاءل في ذلك الحين التحرك القيادي للحركة الوطنية على المستوى الأول.

وحيث إن الخوف من تقديم هذه المطالب مباشرة إلى المسؤولين في البحرين كان سائداً، فقد قام البعض بالتعريف بها والدعاية لها في الخارج. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٣٨ ظهرت مقالة مغفلة من توقيع كاتبها في إحدى المجلات المصرية، **الرابطة العربية**، تحت عنوان «يأس مرير في البحرين: دعوة حارة» وقد سمى الكاتب مدى التدخل الأجنبي في البحرين بأنه «استعمار»، وقال بأن بيلغريف هو الذي يسير الإدارة كلها. ثم امتدح الكاتب قيام الكويتيين بإنشاء «مجلس تشريعي» لهم. وقال الكاتب داعياً إلى القومية العربية[١٤]:

> «ضعوا الخوف والكسل جانباً، ولا تظنوا ان إنكلترا ستضعكم كلكم في فوهة مدفع. هذه هي حقوقكم، ونحن ندعوكم باسم الوطنية، (القومية)، ان تركزوا جهودكم على المطالب التالية».

ثم أوجز الكاتب هذه المطالب على أنها: إنشاء مجلس تشريعي برئاسة الشيخ سلمان، وأن تكون السلطة على الإدارة مقتصرة على هذا المجلس، وأن يكون للشيخ حمد وحده سلطة تجاوز هذا المجلس، وأن يزول التنفيذ الأجنبي.

وهذه النقاط التي ذكرها الكاتب كانت تعبر فعلاً عن وجهة نظر

الرأي العام في البحرين في ذلك الحين. ونظراً لغياب من يجرؤ على تقديم هذه المطالب إلى الحكومة، فقد قررت القيادة على المستوى الثاني، والتي تتمثل في الطلاب والعمال، أن تتولى مهمة ذلك. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدىء بعقد اجتماعات في الأمكنة العامة وبالقرب من مراكز العمل النفطية في محاولة من المجتمعين لشرح آرائهم وتوضيح الأسباب التي تكمن وراء مطالبهم.

وقد دخلت الأحداث مرحلة جديدة في ليلة الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، حيث وزعت المنشورات وألصقت على جدران المنازل والمؤسسات في مراكز التجمع السكنية الرئيسية في الجزيرة. وكانت هذه المنشورات تقول:

> «إليكم نبا سارّاً، يا ابناء امتنا العظيمة. إنكم ستتخلصون من الظلم والاضطهاد. لقد سمعتم خلال الاجتماعات التي عقدها قادة (الأمة)... والمتحدثون باسمها ما يثبت لكم بان الاضطهاد سيزول. فكونوا مستعدين لتلقي امر آخر».

ويبدو أن الذين كانوا من وراء الملصقات هذه كانوا منظمين تنظيماً جيداً. ففي الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، ظهر منشور آخر رداً على المنشور الأول يقول:

> «إننا نشكر ممثلي الأمة للنبا السار بقرب زوال الاضطهاد... وإننا مستعدون لتلقي الأمر الثاني».

وعلى الرغم من أن المنشورات كانت غير ناضجة ومضطربة، إلا أنها أحدثت الأثر المطلوب في خلق رد فعل لدى الإدارة الحكومية، فقد كتب الوكيل السياسي فيما بين الثامن والعشرين والحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر تقريراً حول الشكاوى التي عبر عنها البحرانيون، وقال بأن هذه الشكاوى كانت:

١ ـ بالنسبة للحقل التعليمي، كان البحرانيون يرغبون في إصلاح

الأمور، حيث إنهم كانوا غير راضين عن سياسة مفتش التعليم الذي لم يستطع حتى الآن رفع المستوى التعليمي فوق المرحلة الابتدائية بالرغم من أنه قد أمضى تسع سنوات في منصبه هذا. وكان من الملموس أن خريجي مدارس الجزيرة ليسوا أكفاء لشغل حتى أبسط الوظائف المكتبية.

٢ ـ كان قضاة المحاكم في البحرين أميين ويجهلون القانون[١٥]، هذا القانون الذي لم تكن له صيغة مكتوبة ليسترشد بها هؤلاء القضاة.

٣ ـ حيث إنه لم يكن هناك مفتش للبوليس، (الشرطة)، فإن سلك البوليس كان في فوضى. وكثيراً ما يتم إلقاء القبض على الناس بدون تهمة. كما كان كل من المستر نارايان، (Mr. Narayan)، سكرتير بيلغريف، والمستر جلال الدين من مكتب الجوازات، وكلاهما هندي، كثيراً ما يتدخلان في شؤون البوليس.

٤ ـ بالنسبة للمحاكم الشرعية، كانت المحاكم السنية بحاجة إلى إعادة تنظيمها. كما كان الشيعة غير راضين عن القاضيين اللذين يمثلان الطائفة، ولذلك يجب السماح للشيعة باختيار شخصين آخرين بدلاً منهما.

٥ ـ كانت علاقات العمل في «شركة نفط البحرين»، (بابكو)، سيئة، وكان البحرانيون يشكون من أن المستخدمين المحليين يفصلون استناداً إلى مزاعم مزيفة قبل وصولهم إلى الحد الأعلى للأجر الذي تدفعه الشركة، وذلك لإعادة استخدامهم فيما بعد على أُساس الحد الأدنى الأولي للأجر. كما كان البحرانيون يحتجون بأن الشركة كانت تعين الهنود على أسس أفضل من المواطنين رغم تساوي الوظائف.

٦ ـ كان سكرتير المجلس البلدي فاسداً لا يؤدي أي عمل[١٦].

٧ ـ كان مكتب الجوازات في حالة فوضى، وكان رئيس هذا المكتب يقبل الرشاوى لمنح جوازات سفر لأشخاص لا يستحقون ذلك قانوناً.

٨ ـ كان الهنود الموظفون في إدارة الجمارك يضايقون البحرانيين باستمرار ويعطون أفضلية المعاملة للتجار الهنود.

٩ ـ فصل إدارة القانون عن الإدارة المدنية وإعادة إلحاقها بالمحاكم الشرعية.

١٠ ـ وجوب انتخاب أعضاء مجلس التجار لا تعيينهم.

١١ ـ كانت حالة السجون غير إنسانية، لذلك كان من الواجب تحسينها وإلغاء الأصفاد التي يكبل بها الشيخ حمد المساجين ويبلغ وزنها ١٤ رطلاً. كما كان من الواجب منع استخدام الموظفين الحكوميين المدنيين للسجناء في المنازل بدون مقابل وعلى أساس نظام السخرة.

١٢ ـ من واجب الشرطة ملاحقة النساء اللواتي يتعاطين الدعارة، لا حمايتهن كما هو الحال الآن[١٧].

وذهب التقرير يقول:

> «وفي كل الحالات، اصبح من الواضح ان إصرار بيلغريف على الإشراف على اعمال كل الإدارات الحكومية قد ادى به إلى الاعتماد إلى حد بعيد على موظفين هنود تم استقدامهم لهذا الغرض. كما وضح بينما لم تكن اصبع الاتهام تجرؤ على الإشارة إلى بيلغريف فإن الكثيرين من هؤلاء الموظفين استغلوا ثقة بيلغريف بهم واساؤوا استعمال صلاحياتهم وانغمسوا في الفساد».

وكان الوكيل السياسي يرى بأن مسألة المحاكم كانت أهم مواضيع الشكوى بالنسبة للبحرانيين، ولذلك أوصى في تقريره بضرورة:

> «يجب ان ننصح الشيخ، (حمد)، بعدم تعيين اي شخص من اسرته في المحاكم ما لم يكن هذا الشخص قد تلقى بعض التعليم».

وقد أتبع الوكيل السياسي رسالته التي ضمنها تقريره ببرقية بعث

بها إلى المقيم السياسي يقول فيها بأن أكثر مطالب البحرانيين إلحاحاً هي إنشاء «مجلس إداري» يتولى الإشراف على كل الوظائف الإدارية في الجزيرة، وذلك منعاً لتركز السلطة في يد شخص واحد(١٨).

وأصدرت الحكومة، في محاولة منها للوصول إلى جذور المشكلة، بياناً قالت فيه:

«إن باستطاعة اي شخص يود لفت نظر الحكومة، (البحرانية)، إلى اي امر ان يطلب مقابلة، (مع الشيخ)، ويقول ما عنده».

كما حاولت الحكومة تهدئة الشيعة باللجوء إلى تنفيذ أحد مطالبهم وعزل أحد القاضيين في المحكمة الشرعية للشيعة والذي كان موضع سخط الطائفة أكثر من زميله الآخر، وكذلك عزل كبير الكتاب الموظف لدى القاضي وتعيين ثلاثة قضاة بدلاً من هذا الأخير(١٩).

وبعد ذلك مباشرة بدأ بيلغريف بمقابلة من كان يعتبرهم وجهاء طائفة الشيعة، وحاول إقناعهم بالانسحاب من تحالفهم مع السنة وبجعل مطالبهم أكثر اعتدالاً. ووعدهم مقابل ذلك بمزيد من التنازلات من الحكومة.

وقد نجح بيلغريف إلى حد ما في مهمته هذه. إذ أن الوفد الذي قابله كممثل للشيعة، كما يذكر هو فيما بعد، لم يأت على ذكر إنشاء مجلس تشريعي، بل اقتصرت شكوى هؤلاء الوجهاء على عدم وجود قانون مكتوب ومنسق، وعلى عدم تمثيلهم بشكل منصف في المجلس البلدي وفي الإدارات الحكومية، حيث كانوا يشعرون بأن للسنة حصة الأسد من هذه المناصب(٢٠).

وفي هذه المرحلة شعرت الحكومة بوجوب اتخاذ إجراءات فعالة ضد المطالبين بالإصلاح. إذ قال الوكيل السياسي في أحد تقاريره بأنه

كلما مر الوقت دون اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء، كلما كان لديهم متسع من الوقت لكسب الأنصار.

وقد انتشرت في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر إشاعات مفادها أن مستخدمي «شركة النفط البحرانية»، (بابكو)، من البحرانيين قد نظموا إضراباً سيقومون به مساندة للمطالب السياسية العامة.

وبالرغم من أن الإشاعات أقلقت الحكومة، إلا أن بيلغريف كان يعتقد بأن جهوده ووعوده بالتعاون مع الشيعة سوف تؤدي إلى تحييد هذه الطائفة. وكان الاعتقاد يسود لدى الحكومة بأن «هناك إمكانية ضئيلة بقيام تحرك شيعي سني مشترك».

واعتماداً على ذلك، قررت الحكومة اتخاذ إجراءات ضد السنة. وبالفعل تم في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ إلقاء القبض على كل من سعد الشملان، وهو وكيل محلي في المحاكم، و أحمد الشيراوي، وهو موظف لدى شركة النفط، بحجة وقوفهما وراء الاضطرابات في البلاد. وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة أنه لا يوجد مبرر للقلق، وأن الأعمال يجب أن تسير كالمعتاد، وأن الحكومة ستتخذ الإجراءات اللازمة ضد «الأشخاص الذين لا يعرفون عاقبة أفعالهم»[٢١] ولقد أقلقت أنباء القبض على سعد وأحمد الرأي العام البحراني الذي لم يفلح بيان الحكومة في تهدئته.

وبعد أن تأكدت أنباء القبض على سعد الشملان وأحمد الشيراوي، تجمع حشد كبير من الطلاب وعمال شركة «بابكو» في مسجد الجمعة الكبير بالمنامة، واعتصموا هناك مطالبين بمجيء الوكيل السياسي ومقابلتهم. وعندما رفض هذا الأخير ذلك بحجة أنهم رعايا تابعون لشيخ البحرين، خرج هؤلاء في مظاهرة اخترقت الشوارع إلى السوق العامة وأغلقت محلات السوق التجارية احتجاجاً. وقد تدخل «فداوية» الشيخ عبد اللّه بن عيسى وضربوا بعض المتظاهرين بالعصي.

وفي مساء ذلك اليوم قامت الحكومة بالقبض على علي بن خليفة الفاضل أيضاً، وهو سكرتير سابق للمجلس البلدي، بحجة أنه قائد المظاهرة الصباحية في المنامة، وكذلك إبراهيم كمال وهو وكيل يعمل في المحاكم.

ولدى استمرار إجراءات القبض على الوطنيين، أصبح سخط العناصر الوطنية الشابة أكثر حدة. وفي الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر وزعت المناشير في المنامة، داعية إلى الإضراب العام حتى يتم إطلاق سراح السجناء. وقد امتدحت المناشير الوحدة الوطنية، وكانت مذيلة بتوقيع «رابطة الشباب الأحرار».

وخلال هذه الأحداث قام بيلغريف بمقابلة وجهاء الشيعة وأخذ منهم وعداً بعدم مشاركة طائفتهم في الاضطرابات طالما أن المقبوض عليهم كانوا من السنة. كما أصدرت شركة «بابكو» إعلاناً تنذر فيه العمال بالعودة إلى أعمالهم في موعد لا يتعدى التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر، وإلا فصلوا من العمل.

وقد أمطرت «رابطة الشباب»، التي كان من الواضح أن أسماء أعضائها كانت سرية، مكتب الوكيل السياسي بالرسائل والشكاوى. وكانت هذه المطالب تتراوح بين المجالين السياسي والصناعي، وقد تضمنت ما يلي:

١ ـ إطلاق سراح المعتقلين وإعلان العفو العام.

٢ ـ إنشاء مجلس للتعليم وآخر للقضاء.

٣ ـ إنشاء مجلس عمالي وتنظيم ساعات العمل[٢٢].

ومن الواضح أن هذه المطالب، باستثناء المطلب الأول، كانت غامضة ولم تذكر أية تفاصيل حول المجالس المقترحة، سواء من ناحية تكوينها أو من ناحية الغرض منها.

ولم يكن الطلاب والعمال قادرين على الاستمرار في الإضراب نظراً لغياب القيادة اللازمة. ولذلك بدأ هذا الإضراب يتفكك بعد العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر. غير أنه نجح في إظهار المدى الذي وصل إليه الاضطراب السياسي الذي كان قائماً في الجزيرة.

فقد طلب الوكيل السياسي، مثلاً، تقريراً عن سير أعمال اللجنة التي تم تكوينها سنة ١٩٣٥ بقصد جمع وتنسيق قوانين البحرين، كما طلب الشيخ حمد فيما بعد مساعدة البريطانيين للاستعانة بخبير قانوني من مصر أو السودان، من أجل دراسة القوانين في الجزيرة[٢٣].

وبعد تفكك الإضراب تم تشكيل لجنة لمتابعة العمل من أجل المطالب لتحقيقها بطرق سلمية. وكانت هذه اللجنة مكونة من عناصر معتدلة وكلهم من التجار الذين سبق لبعضهم أن اشتركوا في الحوار مع الشيخ سلمان كما ذكرنا من قبل. وكان أول إجراء اتخذته اللجنة هو التقدم بخمسة مطالب محددة في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه المطالب:

١ ـ التعليم: إنشاء لجنة من ثمانية أعضاء، أربعة من السنة وأربعة من الشيعة، مهمتهما الإشراف على التعليم وتنسيق مناهج الدراسة في المدارس وتوظيف مدراء ومدرسين للمدارس من خارج البلاد وإيفاد الطلبة إلى الخارج.

٢ ـ المحاكم: تحسين أوضاع المحاكم بتغيير القضاة الحاليين، وتشكيل هيئة قضاة لكل محكمة على أن تكون كل هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة، واحد من الشيعة وواحد من السنة وثالث تعينه الحكومة. كما يجب إنشاء محكمة جنائية خاصة يوظف فيها قاض واحد على أن يؤتى به من العراق إلى أن يأتي الوقت الذي يستطيع فيه مواطن بحراني القيام بهذه المهمة.

٣ ـ المجالس البلدية: تحسين أوضاع هذه المجالس بتعيين مواطنين بحرانيين في عضويتها بدلاً من الأجانب.

٤ ـ إنشاء لجنة عمالية: تعترف بها الحكومة رسمياً، وذلك لمتابعة قضايا العمال البحرانيين سواء أكانوا مستخدمين في شركات أو في غيرها، وحماية حقوقهم.

٥ ـ لتجنب أي سوء تفاهم غير مقصود في المستقبل بين الحكومة وبين الشعب فإننا نطالب باختيار ستة أشخاص ليمثلوا الشعب، ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة(٢٤).

ولقد كانت هذه المطالب معتدلة، في الواقع. إذ لم تأت على ذكر إنشاء «مجلس تشريعي»، بل طالبت فقط بإنشاء مجلس استشاري لتجنب سوء التفاهم بين الحكومة والشعب. كما أنها لم تأت على سوء إدارة بيلغريف، هذه المسألة الملحة التي كانت هدف هجوم ناشري الملصقات الذين قالوا بهذا الصدد:

> «ما إن بدانا بالمطالبة علناً بطرد هذا الرجل الذي يعيش على حساب الامة، حتى ظهرت الطبيعة المستبدة لهذا المستشار. فقد قام بسجن بعض مواطنينا دون محاكمة، وامر رجال الشرطة بضرب المواطنين بالعصي وباعقاب البنادق، ونحن نحترم سمو الشيخ حمد، وولاؤنا له يجعلنا واثقين من انه سينزل عند رغبة شعبه بطرد هذا الرجل، بيلغريف، غير المرغوب فيه من البلاد».

وقد أجابت الحكومة على مطالب التجار المعتدلة هذه في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، أي مباشرة في اليوم التالي لتقديمها. فوافق الشيخ في جوابه على فكرة إنشاء «مجلس استشاري» للتعليم، بشرط ألا يكون لهذا المجلس سلطة الإشراف المالي أو حق تعيين أو فصل أعضاء الهيئة التدريسية. وإضافة إلى ذلك، اقترح الشيخ مجيء موظف من وزارة التربية في بغداد لزيارة البحرين والاطلاع على الوضع

التعليمي وعلى طريقة إدارة المدارس، وتقديم تقرير حول ذلك إلى الحكومة.

غير أن فكرة إنشاء «مجلس استشاري» لم تتحقق في ذلك الوقت، بينما تم بالفعل استقدام موظف من وزارة التربية في بغداد.

أما بالنسبة للمطالب المتعلقة بالمحاكم، فقد أجاب الشيخ بأن هذا المطلب «لم يكن محقاً على الإطلاق» وأن القضاة يجب أن يعينوا من قبل الحكومة، لا أن ينتخبهم الشعب.

وفيما يتعلق بالمجالس البلدية قال الشيخ بأن المسائل المطروحة هي أمور ستعالجها المجالس البلدية نفسها. وأضاف الشيخ قائلاً بأن الأجانب لم يكونوا، على حد علمه، يشكلون الأكثرية في إدارة المجالس.

غير أن الشيخ لم يوافق على فكرة إنشاء «لجنة العمال». واقترح بدلاً من ذلك تعيين شخص واحد كممثل لحكومة البحرين ليكون صلة الوصل في المناقشات بين المستخدمين البحرانيين وشركة النفط، (بابكو).

كما رفض الشيخ المطلب الأخير الذي ينص على إنشاء «لجنة استشارية» لاعتقاده بعدم الحاجة إلى مثل هذه اللجنة وبأن «اللجنة المقترحة سوف تربك الحكومة وتثير الاضطرابات».

ويبدو أن بيلغريف لم يكتف بالانتقادات الرسمية اللاذعة لهذه المطالب، إذ لجأ إلى القبائل التي تؤيد آل خليفة بشكل تقليدي واستحصل منها على رسائل تنص على أنه لا علاقة لها بالمطالب وأن رأيها لم يؤخذ بصدد هذه المطالب، وأنها راضية عن الوضع الحالي للإدارة.

وقد ظهر تناقض في ردود الفعل البريطانية الرسمية. فالوكيل السياسي،

وايتمان، (Weightman)، كان يميل إلى تأييد وجهة نظر بيلغريف بأنه لا يزال من الممكن ضبط الأمور وتهدئة الرأي العام، حيث إن المحرضين على الاضطرابات، حسب رأي بيلغريف، كانوا يمثلون أقلية فقط. إلا أن المقيم السياسي في بوشهر كانت له وجهة نظر أخرى. فقد كان يرى بأن شعب البحرين لم يكن ليجد «طرقاً قانونية» للتعبير عن طريقها. ولذلك اقترح المقيم السياسي إنشاء «مجلس استشاري» لهذه الغاية[٢٥].

لكن الوكيل السياسي احتج بأن الشيخ ما كان ليوافق على إنشاء مثل هذا «المجلس الاستشاري». وأضاف الوكيل بأن الإدارة في البحرين كانت «إدارة بريطانية» وأننا:

> «إذا دعمنا المجلس الاستشاري، (المقترح)، فإن بيلغريف ودي غرينيير مدير الجمارك سوف يكونان في وضع حرج. كما يجب الا نظهر بمظهر المؤيد للمتمردين».

واختتم الوكيل السياسي رسالته قائلاً بأن حكومة البحرين، حسب رأيه، كانت «حكومة جيدة»[٢٦].

وبالرغم من أن المقيم السياسي أجاب على رسالة الوكيل السياسي قائلاً بأن الحكومة الجيدة، (على يد البريطانيين)، ما كانت لتكون بديلة لحكومة ذاتية، إلا أن وجهة نظر الوكيل السياسي كانت لها الغلبة، ولم تتخذ أية إجراءات للإصلاح الإداري أو القانوني.

ولقد لجأت شركة «بابكو» بدورها إلى إجراءات مشددة ضد قادة الإضراب في الشركة، وفصلت ثمانية عشر شخصاً منهم عن العمل.

وعندما طلب قضاة الشرع السنيون من الشيخ حمد في وقت لاحق إخلاء سبيل السجناء الذين قبض عليهم خلال الاضطرابات، نصح الوكيل السياسي الشيخ بعدم تنفيذ ذلك وبتنبيه القاضيين إلى عدم التدخل مستقبلاً فيما ليس من شأنهم.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، عين الشيخ حمد ممثلاً حكومياً لدى شركة «بابكو» هو الشيخ علي بن أحمد آل خليفة. غير أن صلاحيات الشيخ علي كانت محدودة جداً ولا تخوّله الاستجابة لمعظم مطالب اللجنة.

وقد استطاع بيلغريف تهدئة الأمور التي أثيرت خلال الاضطرابات، وشرح وجهات نظره في رسالتين مطولتين بعث بهما إلى الوكيل السياسي لكسب تأييده.

ودعا بيلغريف إلى غض النظر عن الاضطراب الذي لم يكن مثيروه سوى أشخاص تحركهم مصالح شخصية وليست مصالح الشعب. وقد أوجز بيلغريف وجهة نظره حول «المجلس الاستشاري» المقترح كما يلي:

> «إن كلمة تنفيذي او استشاري لا تعني اي شيء بالنسبة لشعب البحرين. وإن إنشاء مجلس بموجب امر من الحكومة البريطانية سوف يفهم عالمياً على انه تجريد للشيخ حمد وخلفائه من السلطة ومن الصلاحيات».

وقال بيلغريف متحدثاً عن وجهة نظر الشيخ حمد حول فكرة إنشاء هذا المجلس منذ الاضطراب السياسي الذي وقع مؤخراً[٢٧]:

> وكلهم يعتبرون إنشاء هذا المجلس بمثابة إيذان بانتهاء دور آل خليفة كحكام للبحرين. ويعتقد الشيوخ بان الحكومة البريطانية ما كانت لترغب في إضعاف مركزهم، وهم متاكدون بان دورهم كاسرة حاكمة سينتهي بإنشاء مثل هذا المجلس في البحرين، (اياً كانت طريقة تكوينه او نوعه)».

وفي رسالته الثانية قال بيلغريف بأنه يعتبر وجوده في منصبه أمراً ضرورياً جداً! وفسر ذلك بقوله:

> «اشعر ان من واجبي القول بان سمو الشيخ واخوته والناس الذين تقدموا بالمطالب كلهم قالوا بان مثل هذه

الشكاوى ما كانت لتكون موجودة لو انني بقيت مسؤولاً عن المحاكم. وكنت اعرف مسبقاً ان قولهم هذا صحيح»!!

ويبدو أن بيلغريف يتحدث هنا عن المحاكم على أساس أحداث سنتي ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، متجاهلاً حقيقة عدم وجود قانون مسجل ومنسق، هذا الأمر الذي لم يعد يمثل الأهمية التي كان عليها، (سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥)، إذ لم يعد سوى مطلب واحد من بين مطالب عديدة.

ولعل أهم المطالب السياسية في هذه المرحلة كان إنشاء مجلس تشريعي على غرار المجالس في الكويت ودبي، وهذه المجالس التي فجرت تطلعات شعب البحرين بالرغم من تجربتها القصيرة الأمد. وقد قيل في ذلك الوقت إنه قد تم إنشاء «لجنة الخليج» في البصرة سنة ١٩٣٨ لمتابعة فكرة تقرير المصير في منطقة الخليج ككل. ويبدو أنه لم يكن لهذه اللجنة اتصال مباشر مع شعب البحرين بالرغم من أن الكاتب قد عثر على بعض الوريقات التي وزعتها هذه اللجنة في البحرين في أواخر سنة ١٩٣٨.

ونخلص إلى القول بأنه بالرغم من أن أحداث سنة ١٩٣٨ قد أدت إلى نتائج قليلة ولعبت دوراً محدوداً في تقدم الحركة الوطنية، فإن هذا ربما كان عائداً إلى انعدام القيادة المنظمة وإلى إجراءات بيلغريف المضادة التي يحسب حسابها. وقد أفلحت هذه الأحداث في إثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي، وخصوصاً بين صفوف العناصر الشابة من العمال والطلاب الذين أفادوا من وسائط الاتصال العصري كما أثرت الصناعة الحديثة والتعليم الحديث على وعيهم السياسي.

الهوامش والمصادر

(١) هذا لا يعني أن كل أفراد عائلة آل خليفة كانوا ظلّاماً متعصبين، فقد شعر بعض منهم بمدى الظلم الذي أوقعته أسرتهم بالشعب وبخاصة الشيعة إلى درجة أن أحدهم، وهو الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب آل خليفة ـ الذي كان يطلق على والده لقب (الوزير) للشيخ عيسى بن علي ـ تشيّع في أوائل سنة ١٩٣٤ وذلك في محاولة منه لإظهار تعاطفه مع تلك الطائفة.

أنظر رسالة من الكولونيل G. Loch الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم في أبو شهر بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٤.

(٢) أنظر رسالة الوكيل إلى الشيخ حمد بن عيسى بتاريخ ٨ شباط/فبراير سنة ١٩٣٤ ـ وكذلك رسالة من الشيخ حمد بن عيسى إلى الوكيل السياسي بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ هـ (٩ آذار/مارس سنة ١٩٣٤). لا بد من التذكير هنا أن هذه ليست أول مرة يغادر فيها بيلغريف البحرين في إجازة، فقد تركها قبل ذلك وتولى سلمان القضاء ـ إنما كانت من مجمل الأسباب هذه المرة هي سفره ـ إنما الأسباب الحقيقية هي تراكم الممارسات الخاطئة في القضاء من خلال المحاكم السابقة الذكر.

(٣) كان الموقعون على هذه المطالب هم: منصور العريض، محسن التاجر، عبد الرسول بن رجب، عبد علي العلويات، عبد العزيز النوري، علي بن عباس العاني، حسن بن محمد المرهون الميلادي، وأحمد بن ناصر البارباري، الأربعة الأوَل من المنامة والآخرون من القرى.

(٤) من الواضح أن سلطات «مجلس العرف» التقليدي بدأت في هذه المرحلة تضمحل وبدأ يأخذ مكانه «مجلس العرف» وقد تعرفنا على ذلك من التسمية التي كانت تطلق عليهما في آن واحد في تلك الفترة.

(٥) منذ بداية الثلاثينات والسلطات البريطانية في الخليج تعتقد أن الشيخ حمد بن عيسى غير كفؤ للحكم. ويظهر هذا في رسالة بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير سنة ١٩٣٢ كتبها المقيم البريطاني في بوشهر، (H. V. Biscoe)، إلى سكرتير الخارجية في حكومة الهند حيث قال بالحرف: «لم أكن في وقت من الأوقات مصاباً بعمى فيما يخص الشيخ حمد، فلقد كنت أعتبره دائماً شخصاً غير نافع، وغير نافع بالمرة لكي يقوم بدور حاكم للبحرين».

(٦) رسالة من ج. لوخ الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم البريطاني في الخليج بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير سنة ١٩٣٥.

(٧) Letter from Col. T. C. Fowle, P. R. to the For. Sec. to the Govt. of India, No C/43 dated 18th March, 1935.

(٨) Letter from Dept. for Sec. to the Govt. of India to the P. R. No. F. 235 N/53 dated 6th Nov. 1935

(٩) كانت اللجنة برئاسة الشيخ سلمان بن حمد، وعضوية يوسف بن أحمد كانو (سني) ومنصور العريض (شيعي). أنظر إعلان حكومة البحرين رقم ١٠٣٨ - ٦أ - بتاريخ ٩ آذار/مارس سنة ١٩٣٥. وكذلك رسالة تشارلز بيلغريف إلى الوكيل السياسي، رقم ٢٥٦ بتاريخ ٣ آذار/مارس سنة ١٩٣٥.

(١٠) لقد ذكر أنه في اجتماع اللجنة بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٣٦ والذي حضره كل من الوكيل السياسي والمقيم السياسي والسيد بيلغريف والشيخ عبد اللّه بن عيسى، في الغالب بدلاً من رئيسها سلمان، في ذلك الاجتماع قرر أن القوانين التي يجب أن تؤطر هي: ١ - قوانين الغوص، ٢ - قوانين الري، ٣ - قوانين الأرض، ٤ - قانون الحضور (مصايد السمك)، ٥ - قوانين الإفلاس، ٦ - قانون السيارات. في شباط/فبراير سنة ١٩٣٧ نشر تقرير مبدئي ذكر أن اللجنة تنظر في قوانين أخرى بجانب تلك، هي: ١ - تنظيم القضايا في المحاكم، ٢ - قوانين وضع اليد على الأراضي، (حق الشفعة)، ٣ - تنظيم عمل الوكلاء أمام المحاكم، ٤ - الشراكة، ٥ - الوسطاء في المحاكم. أنظر في هذا الخصوص رسالة من الوكيل السياسي إلى المقيم السياسي بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير سنة ١٩٣٧.

(١١) في سنة ١٩٣٥ أُنشئت أول مطبعة عصرية في البحرين وكان صاحبها الصحفي الرائد عبد اللّه الزايد.

أنظر في ذلك: محمد الخاطر، **نابغة البحرين - عبد اللّه الزايد**، الشركة العربية، سنة ١٩٧٢، ص ٣٨. وقد شهدت سنة ١٩٣٧ افتتاح أول دار للسينما في البحرين وهي الأولى في الخليج أيضاً.

(١٢) بيلغريف Personal Column، ذ. س، ص ٦٨.

(١٣) مع قدوم كثير من الأجانب للعمل في البحرين كثرت الإشاعات بأن بيع الخمر سيصبح قانونياً. أما بالنسبة للمرأة فقد أخذت المحاكم صلاحيات الوكيل السياسي السابق والتي أصبحت تعطي المرأة حريتها، أي عدم مؤاخذتها من أهلها أو عشيرتها في حالة ارتكابها خطأ. وهذه «الحرية» استغلت حيث تحول بعض النسوة إلى بغايا. وبالتالي فإن ممثلي السنة، (خليل المؤيد، يوسف كانو، عبد الرحمن الزياني)، حاولوا

الحصول على مناصرة القاضيين الشيعيين لمطالبهم السياسية عن طريق إضافة شروط يرغبون في إضافتها.

(١٤) لقد شك بيلغريف في أن كاتب هذا المقال هو واحد أو أكثر من هؤلاء: إبراهيم العريض، علي التاجر، سيد محمد العلوي، محمد دويغر، كلهم (شيعة)؛ وعبد اللّه الزايد، محمد الشيراوي (سنة) والواضح أنهم جميعاً شباب وفي مراكز حكومية مثل الدويغر ـ رئيس دائرة القاصرين ـ، ومحمد العلوي ـ مدير مكتب بيلغريف نفسه ـ وهو الآن، (١٩٧٥)، وزير المالية في البحرين.

(١٥) في ذلك الوقت كان القضاة المدنيون كلهم من آل خليفة وكانوا الشيخين مبارك ودعيج أبناء حمد، الشيخ علي بن أحمد، الشيخ محمد بن علي، والشيخ علي ابن محمد.

(١٦) كان محمد صالح القتر، والذي استمر في نفس العمل حتى بداية السبعينات.

(١٧) كل هذه النقاط كانت مذكورة في رسالة من الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم البريطاني، ومؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٣٨.

(١٨) وقد بنى الوكيل السياسي اقتراحاته هذه بناء على مقابلات مع القادة المحليين مثل محسن ومحمد التاجر، سيد بن سيد خلفان، عبد العلي العلويات، منصور العريض، سيد أحمد العلوي (شيعة)؛ أما السنة فهم: عبد اللّه إبل، إبراهيم بن جودر، سعد الشملان، علي بن خليفة الفاضل، خليل المؤيد، وبعض من عائلة كانو. وقد اقترح أنه في حالة بقاء بيلغريف فيجب أن يبقى «مستشاراً مالياً» فقط كما كان تعيينه أول مرة.

(١٩) كان القاضي الشرعي الشيعي الذي طرد هو الشيخ علي بن صقر وقد عين كل من الشيخ بكر العصفور، علي بن حسن، ومحمد خيري، كقضاة للمحكمة المشتركة الشيعية. أما الشيخ عبد المحسن الحلي فقد عين قاضياً للاستئناف. وقد استُقدم من العراق.

(٢٠) ذكر ذلك بيلغريف في رسالة منه إلى وايتمن، (Weighthman)، الوكيل السياسي، بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٨ ـ وكان قد قابل محسن ومحمد التاجر. منصور العريض، سيد سعيد، طاهر محسن وعبد اللّه أبو ذيب.

(٢١) إعلان حكومة البحرين رقم ٣/ ١٣٥٧ ـ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٨.

(٢٢) أنظر رسالتين من الوكيل السياسي في البحرين إلى المقيم، الأولى بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨؛ والثانية بتاريخ ٩ ـ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٨، (من أرشيف وزارة الهند).

(٢٣) رسالة من الشيخ حمد بن عيسى إلى الوكيل السياسي بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٣٥٧ هـ ،١٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٨.

(٢٤) بين ١٧ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٣٨، أرسل بيلغريف قوائم إسمية للمقيم السياسي وادعى أن هذه الأسماء أكدت له بأنه ليس لها أية علاقة بالإضرابات وأنها راضية عن الإدارة الحالية، (رسالة رقم ١ ـ ٩ ـ ١٧٠٠)، بعض الأسماء التي ذكرها بيلغريف هي: جبر المسلم، سعد إبراهيم بن عبد اللّه، ناصر بن سالم السويدي، خليفة بن زعل البوفلاسة، حمد بن صقر البوفلاسة، أحمد بن راشد المناعي، سيد أحمد بن بوشع، سعيد بن مبارك السلطي... ولم ينس بيلغريف أن يذكر القبائل التي تنتمي إليها هذه الأسماء... من الواضح أنه استعان بالعناصر المحافظة في الجبرة حتى يظهر للوكيل السياسي أن الوضع الداخلي بخير...

(٢٥) Letter from Pol. Res. to Pol. Agent, Do No. 597 - S, 17th Nov. 1938. See also letter from Pol. Agent to Pol. Res. Do. No. C/720 - 1b/s, 27th Nov., 1938.

(٢٧) رسالة من بيلغريف إلى الوكيل السياسي رقم C/751 - 1bs بتاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر، سنة ١٩٣٨.

سنوات الصراع (الخمسينات)

الفصل الرابع

الخلفية السياسية والاجتماعية بين الأعوام ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣

شهدت فترة ما بعد الحرب في البحرين نمو الوعي السياسي لدى البحرانيين، هذا النمو الذي أصبح أكثر تبلوراً خصوصاً في الخمسينات التي كانت مرحلة جديدة أخرى من الصراع الذي بدأ يحتدم خلال الثلاثينات ووصل إلى قمته في الخمسينات.

ويرجع هذا التطور في الوعي السياسي نسبياً إلى إنشاء المزيد من وسائل ووسائط الاتصال المادية والاجتماعية خلال سنوات الحرب، بما في ذلك إتمام طريق معبّد سنة ١٩٤١ تحت جسر الشيخ حمد، وربط الجزيرتين الرئيسيتين، المحرق والمنامة، بجسر يصل بينهما؛ الأمر الذي سهل الاتصال بين ساكني هاتين الجزيرتين وزاد من قابلية تحركهما، وكذلك إنشاء الجريدة المحلية، **البحرين**، بمبادرة من عبد الله الزايد، صاحبها ورئيس تحريرها. وقد صدر أول عدد من هذه الجريدة في شهر آذار/مارس ١٩٣٩، وسرعان ما استغلتها بريطانيا كوسيلة إعلام لصالح الحلفاء في الخليج[١]. وبالرغم من أن معظم فقراتها كانت عن الأنباء الدولية وعن الحرب، إلا أن رئيس تحريرها الكفؤ، عبد الله الزايد، كان مهتماً أشد الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية أحياناً، لا في الجزيرة فحسب، بل في منطقة الخليج ككل.

وكثيراً ما كان الزايد، الذي كان يكتب تحت اسم مستعار، في أكثر من زاوية، ينتقد الحكومة في البحرين وشركة «بابكو» في نواح كثيرة من إجراءاتهما وسياستهما.

وفي نفس الوقت، كان عدد من الكتاب من خارج البلاد يستعينون بجريدة **البحرين** للتعبير عن آرائهم ونشر أفكارهم. ومن بين هؤلاء كتاب كبار مثل عبد الرزاق البصير، من الكويت، ومحمد علي لقمان، من المملكة العربية السعودية.

وكذلك بدأت «محطة الإذاعة البحرانية» إرسالها في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠ برعاية السلطات البريطانية في الخليج. وكان هدفها الأول، كما كان الحال بالنسبة للجريدة، هو بث أنباء الحرب والدعاية للحلفاء في المنطقة في محاولة لمواجهة نشاط «دول المحور» الإذاعي المتزايد. إلا أنها كانت تقدم البرامج التعليمية والاجتماعية والترفيهية.

وكان من الطبيعي أن يؤدي تزايد النشاط الدعائي السياسي في البلاد، وفي المنطقة ككل، خلال سنوات الحرب إلى فتح أذهان الناس على واقعهم الذي راحوا ينظرون إليه بعين المتفحص الناقد. وبالرغم من أن القانون في ذلك الوقت كان يحرم الاستماع إلى محطات برلين الإذاعية باللغة العربية، إلا أن الكثير من العرب كانوا يستمعون إلى هذه المحطات، وقارنوا فيما بينهم وبين أنفسهم بين الآراء المتضاربة، (لكل من الحلفاء ودول المحور)، التي يتم بثها.

ونظراً لإجراءات القمع الصارمة التي كان البريطانيون يمارسونها ضد البحرانيين في الماضي، فقد كان الكثير من هؤلاء البحرانيين يرغب فعلاً في الاستماع إلى محطات دول المحور الإذاعية. وقد وصف كاتب معاصر كيف كان البحرانيون في مجالسهم وفي المقاهي يتهامسون سراً بالأنباء التي تبثها محطة برلين، وكيف أن بعضهم كانوا يحملون في جيوب معاطفهم الداخلية نسخاً من كتاب هتلر، **كفاحي**[٢]، ويسرون بانتصار الألمان.

وبالرغم من النشاط الدعائي المكثف للحلفاء، فإن الجو السياسي

العام، (في البحرين)، كان بعيداً كل البعد عن كونه مؤيداً للبريطانيين. إلا أنه، في نفس الوقت، لم يكن شديد العداء لهم.

ولقد توقفت كل من جريدة **البحرين** ومحطة الإذاعة خلال الحرب، منعاً لاستمرار التوعية، إلا أن أحد الآثار الجانبية لوجودهما كان التأثير الكبير الذي تركتاه في تكوين المسار السياسي للبحرين في المستقبل، فقد تعلموا بالدرجة الأولى طرق ووسائل الإعلام العصري وكيفية تطبيقها في صراعهم المحلي.

وفي هذه الفترة، (١٩٣٨ ـ ١٩٥٣)، ساهم البحرانيون أيضاً في إنشاء العديد من النوادي والجمعيات التي تأسست ظاهرياً لتكون نوادي وجمعيات رياضية، إلا أنها تطورت بسرعة إلى بؤر للفكر السياسي ولتبادل الأفكار والآراء.

إن إغلاق «النادي الأدبي» في أواخر العشرينات، والذي أشرنا إليه سابقاً، ترك فراغاً لم يملأ حتى أواخر الثلاثينات.

ففي سنة ١٩٣٧، مثلاً، غير «نادي الشبيبة» لكرة القدم في المحرق اسمه إلى «نادي البحرين»، نظراً لتحوله من مجال النشاط الرياضي إلى النشاطات الاجتماعية والثقافية بجانب الرياضة. ثم تلته أندية أخرى حذت حذوه وتحولت من النشاط الرياضي إلى نشاطات أخرى ثقافية.

وكان من بين أعضاء «نادي البحرين» بالمحرق عدد من وجهاء هذه المدينة. وكان أول رئيس لهذا النادي هو عبد العزيز الشملان، الذي سنأتي على ذكره ثانية فيما بعد. والذي لعب دوراً هاماً في الحركة الوطنية خلال الخمسينات. وبعد سنة من ذلك التاريخ، أي سنة (١٩٣٨)، تم تأسيس «النادي الأهلي» بالمنامة بقصد الجمع بين العناصر الواعية في المدينة. ثم تلا ذلك تأسيس «نادي العروبة» سنة ١٩٤٢، وقد تم إنشاء هذا النادي بمبادرة من الشيعة وعدد قليل من السنة الواعين.

وأعقب افتتاح هذه النوادي تأسيس نواد وجمعيات في مختلف مدن وقرى البحرين.

وقد تأسست هذه النوادي والجمعيات من حيث المبدأ على أساس أنها أمكنة تجمع المهتمين بمناقشة الشؤون الدولية وبعض النشاطات الأخرى. وكانت في نفس الوقت بديلاً عن وسائل الإعلام الغائبة مثل الصحف ومحطة الإذاعة في الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٤٩.

وبعد الحرب، ازدهرت هذه النوادي والجمعيات، وبلغت أوج نشاطها خلال بداية الخمسينات.

أما أعضاء هذه النوادي والجمعيات فكانوا ينتمون إلى فئات متعددة من المجتمع البحراني مثل الطلاب وخريجي المدارس الثانوية وصغار التجار وموظفي الشركات الأجنبية ومدراء المدارس وعدد آخر من البحرانيين والعرب غير البحرانيين العاملين في الجزيرة.

ويمكن القول إن هذه النوادي كانت بمثابة حافز على ولادة الأفكار السياسية، وقد ساعدها في ذلك وزاد من نشاطها الرخاء الاقتصادي النسبي ونمو نسبة المتعلمين بين السكان.

وقد عبر بيلغريف عن إدراكه لحقيقة الدور الذي بدأت هذه النوادي تلعبه على المسرح السياسي المحلي في سنوات ما بعد الحرب وأوائل الخمسينات، فقال إثر عودته إلى البحرين[٣]:

> «لقد كانت البحرين هادئة إلا انني كنت اشعر بإحساس جديد، غير محدد، بالوعي السياسي، (لدى البحرانيين)، الآخذ بالظهور. ومن الدلائل على هذا الوعي الدور الذي كانت النوادي العربية تلعبه في حياة الشباب المتعلمين».

ولم يخل الجو في البحرين خلال الأربعينات من الاضطرابات السياسية والصناعية. ففي الفترة ما بين ١٩٤٢ - ١٩٤٣ جرى إضراب عمال شركة النفط الذي وصفناه فيما سبق. ثم تلت ذلك مرحلة من

الاضطرابات المماثلة في الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وقد وضع أحد الكتاب العرب المعاصرين[٤] اللوم على الشيوخ في هذا الإضراب الأخير، بينما كان الملام بالفعل هو السياسة المحلية التي كانت شركة «بابكو» تنتهجها.

كما كان للمشكلات السياسية في الأجزاء الأخرى من العالم العربي أثرها على نمو الوعي السياسي والأحداث السياسية في البحرين، وخصوصاً التي رافقت اقتراح تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى صهيونية. فقد خرج البحرانيون في أواخر سنة ١٩٤٧ بمظاهرات سارت في الشوارع تأييداً للموقف العربي بينما قام الفرع المحلي لجماعة الأخوان المسلمين بتشكيل قوة رمزية لتشارك في حرب فلسطين. وقد شاركت هذه القوة الصغيرة بالفعل في القتال في فلسطين سنة ١٩٤٨.

وقد حدثت في هذه الفترة أيضاً بعض التعديلات في السياسة تجاه منطقة الخليج. فمع ضمور النفوذ البريطاني في إيران وتزايد المصالح البريطانية في إمارات الخليج، أصبحت البحرين نقطة الارتكاز للمصالح البريطانية. فقد نقل مقر المقيم البريطاني من بوشهر إلى البحرين، وأصبحت القواعد العسكرية للأسطول الملكي والقوى الجوية الملكية البريطانية التي أقيمت في البحرين هي القواعد البريطانية الرئيسية في منطقة الخليج.

وبعد استقلال كل من الهند وباكستان سنة ١٩٤٧، انتقلت السلطة البريطانية في منطقة الخليج من مكتب الهند إلى مكتب الشؤون الخارجية في لندن. هذا الوضع الجديد الذي أتاح للبحرين الاتصال المباشر، دون وسطاء، مع لندن وأدخل أسلوباً جديداً لم تعهده البلاد في تنفيذ السياسة البريطانية.

لقد عاشت البحرين في السنوات الأولى من الخمسينات حالة من

الهيجان والاضطراب السياسي الذي كان يتصف بدرجة كبيرة من البدائية ويفتقر إلى النضج والتنظيم. فقد وزعت المنشورات تحت أسماء مختلفة تطالب بالإصلاحات السياسية والإدارية. كما نضج الكثير من أعضاء «رابطة الشباب الأحرار» التي تأسست سنة ١٩٣٨، وبدأوا يبحثون عن وسائل جديدة للتعبير عن شعورهم وآرائهم. بينما نجح عدد من المهتمين بالصحافة في الحصول على ترخيص لإصدار مجلة شهرية تحت اسم **صوت البحرين**، وبدأت أول أعداد هذه المجلة في الصدور في أواخر سنة ١٩٤٩. وكان لِعبد الرحمن الباكر الذي سنأتي على ذكره بمزيد من التفصيل فيما بعد، دور مشهود في نشاط هذه المجلة وكذلك الأستاذ حسن الحبش.

وقد كان لمجلة **صوت البحرين** هذه في السنوات الخمس التي صدرت خلالها أثر كبير على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لا في البحرين فحسب، بل وفي البلدان المجاورة أيضاً، وذلك من خلال كونها منبراً تعبر فيها كل طبقات المجتمع وأفراده بمختلف انتماءاتهم عن آرائهم ووجهات نظرهم. وقد عالجت مقالاتهم البليغة كل نواحي الحياة في البحرين.

ثم ظهرت في أعقاب مجلة **صوت البحرين** جرائد أخرى مثل **القافلة** التي تحول اسمها فيما بعد إلى **الوطن** وكان رئيس تحريرها علي اليسار، ومثل **الميزان والخميلة**، (وقد كان مقرراً لهذه الجرائد في الأصل أن تصدر بشكل يومي، إلا أن أكثر أعدادها كان يصدر أسبوعياً).

ولقد كانت جريدة **القافلة**، (ومن ثم بديلتها **الوطن**)، أكثر هذه الجرائد صدقاً في تناولها للمشكلات المحلية والحديث عن وجودها، كما أنها لم تكن تتوانى عن نقد الإدارة بصراحة وفضح أخطائها أحياناً.

وفي هذه الفترة، (١٩٣٨ ـ ١٩٥٣)، ازدهر الاقتصاد البحراني، وبلغ

مجموع إنفاق صناعة النفط محلياً ما يزيد عن ٤١ مليون روبية.

وبنهاية السنة الهجرية ١٣٧٢، التاسع من أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، ارتفعت القيمة الشرائية للاحتياطي النقدي إلى ٤٥، ٤٦ مليون روبية، (مقابل دين مستحق قدره ٣٢، ٤٩ مليون روبية).

وقد ظل البحرانيون يشعرون، مع وجود هذا الرخاء المادي المتزايد، بضرورة مشاركتهم بصورة أكبر في تسيير شؤون إدارة الجزيرة، هذا الشعور الذي كانت تعبر عنه الآراء المنشورة في الصحف.

هذا وقد علق بيلغريف على الموقف لدى عودته من إجازة إلى الجزيرة في أواخر سنة ١٩٥٣ قائلاً[٥]:

> «عدنا، (بيلغريف والشيخ سلمان)، إلى البحرين في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٥٣، وكان كل شيء يبدو ظاهرياً كما كان من قبل. إلا انني سرعان ما وجدت ان هناك اضطراباً سياسياً عجيباً ياخذ مجراه تحت السطح».

وكان هذا الاضطراب يظهر على صورة سيول من الرسائل والشكاوى التي أغفلت أسماء كتابها، ومقالات عنيفة اللهجة تنشر في الصحف المحلية التي كان رؤساء تحريرها شباناً أغراراً تبدى لهم أنهم كلما هاجموا الإدارة بطريقة أعنف، كلما ازدادت مبيعات صحفهم.

غير أن الصحافة، في الواقع، كانت تعكس الشعور العام بالاستياء تجاه الإدارة والوضع الراهن. فبالرغم من أن الشيخ سلمان قد تولى الحكم سنة ١٩٤٢، إلا أنه لم يتم أي تغيير في أسلوب الحكم أو في أجهزة السياسة كما لم يحدث أي تحسن في المجالات الأخرى مثل الخدمات الاجتماعية.

ويبدو أن بيلغريف الذي كان يرسم وينفذ بمفرده كل أوجه السياسة الحكومية كان غير راغب في توسيع مفهوم «الحكومة»، إذا ما استثنينا العدد القليل من الإدارات الضرورية التي تم إنشاؤها. فقد كان لا يزال

من المستحيل على الطلاب إتمام مرحلة التعليم العالي محلياً، أو حتى إنهاء التعليم الثانوي بكامله. ونستطيع أن نتبين موقف بيلغريف من المطالبة بالإصلاحات الإدارية والقضائية من ملاحظاته إلى طالب بحراني يدرس القانون، إذ يقول فيها: لماذا تدرس القانون؟ إن البحرين لن تكون بحاجة إلى محامين طيلة المئة سنة القادمة(٦).

ويبدو أن بيلغريف يتجاهل هنا مطالبة البحرانيين بتعيين قاض مؤهل منذ سنة ١٩٣٤.

أما موقف بيلغريف من التعليم والمواطنين البحرانيين المتعلمين عموماً فيمكننا أن نتبينه من قوله التالي الذي تسوده الرغبة في العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في الماضي(٧):

> «لقد تساءلت مراراً فيما إذا كان هذا التعليم قد اساء إلى الناس في البحرين اكثر مما خدمهم. ففي كل سنة يصبح قسم من الأهالي متعلمين إلى الحد الذي يمكنهم من القراءة والكتابة، لكنني لا اعتقد بان هؤلاء اصبحوا اكثر سعادةً مما كانوا في الماضي».

ويقول بيلغريف بصدد أسلوبه في الإدارة وطريقة رسمه للمشروعات الجديدة(٨):

> «وعندما اريد ان اقوم بعمل جديد، كنت، بعد موافقة الشيخ، اشرح فكرتي إلى اثنين او ثلاثة من قادة البحرانيين العرب، وقد لا يكون هؤلاء نفس الأشخاص دائماً. وكان هؤلاء، يتبنون المشروع، بعد ان يعرفوا انني وراء الفكرة، وكانه من صنع ايديهم فيدعمونه».

ويتضح لنا من وصف بيلغريف لقيامه بالعمل مع السجناء في حديقة منزله المخصص لعطلة نهاية الأسبوع في جزيرة جدة المخصصة كمعسكر للسجناء، وحملات صيد السمك مع السجناء ورجال البوليس(!!) مستعملين مادة لتخدير السمك، بأن بيلغريف كان يعتبر نفسه

في مركز حاكم مقاطعة مستعمرة ومخولاً بسلطات تمكنه من أن يفعل ما يحلو له. إلا أن الزمن والظروف تغيرت ولم يعد هذا المركز ذا مفعول كما كان من قبل. وهذه نقطة أصبح بوسع البحرانيين إدراكها، إذ لم يكن بوسع بيلغريف الاستمرار في ذلك في الخمسينات دون رقيب.

ذلك كان هو الموقف في البحرين. أما خارجها، وخصوصاً في العالم العربي والبلدان الأخرى المحيطة بالخليج، فقد كانت هناك أحداث جديدة وواسعة الأبعاد. فقد كان للثورة المصرية سنة ١٩٥٢، وانتشار الدعوة للقومية العربية في المشرق آثارهما على البحرانيين. كما كان لمجابهة مصدق للبريطانيين تأثيرها الآخر أيضاً. غير أن البحرانيين اتجهوا بتطلعاتهم صوب القاهرة خلال الخمسينات مثلما تطلعوا نحو بغداد في الثلاثينات. ونتيجة لهذه المؤتمرات ولظروف الوضع الداخلي في البحرين تولدت مقومات المجابهة السياسية في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦.

الصراع بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦

لقد كان الوضع السياسي في البحرين في حالة هيجان واضطراب، كما رأينا في الجزء السابق من هذا الفصل. فالطليعة السياسية في البلاد لم تعد تحتمل وصاية بيلغريف. وإضافة إلى ذلك، فإن الرخاء الذي جاء نتيجة استغلال النفط في الخليج، وخصوصاً في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وفي الكويت، كان له تأثير أكبر في تحسين أحوال الناس المادية هناك أكثر مما كان لاستغلال النفط في البحرين. لذلك كان البحرانيون، وخصوصاً من سبق له منهم أن مارس العمل في صناعة النفط في تلك البلدان واعتاد على الأجور المرتفعة ومستوى المعيشة الأفضل، كانوا يشعرون بأن وضعهم في بلادهم مذل بالقياس إلى وضع المواطنين في تلك البلدان.

ومن سخرية القدر، أن الشرارة التي أشعلت الاضطراب السياسي من جديد في البحرين كانت هي الفجوة الثقافية بين السنة والشيعة، هذه الفجوة التي كانت دائماً مصدر تناحر بين الفئتين. فقد حدثت في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، وخلال احتفال الشيعة في شهر محرم، أن قامت عدة مشاجرات وأعمال شغب عنيفة تبين فيما بعد أن مسببها هو أحد أفراد آل خليفة الذي تصرف بشكل صبياني أدى إلى هذه الحوادث. وكانت العداوة التي تلت هذه الحوادث وسوء معالجة البوليس للموقف من العوامل التي جعلت العناصر الواعية من كلتا الطائفتين تعي المستقبل البائس الذي ينتظر بلادهم في حالة استمرار هذه الصراعات التقليدية.

وجدير بالذكر أنه لم تقع مصادمات كبيرة بين الفئتين طيلة سنوات عديدة قبل هذا التاريخ، (١٩٥٣). وكان كل من أعضاء النوادي والجمعيات والصحافة المحلية يعمل بجدية على ردم الهوة بينهما.

هذا وقد كان أصحاب حملة الوفاق هذه يرون في حوادث شهر محرم أنها محاولة مقصودة من النظام لإفساد كل ما سبق إنجازه في هذا المجال. وقد استطاع هؤلاء أن يدفعوا الطائفتين في نهاية تلك السنة إلى إجراء اتصالات بينهما. وبعد عدة اجتماعات شارك فيها عبد الرحمن الباكر بشكل فعال، استطاعت الطائفتان التوصل إلى عقد اجتماعات ذات طابع رسمي أكثر مما سبق في محاولة لتهدئة الموقف(٩).

غير أن هذه العداوة استمرت بين الجانبين، وكانت تنفجر بين حين وآخر على شكل أعمال عنف. ومن أهم أعمال العنف هذه تلك التي وقعت في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٤ بين عناصر من الطائفتين في معسكر العمل في سترة، وقد قتل بنتيجتها شخص سني. وألقى البوليس القبض على زعماء الشيعة الذين كانوا في المعسكر. ثم قدمهم للمحاكمة وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة. واعتبرتها

طائفة الشيعة أحكاماً جائرة. وبعد عدة اجتماعات ومظاهرات حماسية في الثاني من تموز/يوليو ١٩٥٤، بدأ الشيعة مسيرة إلى سجن المنامة لإطلاق سراح السجناء.

وقد لجأ البوليس ـ إدراكاً منه لشدة حماسة المظاهرة هذه ـ إلى إطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل أربعة من الشيعة[١٠].

وبعد هذه الحادثة، علقت الأعمال في الجزيرة بسبب الخوف، من جهة، وبسبب إضراب عمال الصناعة من الشيعة، من جهة أخرى. وقد دام تعليق العمل هذا مدة أسبوع بدأ العمل بعدها يعود إلى حالته الطبيعية تدريجياً. وقد أمر الشيخ سلمان بإجراء تحقيق في هذه الحوادث، الأمر الذي لم ينتج عنه سوى توجيه لوم إلى رجال الشرطة لإطلاقهم النار على المتظاهرين.

لقد نبهت حوادث تموز/يوليو في النهاية إلى ضرورة إيجاد تفاهم أوسع بين الطائفتين وقيام عمل مشترك وتعاون فيما بينهما. وخلال هذه الحوادث، تابع الباكر وزملاؤه جهودهم لخلق وفاق بين الجانبين. وكانت هذه المحاولة حجر الأساس في التعاون الذي ظهر على المسرح مستقبلاً.

وبدأت سياسة الباكر هذه تعطي ثمارها، خاصة بعد إضراب سائقي التاكسي في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، هذا الإضراب الذي جرى احتجاجاً من السائقين على قرار الحكومة بوجوب التأمين الشامل على كل سيارات الأجرة. إذ شعر سائقو التاكسي بأن أقساط التأمين كانت مرتفعة جداً، وأن الأنظمة التي أعلنتها شركات التأمين الأجنبية كانت متشددة أكثر مما ينبغي وبلا مبرر. ولذلك قرروا الإضراب، الأمر الذي شل حركة المواصلات في الجزيرة.

إلا أن الباكر وعدداً من البحرانيين تدخلوا في هذه المشكلة كوسطاء بين السائقين والحكومة، ونجحوا في وساطتهم وفضوا الخلاف. وكان

جزء من الحل يقوم على أساس إنشاء «صندوق التعويضات» الذي كان كل سائقي التاكسي ملزمين بالاشتراك فيه. ومقابل ذلك، يقوم الصندوق بتوفير التأمين اللازم لسيارات السائقين بأسعار لا تزاحم، وبتقديم المساعدة والنصح لهؤلاء السائقين فيما يتعلق بأعمالهم. وكان أول مدير لهذا الصندوق هو الباكر نفسه، يساعده في ذلك عدد من البحرانيين المعروفين.

ولم يكن مدلول هذه الخطوة تجارياً فحسب، بل وكان يعني أيضاً قيام تعاون في مجال العمل لأول مرة بين العاملين من السنة والشيعة. والحد من استغلال شركات التأمين الأجنبية، وتدخل عناصر سياسية في المشكلات الصناعية.

وحيث إن الحكومة فشلت في استيعاب التحول الذي طرأ على الجو السياسي في البلاد، فقد رأت في الدور الذي لعبه الباكر في هذه الحوادث الجديدة تحدياً لسلطاتها. ولذلك هددته بسحب جواز سفره البحراني وحرمانه من الجنسية.

ويبدو أن تهديد الحكومة للباكر كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. فلدى سماع مؤيديه وغيرهم من العناصر البحرانية الواعية لهذا التهديد، قرروا أن يبلوروا مسألة الاستياء السياسي العام، وانهمكوا في سلسلة من الاجتماعات العامة. وقد جرى أول هذه الاجتماعات في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر في مسجد الخميس بالمنامة. وشارك في هذا الاجتماع أعضاء مختلف النوادي والجمعيات ووجهاء المدن والقرى الذين دعوا إليه. وصدرت بنتيجة الاجتماع عدة قرارات هي:

١ ـ إيجاد جبهة متحدة لمحاربة الدكتاتورية ممثلة بالسير بيلغريف وتوجيه الشعب في كفاحه لنيل حقوقه السياسية.

٢ ـ وجوب صدور إعلان يستنكر إجراء الحكومة ضد الباكر الذي

هدد بسحب جواز سفره البحراني وجنسيته منه لأن هذا الإجراء مناقض لحقوق المواطنة.

٣ ـ وجوب عقد اجتماع آخر خلال أسبوع في قرية سنابس، على أن تمثل في ذلك الاجتماع مختلف طوائف المجتمع، كي يتسنى لها اختيار ممثليها في الجبهة المقترحة التي ستقوم بتقديم المطالب التي يتمخض عنها الاجتماع إلى الحكومة.

٤ ـ محاولة تحريك الرأي العام ليناصر هذه الحملة.

وقد بدأت بعد هذا الاجتماع حرب أعصاب بين الحكومة وبين القائمين بهذا التحرك السياسي. فقد ظهرت المقالات في الصحف المحلية مهاجمة بيلغريف ومختلف نواحي الإدارة بشكل غير مباشر.

ويصف أحد الكتاب البريطانيين الذي كان يزور البحرين في ذلك الوقت، سلطات بيلغريف قائلاً[١١]:

> «كان باستطاعته، (اي بيلغريف)، القبض على اي شخص باعتباره رئيساً لسلك البوليس، ومحاكمته في المحاكم القضائية باعتباره رئيس سلك القضاء، وإصدار الحكم عليه والنظر في طلب الاستئناف المقدم منه ضد الحكم باعتباره رئيس محكمة الاستئناف».

وبوجود مثل هذه الخلفية، فقد كان هناك ما يبرر اعتبار البحرانيين لبيلغريف على أنه ديكتاتور.

وفي الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، عقد اجتماع سنابس كما كان مقرراً. وحضر الاجتماع مئات من البحرانيين من كلتا الطائفتين.

وقد تمخض الاجتماع عن إنشاء جمعية عامة من مئة وعشرين عضواً يمثلون مختلف فئات المجتمع في البحرين. كما تم تشكيل «هيئة

تنفيذية عليا» مكونة من ثمانية بحرانيين معروفين، أربعة من السنة وأربعة من الشيعة[١٢].

كما صدرت عن الاجتماع عدة قرارات لتقوم اللجنة التنفيذية بالعمل بموجبها. وكانت هذه القرارات هي قيام اللجنة بالطلب من الحكومة:

١ ـ تشكيل مجلس استشاري للبلاد.

٢ ـ اعتماد نظام قانوني منسق بشقيه، الجنائي والمدني.

٣ ـ السماح بإنشاء اتحادات مهنية.

٤ ـ إنشاء محكمة استئناف عليا.

ولم تضع «الهيئة» الوقت، إذ سرعان ما تقدمت برسالة إلى الحكومة ضمنتها هذه المقترحات وفي نفس الوقت بدأت بإصدار نشرات تعلم فيها المواطنين عن نشاطها وتطلب جمع التبراعات.

أما الرسالة الموجهة إلى الشيخ فقد نشرت في جريدة **القافلة**[١٣]:

> «سمو الشيخ، لقد مضى الآن اكثر من ربع قرن على إدخال الإدارة العصرية إلى هذا البلد. وقد كانت هذه الإدارة كفؤاً في الوقت الذي ادخلت فيه، إلا انها لم تعد قادرة الآن على الاستجابة لمتطلبات الوقت الحاضر. فقد تقدمت البلاد اجتماعياً وثقافياً، بينما بقيت الإدارة تراوح في مكانها. وهذا الأمر هو سبب الفجوة التي حصلت بين الحكومة والشعب، هذه الفجوة التي نتج عنها الاضطراب الذي نلحظه في الوقت الحاضر. سمو الشيخ، إن هذا الاضطراب ليس من مصلحة احد، سواء الحاكم او الرعايا. ولكي تسير الأمور في مجراها الطبيعي، فلا بد من إدخال تحسين جذري على نظام الحكم، بحيث يتسنى للمواطنين المشاركة على نطاق اوسع في تسيير شؤون بلادهم. ولقد عبر المواطنون عن إدراكهم لحقيقة الوضع في البلاد في الصحافة المحلية وفي اجتماعاتهم الجماهيرية المتعددة، وهم يرغبون في تحقيق الإصلاحات التي

يعتمد عليها تقدمهم وصالحهم العام. ولإزالة سبب الاضطراب الذي ذكرناه من قبل، فإننا نقدم إلى سموكم، بناء على طلب المواطنين، المطالب التالية، وكلنا ثقة في موافقتكم عليها، وبذلك تخطون صفحة مشرقة في تاريخ هذا البلد،

١ ـ إنشاء مجلس تشريعي يمثل كل فئات الشعب عن طريق انتخابات حرة.

٢ ـ إيجاد قانون منسق للقضايا المدنية والجنائية، على ان يقوم بوضعه عدد من المحامين ذوي المعرفة الجيدة بتقاليد البلد، بشرط ان يصادق المجلس التشريعي على هذه القوانين.

٣ ـ السماح بإنشاء اتحادات مهنية لكل من العمال والحرفيين.

٤ ـ إنشاء محكمة عليا للنظر في الخلافات التي تنشا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من جهة، وبين الحكومة واي مواطن، من جهة اخرى.

إننا نرغب في ان نؤكد لسموك ان هذه المطالب لا تهدف الى التدخل في منصب الحاكم وسلطته، كما لا تسيء الى مصالح الحكومة البريطانية».

وبالرغم من عدالة هذه المطالب ومن لهجة الرسالة المتواضعة، فإن الحكومة رفضت كل هذه المطالب. وبعد عدة أيام، أصدرت الحكومة بياناً في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر تعلن فيه أن ما تسمى بـ «الهيئة» لا تمثل الشعب، وأن الحكومة ستبذل ما في وسعها لإجراء إصلاحات داخلية[١٤].

ومن الواضح أن الحكومة كانت في مأزق، حيث إنها لم تكن تعرف كيف تستجيب لهذه المطالب وتحفظ ماء وجهها في نفس الوقت. وقد شرح بيلغريف فيما بعد الأسباب التي دفعته إلى نصح الحكومة برفض هذه المطالب قائلاً:

«لقد تعاطفت مع بعض تطلعات الطليعة، (البحرانية)،

ولكن ليس مع كل تطلعاتها، لانني لم اثق بالرجال الذين كانوا يقودونها».

ونتيجة لموقف الحكومة، صعّدت الهيئة التنفيذية الصراع فوراً، وحصلت على التأييد المادي والمعنوي من الشعب بذلك.

وقد نجحت فصاحة الباكر والشملان وشاعر المحرق عبد الرحمن المعاودة في إلهاب عواطف الجماهير، إذ لم يفوتوا فرصة لجمع الأنصار، وكانوا يتحدثون في اجتماعات يعقدونها في مختلف أنحاء البلاد، مستغلين حتى الأعياد والمناسبات الدينية.

وقامت الحكومة، في محاولة منها لامتصاص هذه العواطف الجماهيرية، بتقديم تنازلات جزئية بما في ذلك وعد بإنشاء لجان منتخبة تشرف على إدارتي الصحة والتعليم، ولكن لا تديرهما!!

وفي السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال الاحتفال بعيد المولد النبوي الشريف، انتهزت الهيئة التنفيذية هذه المناسبة وحولت الاحتفالات إلى تجمع سياسي. فقد تجمع آلاف الناس في عصر ذلك اليوم في مسجد العيد بالمنامة. وقد وصف شاهد عيان حماسة هؤلاء الناس، ثم قال متحدثاً عن الشملان[١٥]:

«وقفنا في الجزء المسور الذي يقف فيه الخطيب، بينما كان عبد العزيز الشملان يلقي كلمة حماسية تقاطعها من حين لآخر صيحات الاستحسان من آلاف من الناس. وفي نهاية الكلمة، تجاوز رهط من المحتشدين الحبل ورموا بانفسهم عليه، (عبد العزيز)، يوسعونه عناقاً وتقبيلاً».

ولقد أرغم الزخم الشعبي الذي أحرزته الهيئة التنفيذية الحكومة على إعادة النظر في موقفها، ثم أجرت محادثات سرية بينها وبين ممثلي اللجنة للوصول إلى حل توفيقي للموقف.

غير أن المؤلف علم بأن البريطانيين كانوا في ذلك الوقت على

الحياد، وكانوا يقفون موقف المتفرج ويرقبون التطورات. كما صرح بذلك السير برنارد بارز، المقيم السياسي البريطاني، للمؤلف بعد تقاعده بزمن.

وفي هذا الجو السياسي، أصدرت الهيئة نشرات تدعو المواطنين إلى التعاون معها وعدم إثارة أية قلاقل تعيق المفاوضات التي كانت جارية مع الحكومة.

إلا أنه اتضح أن المحادثات مع الحكومة لم تسفر عن أي تقدم بالنسبة للمطلب الرئيسي بإنشاء مجلس تشريعي، بينما قدمت الحكومة بعض التنازلات بالنسبة للمطالب الأخرى، لذلك قررت الهيئة، رداً على ذلك، أن تصعد الموقف وتعلن إضراباً عاماً في البلاد.

وأصدرت الهيئة في الثاني من كانون الأول/ديسمبر نشرتها الثامنة التي تقول:

> «نظراً لتجاهل السلطة لمطالبكم المتتالية بإجراء الإصلاحات، لعدم الرضا الذي يشعر به الأشخاص الذين اخذوا على عاتقهم مهمة متابعة مطالبكم، فإننا نعلن إضراباً سلمياً عاماً يهدف إلى إسماع صوتكم وإلى التعبير عن وقوف الشعب من وراء ممثليه».

وقد حددت الهيئة يوم السبت، الرابع من كانون الأول/ديسمبر، كموعد لبدء الإضراب، على أن يستمر هذا الإضراب مدة أسبوع.

ويبدو أن الإضراب نال من النجاح ما جعله يشل حركة الاقتصاد في البحرين. ولم تتحرك أية وسائل نقل من مكانها بدون إذن من الهيئة التي عملت بدورها على تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين، ومراقبة الإضراب عن كثب.

وفي اليوم الأول الذي تلا انتهاء الإضراب، أصدر الشيخ سلمان بياناً أعلن فيه عن تشكيل لجان مختصة للإشراف على التعليم والصحة

وسلك البوليس في البلاد. ثم ذكر البيان آخر التحسينات التي أدخلت على الإدارة مثل تعيين مستشار قضائي بريطاني، وضابطين بريطانيين جديدين في سلك البوليس، وطبيب إضافي في المستشفى. ووعد البيان بإجراء انتخابات مقبلة لاختيار أعضاء المجلس البلدي[١٦].

وقد أجابت الهيئة التنفيذية العليا على بيان الشيخ سلمان هذا قائلة بأنها إذ تقدر هذه الإصلاحات المعلن عنها، فإنها لا ترى فيها بديلاً عن الإصلاحات الأكثر جذرية التي تطالب بها.

ثم ذكرت الهيئة في ردها هذا اضطهاد الحكومة لجريدة **القافلة** وتشجيعها لأرباب العمل بعدم دفع أجور المستخدمين المضربين كأمثلة على عدم نية الحكومة وعدم رغبتها في التعاون، مع ممثلي الشعب. ثم كررت الهيئة مطالبها السابقة[١٧].

ونظراً لموقف الهيئة المعارض، فإن إنشاء اللجان المختصة بالتعليم والصحة والبوليس لم يتم تنفيذها. إلا أن الحكومة تابعت خطتها الرامية إلى إجراء انتخابات لعضوية المجلس البلدي، وحددت يوم التاسع عشر من شباط/فبراير ١٩٥٥ موعداً لإجراء هذه الانتخابات، وذلك على الرغم من تهديدات الهيئة بمقاطعتها. كما وجهت الهيئة إنذاراً إلى الحكومة بأنها ستتخذ إجراءات معينة في حالة عدم رد الحكومة على مطالبها الأصلية، ومن ضمن هذه الإجراءات:

١ ـ ستقوم الهيئة بالطلب من المواطنين الذين يشاركون الآن أو سيشاركون في المستقبل في أي مجلس منتخب أو معين الانسحاب من هذه المجالس. وسوف تعتبر الهيئة أي مواطن يرفض الانسحاب خائناً.

٢ ـ ستنشىء الهيئة مجالس خاصة في مختلف مدن وقرى البحرين للنظر في المشكلات التي تنشأ بين المواطنين وذلك دون الرجوع إلى الدوائر الحكومية الرسمية.

٣ ـ في حال مضي شهرين على تنفيذ الهيئة لهذه الإجراءات دون

ظهور مبادرة إيجابية من الحكومة، فإنها ستلجأ إلى تنظيم تظاهرات سياسية تخترق شوارع المنامة والمحرق ويشارك فيها كل الرجال والنساء والأطفال.

٤ ـ إذا فشلت كل هذه الإجراءات في تغيير موقف الحكومة، فإن الهيئة ستتخذ إجراءات أكثر حزماً يعلن عنها في حينها[١٨].

وهكذا وضعت الهيئة نفسها بإصدارها لهذا الإنذار في موقف لا يسهل التراجع عنه. فلو أن الحكومة تصلبت في موقفها، فإن الهيئة ستكون قد التزمت بإجراءات قد لا تستطيع تنفيذها، الأمر الذي سيفقدها ثقة مؤيديها أو سيدفعها إلى الصدام المباشر مع الحكومة.

ولجأت الهيئة في محاولة منها لدعم موقفها إلى الاتصال بالحكومة البريطانية عن طريق تسليم مذكرة سياسية إلى المقيم السياسي البريطاني وذلك في الحادي والعشرين من شباط/فبراير ١٩٥٥ ليقوم بإرسالها إلى وزير الخارجية البريطانية. وقد وصفت الهيئة في مذكرتها هذه بالتفصيل الإصلاحات التي تطالب بها.

وقد تسلم السكرتير العام للهيئة الرد البريطاني على المذكرة في السابع عشر من آذار/مارس ١٩٥٥، وكان هذا الرد مبعث خيبة أمل مريرة. فبالإضافة إلى كونه قد جاء غير مؤيد لوجهات نظر الهيئة، فإنه عمد إلى الإسهاب في الحديث عن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها حكومة البحرين والتي ستتخذها في المستقبل. ونصح وزير الخارجية البريطاني في رده هذا، نصح الهيئة بإقامة تعاون وثيق مع حكومة البحرين بدلاً من معاداتها، إذا كانت حريصة على مصالح شعب البحرين.

وبالرغم من هذا الرد المخيب للآمال، فإن الهيئة التنفيذية العليا عمدت إلى محاولة تغيير وجهة نظر وزير الخارجية وذلك من خلال الإجابة على رده ومناقشة الأمور التي احتواها هذا الرد بالتفصيل. إلا أن

ذلك لم يُجْدِها فتيلاً.

وحيث إن الهيئة لم تحرز أي تقدم على الصعيد السياسي، فقد توجهت بأنظارها إلى الصعيد الاجتماعي في محاولة لكسب المزيد من التأييد داخل البلاد. ومن أهم نجاحاتها على هذا الصعيد حصولها على عدد من المقاعد الدراسية في جامعة القاهرة واختيارها بعض الطلاب البحرانيين للدراسة هناك.

وفي هذا الوقت اتخذت الهيئة أولى خطواتها، التي أشرنا إليها من قبل، نحو إنشاء أول اتحاد مهني في البحرين ووضع تشريع عمالي من لدنها ومن طرف واحد.

وعلى ضوء هذه التطورات، أسرعت الحكومة بإنشاء اللجنة الاستشارية لقانون العمل، وذلك لكي تنافس إجراءات الهيئة التنفيذية العليا في هذا الصدد. ولكي تنجو الحكومة من اللوم، اقترحت إنشاء مجالس دائمة للإشراف على دائرتي الصحة والتعليم. كما وضعت قانوناً جنائياً مقتبساً من قانون جنائي وضعه الخبراء القانونيون في مكتب الشؤون الخارجية البريطاني ليتم تطبيقه عموماً في مناطق الخليج الخاضعة للإدارة البريطانية، وحورت الحكومة هذا القانون ليتناسب مع الظروف المحلية في البحرين.

وقد أعلنت الحكومة أن القانون الجنائي هذا سوف يصبح ساري المفعول بدءاً من شهر آب/أغسطس سنة ١٩٥٥. ولجأت الهيئة التنفيذية العليا من جانبها إلى مهاجمة هذا الإجراء بحجة أن مواد هذا القانون وضعت دون الرجوع إلى رأي أهل البحرين، وأن بعض هذه المواد قد أدخل في النص الأصلي لتتمكن الحكومة بموجبها من منع نشاط الهيئة التنفيذية العليا على أساس أنها تنظيم مخالف للقانون[١٩].

ولقد دفعت المعارضة الشديدة من قبل الهيئة الحكومة إلى تعليق العمل بهذا القانون الجنائي إلى أجل غير مسمى، وأعلنت فيما بعد بأنها

ستعين خبيراً قانونياً من مصر لدراسة قوانين البحرين ووضع التوصيات بإجراء التعديلات التي يراها ضرورية.

ثم أعربت الهيئة التنفيذية العليا عن استعدادها للمشاركة في المجالس التي اقترحت الحكومة إنشاءها. وبعد مفاوضات مع الحكومة، تم الاتفاق على أن تتكون كل لجنة من عدد من الأعضاء نصفهم ينتخبه الشعب ونصفهم تعينه الحكومة، وحدد يوم التاسع من شباط/فبراير ١٩٥٦ موعداً لإجراء الاقتراع على عضوية مجلس التعليم.

وبعد ذلك، عمدت اللجنة إلى البدء بحملة سياسية مركزة ومنظمة تنظيماً جيداً وذلك لكسب التأييد لمرشحيها إلى عضوية مجلس التعليم وكانوا ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة[٢٠].

وفي اليوم المحدد للاقتراع توجه ثمانون بالمئة من البحرانيين الذين يحق لهم الاقتراع إلى الصناديق للإدلاء بأصواتهم. وكانت نتيجة الاقتراع هذا فوز مرشحي الهيئة التنفيذية فوزاً ساحقاً، إذ نالوا ٩٢٪ من أصوات المقترعين. وبعد هذا الانتصار الساحق الذي عبر عن مدى التأييد الشعبي الذي تحظى به الهيئة، عمدت هذه الأخيرة إلى الطلب من الحكومة الاعتراف الرسمي بهذا الفوز وبعضوية مرشحيها الفائزين في المجلس المقترح.

إلا أن حلاوة النصر هذا لم تدم، إذ سرعان ما قامت الحكومة بتعيين اثنين من المرشحين الذين هزموا في الانتخابات هزيمة نكراء من ضمن ممثليها في المجلس. وعند ذاك، رفض مرشحو الهيئة الفائزون احتلال مقاعدهم في المجلس ما لم تلجأ الحكومة إلى تغيير ممثليها فيه. وقد نزلت الحكومة عند هذا الطلب، إلا أنها في نفس الوقت اتخذت خطوة أخرى أقلقت المواطنين. فبعد استبدالها للشخصين اللذين رفض مرشحو اللجنة عضويتهما في المجلس بشخصين آخرين، أعلنت الحكومة عن تعيين الشيخ عبد اللّه بن عيسى، عم الشيخ سلمان، رئيساً لمجلس

التعليم. وكانت تهدف من ذلك إلى ضمان أغلبية دائمة لصالحها في هذا المجلس. ولذلك تابع مرشحو اللجنة الفائزون رفضهم احتلال مقاعدهم في المجلس.

وفي هذه الأثناء، جرت حادثتان مؤلمتان. أما الأولى فقد حدثت في الثاني من آذار/مارس ١٩٥٦ خلال زيارة وزير الخارجية البريطاني آنذاك المستر لويد، (Mr. Selwyn Lyod)، للبحرين. فبينما كان هذا الأخير في سيارة تنقله من المطار إلى المنامة اعترضت طريق سيارته جمهرة تردد عبارات معادية لبيلغريف. وبالرغم من أن الهيئة التنفيذية العليا سارعت إلى إدانة هذا العمل علانية، إلا أن الحادثة كانت نقطة تحول من جانب البريطانيين. إذ قرروا منذ ذلك الحين، وبشكل سري، أن مصالحهم السياسية تقتضي التخلص من الهيئة التنفيذية العليا، كما سنرى فيما بعد.

وقد أدت هذه الحادثة إلى توتر الجو في الجزيرة، وحصلت عدة اضطرابات عابرة ومشاجرات مع رجال الشرطة. ولكن شغباً عنيفاً حصل في الحادي عشر من آذار/مارس على أثر حادثة جرت في سوق الخضار بالقرب من البناء القديم للمجلس البلدي. وأصل هذه الحادثة شجار حصل بين موظف في المجلس البلدي وبين بحراني يبيع الخضار، ولدى تدخل العديد من الناس، هرب الموظف تلاحقه جمهرة منهم. فتدخلت الشرطة في الحال وأطلقت النار على هذه الجمهرة التي سقط منها ثلاثة قتلى وجرح كثيرون.

ولقد دفع وقوع هؤلاء الضحايا، بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومة بالهيئة التنفيذية، دفع الأخيرة إلى الدعوة للإضراب العام احتجاجاً على هذه الحادثة[٢١]. واستجاب الناس لهذه الدعوة بحماسة، وللمرة الثانية شلت حركة الأعمال في البحرين بسبب الإضراب العام الذي استمر أسبوعاً قبل أن يتدخل البريطانيون كوسطاء ويوصلوا الطرفين، الهيئة والحكومة، إلى اتفاق فيما بينهما.

ففي الثالث عشر من آذار/مارس بدأت هذه الوساطة البريطانية باجتماع عقده الوكيل السياسي المستر جولت، (Mr. C.A. Gault)، مع بعض أعضاء من الهيئة التنفيذية. غير أنه لم يتم التوصل إلى نتائج إيجابية. ثم تلا ذلك اجتماع ثان بين هذين الطرفين، الوكيل وبعض أعضاء من الهيئة، وذلك في السادس عشر من آذار/مارس. وقد تقدمت الهيئة في هذا الاجتماع بالمطالب التالية كشرط لإنهاء الإضراب:

١ ـ إعتراف الحكومة بالهيئة التنفيذية العليا.

٢ ـ إجراء تحقيق علني حول الحادثة التي قتل فيها ثلاثة بحرانيين في الحادي عشر من آذار/مارس، (حادث البلدية)، ومعاقبة المتسببين. كما يجب دفع تعويض لأقارب القتلى المغدورين.

٣ ـ إعفاء السير تشارلز بيلغريف من منصبه.

٤ ـ دعوة الدكتور عبد الرازق السنهوري، الخبير القانوني المصري، للقدوم إلى البحرين لدراسة القوانين المدنية والجنائية التي تم جمعها وتنسيقها، وذلك بمساعدة لجنة تنتخب بطريقة ديموقراطية.

وبعد مفاوضات مطولة، تم التوصل إلى حل وسط. وقد تضمن هذا الحل تخلي الهيئة التنفيذية مؤقتاً عن مطلبيها بإنشاء مجلس تشريعي وفصل بيلغريف من منصبه، (بالرغم من الوعد الأكيد بأن هذا الأخير سوف يتقاعد قبل نهاية السنة). وذلك في مقابل موافقة الحكومة على الاعتراف بها، بشرط أن تغير هذه الهيئة اسمها لكونه كان مرتبطاً بأعمال شغب سابقة، وأن يقبل سكرتير هذه اللجنة العام، الباكر، النفي الاختياري لمدة ستة أشهر.

وعلى أثر التوصل إلى هذا الحل الوسط، رفع الإضراب في السابع عشر من آذار/مارس، وأصبحت الهيئة التنفيذية العليا تعرف باسم لجنة الاتحاد الوطني.

ولعل التعليق الذي أصدره مكتب الشؤون الخارجية البريطانية في لندن يعكس انفراج الوضع في البحرين[٢٢]:

«لشد ما سرنا نبأ هدوء الوضع في البحرين. ونحن على اتم الثقة بحاكم البحرين وبمستشاره، ولذلك فإننا سنستمر في تقديم العون اللازم له لتحقيق برنامج التقدم التدريجي في كل من مجالي الازدهار المادي لبلاده والتطور الدستوري المنظم فيها».

وفي الثامن عشر من آذار/مارس ١٩٥٦، وقع الشيخ سلمان، بحضور كل من الباكر والشملان والعليوات ومحسن التاجر، على وثيقة الاعتراف بلجنة الاتحاد الوطني، مضفياً بذلك صفة الشرعية على وجودها. وقد وقع الوكيل السياسي، المستر جوت، كشاهد على هذا الاتفاق.

ثم أعلن الشيخ في نفس اليوم أنه سيتم تشكيل لجنة تتولى التحقيق في الحوادث التي جرت في المدة ما بين الثاني والسادس عشر من آذار/مارس، وأن رئاسة مجلس التعليم قد أخليت حتى يتمكن المجلس من انتخاب أحد أعضائه كرئيس له. كما أعلن الشيخ عن إنشاء «مجلس إداري» يتكون من أعضاء يسميهم الشيخ، ويرئسه الشيخ عبد الله بن عيسى[٢٣]. وقال الشيخ بأن مهمات هذا المجلس ستكون:

«تنسيق الأمور بين الإدارات الحكومية بغية تحسين مهامها، والاتصال بالمواطنين لمعرفة رغباتهم والعمل على تنفيذها. إلا انه ليس لهذا المجلس الحق في التدخل في الشؤون المالية للدولة، ولا في الشؤون السياسية او الخارجية».

وبالرغم من أن هذا المجلس كان مؤلفاً في الواقع من أغلبية تنتمي إلى أسرة آل خليفة، فإن صلاحياته كانت محدودة جداً وتكاد لا تذكر.

ولقد رأت لجنة الاتحاد الوطني بقيادة سكرتيرها العام الجديد، الشملان، رأت في هذا المجلس الذي لا يشمل في عضويته ممثلين

منتخبين من الشعب، مجرد استمرار لسياسة الحاكم في رفض مشاركة الشعب في الحكومة. ولذلك هاجمت اللجنة هذا المجلس بعنف بسبب طبيعة تكوينه ومهامه المحددة، واتهمت السير بيلغريف أنه وراء هذا المخطط[٢٤].

وقد تابعت الحكومة من جانبها تنفيذ ما كانت تعتبره إصلاحات وتنازلات ضرورية. فقد أعلنت في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو عن اعتزامها إنشاء «مجلس الصحة» في المستقبل القريب. كما أصدرت قانون الصحافة الجديد، واستحدثت منصباً حكومياً جديداً هو سكرتير الحكومة، الذي شغله المستر سميث، الرئيس السابق لإدارة الجمارك.

ولقد أدى عدم استشارة الحكومة للجنة الاتحاد الوطني حول هذه الإجراءات إلى شعور اللجنة بخيبة أمل دفعتها إلى إصدار نشرة في شهر تموز/يوليو، تعلن فيها على الملأ للبحرانيين عن أوجه خلافها مع الحكومة. ورفضت اللجنة في نشرتها هذه قبول المجلس الإداري بتركيبته التي كان عليها، وبالمهام التي أوكلت إليه، وقد عبرت اللجنة أيضاً عن استيائها من حضور بيلغريف المستمر في الاجتماعات التي تعقد بين اللجنة والحكومة، وهاجمت بشدة قانون الصحافة الجديد الذي قيد حرية الصحافة. لقد جاءت هذه النشرة مطولة ومعبرة بوضوح عن خيبة أمل اللجنة وتلاشي أمانيها. واختتمت اللجنة هذه النشرة بفقرة اقتطفتها من كاتب مصري بارز فقالت:

> «إن الشعب الذي يدخل في مساومات حول حريته مع حكامه او مستعمريه، إنما يوقع على وثيقة عبوديته بيده. وهو بذلك يثبت كونه لا يزال طفلاً غير قادر على الرؤية بعينيه او السمع باذنيه او الوقوف على قدميه».

وحددت اللجنة في نفس النشرة خططها وآمالها للمستقبل. وكان من بين الأهداف التي عزمت على العمل لتنفيذها توظيف كل البحرانيين

العاطلين عن العمل، ومحاربة فساد الإدارة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وإنشاء الاتحادات المهنية، (النقابات)، وإيجاد خطط لتوسيع الاقتصاد على أساس صناعات أخرى بالإضافة إلى صناعة النفط، والكفاح من أجل إقامة صحافة حرة في البلاد.

وحيث إن اللجنة كانت تعرف بأن مطالبها لن تلقى رداً إيجابياً من الحكومة، فقد كانت مستعدة لاتخاذ موقف أكثر واقعية، ومتابعة المفاوضات السلمية مع الحكومة، خصوصاً بعد أن أعلن بأن السير بلغريف ستنتهي خدمته كمستشار للشيخ وذلك في الصيف المقبل.

وبينما كانت الأمور تسير بشكل هادىء في البحرين، كانت أقطار العالم العربي الأخرى تعيش حالة هيجان واضطراب. فقد أدى إعلان الرئيس عبد الناصر عن تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من تموز/يوليو إلى بدء أحداث تصادمية بينه وبين البريطانيين. وأدلى الباكر بعدة تصريحات في كل من بيروت والقاهرة مهاجماً فيها البريطانيين بعنف.

وكان لهذه الأحداث انعكاس في البحرين، حيث بدأت الصحافة البحرانية بالتهجم على البريطانيين بشكل صريح بسبب سياستهم تجاه مصر. ونظمت لجنة الاتحاد الوطني في يوم مصر ١٤ آب/أغسطس مظاهرات سياسية تأييداً لها، وبعد يومين من هذه المظاهرة دعت إلى إضراب لمدة يوم كتأكيد آخر على تأييد البحرانيين لمصر.

وقد وصل الشعور الوطني البحراني إلى ذروته خلال تلك الفترة من السنة وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وخصوصاً لدى عودة الباكر إلى البلاد في أواخر شهر أيلول/سبتمبر. ولدى ازدياد الحماسة والهيجان الشعبي، نشبت الخلافات بين قادة لجنة الاتحاد الوطني حول المنهج الذي سيتبع في النضال، وظهرت المطامح الشخصية وتضارب آراء قادة اللجنة واضحة على مسرح الأحداث.

غير أن غزو إسرائيل لسيناء في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، بدل هذا الموقف نهائياً. ففي اليوم التالي خرج طلاب ثانوية المنامة في مظاهرات طافت بالشوارع، وانضم إليهم طلاب وطالبات مدارس أخرى، وشقوا طريقهم من المنامة إلى المحرق، منددين بإسرائيل وبريطانيا. كما عمد هؤلاء المتظاهرون إلى قلب بعض السيارات رأساً على عقب وإلى إحراق بعضها وتحطيم المحلات التي صادفتهم في طريقهم.

وقد توزع بعض أعضاء لجنة الاتحاد الوطني في مدن البلاد في محاولة لتهدئة الطلاب، واستعادة الهدوء والنظام. غير أن هؤلاء لم يكن لهم خيار على ضوء زخم هذا الشعور الشعبي سوى إبداء التعاطف مع موقف الطلاب، وفي نفس الوقت إبداء عدم الرضا عن الأسلوب الذي اتبعه هؤلاء الطلاب في التعبير عن شعورهم. ولو أن اللجنة كانت سلبية في موقفها من الطلاب، لخسرت الكثير من مؤيديها.

ولذلك أصدرت في اليوم التالي نشرتها السابعة والسبعين والأخيرة، تندد فيها بإسرائيل وبريطانيا وفرنسا بسبب هجومهم على مصر، وامتدحت اللجنة موقف مصر والقومية العربية. وقد دعت اللجنة في نشرتها هذه الشيخ سلمان إلى تأييد موقف شعبه في التنديد بالمعتدين، وإلى رفض توجيهات الأمبرياليين. كما دعت اللجنة المواطنين إلى الاتحاد في وجه «الصليبيين الجدد».

ودعت اللجنة المواطنين أيضاً إلى الانتظام في مظاهرات سلمية لتأييد حملة اللجنة، وأنهت نشرتها داعية إلى إضراب عام «حتى إشعار آخر»...

وفي يوم الأربعاء من تشرين الثاني/نوفمبر، انتظمت المواكب الشعبية في مظاهرات بدأت مسيرتها بشكل هادىء. غير أن بعض العناصر خرجت عن طورها خلال المسيرة وبدأت تقذف الأبنية الحكومية وبعض المؤسسات التجارية بالحجارة، الأمر الذي دفع رجال الشرطة إلى

إطلاق النار. وفي ذات اليوم، ألقى رجال الشرطة القبض على إبراهيم فخرو، عضو لجنة الاتحاد الوطني.

ولدى هدوء الموقف النسبي في الأيام القليلة التالية، حاولت اللجنة التفاوض مع الحكومة لإطلاق سراح أعضائها المقبوض عليهم.

غير أن الحكومة لم تكن في «حالة مزاجية» تقبل معها المفاوضات. وقد فرضت حظر التجول في أعقاب الاضطرابات، وقررت أن تكشف للجنة الاتحاد الوطني عن أوراقها. فأعلنت في ليلة الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر حالة طوارىء في البلاد، ولعبت الفرق البريطانية التي كانت قد تمركزت في الجزيرة منذ إضراب آذار/مارس دوراً بارزاً في فرض الأمن في الجزيرة. وفي الساعات الأولى من يوم السادس من تشرين الثاني/نوفمبر قام رجال الشرطة بمساعدة من الفرق البريطانية بإلقاء القبض على كل من الباكر والشملان والعليوات وإبراهيم بن موسى. وقد أرسل هؤلاء مع فخرو فيما بعد إلى جزيرة جدة ليسجنوا هناك.

كما سحبت الحكومة اعترافها بلجنة الاتحاد الوطني كتنظيم شرعي، وأضافت قائلة بأنها ستلقي القبض على أي شخص يتحدث أو يصدر نشرات باسم هذه اللجنة أو باسم أي تنظيم آخر.

واستمر الإضراب في هذه الأثناء، إذ لم يفلح رجال الشرطة وجنود الفرق البريطانية الذين كانت تعج بهم المدن في إنهائه.

ثم ألقي القبض على عدد آخر من أعضاء الجمعية العامة للجنة الاتحاد الوطني، بينما استطاع عدد منهم الهرب إلى قطر والكويت وبيروت.

وقد أسرعت الحكومة في تقديم أعضاء اللجنة الخمسة المعتقلين إلى المحكمة ونفي ثلاثة منهم بينما سُجِنَ اثنان بموجب الأحكام التي صدرت بحقهم.

وبإلقاء القبض على قادة اللجنة ومحاكمتهم، دخلت الأمور في

البحرين مرحلة جديدة تماماً. فقد تلاشت كل المكاسب الشعبية التي تحققت على الأُصعدة الاجتماعية والسياسية والصناعية المحلية. كما منعت الصحف من الصدور منعاً باتاً. وبذلك دخلت البلاد مرحلة من الاضطهاد والقهر السياسيين.

سنوات الاضطهاد والقهر السياسيين

مع اختفاء لجنة الاتحاد الوطني عن مسرح الأحداث في البحرين، هرب الكثيرون من الطليعة الوطنية في البلاد، ملتجئين إلى أقطار أخرى من العالم العربي. بينما أُلقي القبض على بعض الذين لم يفلحوا في الهرب، وحكم عليهم بالسجن. وهكذا دخلت البحرين في مرحلة قمع واضطهاد.

ولقد جاء هذا التبدل في الموقف مغايراً لتوقعات بعض المراقبين الذين رأوا في المناخ السياسي البحراني ما يبشر بالتحسن. فقد كتب سينكلير، مثلاً، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، معلقاً بقوله[٢٥]:

> «إن نوعية الإدارة البحرانية الحكومية قد ولدت لدى البحرانيين درجة عالية من الوعي السياسي، حتى ان هؤلاء قد اصبحوا، كما يبدو، مهينين للخطوة التالية».

وبينما كانت هناك بالفعل درجة عالية من الوعي السياسي لدى البحرانيين، إلا أن إجراءات الحكومة أكدت بأن «الخطوة التالية» لن تتحقق أبداً.

وفي الأشهر التي تلت اضطرابات تشرين الثاني/نوفمبر، استخدمت الفرق البريطانية على نطاق واسع لأداء مهمات قوة الشرطة، هذه المهمات التي فرضها قانون حالة الطوارىء في البلاد. كما تم تدعيم قوة الشرطة نفسها بمتطوعين جدد من اليمن ومن البدو الأردنيين. وتم أيضاً استحداث فرع خاص برئاسة ضابط بريطاني ضمن سلك البوليس

نفسه، وذلك ليتولى مهمة التحقيق والتحري في أية أحداث يعتقد بأن من ورائها عوامل سياسية.

ولم يتم سحب القوات البريطانية المتمركزة في البحرين إلى قواعدها إلا بعد أن أصبحت قوة الشرطة من الإمكانات والقوة بحيث تستطيع ضبط الموقف بحزم.

وقد أحكمت السلطات المدنية قبضتها على البلاد تدريجياً، حتى أن البحرين أصبحت بنهاية ذلك العقد، (الخمسينات)، أشبه بدولة بوليسية.

ولدى رحيل تشارلز بيلغريف عن البلاد في سنة ١٩٥٧، تسلم المستر سميث السلطات الكاملة كسكرتير للحكومة. وحيث إن هذا الأخير كانت تنقصه روح المبادرة والاتصالات الواسعة التي كانت للسير بيلغريف، فإن أسلوبه في الحكم كان ضيق الأفق ومن الصعب التنبؤ به. وهذا ما أدى إلى سيطرة إدارة الشرطة تدريجياً على بقية الإدارات الحكومية، تلك الإدارة التي كانت كثيراً ما تتدخل في تعيين رؤساء الإدارات وكبار الموظفين وحتى حضورهم.

وبعد إغلاق الصحف الخاصة سنة ١٩٥٦، لم تعد هناك أية صحافة حرة في البحرين حتى سنة ١٩٦٦. وكانت الوسائل الإعلامية في هذه الفترة مقتصرة على محطة الإذاعة البحرانية التي استأنفت بثها سنة ١٩٥٥، والإعلانات والمنشورات الحكومية. وكانت الحكومة تشرف بشكل مباشر ودقيق على وسائل الإعلام هذه، وتستخدمها كمجرد وسيلة دعائية لها.

وانطلاقاً من هذا الجو المفعم بالقمع وخيبة الآمال، بدأ الجيل البحراني الجديد يبحث عن أفكار جديدة في محاولة للخروج من الأزمة التي تخيم على البلاد.

ولقد برز هذا القلق واضحاً في تحركات الطلبة البحرانيين الذين يدرسون خارج البحرين، هؤلاء الطلبة الذين وجدوا أنفسهم فجأة، لدى

مغادرتهم للبلاد، بعيدين عن القيود التي كانت تحد من حريتهم في الوطن. وعلى سبيل المثال، لقد تنظم بعض هؤلاء الطلبة الذين كانوا يدرسون في بيروت والقاهرة في صفوف الحركات السياسية العربية الجديدة. أما الذين كانوا يدرسون في بيروت، فقد تأثروا إلى حد بعيد بحزب البعث العربي الاشتراكي، حتى أن أشخاصاً، مثل علي فخرو، أصبحوا خلال الخمسينات أعضاء بارزين في الحزب، خصوصاً في نطاق الجامعة الأميركية في بيروت، وكانوا لسانَ الحزب الناقد لحكومة البحرين. بينما وجدت حركة القوميين العرب أنصاراً متحمسين لها بين صفوف الطلبة البحرانيين في كل من القاهرة وبيروت، حتى أن أشخاصاً بحرانيين مثل علي الشراوي وعبد الرحمن الزامل، (من جامعة القاهرة)، أصبحوا أعضاء قياديين في هذه الحركة على المستوى القومي.

ولقد وجدت مجلة **الحرية** الناطقة باسم حركة القوميين العرب سوقاً رائجة في البحرين، وكان الكثير من البحرانيين يقرؤونها بشغف.

ولم تجد كل من الحركتين صعوبة في إيصال أفكارها إلى البحرين نفسها وكسب الأنصار هناك. فلدى عودة الطلبة البحرانيين إلى وطنهم في الإجازة الصيفية أو بعد إتمام تعليمهم، كانوا يسارعون إلى كسب تأييد أصدقائهم والطلبة الأحدث سناً. ونجحوا بذلك في تكوين خلايا سرية لكل من الحركتين في مختلف أنحاء البحرين.

كما استطاع الشيوعيون أيضاً كسب الكثير من الأنصار في البحرين. وكانت بعض النوادي مثل «نادي الفجر»، في ضواحي المنامة، و«نادي النور»، مراكز للنشاط الشيوعي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات.

وبالرغم من أن الشيوعيين كانوا أقل الحركتين عدداً، إلا أنهم كانوا الفئة الأكثر نشاطاً داخل وخارج البحرين، حتى أن الحزب الشيوعي البحراني أرسل أول وفد من منطقة الخليج لحضور مؤتمر الأحزاب

الشيوعية العربية في بيروت في أيار/مايو ١٩٦٥.

وبالرغم من أن الكثير من الشبان البحرانيين وجدوا لهم متنفساً في هذه الحركات السياسية، إلا أن أياً من هذه الحركات لم تكن لتجرؤ على بدء صراع مكشوف مع الحكومة، وذلك بسبب مراقبة الشرطة المتشددة. إذ أن الفرع الخاص في سلك الشرطة كان وافر النشاط في بداية الستينات، ولم يكن يتورع عن القبض على أي شخص أو سجنه أو ترحيله عن البلاد إذا ما اشتبه بكونه محرّضاً على النشاط السياسي ضد الحكومة. وكان بعض الطلبة العائدين من الخارج للإجازة الصيفية يمنعون من مغادرة البلاد ثانية بسبب ارتباطاتهم أو نشاطهم السياسي في الخارج. وكثيراً ما كانوا يحرمون من فرص العمل؛ فتسد بذلك سبل المعيشة في وجههم، سواء في داخل البلاد أو خارجها.

ولقد استمر هذا الوضع في البلاد، إلا أن بعض ردود الفعل المعارضة قد تخللته. وقد حدث بعض هذه الاحتجاجات في شهر آذار/مارس ١٩٦٥ عندما انفجر الموقف بشكل مفاجىء. ويعود السبب الأساسي لهذا الانفجار إلى أن شركة «بابكو» كانت، في الأشهر السابقة، تسرّح المئات من المستخدمين البحرانيين كفائض عن الحاجة وذلك نتيجة بدء العمل بواسطة المصنع الأوتوماتيكي الجديد.

وفي الخامس من آذار/مارس قرر طلاب ثانوية المنامة التظاهر احتجاجاً على أعمال التسريح هذه، ثم أعلنوا الاعتصام في المدرسة بعد نهاية المظاهرة. وهنا تدخلت الشرطة بعنف، مما أدى إلى جرح عدد من الطلبة. فاندفع الطلاب إثر ذلك إلى الشوارع ثانية ليستأنفوا تظاهرهم.

وقد دفعت هذه الحادثة التجمعات السياسية في البحرين، كالبعثيين والقوميين العرب والشيوعيين وغيرهم، إلى توحيد القوى لتشكيل تنظيم مشترك للعمل عرف باسم «الجبهة الوطنية للقوى التقدمية».

وبعد يومين من اندلاع أعمال الشغب والاضطرابات، ازداد الموقف

سوءاً، حيث بدأت الشرطة بإلقاء القبض على قادة الطلبة.

ورداً على ذلك، دعت الجبهة الوطنية إلى إضراب عام بدأ بالفعل في العاشر من آذار/مارس. وراحت المظاهرات تجتاح يومياً مدينتي المنامة والمحرق طيلة ذلك الشهر. وكانت هذه المظاهرات تتسم بعنف واضح، بالإضافة إلى مشاركة النساء بأعداد كبيرة فيها.

وقد قيل إن السكان في بعض المناطق هاجموا مراكز الشرطة واستولوا على مخازن الأسلحة. أما في المنامة والمحرق، فقد وضع السكان المتاريس في الشوارع في وجه رجال الشرطة الذين أطلقوا النار أكثر من مرة، فقتلوا وجرحوا الكثير من المواطنين[٢٦]. وخلال هذه الاضطرابات أصيب اثنان من رجال فرع الشرطة الخاص والمكروه، بجروح بالغة في اشتباك بالقنابل.

وبادرت الجبهة الوطنية إلى استغلال هذه المناسبة وصياغة مجموعة من المطالب قيل إنها كانت:

١ ـ إيقاف التسريح التعسفي لمستخدمي شركة «بابكو»، والسماح للعمال المفصولين بالعودة إلى أعمالهم.

٢ ـ الاعتراف بحق العمال في إنشاء نقابات مهنية.

٣ ـ رفع حالة الطوارىء التي فرضت على البلاد منذ سنة ١٩٥٦، والسماح بتأسيس صحافة حرة، وإعادة حرية الكلمة للمواطنين.

٤ ـ إطلاق سراح كل السجناء السياسيين، ومنح العفو العام عن كل المواطنين الذين شاركوا في الاضطرابات، والسماح للسياسيين المنفيين بالعودة إلى البلاد.

٥ ـ طرد كل الموظفين الأجانب الذين يعملون في سلك الشرطة[٢٧].

غير أن هذه المطالب لم تقدم رسمياً قط، ولم تأت بأية نتيجة.

هذا وقد استعادت الحكومة سيطرتها على الجزيرة تدريجياً، وألقت القبض على أعداد كبيرة من المواطنين، وفرضت حظر تجول دام حتى منصف شهر نيسان/أبريل.

لقد بدت اضطرابات شهر آذار/مارس ١٩٦٥ للكثير من المواطنين البحرانيين كأنها كابوس مخيف، وكانت الأشهر التالية ملؤها التوتر الشديد، وتنذر بالخطر، وذلك بسبب العنف الذي اتسمت به الاضطرابات ورد الفعل الرسمي الشديد القسوة.

وقد قارنت جريدة **الغارديان** البريطانية بين الاضطرابات التي جرت في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ وإضرابات آذار/مارس ١٩٦٥، قائلة بأن الأولى جاءت نتيجة جهود الطبقة المتوسطة، بينما كانت الطبقة العاملة تقف وراء الاضطرابات الثانية[٢٨].

كما علقت **الأبزرفر** قائلة بأنه كان من المؤسف حقاً أن تقمع حركة إصلاحية محضة بهذا العنف البالغ، وأن استعمال الحكومة للقوة في استعادة ما يسمى بالنظام لم يؤد إلا إلى مزيد من الخيبة واليأس.

مما يفسر هذا العنف البالغ الذي قمعت به اضطرابات آذار/مارس هو حاجة بريطانيا إلى وجود حكومة صديقة لها في جزيرة البحرين، إذ كان مقرراً أن تصبح القاعدة الرئيسية في المنطقة بعد قرار بريطانيا بالانسحاب من عدن التي كانت بدورها ما تزال النقطة الاستراتيجية الرئيسية للقوات البريطانية في الشرق الأوسط.

وقد طرحت لأول مرة فكرة انتقال بريطانيا إلى البحرين خلال الزيارة التي قام بها الشيخ عيسى بن سلمان إلى لندن سنة ١٩٦٤. وفي آب/أغسطس ١٩٦٥ ظهرت تقارير صحفية تقول إن بريطانيا تفاوض من جديد على الإيجار الذي تدفعه لقاء قواعدها في البحرين، بقصد الاستجابة لمطالب حكومة البحرين بالحصول على إيجار أكبر من الإيجار الرمزي الذي كانت تحصل عليه من قبل وقدره ٢٥٠ جنيهاً إسترلينياً سنوياً [٢٩].

وخلال الزيارة التي قام بها الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الإدارة المالية في ذلك الوقت، إلى لندن فيما بين الحادي عشر والثالث والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٦، جرت مفاوضات بينه وبين المستر والتر برادلي، (Mr. Walter Bradly)، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، تم خلالها التوصل إلى اتفاق تدفع بريطانيا بموجبه مبلغاً مبدئياً إجمالياً وقدره مليون جنيه إسترليني، على أن يلي ذلك دفع ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً كإيجار لقواعدها في البحرين. وأعلن بعد الاتفاق أن بريطانيا ستشجع الاستثمارات البريطانية في مؤسسات الأعمال المحلية البحرانية التي يمتلكها مواطنون بحرانيون. ووعدت بريطانيا أيضاً باستئجار منازل وشقق في البحرين لسكنى ضباط قواتها. وكان هذان الإجراءان الأخيران يهدفان إلى دعم الاقتصاد البحراني.

ولم تحدد مدة الإيجار، إلا أنه اتفق على أنه يحق لأي طرف إنهاؤها بموجب إشعار بالإخلاء يعطي مهلة خمس سنوات.

وكانت مسألة احتفاظ بريطانيا بوجودها العسكري شرقي السويس موضع جدل ونقاش في الأوساط السياسية البريطانية، خصوصاً على ضوء حالة الاقتصاد البريطاني وتجربة بريطانيا في عدن. وكانت للخبراء البريطانيين المختصين بالمنطقة آراء عديدة متضاربة بهذا الصدد[٣٠]. ولعل **الإيكونومست** كانت من أول الأصوات التي أبدت تحفظها حول الحكمة من انتقال القوات البريطانية من عدن، خصوصاً على ضوء الموقف السياسي في البحرين. وممّا جاء في عدد ١٩٦٦/٤/٥:

> «إن من المشكوك فيه ما إذا كان الجنود البريطانيون الذين سينتقلون إلى المنطقة، (البحرين)، يعرفون اي عش زنابير ينزلون عليه».

غير أن بريطانيا سرعان ما غيرت سياستها، وأعلنت في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ أنها ستسحب قواتها من المنطقة في نهاية سنة ١٩٧١.

وقد أدى ذلك إلى وضع شيوخ الخليج، وخصوصاً شيوخ البحرين، في مأزق حرج. فالانسحاب البريطاني من الخليج كان يعني بالنسبة للسلطة في البحرين خسارتها لـ «الحماية البريطانية» التي كانت تعزز موقفها سواء داخلياً، في وجه الشعب، أو خارجياً، في وجه التدخل الخارجي الذي كان لا يزال ماثلاً بانتظار الفرصة السانحة، حيث إن مطالبة إيران بالسيادة على البحرين كانت مسألة لم تسوَّ بعد. إلا أن المساعي الديبلوماسية، التي أشرنا إليها من قبل، نجحت في حسم هذه النقطة. أما الوضع الداخلي، فقد بقي بانتظار الحل.

وفي الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠، قامت الدوائر السياسية في كل من البحرين وإمارات الخليج بنشاط ديبلوماسي مكثف في محاولة لإنشاء «اتحاد الإمارات العربية المتحدة». وقد طالت المفاوضات أكثر مما ينبغي. ورغم تدخل عدد من الوسطاء لإيجاد مخرج، فإن سياسة الإقطاع القديمة والتنافس التقليدي والولاء القبلي ظلت عقبة لا يمكن تجاوزها.

ولذلك قررت البحرين في النهاية أن تسلك طريقاً خاصاً بها، وخصوصاً بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي في الحادي عشر من أيار/مايو ١٩٧٠ الذي نص على أن شعب البحرين يرغب في الاستقلال، وعلى وجوب الاعتراف بالبحرين كدولة مستقلة.

وعلى ضوء الاعتراف بها وفشل المفاوضات لإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، أعلنت الحكومة البحرانية رسمياً في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٧١ استقلال البحرين كدولة عربية.

وفي اليوم التالي، تبادل الحاكم، الشيخ عيسى بن سلمان، والمقيم البريطاني في الخليج، السير جيوفري آرثر، مذكرات أدت إلى إنهاء مفعول معاهدتي ١٨٨٢ و ١٨٩٢ بين بريطانيا والبحرين، وتم استبدالها بمعاهدة صداقة جديدة مدتها عشر سنوات[٣١].

أما على الصعيد الداخلي، فلم يطرأ أي تغيير على أسلوب نظام

الحكم منذ إنشاء المجلس الإداري سنة ١٩٥٦، الذي كان، كما ذكرنا سابقاً، مجرد حبر على ورق ولم يمارس مهمات فعلية قط.

وقد طرأ أول تغيير إداري سنة ١٩٧٠، عندما أنشأت الحكومة مجلس دولة يرئسه الشيخ خليفة بن سلمان[٣٢]. وكان القصد من إنشائه إعطاء صورة جديدة عن إدارة البلاد، غير أنه لم يخرج في الواقع عن نطاق الأسلوب القديم في الحكم. فأعضاؤه لم يكونوا منتخبين، بل كان معظمهم من أسرة آل خليفة وبعض رؤساء الإدارات. ولقد حصل بعض الاضطراب الشعبي كرد فعل على تأسيس هذا المجلس. فقد نصت المادة الثامنة من مرسوم إنشائه، مثلاً، على أن قرارات المجلس تحددها أغلبية بسيطة، بشرط أن يوافق رئيس المجلس، (شقيق الحاكم)، على أي قرار. وبعد إعلان الاستقلال، تحول اسم هذا المجلس إلى المجلس الوزاري، ولكن دون أي تغيير في تكوينه أو عضويته.

وبالرغم من إجراءات القمع السياسي المستمر، إلا أنه كانت هناك بقية من اضطراب سياسي منظم. وكانت أغلب الحوادث تكراراً هي إلقاء القبض على الطلاب العائدين من الخارج ومحاكمتهم بسبب نشاطهم السياسي. وفي منتصف سنة ١٩٧٠، تم اكتشاف جمعية سرية تسمي نفسها «جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية»، وكانت تتألف من بعثيين سابقين. ولدى محاكمة هؤلاء في أواخر السنة، زعمت الحكومة أن هذا التنظيم كان يمتلك كمية من الأسلحة والمتفجرات.

وقد كانت أكثر الفئات السياسية نشاطاً في البلاد «الجبهة الوطنية لتحرير البحرين»، وهي حركة يسارية تعمل سراً في البحرين، في حين أن نشاطها أكثر علانية في الخارج. وهدف هذه الحركة الرئيسي معارضة نظام الحكم القائم والعمل على إدخال إصلاحات على أسس ديموقراطية إلى البلاد.

نظرة نقدية إلى الشؤون السياسية

نما لدى البحرانيين منذ العشرينات، مروراً بالحرب العالمية الثانية، وعي سياسي متزايد الحساسية، وساهمت العناصر الرئيسية الأربعة التي ذكرناها وهي الفجوة الثقافية، وتزايد وسائط الاتصال الاجتماعية، والقومية العربية والنفوذ الأجنبي، ساهمت في هذا التطور، إيجاباً أو سلباً.

فالفجوة الثقافية بين طائفتي السنة والشيعة كانت ما تزال قائمة. إلا أن قيام تعاون أوثق بين الطائفتين منذ الخمسينات يوضح بأن هذه الفجوة لم تعد عنصراً رسمياً مؤثراً ولقد تجاوزتها عناصر وفئات الحركة الوطنية.

ولقد أصبح تأثير حركة القومية العربية أمراً ملموساً في الاتجاهات السياسية في البلاد. ولكن بما أن مبادىء هذه الحركة لم تكن محددة بشكل واضح، فإن تأثيرها في السنوات الأولى كان فكرياً أكثر منه سياسياً. وحتى في يومنا هذا، وقد أصبحت أهداف هذه الحركة محددة بوضوح على أنها الحرية والاشتراكية والوحدة، فإن البحرانيين لم يتمثلوا تماماً هذه الأهداف كغايات سياسية. إذ أن كل الصراعات السياسية ما تزال تتركز على مطالب وإصلاحات ليبرالية في إطار النظام القائم.

وكانت الطليعة السياسية تحذو حذو بعض البلدان العربية الأخرى أحياناً، كما حدث سنة ١٩٣٨، أو تربط نفسها بالحركات القومية العربية كحركة البعث وحركة القوميين العرب. إلا أن تأثيرها كان محدوداً جداً، إذ لم تكن لها سياسة واضحة بالنسبة للأحداث السياسية في البحرين مستقبلاً.

كما كانت هذه الطليعة تقدم دعمها السياسي للبلدان العربية الأخرى من حين لآخر. فقد أيدت الحق العربي في قضية فلسطين فيما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٨، وقضية الجزائر فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٢، وموقف مصر سنة ١٩٥٦. لكن هذا التأييد كان ينطلق من دافع عاطفي لا من منطلق أيديولوجي. وبدأ هذا الموقف العاطفي يتحول بعد بروز مشكلات

في مناطق قريبة من البحرين، حتى أن الكثيرين من أفراد هذه الطليعة أصبحوا مرتبطين بشكل نشط بـ «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج»(٣٣) التي تشن الآن حرباً على قوات حكومة عمان ومناصريها.

والخلاصة أن فكرة القومية العربية كانت تعتنق في البحرين كأساس لمحاولة حل مشكلات البلاد المحلية. ولم يتعمق البحرانيون إلا مؤخراً في فهم الأهداف الحقيقية للقومية على أساس جبهة عربية أيديولوجية، على المستوى المحلي للقوى التقدمية المناضلة في الخليج وغيرها.

وكانت الفكرة السائدة لدى المراقبين الأجانب هي أن الاضطراب السياسي في البحرين يرجع إلى عوامل خارجية، وخصوصاً الاضطراب الذي ساد البلاد ما بين ١٩٥٣ و ١٩٥٦. وقالت **الإيكونومست** في شهر آذار/مارس ١٩٥٦، (عدد ٥٨٧٤)، مؤيدة وجهة النظر هذه:

> «إن في البحرين ما يقارب ثمانمانة طالب ممن تلقوا تعليمهم في مصر، الذي يجعل تاثير مصر على سير الأحداث في البحرين مستمراً».

وفي الواقع، لم يكن في ذلك الوقت سوى جزء ضئيل من هذا العدد من الطلبة البحرانيين الذين يدرسون في مصر. غير أن الكثير من الكتاب كانوا ما يزالون يعتقدون بأن المصريين كانوا وراء اضطرابات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ في البحرين؛ في حين أن البعض الآخر كان يرى بأن ذلك الاضطراب يرجع إلى رغبة البحرانيين الصادقة في الإصلاحات الإدارية، غير أن هذا الاضطراب أصبح فيما بعد موجهاً من قبل مصر...

وكان الرسميون البريطانيون يعتقدون بصحة وجهة النظر الثانية. فقد كتب المستر لويد، وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت، مجيباً على سؤال طرحه المستر واربي، في مجلس العموم حول البحرين قائلاً(٣٤):

> «لا اوافق على الفكرة القائلة بان الأمور في البحرين وصلت إلى مرحلة من السوء تبعث على الأسف. كما انني لست واثقاً تماماً من العوامل التي تقف وراء ما يسمى التحرك الشعبي».

غير أن الأحداث أثبتت فيما بعد أن مصر لم تكن لها أية علاقة بالاضطراب في البحرين فيما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦. وقد جاء تأكيد هذا الأمر من عدة مصادر. فقد علم المؤلف من الباكر، شخصياً، بأن هذا الأخير قد قابل خلال مدة نفيه الاختياري فيما بين آذار/مارس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وأن الرئيس عبد الناصر لم يبد خلال المقابلة أي حماس لمساعدتهم...

ويؤيد تريفيليان، وجهة النظر هذه، حيث قال[٣٥]:

«اخبرني، (الرئيس ناصر)، بانه لا اساس للاتهامات التي وجهت إليه بحجة نشاطه المعادي لبريطانيا في عدن والبحرين، وانه لم يكن له اي تنظيم في اي من البلدين».

وهذا الإضراب تكمن وراءه في الواقع حركة إصلاحية في البحرين كانت، على حد تعبير ناتينغ، (Nutting)، تحاول الحصول على «وثيقة من الحكومة تعترف بها بحقوق الشعب»[٣٦]، وقد شرح الشملان للمؤلف سنة ١٩٧١ أهداف الحركة على أنها كانت:

«محاربة الطائفية في المجتمع البحراني، وجمع شمل الطليعة والبرجوازية الصغيرة والطبقات العاملة في البحرين في جبهة واحدة، في محاولة لتحقيق اهداف الشعب المشروعة».

وحتى إذا ما أخذنا بالاعتبار الفترة الواقعة بين ١٩٥٦ و ١٩٧١ التي كان للقومية العربية خلالها تأثير كبير على الحياة السياسية، فإننا لا نجد في قول الشملان أي ذكر للقومية العربية، بل مجرد مثالية ووطنية.

وقد كتب الباكر سنة ١٩٦٥، شارحاً كيف أنه رفض فكرة محاولة استبدال الشيخ سلمان بحاكم آخر للبحرين، وعبر عن ولاء الهيئة لآل خليفة. وهذا يشير بوضوح إلى رغبة الهيئة في إحداث إصلاحات تقدمية أكثر من رغبتها في القيام بثورة. لقد كان أعضاء اللجنة، دعاة إصلاح ليس لهم منطلق عقائدي. فقد أنكر كل من الباكر والشملان افتراض

المؤلف بأنهم كانوا يهدفون إلى إنشاء حزب سياسي. ومما يؤكد هذا الرأي تعليق إحدى المجلات على أحداث ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ الذي قالت فيه إن تلك الأحداث كانت من صنع حركة إصلاحية «كان يبدو أنها تفتقر إلى الكراهية الفطرية للإنكليز، تلك الكراهية التي كانت وراء نشوء فكرة القومية العربية في البلدان العربية الأخرى» (١٣ تموز/يوليو ١٩٥٧).

ومن العوامل التي أثرت على سير الأحداث السياسية في البحرين منذ العشرينات، تزايد النفوذ البريطاني في شؤون البحرين الداخلية سنة ١٩٢٣ وكأنه عائد إلى أسباب إنسانية من جانب البريطانيين، وكان تدخلاً بناءً وإيجابياً. إلا أنه قد يكون هناك سبب للشك في صحة هذا القول، حيث إن البريطانيين اتخذوا موقفاً حيال الوضع المشابه في العراق، وهو اضطهاد الشيعة. لذلك فإن تدخل البريطانيين في البحرين ربما كان مناورة لكسب نفوذ لهم في الجزيرة ذات الموقع الاستراتيجي، والسيطرة على الإدارة فيها. ورغم أن بريطانيا لم يكن لها كما يبدو سياسة طويلة الأمد في ذلك الوقت حيال الجزيرة، إلا أن وجود مستشار بريطاني في البلاد منذ سنة ١٩٢٦ يوضح عزم بريطانيا على الاحتفاظ بزمام المبادرة الذي أصبح في يدها. فبعد أن عينت بريطانيا هذا المستشار، توقفت فعلياً عن إدخال الإصلاحات البناءة والتقدمية، وتركز اهتمامها على مجرد صيانة الوضع القائم. وكانت السياسة البريطانية في الخليج ترى أن مجرد وجود موظف بريطاني كبير في حكومة البحرين أمر كاف لضمان وجود «حكومة تقدمية ومتطورة»!! غير أنهم كانوا يتغافلون أحياناً، قصداً أو لا، عن أن مصلحة مستترة لهم في البحرين قد بدأت تتزايد. وتلك هي طبيعة الإنسان، إذ أن أصحاب السلطة كثيراً ما يقاومون أية رغبة في الإصلاح، حفاظاً على سلطتهم.

إن حماية المصالح البريطانية كان ماثلاً باستمرار في أذهان السلطات البريطانية في الخليج والمقيم السياسي. وقد أشارت هذه السلطة منذ

١٩٢٩ إلى أهمية وجود المستشار البريطاني في البحرين قائلة[٣٧]:

«لو ان منصب المستشار الأوروبي، (البريطاني)، الغي، فمن المؤكد ان الشيخ حمد سيقع تحت تاثير دسانس بعض السوريين او المصريين الذين سيعملون، مقابل مساعدات مالية، لصالح إيران او نجد».

ولقد تغير الأساس الذي يستند إليه جدل بريطانيا هذا، إلا أنه كان من الممكن دائماً إيجاد سبب يبرر وجود مستشار بريطاني في البحرين.

ورغم أن البريطانيين لم يرغبوا قط في التعاطف مع التطلعات السياسية لشعب البحرين أو النظر إليها بموضوعية، فقد كانوا من حين لآخر يستغلون بمنتهى السخرية عوامل التجزئة ضمن المجتمع البحراني وذلك لضمان استمرار نفوذهم. ومن الأمثلة على ذلك تشجيعهم لموقف الشيعة وحرمانهم للقبائل العربية من سلطاتها سنة ١٩٢٣، وهذا الموقف يناقض الموقف الذي اتخذوه سنة ١٩٣٨ حين أعلن بيلغريف عن ولاء القبائل العربية للشيخ حمد، وذلك في محاولة منه لتبرير ودعم الوضع القائم.

وإذا ما استعرضنا خدمة بيلغريف الطويلة في البحرين، فإن ذلك يقودنا إلى التساؤل فيما إذا كان بيلغريف مجرد موظف لدى الشيخ أو الإدارة لتنفيذ الأوامر البريطانية. وقد كتب بيلغريف حول هذه النقطة قائلاً:

«لقد كانت إحدى مشكلاتي الشخصية تتمثل في إيجاد توازن بين ولائي للشيخ وولائي للبريطانيين. لم يكن سهلاً، وخصوصاً وان الطرفين لم يكونا على اتفاق دائم في الراي».

إلا أن بيلغريف لا يشير إلى أنه كان يؤيد أياً من الطرفين في هذه الخلافات بل نتبين، في الواقع، من قول آخر له أنه كان بنفسه يشعر بالحيرة إزاء الموقف وإزاء الدور الذي يلعبه، حتى أنه يتساءل أحياناً إذا كان يستغل أم لا، إذ يقول[٣٨]:

«كثيراً ما كان الموقف يبدو وكان المقيم السياسي هو مدير مدرسة، وان الوكيل السياسي هو مديرها الشكلي، وان

الشيخ هو كبير الطلبة، وانني لست ادري ماذا كنت بالضبط، لم اكن لا السمكة ولا الطريدة ولا سمكة السردين الجميلة».

وبيلغريف في هذا القول يقلل من أهمية الدور الذي كان يلعبه، فقد كان هو نفسه وليس الشيخ، في الواقع، كبير الطلبة.

وخلال خدمة بيلغريف الطويلة في البحرين، نمت لدى بعض المواطنين فكرة خاطئة بأنه كان متحيزاً للشيعة. وربما جاءت هذه الفكرة انعكاساً لمحاولة بيلغريف كسب ود الشيعة واستغلاله ذلك لأغراض سياسية. وقد نجح بيلغريف لفترة ما في أداء هذا الدور، إذ أنه كثيراً ما استغل نفوذه بين صفوف الشيعة لتحييدهم كقوة سياسية. ثم جاءت أحداث الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ لتثبت أن بيلغريف لم يعد قادراً على الاستمرار في هذه اللعبة إذ ثبت في المراحل الأخيرة من هذه الاضطرابات بأنه لم يعد الديبلوماسي المفضل لدى البريطانيين. ويشير إلى هذه النقطة[٣٩]:

«لقد كان، (الشيخ)، يعرف بان السلطات البريطانية اصبحت ترغب في رحيلي بالسرعة الممكنة».

وكما تبين فيما بعد، لم يكن البريطانيون عازمين على دعم المطالب التي تقدمت بها الحركات السياسية في البحرين في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، بالرغم من أنهم كانوا يحاولون الظهور بمظهر المؤيد خلال محاولتهم التوسط بين هذه الحركة وبين الحكومة. حتى أن مجلس الوزراء البريطاني قرر منذ أوائل شهر آذار/مارس، بعد الحادثة التي تعرض لها سيلوين لويد، وبينما كانت المفاوضات بين ممثلي هذه الحركات والحكومة البحرانية ما تزال جارية، أن يتخذ إجراءات مناسبة ضد هذه الحركات. فقد كتب ناثينغ فيما بعد موضحاً هذه النقطة بقوله[٤٠]:

«عندما انفجرت اعمال الشغب في البحرين في اعقاب زيارة وزير الخارجية البريطاني القصيرة للبحرين، وضع ايدن اللوم على لجنة الاتحاد الوطني، (البحرانية). وقد اقترحت مدرسة «رائحة شظايا القنابل» في الدوائر البريطانية إرسال قوات

الاحتياطي الاستراتيجي من عدن إلى البحرين لقمع الاضطرابات. وعندما اشارت وزراة الشؤون الحربية البريطانية إلى عدم وجود قوات احتياطية كافية، اقترح ايدن دعوة نوري السعيد إلى المشاركة في هذا المجهود بإرسال كتيبة من الشرطة العراقية إلى البحرين».

ويتابع ناتينغ قائلاً إن هذا الاقتراح، لحسن الحظ، لم ينفذ، حيث إن مسؤولي الشرطة العراقيين أقنعوا نوري السعيد بأن رجال الشرطة العراقيين لا يقبلون إطلاق النار على أخوانهم العرب. غير أن ناتينغ أضاف قائلاً:

«لقد كان، (ايدن)، يريد ان يقوم بعرض عضلات ليؤكد على قوة بريطانيا ويعزز شهرتها الآفلة».

ومن بين الأشخاص الذين أكدوا للمؤلف قرار بريطانيا ذاك السير برنارد برّوز، (Sir Bernard Burrows)، الذي كان في تلك الفترة، (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨)، مقيماً سياسياً في الخليج. فقد ذكر للمؤلف أن البريطانيين قرروا اتخاذ الإجراءت المناسبة بعد الحادثة التي اعترض فيها المتظاهرون البحرانيون طريق السيارة التي كانت تقل سيلوين لويد في البحرين سنة ١٩٥٦.

ذلك كان موقف بريطانيا بعد تلك الحادثة، مع أن الهيئة التنفيذية العليا سارعت إلى التنديد العلني بهذا العمل وبالغوغائيين الذين شاركوا فيه.

ويأتي تأكيد واضح آخر على موقف بريطانيا ذاك في جواب لوزير الخارجية البريطاني على سؤال وجهه إليه المستر فيليب برايس، (M. Philip Price) في ١٩ آذار/مارس ١٩٥٦ بصدد النصح الذي كان الوزير قد قدمه إلى شيخ البحرين حول موضوع ربط شعب البحرين بشكل أكثر فعالية مع الحكومة. فقد أجاب الوزير قائلاً[٤١]:

«إن الحكومة البريطانية ليست مسؤولة عن الشؤون

الداخلية في البحرين. ولكن، بما اننا على ارتباط وعلاقة ودية مع الحاكم، فإننا مهتمون، بالطبع، ببقاء البحرين كما كانت في الماضي، دولة مستقرة يسودها النظام، وفي ظل الأسرة الحاكمة الحالية».

وقد جاء قول الوزير هذا بعد يوم واحد من انتهاء المفاوضات التي لعب فيها البريطانيون دور الوسطاء في البحرين، والتي اعترفت حكومة البحرين على أثرها بلجنة الاتحاد الوطني كتنظيم شرعي. وربما كانت هذه الوساطة البريطانية مجرد مناورة لكسب الوقت. فقد قال المستر غولت ـ الوكيل السياسي في ذلك الوقت ـ قال للمؤلف «كنا في ذلك الوقت نريد تهدئة الموقف».

ومما يبين عدم تأييد بريطانيا للإصلاحات في البحرين هو أن المكاسب القليلة التي حققتها اللجنة في مفاوضاتها مع الحكومة سنة ١٩٥٦ سرعان ما تبخرت قبل نهاية تلك السنة، وذلك على أثر لجوء الحكومة ثانية إلى سياسة القمع.

ولو أن البريطانيين بعد الدور الذي لعبوه في المفاوضات، دعموا الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات، والتي كانت تتعلق بانتخابات مجلس التعليم والصحة وبالاعتراف بالهيئة، وتحسين شروط العمل لكانت هذه الإصلاحات استمرت موجودة وتطورت.

وقد كتب المستر بول جونسون، (Mr. Paul Jonhson)، حول فشل السياسة البريطانية في المستقبل إزاء منطقة الخليج، قائلاً[٤٢]:

«إن من الصعب التفكير باي إجراء لوضع السلطة في ايدي الد اعداء بريطانيا في الشرق الأوسط، الا وهم، في نظر كل عربي، السياسة البريطانية ووحشية رد الفعل الإقطاعي».

ثم أضاف جونسون مقترحاً:

«يجب ان نخبر حاكم البحرين، مثلاً، بان امامه سنتين فقط لوضع دستور للبلاد والاتفاق مع رعاياه».

ولقد تحولت البحرين في الستينات، كما ذكرنا من قبل، إلى دولة بوليسية. فقد علق محام هندي مارس المهنة في البحرين لمدة سبع سنوات، على الوضع آنذاك قائلاً[٤٣]:

«إن اي ضابط ذي نفوذ، (في شرطة دولة البحرين)، يعفى لحسن حظه، من مسؤولياته في البحرين، التي هي جنوب افريقيا مصغرة بالنسبة لبريطانيا في الخليج العربي، فإن النتيجة هي تولي شخص ذي منصب آخر لمسؤوليات ذلك الضابط، بناء على رغبات بريطانية غير قابلة للطعن».

ثم يضيف نفس الكاتب قائلاً:

«ربما كان السجن هو اسهل مكان تصل إليه في البحرين».

ويبدو أن عدم وضوح سياسة بريطانية طويلة الأمد إزاء منطقة الخليج قد جعل الوضع أسوأ مما كان عليه. إذ كان النظام يتصرف على أساس دعم بريطانيا المستمر له. فيما كانت بريطانيا تعد نفسها للانسحاب.

وقد أعلن المستر طومبسون، (Mr. G. Thompson)، وزير الخارجية البريطاني، لدى زيارته للبحرين في العاشر من أيار/مايو ١٩٦٥، أن حكومته غير عازمة على تغيير الدور الذي تلعبه بريطانيا في منطقة الخليج. وقد جاء توقيع اتفاقية تستأجر بريطانيا بموجبها مجدداً قواعدها العسكرية في البحرين، وذلك بعد مضي سنة على تلك الزيارة، كدليل على أن الوجود البريطاني في الخليج سيستمر. إلا أن بريطانيا، كما رأينا من قبل، اتخذت قراراً بالانسحاب من الخليج، وذلك قبل انقضاء ثمانية عشر شهراً على توقيع الاتفاقية. وهذا ما وضع حكام المنطقة، وخصوصاً حكومة البحرين، في موقف حرج.

أما النتائج التي ترتبت على انسحاب بريطانيا من الخليج سنة ١٩٧١، فإننا نترك للقارىء متابعتها في أعمال أخرى.

الهوامش والمصادر

(١) دعاية هذه المجلة للحلفاء أثارت برلين فوصفتها إذاعتها بـ «الناطق باسم بريطانيا في الخليج»، أنظر جريدة **البحرين**، ٣١آب/أغسطس سنة ١٩٣٩.

(٢) أنظر كتاب الخاطر، **نابغة البحرين**، ذ. س، ص ٥٢.

(٣) بيلغريف، تشارلز، Personal Column، ذ. س، ص ١٤٤.

(٤) أنظر كتاب **جزيرة العرب تتهم حكامها**، المؤلف غير مذكور، القاهرة سنة ١٩٤٨.

(٥) أنظر بيلغريف، ذ. س، ص ١٨٩.

(٦) نقلها الكاتب من حوار مع المرحوم عبد الرحمن الباكر، وكانت المحادثة أصلاً قد وقعت بين بيلغريف وحمد الصباح المحامي.

(٧) بيلغريف، ذ، س، ص ١٦٦.

(٨) **المصدر السابق**، ص ١١٣.

(٩) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى**، سنة ١٩٦٥، ص ٦٩ ـ ٧١.

(١٠) أنظر جريدة **التايمز** اللندنية، ١٣ تموز/يوليو سنة ١٩٥٤. بيلغريف يبرر قتل هؤلاء تبريراً غير علمي فيقول «بعض أفراد الشرطة على البرج الرئيسي أطلقوا النار في الهواء ـ بدون أوامر ـ والطلقات أصابت سبعة أشخاص».

(١١) Owen, Roderick, *The Golden Bubble*, Collins, London 1957, p. 72.

(١٢) كانت اللجنة مكونة من: عبد الرحمن الباكر، عبد العزيز الشملان، إبراهيم بن موسى، إبراهيم فخرو، (سنة)؛ محسن التاجر، عبد الله أبو ذيب، سعيد علي سعيد إبراهيم، وعبد العلي العلويات (شيعة). وكان أكثر الثلاثة نشاطاً هم البكر والشملان والعلويات. لمعرفة أغراض اللجنة الفنية التنفيذية العليا أنظر: نشرة الهيئة رقم ١ بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٥٤.

(١٣) إعلان حكومة البحرين رقم ٨/٧٤ بتاريخ ٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٢ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٥٤). كذلك نشرة الهيئة رقم ٢ ـ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٥٤.

(١٤) Owen R., *Op. Cit.*, p. 205.

(١٥) إعلان حكومة البحرين رقم ١٣/ ١٣٧٣، بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٥٤.

(١٦) نشرة الهيئة التنفيذية العليا رقم ١١، بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤.

(١٧) نشرة الهيئة التنفيذية العليا رقم ١٥، بتاريخ ٨ شباط/فبراير ١٩٥٥.

(١٨) نشرة الهيئة التنفيذية العليا رقم ٧٢٣، تموز/ يوليو ١٩٥٥. كذلك رقم ٢٤ - ٢٢ - ٨ سنة ١٩٥٥.

(١٩) مرشحو الهيئة التنفيذية العليا كانوا: خليل المؤيد، قاسم فخرو، محمد قاسم الشيراوي، علي التاجر، تقي البحارنة، علي عبد الله البلادي؛ الثلاثة الأول من السنة والآخرون من الشيعة.

(٢٠) *The Economist*, «Growing Pains in Bahrain», Issue No. 5874, 24th. March, 1956.

(٢١) نقلته مجلة *Bahrain Islander* بتاريخ ١٨ آذار/مارس سنة ١٩٥٦.

(٢٢) إعلان حكومة البحرين رقم ١٩/ ١٩٥٦ بتاريخ ٢٠ آذار / مارس سنة ١٩٥٦. المجلس الإداري كان يضم، بجانب الشيخ عبد اللّه بن عيسى كرئيس، كلاً من الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة، الشيخ خالد بن عبد الله بن خليفة، السيدج. آر. سميث، مدير الجمارك، السيد أحمد العمران، السيد سالم العريض، وكسكرتير السيد يوسف الشيراوي.

(٢٣) رسالة لجنة الاتحاد الوطني للشيخ سلمان بن حمد بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٦ - وكذلك في ٣ نيسان/أبريل من نفس العام. وكذلك جواب الشيخ للجنة بتاريخ ٢ و ٩ نيسان/أبريل - وكذلك نشرة اللجنة رقم (١) - ١٥ نيسان/أبريل سنة ١٩٥٦.

(٢٤) Sinclair, Angus, «The Persian Gulf Principalities», Nomograph from Aramco Research Library, Dec. 16th, 1956.

(٢٥) بعض الذين ذكر أنهم استشهدوا في هذه الحوادث هم: جاسم خليل عبد اللّه، عبد النبي محمد سرحان، عبد اللّه سعيد سرحان، (١٤ آذار/ مارس سنة ١٩٦٥)، عبد الله بونفور، (٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٥)، عبد الله الغانم، (١٣ نيسان/أبريل)، فيصل عباس القصاب، (١٤ نيسان/ أبريل). وجميع هؤلاء شباب في عشريناتهم.

(٢٦) **الأهرام**، ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، **المحرر**، ٢٤ آذار/مارس، نشرة **البحرين الحرة**، ٣٠ آذار/مارس سنة ١٩٦٥.

(٢٧) **الغارديان**، لندن، ٢٤ آذار/مارس سنة ١٩٦٥.

(٢٨) *The Economist*, 28 Aug. 1965.

(٢٩) On this see: Toynbee A., «Britain and the Arabs, The Need of a New

Start», *International Affairs*, vol. XI, No. 4, 1964, also Monroe, Elzabeth, «British Bases in the Middle East», *International Affairs*, vol. XLII, 1966, pp. 24-34, Celly, J. B., «The Future in Arabia», *International Affairs*, vol. XLII, 1966, pp. 619-640, Watt, D.C., «Britain and the Future of the Persian Gulf States», *The World Today*, vol. XX, 1969, pp 488-491, the same author, «The Decision to Withdraw From the Gulf», *Political Quarterly*, vol. 93, 1968, pp. 310-321.

(٣٠) **ديلي تلغراف**، ١٥ آب/أغسطس سنة ١٩٧١؛ **الغارديان** ١٦ آب/أغسطس سنة ١٩٧١.

(٣١) إعلان حكومة البحرين رقم ١/ ١٩٧٠ بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٧٠. بجانب رئيس المجلس كان هناك أربعة أعضاء من آل خليفة، وثمانية رؤساء دوائر حكومية أربعة منهم شيعة وأربعة سنة؛ أنظر الإعلان رقم ٣/١٩٧٠.

(٣٢) قررت الجبهة في آخر مؤتمر لها عام ١٩٧٤ التحول إلى جبهات مستقلة في كل بلد، وهكذا أصبحت «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» وفي البحرين «الجبهة الشعبية في البحرين».

(٣٣) *Parliamentary Debates*, vol. 568 (1956 - 57), p. 27, Report on Proceedings of 2nd April 1957.

(٣٤) Trevelyan, H., *The Midlle East in Revolution*, Macmillan, 1971, p. 71.

(٣٥) راجع: Nutting، ذ. س، ص ٧٣.

(٣٦) F. O. 371/ 14457, Despatch No. 385. S, of 1929 from Lt. Col. CC. j. Barret, Pol. Res. to Forign Sec. of Govt. of India.

(٣٧) بيلغريف، تشارلز، Personal Column، ص ١٢٥ - ١٢٢.

(٣٨) **المصدر السابق**، ص ٢٢٧.

(٣٩) Nutting A., *No end of a Lesson*, Constable, London 1967, pp. 36 - 37.

(٤٠) *Parliamentary Debates*, vol. 550, (1955 - 56), pp. 807 - 808

(٤١) Johnson, P., *Journey into Chaos*, Mac Gibbon and Kee, London 1958, p. 155.

(٤٢) Abraham, K.V., *British Justice in Bahrain*, Kangalathu House, Kwrela, India, 1963, p. 37.

خاتـمة

ما من شك في أن تحولات اجتماعية واقتصادية كبيرة قد طرأت على البحرين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى ١٩٧١، عام الاستقلال، وأن هذه التحولات قد صاغت سياسياً آراء ووجهات نظر البحرانيين حول فكرة الحكومة والإدارة العصرية.

لقد كانت البحرين دائماً في حالة ازدهار اقتصادي نسبياً، بالقياس إلى دول الخليج الأخرى. حتى أن حكامها يفخرون بأنها لم تعتمد قط على مساعدات الدول الأجنبية كي تستمر في الوجود، على عكس دول خليجية أخرى مثل المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وغيرها. وهم يفخرون أيضاً بأن البحرين، بعكس تلك الدول، كانت في حالة اقتصادية تمكنها من مد يد العون إلى جاراتها، كما حدث بالنسبة لمساعدتها لابن سعود، مثلاً، في العقد الثاني من هذا القرن(١).

ومما مكن البحرين حتى وقت متأخر من الاحتفاظ بهذا المستوى النسبي من الثراء، هو مجيء عهد النفط الذي أعطى دفعاً قوياً للاقتصاد البحراني. إلا أن هذه الثروة النفطية جلبت معها متاعبها أيضاً. فقد ازداد اعتداد حكام البحرين بأنفسهم وببلادهم، بينما هاجت الغيرة في صدور الحكام المجاورين الذين لم يهدأ لهم بال حتى بدأت العائدات النفطية تتدفق عليهم لقاء نفط بلدانهم المكتشف. وعندما انقلبت الأمور الآن صار آل خليفة يرون في قبول المساعدات، وهم حكام البحرين الغنية تاريخياً، إهانة شخصية. إذ لم يكونوا قادرين على التمييز فيما بعد بين الثراء الشخصي وبين استغلال المساعدات، من أي مصدر كان، كوسيلة

لتحسين وضع الشعب الاقتصادي وتأسيس صناعات حديثة وإيجاد فرص عمل لمواطنيهم. ومما يؤكد هذا الأمر، أن حكام البحرين كانوا راضين لسنوات طويلة عن استخدام البريطانيين لقواعدهم العسكرية في البحرين في مقابل أجر رمزي تدفعه بريطانيا، إلى أن جاء وقت تفهم فيه هؤلاء الحكام التكاليف الحقيقية الباهظة التي تترتب على إنشاء إدارة عصرية في البلاد، هذه التكاليف التي بدأت تسبب عجزاً في ميزانية الدولة.

إن الحكومة حتى وقت متأخر كانت ترفض اللجوء إلى القروض لتستغلها في إنشاء صناعات حديثة تنوع مصادر الاقتصاد الوطني وتجعله أكثر قوة، بدلاً من إبقائه اقتصاداً يعتمد على مصدر واحد هو النفط. وفي السنوات الأخيرة، بدأت الحكومة تقبل المنح الأجنبية وتُعطي رأس المال الأجنبي فرصة إنشاء مشروعات جديدة في البحرين. غير أن موقفهم الجديد أثار قلقاً وتخوفاً. فإعفاؤهم شركة ألبا، (ALBA)، مثلاً من الضرائب، ومن ضريبة الاستيراد والتصدير، ومنحها الأراضي اللازمة لها وكميات الغاز التي تحتاجها بسعر رخيص، قد شجع هذه الشركة على إقامة وسائل إنتاجها في البحرين إلا أن ذلك أثار تساؤلات حول المستفيد الحقيقي من كل هذه التسهيلات.

لقد أدى اضطهاد الحكومة المستمر للطبقة العاملة في البحرين في نفس الوقت ورفضها السماح لها بإنشاء اتحادات مهنية، إلى وضع هذه الطبقة في موقف ضعف لا يمكنها من الاستفادة بشكل جدي من دخول الصناعة المتطورة إلى البلاد. أضف إلى ذلك أن فشل الشركة الصناعية الرئيسية في البلاد، وهي شركة النفط، «بابكو»، في إيصال المهارات الصناعية العصرية الضرورية إلى عمال الشركة البحرانيين، أدى إلى إبقائهم كطبقة دنيا بالنسبة للفئات الأخرى العاملة في الشركة، دون أن يكون لهم أمل في تحسن مركزهم أو المناصب المسندة إليهم، وذلك على رغم أنها وجدت قبل غيرها من الشركات حديثة العهد كألبا. ولسوف تستمر الاضطرابات التي شهدتها البحرين في الماضي إلى أن يحين الوقت الذي

تزول فيه أسباب هذه الاضطرابات وهي خيبة آمال البحرانيين في الوصول إلى مناصب ذات نفوذ واعتبار في وطنهم، وكذلك الحصول على دخل يوازي ارتفاع مستوى المعيشة المتفجر.

ولقد درج المراقبون الأجانب لسنوات طويلة على ذكر البحرين كمثال للحكومة الجيدة بالقياس مع حكومات دول الخليج الأخرى. ولعل من الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى مثل هذا الاعتقاد أن البحرين قد استحدثت ما يعرف بالاحتياطي النقدي الذي تخصص له ثلث عائدات النفط[٢]. ويبدو أن هؤلاء المراقبين أغفلوا حقيقة أخرى وهي أن مبلغاً يعادل مخصصات الاحتياطي النقدي يذهب سنوياً لحساب الشيخ، مما يؤدي إلى تخمة بين أفراد الأسرة الحاكمة من الشبان الأغنياء، وفشل كثير من هؤلاء في تفهم احتياجات ومشكلات مواطنيهم والاستجابة لها.

وبما أن الخدمات الاجتماعية مثل الخدمات الصحية والتعليمية قد مكنت البحرانيين من اكتساب مستوى معقول من الصحة العامة والتعليم، فإن هذه الأمور بدورها قد خلقت الحاجة إلى مزيد من فرص العمل والسكن الأفضل طالما أصبح هؤلاء البحرانيون يتطلعون إلى مستوى معيشي أفضل. إلا أنه ما من خطة لدى الحكومة حتى الآن للاستجابة لهذه الاحتياجات. كما أن إجراءات الحكومة لتطوير اقتصاد البلاد ذي المصدر الواحد تبدو في الغالب وكأنها عشوائية أكثر منها مرسومة.

ومن المعروف أن سكان البحرين يتزايدون سنوياً بنسبة ٤٪ من مجموعهم. وهذا الأمر، إضافة إلى أنه سيزيد الضغط على الخدمات الاجتماعية الحالية، سوف يكون له ثقل سياسي أيضاً. وقد أشار دوفيرجي، إلى هذه النقطة قائلاً[٣]:

> «إن نظرية الضغط الديمغرافي، (السكاني)، هي انعكاس للوضع في البلدان المتخلفة، حيث يزداد النمو السكاني بمعدلات عالية جداً، فيزيد بذلك من حدة الصراع السياسي».

ومن المعلوم أيضاً أن الحصيلة العددية لنظام التعليم في البحرين

تفوق بكثير طاقة الصناعات في الجزيرة على استيعاب خريجي المدارس العامة والجامعات. وهذا الوضع أدى، نظراً لغياب سياسة أجور مناسبة، إلى قلة فرص العمل وزيادة طالبيها، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض معدلات الأجور التي يعرضها أرباب العمل. ولقد أدى هذا الوضع إلى انشقاق في صفوف الطليعة نفسها. فمن استطاع إيجاد عمل له يدعم موقف الحكومة وأرباب العمل، حفاظاً منه على مصالحه الشخصية. أما العاطلون عن العمل منهم، فإن خيبتهم وسخطهم في ازدياد مضطرد.

وقد لجأت الحكومة من جانبها إلى اتخاذ بعض الإجراءات للتخفيف من حدة الوضع وذلك باستحداث فرص عمل جديدة ضمن الإدارة نفسها. وهذا ما أدى بالحكومة، وليس بشركة النفط، إلى أن تصبح أضخم أرباب العمل حجماً في البلاد.

ورغم تزايد فرص العمل، وبالتالي عدد العاملين لدى الحكومة، فإن الخدمات الحكومية لم تزدد، الأمر الذي أدى إلى تضخم في الجهاز الوظيفي الحكومي، وإلى لجوء الحكومة لسحب أموال من احتياطيها النقدي لمواجهة هذه الزيادة العديمة الفائدة في الإنفاق الحكومي.

وإضافة إلى ما سبق، فإن الامتيازات التقليدية للأسرة الحاكمة على بقية المواطنين كثيراً ما أدت إلى مشكلات كثيرة، وذلك بسبب تعيين أفراد من الأسرة، غير متعلمين في الغالب، في مناصب رئيسية أو كرؤساء للإدارات الحكومية، جرياً على العادة القبلية التقليدية في محاباة الأقارب مما زاد في تفاقم الوضع.

أما متاعب الخلاف الطائفي بين الشيعة والسنة فقد قلت حدتها بمرور الزمن، وإن كانت هناك بقية من خلاف وعدم ثقة يجب تجاوزهما. ذلك أن متاعب الحياة العصرية ومشكلاتها قد قاربت بين الطائفتين بسبب تعرض كل منهما لنفس الظروف. وهناك دلائل تشير إلى أن البحرانيين في السنوات الأخيرة قد أخذوا يدركون أن مشكلاتهم ليست ذات طبيعة طائفية، بل طبقية اقتصادية، وإلى أن القطاعات الفقيرة من كلتا الطائفتين

قد بدأت تربط نفسها بمثيلاتها من القطاعات العمالية بشكل أوثق من ارتباطها بالطائفة التي تنتمي إليها. ولعل كتابات رجال الفكر في الجزيرة تعكس هذا التحول من الانتماء الطائفي الديني إلى الانتماء الطبقي. فقد ذهب شاعر بحراني إلى حد المقارنة بين تضحيات الإمام الحسين، إمام الشيعة، وبين رجال ثوريين معاصرين في هذا القرن مثل تشي جيفارا[٤]. ولعل مثل هذه الفكرة كانت قبل عدة سنوات كفيلة بإثارة رد فعل عنيف في صفوف الشيعة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فلا شك في أن البحرين قد تمثلت الكثير من الثقافة العصرية وارتضت بدخول الكثير من المبتكرات العصرية إلى البلاد. والأمثلة على ذلك كثيرة، فبدلاً من استخدام «الصوت» الطبيعي، أصبح سائداً استعمال وسائط الإعلام العصرية، مثل الراديو والصحافة، وبدلاً من أن يلعب الأولاد ويقفزوا في الشوارع، أصبحوا يشاركون في ألعاب كرة القدم. كما أن تحرير المرأة، وهو أهم نقطة في هذا المجال، آخذ بالانتشار على نطاق واسع.

ولعل تحرير المرأة هو أهم التحولات الاجتماعية التي جرت في البحرين. ففي الماضي، كان مجرد ذكر الرجل لأسماء قريباته من النساء على مسمع مجلس من الرجال أمراً معيباً. وقلما كان الرجال ينادون زوجاتهم بالأسماء الأولى لهم، بل يلقبونهن بـ «أم فلان» و «بنت فلان». أما الآن فإن نساء البحرين قد بدأن في مزاولة الأعمال والوظائف. سواء في المكاتب والمدارس، أو في مجال الأعمال اليدوية التي تتطلب يداً عاملة ماهرة أو شبه ماهرة. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك شوط بعيد على طريق التحرير الفعلي للمرأة في المجتمع، فما من شك في أن الخطوات الأولى التي تمت حتى الآن ستمهد الطريق لبلوغ هذا الهدف.

وإذا ما استعرضنا المجال السياسي، وخصوصاً ما يتعلق بتفويض الشعب المزيد من السلطة، وجدنا أن البحرين لم تقطع شوطاً معقولاً في هذا الصدد. فقد كان حكام البحرين، على غرار حكام دول الخليج

الأخرى، ما زالوا يركزون على «حقهم الطبيعي في الحكم». غير أن وجود مستشار بريطاني لفترة طويلة الأمد في البحرين كان يوحي للمرء بأن موقف الحكام هذا سيطرأ عليه ولو بعض التعديل، خصوصاً وأن فاولز، (T.C. Fowles)، المقيم السياسي البريطاني في ذلك الوقت، قال في سنة ١٩٣٧[٥]:

«إن سياستنا في البحرين، كما اراها انا، تهدف إلى تعليم البحرانيين كيف يحكمون انفسهم».

وبالرغم مَن أن هذه العبارة غامضة بعض الشيء، إلا أنها على الأقل توحي برغبة بريطانيا في تعليم الحاكم كيفية إنشاء إدارة عصرية في بلاده، وبالتالي التنازل عن بعض سلطاته للشعب. أما في الواقع، فلم يحدث أي تغيير يذكر من هذا القبيل. حتى أن السيد ديفيد هولدن، (Mr. D. Holden)، أشار سنة ١٩٦٦ إلى أن[٦]:

«حاكم البحرين الحالي، الشيخ عيسى، يحفظ لنفسه من السلطات بقدر ما كان ابوه، او جده، يفعل».

ولكن انسحاب بريطانيا من الخليج سنة ١٩٧١ فتح المجال في وجه حوار بين الحاكم ومواطنيه دون وجود عنصر «الحماية» والمساعدة البريطانية التي اعتاد الحاكم اللجوء إليها في وقت الشدائد. ونترك للقارىء أن يرى فيما إذا كان الحاكم الآن قادراً على مواجهة هذا الموقف الجديد، أو فيما إذا كانت النزاعات القبلية، حتى ضمن أسرة آل خليفة نفسها، ستفرض نفسها من جديد وتظهر على مسرح الأحداث، كما جرى مؤخراً في قطر والشارقة.

وعلى الصعيد الدولي، فيبدو أن الأهمية المتزايدة لمنطقة الخليج وموقع البحرين الجغرافي الاستراتيجي من الميزات التي تستلفت اهتمام القوى الكبرى الأخرى، كالأمريكيين مثلاً. فقد قامت الولايات المتحدة، حتى الآن، بإجراءات أولية بالفعل كخطوة نحو الحصول على موطىء قدم في الجزيرة، مثل نقلها لمصرف Midlle East Headquarters of the

First National City Bank من بيروت إلى البحرين، وتوقيع حكومة الولايات المتحدة على عقد تستأجر بموجبه عدداً من القواعد البحرية البريطانية السابقة في البحرين، والزيارات المتوالية التي يقوم بها إلى البحرين موظفون كبار في الحكومة الأمريكية.

ولعل هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية حتى الآن تعكس الروابط المتزايدة بينها وبين نظام الحكم القائم. ومثل هذه المواقف قد تؤدي بالولايات المتحدة في النهاية إلى دعم حكومة البحرين في مجابهة مطالب البحرانيين بإجراء إصلاحات سياسية تقدمية في البلاد، وذلك حفاظاً من الحكومة الأمريكية على علاقاتها الودية مع حكومة البحرين.

غير أن الأحوال السياسية الداخلية في البحرين باقية على حالها. والحكومة البحرانية تشجع التجار، من جهة، على الانتظام في روابط تجارية، بينما هي مستمرة، من جهة أخرى، في إفشال المساعي الهادفة إلى إنشاء اتحادات عمالية.

ويبدو أن الفشل سيكون مصير أية محاولة في المستقبل لإحداث تغيير سياسي جذري في البحرين، ما لم تنل هذه المحاولة الدعم والعون الفعليين من الحركات السياسية في بلدان عربية رئيسية أخرى. غير أن هذا الدعم أمر مستبعد الحدوث في المستقبل القريب بالنظر إلى حالة التفكك التي يعيشها الكثير من الحركات السياسية في الوطن العربي.

وبالرغم من التنبؤ بالتحولات التي ستطرأ، وذلك على ضوء المقياس الزمني والأحداث الجارية، هو أمر غير مستحب من وجهة النظر الأكاديمية، فإننا نقصر القول على أن إمكانية حدوث أي تغيير سياسي جذري في البحرين تتوقف على التحولات في المنطقة ككل، وخصوصاً المملكة العربية السعودية.

ولقد حان الوقت لكي تدرك حكومة البحرين بأن مفهوم الاستقلال يتعدى وجود علم ونشيد وطنيين. وكي تستمر البحرين في الوجود كدولة

صغيرة في عالم يضج بالتكتلات السياسية والاقتصادية، لا بد لها من أن تتطلع إلى الاتحاد مع دول عربية أخرى، وخصوصاً تلك التي تنتمي إلى نفس بيئتها الجغرافية والاقتصادية.

ولعل من ألد أعداء حكومة البحرين لامبالاتها الداخلية، وتظهر هذه اللامبالاة كأوضح ما يمكن في الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومة في أعقاب اضطرابات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ واضطرابات شهر آذار/مارس ١٩٦٥. فقد دعت الحكومة خبراءها إلى إعداد تقارير تستعرض الموقف الإداري وتضع توصيات لمعالجته، مدعية أنها ستدرس هذه التقارير وتعمل على تلافي الأخطاء ذاتها مستقبلاً. وبدلاً من أن تقوم الحكومة بالفعل في تنفيذ التوصيات التي وضعت في هاتين المناسبتين، عمدت إلى تنفيذ الجزء اليسير جداً من التوصيات، تاركة المشكلات الرئيسية دون حل ناجح لتعود وتبرز من جديد في المستقبل.

وربما كانت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً بصدد إنشاء أول مجلس تشريعي في البلاد نقطة تحول بارزة في الشؤون السياسية الداخلية للبحرين.

غير أن حصيلة ذلك ما تزال، في معظمها، تعتمد على مدى استعداد الحاكم لتفويض سلطته إلى جمعية وطنية يتم انتخابها ديموقراطياً.

ولعل الأحداث حتى الآن توحي بأن أي تنازل من الحاكم عن سلطاته سيكون محدوداً جداً وغير نابع من رغبة الحكومة، ودليل ذلك هو الصدامات المتعاقبة بين أعضاء المجلس المنتخب وبين أعضاء الحكومة، والتي تتكرر في أكثر من مناسبة، خاصة حول بعض القوانين التي تعتقد الحكومة أنها هامة ويعتقد الآخرون أنها مجحفة.

وسيبقى هذا الجدل حتى يواجه الجميع المستقبل بموضوعية وعلمية أكثر مما جرى حتى الآن. ولكن تبقى تجربة شعب البحرين بعد الاستقلال في السبعينات تجربة يجب أن تدرس بالتفصيل والعمق الذي تستحقه.

الهوامش والمصادر

(١) Telegram from Keyes, Pol. Agent in Bahrain, to Trevor, Pol. Resident, 27th June, 1915.

(٢) See, E. G., Chids, J. R. Foregin Services Farewell, *My Years in the Near East*, Univ. of Virginia, 1969, p. 158.

(٣) Duverger, M., *The Study of Politics*, (Translated by Robt. Wagoner) Thomas Nelson & Sons, London, 1972. p. 43.

(٤) أنظر: **هنا البحرين**، العدد ٢٣٠، آذار/مارس ١٩٧١، ص ٢٣.

(٥) Letter from T. C. Fowles, Pol. Resident to Mr. J. C. Walter, India Office, London, D. O. No 88S, 23rd Dec., 1937.

(٦) Holden, David, *Earewell to Arabia*, Faber & Faber, London, p. 179.

مقدمة الطبعة الرابعة

تصدير

الباب الأول

في التاريخ والسكان

الفصل الأول

لمحة تاريخية

الفصل الثاني

سكان البحرين

الباب الثاني

الاقتصاد واثره في التغير الاجتماعي

الفصل الأول

النشاطات الاقتصادية التقليدية

الفصل الثاني

التجارة والصناعة في البحرين

الفصل الثالث

اليد العاملة في البحرين

الباب الثالث

التعليم والتغير الاجتماعي

الفصل الأول

التعليم الحديث

الفصل الثاني

سقوط النظام القديم (١٩١٨ ـ ١٩٢٩)

الفصل الثالث

نمو الوعي السياسي (١٩٣٠ ـ ١٩٥٠)

الفصل الرابع

سنوات الصراع (الخمسينات)

خاتمة

محمّد غانم الرّميحي

منذ تخرُّجه من جامعة درهام البريطانية برتبة دكتور في العلوم الاجتماعية، (١٩٧٣)، التحق أ.د. محمد غانم الرميحي، مواليد ١٩٤٢، بجامعة الكويت حيث تدرج في سلكها التعليمي من مُدَرِّس إلى أستاذ، مُتقلِّداً في ما بين ذلك جملةً من المناصب الأكاديمية، إلى أن أُسندت إليه في العام ١٩٨٢ رئاسة تحرير مجلة العربي - المهمة التي ما يزال يضطلع بها.

ألّف أ. د. الرميحي وشارك في تأليف وتحرير العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تدور في معظمها حول قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي في دول الخليج العربي. وتعتبر مؤلفات أ. د. الرميحي - التي خوّلته الحصول على العديد من الجوائز التقديرية - تعتبر من المراجع الأساسية التي لا غَناء عنها في موضوعها.

مساهمةً في خدمة هذه المجهودات العلمية وفي توفيرها لجمهور المهتمين، بعد خروج طبعاتها السابقة من التداول لنفادها، تستأنف دار الجديد، إلى هذا الكتاب، نشر الكتب التالية عناوينها من مؤلفات أ. د. محمّد غانم الرميحي:

- البترول والتغير الاجتماعي.
- الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.
- معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.
- النفط والعلاقات الدولية - وجهة نظر عربية.
- الخليج ليس نفطاً - دراسة في إشكالية التنمية والوحدة.



ISBN: 2-910355-20-9